



كلية الدراسات العليا

أصول الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني: حماس مثالا

**The Origins of Legitimacy in the Palestinian Political
Field: "Hammas" as an Example**

رسالة ماجستير مقدمة من الطالب:

عمران ناصر عمران الرشق

إشراف:

د. جورج جقمان

2009



كلية الدراسات العليا

أصول الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني: حماس مثالا

The Origins of Legitimacy in the Palestinian Political Field: "Hammas" as an Example

اعداد الطالب:

عمران ناصر عمران الرشق

اللجنة المشرفة:

دكتور جورج جقمان (رئيساً)

دكتور باسم زبيدي (عضواً)

دكتور سمير عوض (عضواً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الديمقراطية وحقوق الانسان من

كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت – فلسطين

2009

إهداء

إلى والدي اللذين تعلمت منهما الصبر والجد والحرص على التعلم،

راجيا أن يكون عملي هذا علم ينتفع به.

شكر

أقدم بجزيل الشكر لجامعة بيرزيت وهيئتها التدريسية، واللجنة المشرفة على الرسالة، والأستاذ المشرف على الرسالة الدكتور جورج جقمان الذي لم يأل جهدا في متابعة مراحل كتابة الرسالة وتقييمها وإبداء النصح والإرشاد حولها.

ملخص

ما هي أصول الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني؟ وبأي طرق يمكن اكتسابها؟ هذان السؤالان هما اللذان تحاول هذه الدراسة الإجابة عنهما، في محاولة لمعرفة سبل قبول الفلسطينيين لحق طرف ما في أن يقودهم، وان يمارس السلطة عليهم بما في ذلك استخدام القوة.

وتتعلق الدراسة من فرضية مؤادها أن مقاومة الخطر الخارجي هي اصل أساسي في اكتساب الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني، بناء على قراءة "راندل كولنز" لـ"ماكس فيبر"، التي ترى بهذا الأمر أصلاً للشرعية السياسية.

وتأخذ الدراسة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" نموذجاً، حيث تفحص كيف تمكنت هذه الحركة من بناء شرعيتها داخل الحقل السياسي الفلسطيني، وصولاً إلى نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، التي حققت فيها فوزاً كاسحاً، فيما تراجعت حركة "فتح" التي كانت تتسيد الحركة الوطنية الفلسطينية، وتظهرها استطلاعات الرأي لوقت قريب في القمة غالباً، لموقع المعارضة داخل صفوف المجلس التشريعي، في حين لم تتل فصائل أخرى إلا مزيداً من التهميش رغم تاريخها بعضها الكفاحي ووعود بعضها الآخر بالديمقراطية والازدهار الاقتصادي.

وفي محاولة للإلمام بكل ثنايا موضوع البحث، تحاول الدراسة الجمع بين الطرح النظري الذي يتبنى تفسير "راندل كولنز" لكتابات فيبر من أن مصدر الشرعية الداخلية هو الخطر الخارجي كإطار لإنسداد التحليل والرؤية، كما تعتمد على الأدبيات السابقة والمقابلات الميدانية لاغناء الموضوع واخذ سير عمل المجتمع المحلي بعين الاعتبار، إضافة إلى المنهج الوصفي التاريخي التحليلي في محاولة لتتبع بروز المسألة قيد الدراسة والتعمق في أصولها.

EXECUTIVE SUMMARY

What are the origins of legitimacy within the Palestinian political field? And in what ways can be gained? These are the main two questions that this study will try to answer, in an attempt to find ways from which the Palestinians give the right to a party to lead them, and exercise the power on them, including the use of force.

The study assumes that the resistance to an external threat is the origin in gaining the legitimacy within the Palestinian political field, based on the reading of "Randall Collins" to "Max Weber" works.

The study takes the Islamic Resistance Movement "Hamas" as a model, in order to examine how this movement has been able to build its legitimacy within the Palestinian political field, including the Palestinian legislative election in 2006, where "Hamas" achieves a landslide victory, transferring "Fateh" from the dominator role in the Palestinian political field to the opposition seats in the Palestinian Legislative Council, and further marginalization to other groups, despite the long history of some, and the promises of democracy and economic recovery of others.

The study comprises the theoretical argument which adopts the reading of "Randall Collins" to "Max Weber", that is the source of internal legitimacy is the resistance of foreign danger as a framework to backstopping the analysis and vision. In addition, the study adopts the historical descriptive analytical approach, and it is also based on the previous literature and field interviews with a view to enrich the subject and match it with the reality in a bid to trace the emergence and developments of the topic in question.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	الإطار النظري
6	الفصل الأول: الشرعية ما بين الأنواع والأصول
6	تعريف الشرعية
12	اصول الشرعية
17	مقاربة كولنز- فيبير: اصل الشرعية
23	الفصل الثاني: الشرعية وتحولاتها داخل الحقل السياسي الفلسطيني
23	الخطر الخارجي: تشكيل الهوية والحقل السياسي
26	"سوريا الكبرى" طوق النجاة
29	الوجهاء: سيطرة مزعومة الشرعية
32	عبد الناصر: شرعية فوق دولانية
37	هزيمة 1967: بروز الاتجاه الوطني القطري
44	الفصل الثالث الإخوان المسلمين: بين الاشتباك وعدمه، بناء الشرعية وخسارتها
48	الدمج بين الإسلامية والوطنية
49	ثورة 1936: دعم مالي وإعلامي
50	حرب 1948
55	انقطاع مديد
61	"قواعد الشيوخ" عمل فدائي قليل وقصير

	الفصل الرابع
66	"الإخوان المسلمين" بعد 1967 الوقوف في وجه "الشرعية" كلفهم شرعيتهم
68	سحب الشرعية من "الإخوان المسلمين"
75	تصادم مع منظمة التحرير
82	الاسلمة في الأراضي الفلسطينية
	الفصل الخامس
86	"حماس": الإخوان المسلمون يكسبون الشرعية عبر المشاركة بالانتفاضة الأولى
86	حماس: مخرج "الإخوان"
94	مراحل متدرجة بالانخراط في الانتفاضة
103	م. ت. ف تتراجع عن ميثاقها
108	حماس والتشدد في وجه التراخي
111	مقاومة الفوضى الداخلية
112	تبني الكفاح المسلح وتصدره
	الفصل السادس
123	حماس خلال "أوسلو": صراع الشرعيات
123	المشهد الفلسطيني غداة توقيع أوسلو
130	آمال عريضة بالسلام رغم كل المثالب
138	حماس في قمة المعارضة
142	العمليات الانتحارية- الاستشهادية
162	الفساد في السلطة
	الفصل السابع:
167	حماس من قيادة الانتفاضة إلى سدة التشريعي

171	انتفاضة الأقصى والرد الإسرائيلي
173	فتح تقود بدايات الانتفاضة
179	حماس تتصدر الانتفاضة
185	ثمن المقاومة
196	محمود عباس: تغيير مع بروز أفق للسلام
200	الانتخابات البلدية: مؤشر مبكر
204	الانتخابات التشريعية وفوز حماس:
225	خاتمة
229	المصادر والمراجع

الإطار النظري

مقدمة

ما هي أصول الشرعية السياسية داخل الحقل السياسي الفلسطيني؟ وبأي طرق يمكن اكتسابها؟ هذان السؤالان رغم بساطة صياغتهما لا يخلوان من التعقيد، ويفترضان محاولة تقديم إجابات شافية عليهما، في محاولة للتعلم في سبل اكتساب الشرعية وخسارتها، أو بمعنى آخر قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق طرف ما في أن يحكم، وأن يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة، وحبس هذا القبول عن أطراف أخرى.

ويرتفع هذان السؤالان بعد نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006، التي حققت حركة "حماس" فيها فوزا كاسحا، فيما تراجعت حركة "فتح" التي كانت تتسيد النظام السياسي الفلسطيني، وتظهرها استطلاعات الرأي لوقت قريب في القمة غالبا، في حين لم تتل فصائل أخرى إلا مزيدا من التهميش رغم تاريخها بعضها الكفاحي وعود بعضها الآخر بالديمقراطية والازدهار الاقتصادي. ورغم كثرة الدراسات والأبحاث التي تناولت الحقل السياسي الفلسطيني ومكوناته بالتحليل والتمحيص، بيد أن معظم معالجاتها لموضوع الشرعية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني استمرت تراوح في نسق التوصيف السطحي للبنى القائمة أو التعليقات المستقاة داخليا، سواء كانت تاريخية أو أيولوجية أو اجتماعية، في حين أن الخطر الخارجي وكيفية تعامل الأطراف المختلفة معه كمولد للشرعية السياسية، وانعكاسات الأمر برمته على الداخل يظل غائبا أو ثانويا في هذا السجال المفاهيمي.

فمثلا، في كتابي "الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع" لزياد أبو عمرو، و"الاسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية" لإياد البرغوثي، المتشابهين تقريبا، والصادران في تسعينات القرن الماضي أو قبل ذلك بقليل، لا يظهر بوضوح اثر الخطر الخارجي في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم اتجاهها نحو الحلول السياسية بعد خروجها من بيروت، الأمر الذي أفسح المجال واسعا أمام الإخوان المسلمين لولوج الشرعية الفلسطينية، عبر تأسيس حركة "حماس".

ومن الكتب في هذا السياق، كتاب "الظاهرة الإسلامية قبل 11 أيلول وبعده" للكاتب الإسلامي ياسر الزعاترة، الصادر في عام 2004، الذي يغرق في كيل المديح لـ "حماس" وتعاطيها مع المستجدات المختلفة، بأسلوب مثالي يركز على الجانب العاطفي والشعوري، من دون التعمق بأسباب انتهاج نهج ما دون غيره، واثر ذلك في ترسيخ أو إضعاف شرعية الحركة أو منافسيها.

يضاف إلى ذلك، جعل الشرعية محصلة لعملية انتخابية فقط، يمنح المصوتون فيها تفويضا لطرف ما، بناء على قناعات أيولوجية أو حزبية أو لاقتناع بالخدمات المختلفة التي يعدهم بها. فالشرعية وفق هذه الخطاب تأخذ صيغة تدابير مؤسساتية تتمحور في وحول انتخابات عادلة ونزيهة ودورية يتنافس المرشحون فيها على أصوات الناخبين التي يحق لكل بالغ من أبناء الشعب أن يشارك فيها بصوته.

إن هذه الدراسة لن تركز على مشاركة "حماس" في الانتخابات التشريعية عام 2006 فقط، وإنما ستقوم بدراسة الأسباب التي جعلت الفلسطينيين يصوتون في هذه الانتخابات لـ "حماس" أكثر من غيرها.

هدف الدراسة

إن هذه الدراسة تهدف إلى إجلاء طرق اكتساب الشرعية في الحقل السياسي الفلسطيني، وصولا إلى الفوز الذي حققته "حماس"، أي أن هذه الدراسة لن تقف عند حدود الوصف والاكتفاء بسرد نتائج الانتخابات التشريعية، بل ستحاول التعمق فيما وراءه المتداول، للبحث عن العوامل الأساسية التي يبني عليها الناخبون اختياراتهم. وسيشكل تحليل أسس الشرعية منطلقنا، وسيقودنا بحث مسألة الشرعية داخل النظام السياسي الفلسطيني إلى الخروج بمنطق جديد يركز على الخطر الخارجي كيفية الرد عليه من قبل الأطراف الداخلية.

مقاربة "كولنز-فيبر":

في معالجة موضوع الشرعية السياسية داخل الحقل السياسي الفلسطيني، سوف تتبنى الدراسة مقاربة سوسيولوجية لأصول الشرعية، يتطابق مع ما ذهب إليه "رانداك كولنز" Randal Collins في تفسيره لكتابات ماكس فيبر حول الموضوع، التي ترى أن احد الأصول الرئيسية للشرعية يتأتى من شعور الأفراد بأن جماعتهم مهددة من خطر خارجي، وبالتالي تسليمهم بشرعية من ينخرط في مقاومة هذا الخطر.

الدراسة سوف تفيض إذا في التعمق في دراسة مظاهر اكتساب الشرعية في ال حقل السياسي الفلسطيني من خلال هذه الرؤية، على أن هذه الرؤية لن تتعزل عن عوامل أخرى كالعوامل الأيدلوجية والاجتماعية مثلا التي ستخضع هي كذلك التقييم والدراسة.

أهمية الدراسة:

إضافة إلى ما سبق، تتبع أهمية الدراسة من كونها تسعى لطرح موضوع حيوي حديث، حيث أن وصول "حماس" إلى المجلس التشريعي وبهذه الأغلبية، يشكل منعطفا في الحياة السياسية الفلسطينية، يستوجب الوقوف عنده طويلا للبحث والتقييم والحفر في الأسباب. بمعنى آخر، إن فوز "حماس" بأغلبية المقاعد في الانتخابات التشريعية لا يعد حدثا عاديا، وإنما مستجد يقرب خارطة القوى الفلسطينية، ويضع مرة واحدة الحركة التي كان خارج النظام السياسي، في سدة واحدة من مؤسساته الرئيسية وهي المجلس التشريعي.

إن الهدف الأساسي وراء هذا البحث يتمثل في العمل على إجلاء إشكالية أسباب اكتساب الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني، في محاولة ابستمولوجية لتوطين المعرفة من ناحية، والخروج بمنطلقات جديدة تؤسس لرؤية وتحليل جديدين، يتجاوزان تلك التحليلات التقليدية بأجوبتها المكررة، التي عملت على إبراز عوامل، وإقصاء عوامل أخرى، بحيث يظهر الخطر الخارجي والرد عليه من الأطراف

الداخلية، كعامل ثانوي لا كحجر زاوية في تفسير الصراع والتفاعلات المختلفة لاكتساب الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني. لذلك تبدو الدراسة ذات أهمية بالغة باعتبارها تطمح إلى التعمق في الظواهر وكشف عناصرها الجوهرية، هذه العوامل المهمة جدا لفهم أسس اكتساب الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني.

إضافة إلى أنها تطمح إلى الخروج بنتائج نظرية وتطبيقية قد تفيد في فهم أسس اكتساب الشرعية في الحقل السياسي الفلسطيني، وأسباب تقدم البعض وتراجع البعض الآخر وربما اندثاره مستقبلا.

إشكالية الدراسة

من خلال تبني مقاربة سوسيولوجية لأصول الشرعية، تتطابق مع تفسير "راندال كولنز" لكتابات ماكس فيبر من أن أصل "الشرعية يتمحور حول مقاومة خطر خارجي، كما أسلفنا، فقد افترضت هذه الدراسة عددا من الإشكاليات التي حاولت التعامل معها بالوصف والتحليل والاستنباط، في مقاربة تحاول تطبيق تفسير "راندال كولنز" الأنف الذكر على أصول الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني، بحيث يكون احد المصادر الرئيسية للشرعية الداخلية متأت من مقاومة الخطر الخارجي ، وهذه الإشكالية تأخذ بالأساس صيغة الأسئلة التالية:

- 1- ما هي أصول اكتساب الشرعية السياسية في النظام السياسي الفلسطيني؟
- 2- ما هو دور المقاومة في اكتساب الشرعية داخل النظام السياسي الفلسطيني؟
- 2- كيف أثر هذا العامل وتفاعله مع مفهوم "الهيبة- القوة" في العلاقة مع الاحتلال، في صعود حركة حماس، انتهاء بالفوز الذي حققته في الانتخابات التشريعية الأخيرة؟

فرضية البحث

استنادا على تفسيرات "راندل كولنز" لفيبر حول مصدر الشرعية، تفترض الرسالة أن الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني تستمد أصولها من الصراع مع الاحتلال، واعتقاد الفلسطينيين بنجاح طرف ما في مقاومته، وبالتالي فقد أسهم انخراط حركة "حماس" في الكفاح المسلح، وتفوقها في ساحة منازلة الاحتلال وما تبع ذلك من مقتل و اغتيال العديد من قادتها وعناصرها لأجل هذا الغرض، في تزايد الرضا الشعبي عنها، الذي اخذ صورة اكتساحها مقاعد المجلس التشريعي.

منهج الدراسة

نظرا لتشعب الموضوع بين رصد ماض من خلال تتبع تاريخي، ومعاينة ودراسة حاضر، ومحاولة لاستشراف مستقبل، فقد حرصت الدراسة على تبني المنهج التعددي، في محاولة للإلمام بكل ثنايا الموضوع قيد الدراسة، والربط بين أبعاد الزمن الثلاث: الماضي والحاضر والمستقبل. الدراسة سوف تجمع بين الطرح النظري الذي يتبنى تفسير "راندل كولنز" لكتابات فيبر من أن مصدر "الشرعية" الداخلية هو الخطر الخارجي كإطار لإسناد التحليل والرؤية، كما ستعتمد على الأدبيات السابقة والمقابلات الميدانية لاغناء الموضوع واخذ سير عمل المجتمع المحلي بعين الاعتبار، إضافة إلى المنهج الوصفي التاريخي التحليلي في محاولة لتتبع بروز المسألة قيد الدراسة والتعمق في أصولها.

الفصل الأول:

الشرعية ما بين الأنواع والأصول

ما هي "الشرعية"؟ وما هي أنواعها وأصولها؟ وهل النوع Type والأصل Origin واحد؟ أم أنهما مختلفان، ينتج الخلط بينهما قصورا منهجيا وآلية عاجزة عن تفسير الواقع بملاساته ومستجداته المختلفة؟ وإذا كانت الأنواع غير الأصول؟ فما منبع هذه الأصول؟ وكيف سيسهم توظيفها في فهم ما يعترى الواقع السياسي الفلسطيني من تغيرات، وبالتحديد موضوع هذه الدراسة حركة "حماس"؟

تعريف الشرعية

تتفق كثير من الأدبيات التي تبحث موضوع "الشرعية" حول تعريف بسيط لها، هو "قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم، وان يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة، هذا التعريف المبسط والمختصر يضع حدا قاطعا لحدود الشرعية وهو (قبول المحكومين)، وليس إذعانهم، لحق فرد أو مجموعة أفراد في أن يمارسوا السلطة عليهم"¹.

من جهته، يعرف Seymour Martin Lipset الشرعية بـ "قدرة النظام على إيجاد والحفاظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملائمة للمجتمع"².

أما راندل كولنز Randall Collins فيرى أن الشرعية هي "استعداد الأتباع لقبول الأوامر المعطاة لهم لتطاع بشكل ملائم"³.

¹ سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 404.

² Seymour Martin Lipset, Political man: The Social Bases Of Politics (Garden City, New York: Anchor Book Doubleday and Company, Inc), p 64.

³ Randall Collins, Weberian Sociological Theory (Cambridge, New York, Melbourne: Cambridge University Press, 1986), p. 155.

وكما يرى العديد من الباحثين فإن التعريفات السابقة تشتق هذا التعريف من كتابات عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber (1864-1920) التي تعتبر مرجعا رئيسيا في الأدبيات الغربية حول موضوعي السلطة والشرعية، حيث اهتم - أي فيبر - بطبيعة وقائع السيطرة والخضوع والسيادة والقدرة أو السلطة⁴. ويرى ماكس فيبر في الشرعية صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين، وأن النظام الحاكم يعتبر شرعيا عندما يعتقد Belief الخاضعون له أن ذلك النظام صالح Valid وبالتالي يستحق التأييد والطاعة⁵.

علاقة عقدية أساسها التصديق

تظهر التعريفات السابقة جملة أمور تحتاج إلى الوقوف عندها لإجلاء مفهوم الشرعية، فنحن بداية أمام علاقة قيادة وولاء طرفيها حاكم ومحكوم، تقوم العلاقة بينهما أساسا على فكرة الأمر والطاعة، فالحكام يقبضون على السلطة ويفرضون استنادا إليها رغبتهم على باقي أعضاء المجتمع الذين يتوجب عليهم الامتثال لهذه الأوامر⁶.

وبالبداهة فإن سلطة الحكام قد تكون شرعية أو غير شرعية، وفي حال كانت سلطة الحكام شرعية فإن الطرفين أي الحكام والمحكومين يجنون ثمارها السياسية، فالشرعية السياسية كما يرى Edward W. Lehman لا تصب في خدمة طرف دون الآخر، فهي أداة بيد السلطة وأنصارها المحتملين في ذات الوقت، فلمن هم في السلطة، تشكل الشرعية السياسية أداة مفيدة في جعل أهدافهم وسيطرتهم مستساغة، إما بالنسبة للأنصار فإن الشرعية تشكل مرجعية أخلاقية يستطيعون من خلالها مقاضاة الحكام وتقرير

⁴ برتران بادى- بياربيرنوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح، (لبنان: مركز الإنماء العربي، الطبعة الأولى، سنة النشر غير مذكورة)، ص 17.

⁵ Max Weber, Economy and society: an outline of interpretive sociology, Edited by: Guenther Roth and Claus Wittich (New York: Bendminster Press, 1968), pp. 212-216.

⁶ منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000)، ص 12.

إمكانية وكيفية التعاون معهم"⁷. الشرعية السياسية إذا علاقة تعاقدية أساسها الرضا، أو كما يقول جان-مارك كواكو: "يفترض تعريف الشرعية كحق الحكم أن يمارس الرضا فيه دورا رئيسيا"⁸، فبينما يحترم الحاكمون حقوق أعضاء المجتمع ويوفون بواجباتهم المعينة، يرضى الأفراد التخلي عن بعض إمكانياتهم في التصرف لصالح الحكام، وبعبارة أخرى فإنهم يعترفون لهؤلاء الحكام بحق الحكم، وعندما يسحب الرضا فإنه يمثل علامة على خلل في الشرعية السياسية⁹.

أما العنصر الناظم لهذه العلاقة فهو التصديق Belief أي اعتقاد المحكومين بحق طلب الحكام للسلطة Power¹⁰، وكما يرى David Easton¹¹ فإن غرس الشعور بالشرعية يعد الوسيلة الأفضل لضمان تدفق الدعم لصالح كل من السلطات والنظام، فهذا الشعور بشرعية السلطة يعد أمرا حيويا للحفاظ على أي نظام سياسي على المدى البعيد.

إن هذا العنصر أي التصديق يظهر أهمية رؤية الموضوع من أسفل، أي من وجهة نظر المحكومين، وليس من زاوية الحكام فحسب، ويضيف Easton أن الفرد قد يرحب بطاعة السلطات ويتفق مع متطلبات النظام لأسباب عدة، لكن الدعم الأكثر ثباتا يشتق من الاقتناع من جانبه بأنه من الصحيح والسليم له أن يقبل ويطيع السلطات وأن يتقيد بمتطلبات النظام. إن هذا اليقين لدى العضو يعكس بشكل ضمني أو صريح حقيقة تلك الطاعة كما لو أنها متطابقة مع مبادئه الأخلاقية، ولما يشعر بأنه صحيح وسليم في المجال السياسي¹².

وفي هذا السياق، يعتقد الكثيرون أن دراسة نظرية فيبر حول الشرعية هي واحدة من أكثر الطرق المعقولة للتدقيق في معنى وقيمة مدرسة التفكير في هذا الاتجاه. فالنظام يكون شرعيا في نظره إلى الحد

⁷ Edward W. Lehman: The Viable Polity, Philadelphia: Temple University Press, 1992.

⁸ جان-مارك كواكو، الشرعية السياسية- مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، ترجمة: خليل إبراهيم الطيار، (عمان، الأردن المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001)، ص32.

⁹ جان-مارك كواكو، المصدر السابق، ص28.

¹⁰ J.G Merquior, Rousseau and Weber: Two Studies in the Theory of Legitimacy (Routledge and Kegan Paul, London, 1980, p 6.

¹¹ David Easton, A Systems Analysis of Political Life (New York: Wiley, 1965), p. 278.

¹² Ibid.

الذي يشعر معه مواطنوه انه صالح ويستحق التأييد والطاعة. وكما يرى Frank Parkin فإن فرضيات ماكس فيبر تذهب إلى أن الأنظمة لا يمكن أن توجد بالإكراه وحده، وان درجات من الدعم الأخلاقي من الأسفل مهم للبقاء على المدى الطويل لأي سلطة¹³.

وبالنسبة لفيبر، لا تكفي أية سلطة بالطاعة التي ليست سوى خضوع خارجي بدافع الحكمة أو الانتهازية أو الاحترام، بل هي تسعى أيضا إلى أن تثير في الأعضاء الإيمان بشرعيتها، أي تحويل الانضباط إلى موافقة على الحقيقة التي تمثلها، فالمسألة في نظره تبقى بداية وقبل كل شيء مسألة تصديق، بحيث تعني السيطرة الشرعية الاستسلام الطوعي لأنظمة السلطة التي يؤمن الخاضعون بصلاحياتها¹⁴.

وبناء عليه، يميز ماكس فيبر بشكل قاطع بين الشرعية من جهة، وعلاقات السلطة الناجمة عن السوق، والمتصلة بالولاء الناجم عن التفوق الاقتصادي على الآخرين من جهة أخرى، فهو يعتقد أن القوة تحتوي عناصر لنموذجين متعاكسين: القوة الاقتصادية التي تستند إلى المصالح، والسلطة Authority التي تعتمد على الاعتقاد بشرعيتها، بيد أن القوة Power بحد ذاتها لا تستلزم الشرعية¹⁵.

السلطة -الشرعية:

أما العنصر الآخر الذي هو بحاجة لمزيد من التعمق فهو مفهوم السلطة وعلاقتها بالشرعية، فالسلطة - حسب منذر الشاوي- هي ظاهرة طبيعية بالنسبة للإفراد وفكرة العيش بدونها فكرة خيالية، ولكن هل يمكن القول أن سبب طاعة المحكومين لأوامر الحكام هو دائما الخوف من القوة المادية وحدها، أم أن هنالك عناصر أخرى تبرر خضوع المحكومين للحكام وطاعتهم لهم¹⁶؟

¹³ Frank Parkin, Max Weber, key Sociologists Series, Editor: Peter Hamilton (New York: TAVISTOCK PUBLICATIONS and ELLIS HORWOOD LIMITED in association with METHUMEN INC, 1982), p75.

¹⁴ Max Weber, Ibid, p 946.

¹⁵ Ibid.

¹⁶ منذر الشاوي، مصدر سابق، ص12.

يبين "باري هندس" في هذا المجال أن هنالك تصوران للسلطة يسودان الفكر السياسي، الأول الذي يصورها ظاهرة كمية صرفة، وبهذا المعنى، فإن السلطة لا تزيد عن كونها نوعاً من القدرة على الفعل، أما التصور الثاني الأكثر تعقيداً فيفيد أن السلطة لا تتطوي بحسب على القدرة على الفعل، بل أيضاً على الأحقية فيه، الأمر الذي يتوقف على قبول الخاضعين للسلطة بها¹⁷.

بخصوص التصور الأول يقول Dennis H. Wrong مثلاً إن لدى الادعاءات بأن القوة هي الصيغة الأساسية أو الوحيدة أو النهائية للسلطة، تاريخ طويل: فعبارة مثل "القوة هي الحق" **Might is right** هي مثل قديم في العديد من اللغات الأوروبية. ويورد مقولات عدة في هذا المجال، فقد جادل ميكافيلي بأن "كل الأنبياء المسلحين فتحوا، وغير المسلحين فشلوا"، وأنه بالنسبة للحكام "من الأمن أن تكون مرهوباً على أن تكون محبوباً"، بدوره كتب هوبز أن: "المواثيق بدون السيف ما هي إلا كلمات بدون قوة لضمان أمن الرجل". ولعل من أفضل المزاعم المعاصرة في هذا السياق، هي الحكمة المأوية بأن: "القوة السياسية تتبع من برميل البارود"¹⁸.

بالمقابل، يفيد أنصار التصور الثاني بأهمية التفريق بين السلطة **Authority** والقوة **Power** فالسلطة والقوة أمران مختلفان: القوة هي التي بوساطتها تستطيع أن تجبر الآخرين على طاعتك، في حين أن السلطة هي الحق في أن توجه الآخرين، أو أن تأمرهم بالاستماع إليك وطاعتك، والسلطة تتطلب قوة، غير أن القوة بلا سلطة ظلم واستبداد، وهكذا فإن السلطة تعني الحق وشرعية استخدام القوة¹⁹. وفي هذه الحالة، تنصب معالجات "الشرعية" على إيجاد حل لمعضلة أساسية جوهرها "تبرير السلطة السياسية والطاعة في أن واحد"²⁰، إذ وفق هذا التصور لا تتطوي السلطة فحسب على القدرة على

¹⁷ باري هندس، خطابات السلطة (من هوبز إلى فوكو)، ترجمة: ميرفت ياقوت، مراجعة وتقديم: ياسر قنصوه، (المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 39.

¹⁸ Dennis H. Wrong, *Power- Its Forms: Bases, and Uses* (New York, Cambridge m Hagerstown , Philadelphia, San Francisco, London, Mexico City, Sao Paulo, Sydney: Harper Colophon Books, Harper & Raw, 1980), p 84.

¹⁹ مقتبس من علي اسعد وطفة، بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999) ص 119-120.

الفعل، بل أيضا الأحقية فيه، الأمران اللذان يتوقفان على قبول أولئك الذين تمارس السلطة عليهم²¹، أو بكلمات "جان جاك روسو" الذي اختصر وبشكل مقنع محدودية دور القوة وحدها قائلا " إن الأقوى لا يبقى أبدا على جانب كاف من القوة ليكون دائما هو السيد إن لم يحول قوته إلى حق، والطاعة إلى واجب"²²، وسبب ذلك عدم صمود النظام أو على الأقل استقراره ما لم يكتسب شرعية في أعين الخاضعين له "إذ من دون الشرعية بهذا المعنى فإن الحاكم الفرد، أو النخبة الحاكمة أو النظام أو الحكومة، يكون دائما خائفا: غير مطمئن نفسيا، غير مستقر اجتماعيا، وغير متمكن سياسيا، مهما استخدم من وسائل القهر والبطش، أو من ضروب المخادعة والانتهازية، أو من سبل الرشوة والترغيب"²³.

في كل الأحوال، فإن رغبة السلطة بالحصول على الشرعية ليس حديثا بل هو موغل بالقدم، حيث أن وضع الدول الحديثة لا يختلف عن تلك الحضارات والدول القديمة التي سادت عبر مراحل التاريخ ثم بادت، من حيث حاجتها إلى الاستقرار وحاجة حكامها إلى شكل من أشكال العلاقة النفسية التي تمنحهم محبة ورضا وطاعة شعوبهم، مبعدة إياهم عن اللجوء إلى وسائل الإكراه الخارجية من أجل الخضوع ولضمان سير العملية السياسية واستمرارها²⁴.

يضاف إلى ذلك، أن الشرعية ليست سمة يمكن نسبها لنظام دون الآخر، وكما ترى حنة ارندت²⁵ فإن ه حتى أشد القادة والأنظمة التوتاليتارية كانوا يبسطون سلطتهم استنادا إلى الجماهير، وتضرب مثلا بستالين وهتلر اللذين ترى أنهما لم يكونا ليمسكا بزمام سلطتها على شعوب عريضة بأسرها، وإن يتجاوزا ما واجهاه من محن وكروب لو لم يكونا حائزين على رضا الجماهير وثقتها.

²¹ باري هندس، مصدر سابق، ص 39.

²² Dennis H. Wrong, Ibid, p 86.

²³ سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 404.

²⁴ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 21.

²⁵ حنة ارندت، أسس التوتاليتارية، ترجمة: أنطوان أبو زيد (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص 32.

وبالتالي، ووفق التصور الثاني ترتبط فكرة السلطة بالشرعية، ليعني هذا التزاوج حق الحكم على نحو خاص، أو بمعنى أكثر إجرائياً "أن قبول مواطني القطر غير القسري (الواعي) بالحكومة هو الذي يجعلها شرعية"²⁶.

ثمة تمييز إذا بين أنظمة السلطة التي تقوم فقط على استخدام التهديد بالعنف، وتلك التي تقوم على قوة الرضا أو بمعنى آخر "السلطة الشرعية"، لكن ما يجب الالتفات إليه في هذا السياق أن "السلطة الشرعية" ينظر إليها كمسألة نسبية لا ككل شيء أو لا شيء²⁷، بل هي يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة، كما أنها تخضع لمنطق التدرج والتطور، فقد يحدث أن تستولي نخبة ما على السلطة بطريقة غير شرعية، ولكنها بطريقة ما تبني شرعيتها، والعكس صحيح، إذ قد يكون النظام شرعياً من وجهة نظر المحكومين، ولكن شرعيته تتآكل وتتلاشى بمرور الوقت²⁸.

بيد أنه يجب التمييز في هذا المجال ما بين الشرعية من الناحية القانونية وما بين الشرعية السياسية، فالشرعية القانونية أي صياغة القواعد بشكل متطابق مع القانون من الناحية الشكلية، لا يجعل القانون مرادفاً للشرعية السياسية، ما لم يكن نابعا عن سلطات معترف بشرعيتها مسبقاً²⁹.

أصول الشرعية

استعرضنا في الصفحات السابقة تعريفات "الشرعية السياسية" وحاولنا تفكيك هذا المفهوم، لاسيما في فكر ماكس فيبر، ولكن السؤال الذي بقي دون إجابة: ما الذي يجعل السلطة مستساغة ومقبولة ومصادقا عليها في أعين الخاضعين لها؟ وما هو السند الذي يبررها؟ أو بكلمات جين شارب: "لماذا يطيع الرجال؟"³⁰

²⁶ عضيد دوايشة، أنظمة الحكم العربية: الشرعية والسياسة الخارجية، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ط 1، ج2 (مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الإيطالية "إيطاليا"، بيروت، 1989)، ص 782.

²⁷ Frank Parkin, Ibid, p 75-76.

²⁸ سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 407.

²⁹ للمزيد انظر: جان-مارك كواكو، مصدر سابق، ص 37-44.

³⁰ Gene Sharp, Power and Struggle Part one of: The Politics of Nonviolent Action (Proter Sagent Oublisher, Boston, Forth Printing, 1980), p 16.

عادة ما يعود الباحثون في هذه المسألة إلى ماكس فيبر³¹، فقد كان على دراية بأن طاعة الحكام قد تحدث لأسباب غير الاحترام الأخلاقي لهم أو الإحساس بالإخلاص للنظام. لكن ما يعقد مسألة البحث عن مصادر الشرعية في دراساته، هو تطرقه إلى "أنواع مثالية من السلطة الشرعية"³² Pure types of legitimate authority، وليس أصولاً لها origins، وهذه الأنواع: السلطة القانونية ذات الطابع العقلاني، المستند إلى الإيمان بصحة قانونية الأنظمة الموضوعة عقلياً وبشرعية القادة المعيّنين وفق القانون، والسلطة التقليدية التي تقوم على الإيمان بقداثة التقاليد وشرعية المدعويين إلى السلطة بموجب العرف، في حين يستند النوع الثالث المسمى بالسلطة الكاريزمية على توكل الأعضاء على الأهمية الشخصية لرجل يتميز بقداسته وبطولته أو مثاليته. وفي حين أن السلطة القانونية هي بالأكثر لا شخصية، تقوم السلطة التقليدية على التقوى، فيما السلطة الكاريزمية استثنائية الطابع³³.

³¹ خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص32.

³² Max Weber, Ibid, p 215.

"النموذج المثالي" أو "النمط المثالي" وأحياناً النمط "الخالص" (Ideal or Pure Type) هو بناء عقلي يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمة أو أكثر، أو وجهات نظر يمكن ملاحظتها في الواقع. والنموذج الذي يتشكل على هذا النحو يطلق عليه "مثالي" لأنه يتحقق كفكرة. انظر: خضر زكريا، نظريات سوسولوجية (دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع، 1998)، ص 124.

وباختصار، فإن النمط المثالي لا يعكس مكونات مخفية ولا يحدد الصفة النهائية للتاريخ، بيد أن ماكس فيبر يسعى من خلال مفهوم النمط المثالي إلى الاحتفاظ بمسافة بين المعرفة وبين ما هو كائن. وهو يستبعد تفسيراً معيارياً لعالم تجريبي يسمح بتقييم ما هو كائن طبقاً لما يتوجب أن يكون. وفي الإطار الذي تبقى فيه مسألة الغايات مفتوحة وواسعة، فإن العلم في الجوهر يهتم بالصيرورة ولا يسهم بأي حال من الأحوال في تبديد التباس الواقع، انظر: جان-ماركو كواكو، مصدر سابق، ص176.

وبالتالي، إن هذه الأشكال المثالية لا تصادفها أبداً - أو نادراً جداً- في الواقع التاريخي بحالتها الخاصة، لأن الهيمنة الكاريزمية مثلاً غير مجردة كلياً من القانونية ولأن التقليد ينطوي على بعض المظاهر الكاريزمية أو حتى البيروقراطية، جوليان فروند: سوسولوجيا ماكس فيبر، ترجمة: جورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1998)، ص111.

³³ انظر في هذا الإطار:

Max Weber, Ibid, p 212-216.

على كل حال، إذا كانت السلطة التقليدية هي سمة المجتمعات غير المتطورة، والسلطة العقلانية هي سمة المجتمعات الحديثة، فإن أبداع ماكس فيبر يكمن في حديثه عن السلطة الكاريزمية: فقبول الأتباع للسلطة الكاريزمية يتم لأنها تأخذ مكانها في أوقات الضيق الروحي والجسدي والاقتصادي والأخلاقي والديني والسياسي، فهي تصبح أكثر بروزاً في الأوضاع المتطرفة حيث التغييرات الاجتماعية والاضطرابات، وعندما يميل المزيد والمزيد من الناس لأن يصبحوا بلا أمل، معزولين ومختارين ويشعرون بأن المجتمع الذي يعيشون فيه بلا معنى وغير طبيعي، إذ في هذه الأوقات يميل الجمهور لاعتبار القادة =

ويزيد المشكلة تعقيدا تحويل العديد من الباحثين أنواع الشرعية إلى أصول، أو إلى "مصادر" كما يكتب سعد الدين إبراهيم، الذي يذهب إلى أن الشرعية السياسية تستمد "من واحد أو أكثر من مصادر ثلاثة هي: التقاليد، والزعامة الملهمة، والعقلانية القانونية"³⁴. إن هذا الاستنتاج يغفل أن فيبر ذكر أنواعا لا أصولا، وأن هذه الأنواع كما يقرر احد الباحثين "لا تشير إلى الدوافع المختلفة لطاعة السلطات السياسية، ولا إلى الهياكل السياسية المختلفة، ولكن فقط إلى الأنواع المختلفة من الأسس المنطقية للالتزام"³⁵، وبالتالي ينتج تبني هذا الأسلوب آلية قاصرة عن تفسير أسباب اكتساب الشرعية أو أسباب تأكلها وزوالها، وسوف نحاول فيما يلي، وبسرعة، تبين قصور هذه الطريقة في تفسير العديد من التحولات التي شهدتها القضية الفلسطينية.

فمثلا تخفق هذه الطريقة في الإجابة عن أسباب صعود الفلسطينيين مكونين قوة سياسية مستقلة هي منظمة التحرير الفلسطينية بعيد هزيمة عام 1967، وهو ما سنتطرق إليه بالتفصيل لاحقا، "قالاجئون الفلسطينيون الذين زاد عددهم بمائتي ألف بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، شعروا بالخيانة من الأمم العربية الأخرى، وطالبوا بالحق بتمثيل أنفسهم"³⁶. ومثال آخر على عقم هذه المنهجية، هو فشلها في تفسير التأييد المتنامي والمتسارع الذي تكتسبه حركات الإسلام السياسي بما في ذلك الفلسطينية منها كحركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، إذ أن اقتصار تفسير ذلك باستنادها إلى مرجعية دينية سياسية، يقف حائرا أمام انحسار شرعية أنظمة سياسية عربية وإسلامية تستند أيضا إلى مرجعية

= الكاريزميين علاجا حاسما للأوضاع المضطربة. وتتسم الظاهرة الكاريزمية بأنها مؤقتة وغير ثابتة، ففي المدى القصير قد يغير القائد رأيه ربما استجابة لتأثره بالروح الجماهيرية، أما على المدى الطويل، فإنه في النهاية سوف يموت. ولهذا السبب فإن السلطة الكاريزمية تتحول إلى الروتينية في حياة القائد الجديد، ومن ثم فإن السلطة التي قد تخلفه أما أن تكون بيروقراطية متمسمة بالطابع القانوني الرشيد أو ترتد إلى البنى المؤسسية للتقاليد التي يكون قد تم استيعاب الكاريزما في إطارها، للمزيد: Max Weber on charisma and institution building: selected papers, The Heritage of sociology, Edited by S. N. Eisenstadt (Chicago: University of Chicago Press).

³⁴ سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص 405.

³⁵ J.G. Merquior, Ibid, p. 99.

³⁶ Fred Halliday., The Middle East in International Relations- Power, Politics and Ideology (New York: Cambridge University Press, 2005), p 80-91.

دينية ايضا كالعسودية مثلا، فالأمر كما هو واضح لا يتعلق بشكل الشرعية بل يتجاوز الحديث إلى شيء أعمق هو الاصل.

ومن الأمثلة على ذلك عزو بعض الباحثين أسباب صعود نجم "حماس" في أوساط الفلسطينيين وصولا إلى فوزها بانتخابات المجلس التشريعي عام 2006، نتيجة الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية المتردية للفلسطينيين خلال الانتفاضة الثانية - ارتفاع معدلات الفقر (نسبة من يحصلون اقل من دولارين يوميا للفرد الواحد حسب لأرقام البنك الدولي) من 20% عام 1999 إلى 60% عام 2003- الأمر الذي جعل تشغيل حماس لجهاز الدعم غير الرسمي في المناطق المحتلة، يكتسب أهمية كبيرة، خاصة في ظل تراجع الخدمات المقدمة من قبل السلطة الفلسطينية نتيجة تدمير إسرائيل لبنيتها التحتية³⁷.

لكن السؤال الذي يغفله هذا التوجه هو: لماذا حققت "حماس" هذا القدر من الشرعية في هذه الفترة بالذات، وليس قبل ذلك رغم نشاط أسلافها من حركة "الإخوان المسلمين" بعد عام 1967 من خلال العمل المؤسساتي والخدمي، عبر إنشائها المدارس الدينية ورياض الأطفال والمكتبات الإسلامية والأندية الرياضية، في فترة ارتبطت بقمع الاحتلال للمقاومة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية، "ما ترك فيها فراغا (ملأه نبت شيطاني من العملاء والقوادين وتجار الحشيش) الدين حاربهم الإسلاميون بكل عزم"³⁸؟ وهل ثمة علاقة بين انخراط "حماس" في مقاومة الاحتلال واكتسابها شرعية حصدت عبرها 74 مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي الـ 132؟

باعتماد الباحث، فإن تحويل الأنواع إلى أصول يحمل توظيفات أيولوجية تصب في صالح طرف دون الأخر، ففي مرحلة معينة تنزع الشرعية من نوعي الشرعية الآخرين (التقليدي والكاريزمي) لصالح "مصدر عقلائي قانوني ليبرالي"³⁹، فالبدل يصبح "المشاركة في الثروة والسلطة، المشاركة في الثروة

³⁷ Jamil Hilal: Hamas's Raise as Charted IN the polls, 1994-2005, Journal Of Palestine Studies, vol. XXXV, No. 3, Spring 2006, Issue 139. pp. 6-19.

³⁸ يزيد صايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة جديدة 2003)، ص 877.

³⁹ سعد الدين إبراهيم: مصدر سابق، ص 422.

تعني العدالة الاجتماعية، والمشاركة في السلطة تعني المشاركة السياسية، ويبدو أن البديل لمثل هذه المشاركة هو استمرار القهر إلى ما لا نهاية⁴⁰.

وهكذا، يتم حصر أسس الشرعية بإجراءات داخلية كالديمقراطية والمساواة والشفافية وغيرها، أما الصراعات الدولية وعلاقات الهيمنة والاستحواذ والاستغلال وطموحات الشعوب الحرة والاستقلال والهيبة والتخلص من الاحتلال والاستعمار عن طريق المقاومة فلا تعود ذات بال. ويندرج في هذا السياق التركيز على الانتخابات كأصل وحيد للشرعية⁴¹، فالانتخابات وان كانت تمنح من يفوز بها بطريقة صحيحة الشرعية، إلا أن خلفها أسبابا تجعل الأفراد يصوتون لطرف ما أكثر من طرف أو أطراف أخرى.

علاوة على ذلك، يتغاضى هذا الاتجاه (أي جعل الأنواع أصولا) عن حقيقة أن الاتجاه القانوني العقلاني ليس ميزة الاتجاه الديمقراطي، فحسب بل تستخدمه كذلك حتى الدول الديكتاتورية، وينشأ Edward W. Lehman في هذا السياق أنه من: "الميزات الحاسمة في الحكومات الحديثة توظيفها بعض الادعاءات القانونية العقلانية، رغم أنها تتفاوت في الاعتماد على هذا الادعاء (...). ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال يستحضر هذا المذهب لتبرير الإجراءات الديمقراطية، بينما في الصين الشعبية يتم استخدامه لتبرير إجراءات غير ديمقراطية"⁴².

⁴⁰ المصدر السابق: ص 431.

⁴¹ يذهب صامويل هانتجتون إلى أن النظم الديمقراطية تستطيع تجديد نفسها عن طريق الانتخابات التي تتيح لتحالف جديد فرصة تولي السلطة بسياسات جديدة وعود جديدة للمستقبل. ونفس هذا التجدد الذاتي يعد مشكلة كبرى بالنسبة للأنظمة الشمولية، وبالتالي يسهم غياب آليات تتعلق بالتجدد الذاتي في تآكل شرعية هذه الأنظمة.
انظر:

صموئيل هانتجتون: الموجة الثالثة- التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين،
(University of Oklahoma Press: Norman and London, 1991)

ترجمة عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم د. سعد الدين إبراهيم بعنوان المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ص 64-65.

⁴² Edward W. Lehman, THE VIABLE POLITY (Philadelphia: Temple University Press), 1992, p 142.

مقاربة كولنز - فيبر: أصل الشرعية

ولكن إذا كانت الأنواع - كما بينا- ليست هي ذاتها الأصول، وتوقع الخالط بينهما في خطأ منهجي، فما هي أصول الشرعية؟ وأين يمكن أن نجدها؟

يقود البحث في هذا الموضوع إلى محاولة إيجاد جواب ما في دراسة راندل كولنز لكتابات ماكس فيبر، والذي يركز في تناوله لأصول الشرعية على عالم الصراع بين الشعوب والأمم⁴³، فمن خلال تتبعه للفصل الذي كتبه فيبر عن الاقتصاد والمجتمع والمعنون بـ **Political Communities** يحلل كولنز جملة أمور، منها رؤيته للقومية وربطه إياها بشكل وثيق بالشرعية.

لذا ولفهم اوسع للموضوع سوف نحاول التعرّيج على هذين المفهومين ورؤية كيف يرتبطان معا:

القومية

يزودنا الكتاب بطيف واسع من الأبحاث عن القومية وعن صعودها كقوة سياسية واسعة الانتشار، إضافة إلى بروز الدولة القومية كالنوع الأكثر قبولا من الدول حاليا⁴⁴، وباختصار يتقسم الباحثون في تعريفهم للقومية إلى ثلاثة أنواع: إذ بينما يشدد بعض الباحثين على معايير موضوعية كالدين واللغة والعرق، يركز باحثون آخرون على معايير ذاتية كادراك الذات أو التضامن، فيما يجمع معظم الباحثين بين هذين الاتجاهين⁴⁵.

⁴³ يدعم هذا الرأي الظروف الموضوعية التي كانت محيطة بماكس فيبر، والتي انعكست بشكل أو بآخر على مؤلفاته، إذ كما يرى كثير من الباحثين فقد شكل التاريخ الألماني الذي شهد سلسلة من الحروب المدمرة فكر ماكس فيبر، فهذه الخبرة التاريخية ربما أوحى بما أملاه في كتاباته عن القيم الوطنية والانبهار بالعسكرة، والهيكل الاجتماعي السلطوي، الذي انعكس بدوره على رؤيته لنظام الأسرة البطريركية، كما تبدو الظروف الجيوسياسية للدولة الألمانية عاملا أساسيا في بروز ما يلحظ في مؤلفاته من دعر جماعي من جهة، وعدمية أخلاقية في الشؤون الدولية من جهة أخرى.

انظر في هذا الصدد:

Ilse Dronberger, *The Politicak Thought of Max Webber- In Quest of Statesmanship* (New York: Meredith Corporation, 1971).

⁴⁴ James G. Kallas, *The Politics of Nationalism and Ethnicity* (Hampshire and London MACMILLAN PRESS, saccade edition 1998), p 43.

⁴⁵ Umut Ozkirmli, *Theories of Nationalism- A Critical Introduction* (Hampshire and London: MACMILLAN PRESS, 2000), p 58.

ويمكن القول أن مقارنة كولنز-فيبر تصنف في النوع الثاني، أي في النوع ذي التوجهات الذاتية، فالقومية وفقها لا تتماثل مع التضامن الاثني أو المجموعات اللغوية، وهو ما يُقرنه فيبر بأمثلة شتى مر فيها الشعور القومي بعيدا عن الخطوط الاثنية أو اللغوية. فالأمة الفرنسية- كما تقول المقاربة- لم تتكون من متحدثين باللغة الفرنسية، وكذلك الحال في الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تنحصر في مجموعة إثنية معينة، أما القومية السويسرية فإنها تتقاطع خلال ثلاث مجموعات لغوية وإثنية، تفصل السويسريين الناطقين بالألمانية عن الألمان متحدثي الألمانية.

ولكن إذا كان هو الحال فكيف نشأت القومية؟ القومية، حسب هذه المقاربة "هي شعور سياسي خاص، يرتبط بذكريات قدر سياسي مشترك. هي تاريخ من القتال معا كجزء من دولة مشتركة، ضد أعداء مشتركين، ومن أجل أهداف مشتركة"، وعليه فإن الألمان هم فرنسيون عابرون الوطنيين رغم تحدثهم الألمانية، لأن هويتهم الفرنسية تشكلت من خلال مشاركتهم بالثورة الفرنسية وما تبعها من حروب ضد قوى الرجعية في باقي أوروبا.

وعليه، فإن القومية تتولد من النضال الدراماتيكي الذي يشارك به أفراد الشعب، حين يقاتل الناس معا وبنفس الجانب، سواء كان ذلك في صراع داخلي من أجل السيطرة على الدولة كحال الثورة، أو في حروب خارجية ضد أعداء خارجيين، فالمشاركة بالدولة نفسها هي الشرط الضروري للقومية⁴⁶. ووفقا لهذا التحليل فإن القومية وجدت دوما في كل مكان فيه دولة، أما ما اصطلح على تسميته بـ"القومية" والذي تم بالعادة اعتباره ملمحا ظهر في القرن التاسع عشر في أوروبا وانتشر في بقية العالم بلقرن العشرين، فهي فقط صيغة معينة من القومية، فيها ادعاءات خاصة صنعت من أجل حكم ذاتي سياسي مبني على الانتماء العرقي، بيد أنه حتى في هذه الحالات، فإن الانتماء العرقي المشترك هو بالأغلب شبه أسطوري، يخلق حدودا إقليمية خيالية على طول الخطوط الملائمة سياسيا. فالقومية وفق هذه الرؤية هي ببساطة نتاج جهود لتقسيم دول معينة إلى دول أخرى على طول خطوطهم عند أقصى نقطة ضعف داخلي.

⁴⁶ Randall Collins: Ibid, p151.

والقومية عملية سياسية حاسمة للدول، وهي مهمة في الديكتاتوريات الحديثة كما هو الحال في الديمقراطيات، بل ربما هي أكثر أهمية في الأولى، فالنظم السلطوية الحديثة تبذل جهودا مكثفة لحشد المظاهرات العامة الداعمة لرموز النظام، وتعزيز الشعور القومي لدعم مشاريع الدولة. وعليه توجد القومية عندما تكون الدولة قادرة على أن ترهب أتباعها، وبالتالي جذب أتباع أكثر يتجمعون في الطرف الفائز⁴⁷.

وبنفس المنطق، وكما أن النجاح السياسي هو مولد القومية، فإن الهجوم من قبل غرباء هو عنصر أساسي في تأجيج المشاعر القومية، التي تظهر للدرجة التي يشعر فيها الناس بالثقة في قدرة الدولة على المقاومة بنجاح، أو التحرك من هزيمة إلى ثأر مستقبلي، أما الهزيمة المطولة والحادة فإنها تحطم القومية. إن الأمر ببساطة أشبه بمباراة كرة قدم، فكما يؤيد المشجعون فريق كرة قدم ناجح، فإن خضوع المحكومين السياسي لدولتهم يعتمد على انتصاراتها⁴⁸. ولهذا السبب فإن القومية لا ترتبط بخلفيات ثقافية محددة، بقدر ما يمكن أن تستمد من القتال معا في حركة مشتركة. ولكن ما علاقة ما سبق بموضوع الشرعية؟

الشرعية حسب مقارنة كولنز

كما يقول "راندل كولنز" فإن القومية بالنسبة لماكس فيبر هي جوهر الشرعية السياسية، ففي نقاشه لأصول الشرعية يقيم فيبر - حسب كولنز - اتصالا واضحا بين الشرعية والقومية، ففي رأي فيبر تتخلق الشرعية من مشاعر خاصة يحس بها الأفراد عندما يواجهون التهديد بالموت برفقة الآخرين، فالجماعة التي تواجه الموت معا لديها رابطة خاصة، أعمق من الروابط الاثنية واللغوية أو غيرهما من الروابط الثقافية.

⁴⁷ Ibid, p154.

⁴⁸ Randall Collins: Ibid, p 154-155.

وحسب مقاربة كولنز- فيبر فإن الشرعية هي عبارة عن حس كامل يرتفع لان الأفراد خبروا مواجهة الخطر الخارجي من اجل مصلحة الجماعة ككل، ولذلك يعترف الأفراد في حق الحكم للجماعة التي يتوقعون منها أن تتكبد على التضحية بالنفس من اجلهم، وتدعمهم في كل المجالات المتصلة بالأمن الجماعي، وهو ما يعطي دفعة لأنواع معينة من العنف التي تقبل كشرعية من أفراد الجماعة وكعقاب ضد أي أعضاء فيها يتورطون بالخيانة أو يؤذون الجماعة بعصيانهم أو جنهم في الحرب⁴⁹.

وبالتالي تصبح الشرعية متفاوتة اعتمادا على شعور الناس بأن جماعتهم في وضع يتضمن احتمالية التهديد بالموت، فالجماعة المتورطة في مشاعر القتال تضغط من اجل ضبط خاص بها، وتعترف بشرعية قيادتها، بدرجة أعلى من ذات الجماعة في زمن السلام، وهو ما يمتد ليشمل المجتمع بأسره إذا ما تنظم جماعيا للدفاع والهجوم. فالشرعية ليست فقط متقطعة عبر الوقت، إذ انه في الحالة المطولة من السلام، يتجه المجتمع نحو اللا شرعية، أو بالاحرى اتجاه وضع من الفوضوية⁵⁰، يستند غالبية النظام الاجتماعي فيه إلى الروتين، بحيث تستمر الأشياء على الشكل الذي كانت عليه. بيد أن حالة الروتين يمكن إنهاؤها، ففي أي ساعة اليوم، أو أي يوم في السنة، ثمة احتمال ولو لبضع دقائق لان لتجربة المشاعر التي تهب الدولة الشرعية، كالتلويح بالعلم في وقت السلام. يضاف إلى ذلك أن قوة الدولة تلعب دورا مهما في هذا المجال، فالدولة المهابة من قبل الدول الأخرى تضمن درجة أعلى من الشرعية لمطلبها بالطاعة داخليا.

وكما يمكن بعث الشرعية عبر مقاومة الخطر الخارجي، يمكن بعثها عبر الصراع الداخلي، عندما يصبح طرف ما المدافع عن النظام ضد الفوضى، عندما تعني "الفوضى" بشكل واضح العنف في الشوارع، وتهديد الناس والممتلكات⁵¹.

ينبغي الالتفات إلى إن الشرعية يمكن أن تخسر كما يمكن أن تكسب، فحكام الدول التي تقاتل في حروب بلا نجاح يعرضون شرعيتهم في الوطن للخطر، ويكونون أفضل حالا لو أنهم لم يجربوا الحرب.

⁴⁹ Ibid, pp. 155-156.

⁵⁰ Ibid, p158.

⁵¹ Randall Collin, Ibid, p 160-161.

ولكن هل تنطبق هذه المقاربة على الدول فقط، خاصة ان الفلسطينيين لم يشهدوا أي نوع من الاستقلال الوطني خلال تاريخهم الحديث؟⁵² تورد المقاربة في هذا السياق مبدأ داخليا هاما، وهو أن ما ينطبق على الدولة في موضوع الشرعية ينطبق على الأحزاب داخلها، فأى فئة سياسية تنفذ حربا ستنتال جزاء لنجاحها أو فشلها، فالحزب الذي ينفذ حربا ناجحة يحسن شرعيته الداخلية، فيما تقود الهزيمة العسكرية إلى خسارة الشرعية⁵³.

هل تصلح هذه المنهجية (مقاومة الخطر الخارجي كأصل للشرعية) في تفسير أصول الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني⁵⁴، وصولا إلى الفوز الذي أحرزته حركة "حماس"؟ هذا ما ستحاول هذه

⁵² لم يشهد الفلسطينيون أي نوع من الاستقلال الوطني خلال تاريخهم الحديث، رغم أن النجاح كان حليفهم في تأكيد هويتهم الوطنية خارج وداخل فلسطين. لذا فإننا عندما نتحدث عن حقل سياسي فلسطيني فإننا لا نعني به دولة وإنما مجموعة من التنظيمات والأحزاب الفلسطينية التي ظهرت وتطورت في ظل غياب دولاني مستمر محكوم بواقع كولونيالي مديد. مع ذلك يجب أن نغفل أن الحقل السياسي الفلسطيني شهد عملية قريبة من بناء الدولة مع نشوء منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن بالطبع في ظل غياب حيز جغرافي يمارس الفلسطينيون سيادتهم عليه. وقد انطوت هذه العملية من إنشاء مؤسسات تمثيلية، وتوفير خدمات شبه حكومية كالعناية الطبية والخدمات الاجتماعية، إضافة إلى الإصرار دون هوادة على الحصول على الاعتراف بالمنظمة ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني، وقد لعبت التنظيمات الفدائية دورا موازيا للأحزاب السياسية في تنافسها على التأييد الحصول الشعبي وعلى نصيبها من السلطة داخل المنظمة.

أنظر في هذا المجال: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو - دراسة تحليلية نقدية (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وبيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، مزبدة 2006).

⁵³ Randall Collin, Ibid, p163.

⁵⁴ تتبنى هذه الدراسة مصطلح "الحقل السياسي" كون هذا المصطلح يمتد في الزمان والمكان ابعده من مصطلح "النظام السياسي" الذي يحمل بالأكثر شكلا مؤسساتيا وقرارات ملزمة للجميع، والذي يرى كثيرون ظهوره فلسطينيا مع منظمة التحرير الفلسطينية (انظر: إبراهيم أبراش، النظام السياسي الفلسطيني: ولد مأزوما ولم يزل، السياسة الدولية، العدد 155، السنة الأربعون، يناير 2004، ص46).

إن هذا الاستخدام أي "الحقل السياسي" يتلاءم مع منهج الدراسة التي تتناول مسألة الشرعية منذ بدايات نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية، في محاولة لرصد تطوراتها وتغييراتها، وباختصار فإن الحقل السياسي يشير إلى مجال سياسي (في العادة دولاني أو يسير باتجاه دولاني) له لغته ومفرداته وقضاياها، وله قوانين لعبة يحددها طرف مهيم أو أطراف مهيمنة أو متفق عليها بين كل اللاعبين في الحقل، وهي قوانين واعرف تحدد مضمون السياسة والأسس التي تقوم عليها ومن يشارك لا يشارك في صنعها. كما نجد في الحقل السياسي (كما في الحقول الأخرى) قوى تتصارع وتتجاوز وتتفاوض، (الأحزاب والتنظيمات السياسية ومجموعات الضغط) بشكل دائم، لتغيير قوانين اللعبة بينها (وفق موازين قوى جديدة). كما نجد أن قوى جديدة تسعى دائما لاقتحام الحقل ونيل شرعية العمل فيه، في حين تسعى قوى أخرى لتغيير موقعها في الحقل آراء القوى المقررة في الحقل وهي القوى التي تتصارع من أجل الحفاظ على موقعها المهيمن، وهي القوى التي تتصارع من أجل الحفاظ على موقعها المقرر. ولذا، قد تخرج قوى من الحقل لانعدام التأثير والوزن أو لهزيمتها من قوة أخرى أو لاندماجها في إطار سياسي جديد. كما نجد أن لغة الحقل قد تتغير تبعا لتغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية في المجتمع، =

الدراسة فحصه، مع ملاحظة أن الدراسة ستستخدم مصطلح "الوطنية القطرية الفلسطينية" كمرادف تقريبا لكلمة القومية Nationality التي ترد في مقاربة "كولنز-فيبر"، وذلك للتمييز ما بينها وبين القومية العربية، التي لا يقتصر معناها على الفلسطينيين وحدهم، بل تتسع لتشمل العرب أجمعين.

= وتبعاً لمتغيرات في اصطفاة القوى الإقليمية والدولية، تبعاً لتأثيرات المراكز الدولية الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية، كالتى باتت تدرج تحت مسمى العولمة".
انظر: جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية: بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص21.

الفصل الثاني:

الشرعية وتحولاتها داخل الحقل السياسي الفلسطيني

بينت الدراسة في الفصل السابق كيف أن مقارنة كولنز- فيبر ترى بالخطر الخارجي وردة فعل الطرف أو الأطراف الداخلية عليه، أصلاً للقومية و الشرعية السياسية، من حيث أن أصل كل منهما هو وجود خطر خارجي، كما أوضحت مدى الترابط ما بين القومية و الشرعية السياسية بسبب الخطر الخارجي الذي يتجمع الأفراد بسببه برابطة القومية للقتال معاً، مانحين من يرون انه يقاومه بنجاح الشرعية. وبناء على هذا التوجه، يرى الباحث أن ثمة ضرورة لدراسة أصول الشرعية السياسية داخل الحقل السياسي الفلسطيني بشكل عام، قبل الولوج إلى موضوع البحث: حركة "حماس"، وذلك بغرض تشكيل صورة أوضح عن هذا الحقل واليات العمل داخله وبالتحديد دور الخطر الخارجي ومقاومة الأطراف الداخلية له في خلق الشرعية، قبل الولوج إلى موضوع البحث "حماس".

الخطر الخارجي: تشكيل الهوية والحقل السياسي

يقرر الكثير من الباحثين دوراً رئيسياً للخطر الخارجي في تشكيل وتوجيه ديناميات السياسة الفلسطينية، بحيث يبرز هذا الخطر كعامل رئيسي في تكوين الهوية و الشرعية الفلسطينية، حتى قبل التعامل مع فلسطين كوحدة إقليمية إدارية ومع شعبها كشعب واحد. وكما سيظهر لاحقاً خلال التحليل فقد كان سكان المنطقة الجغرافية التي ستعرف لاحقاً بفلسطين، وسكانها بالفلسطينيين، ينطلقون، غالباً، في تصورهم عن أنفسهم وشكل كيانه ممن يتوسمون فيه القدرة على حمايتهم (وليس بالضرورة القادر فعلاً على فعل ذلك) من الخطر الخارجي، رابطين ذلك بإصباح الشرعية عليه، إلى أن يثبت فشله في الدفاع عنهم، فيهجرونه إلى اتجاه آخر، مكررين ذات العملية.

ويمكن القول أن الهوية الفلسطينية لم تنشق (حين تشكلها قرابة عشرينات القرن المنصرم) من وحدة أثنائية سابقة لوجود الشعب، أو من اتصال بالغرب المتقدم، وإنما من النضال الدراماتيكي الذي شارك به الأفراد الذي سيعرفون لاحقاً بالفلسطينيين⁵⁵ لدرء الخطر الخارجي الذي يحدق بهم ممثلاً بالخطر الصهيوني والانتداب البريطاني الذي عمل على حمايته ومساندته، فالقومية الفلسطينية – أو الوطنية الفلسطينية كما يطلق عليها تمييزاً لها عن القومية العربية – نشأت مع اخذ بعين الاعتبار مقاربة (كولنز-فيبر): "لأن الناس قاتلوا معا وبنفس الجانب، سواء كان ذلك في صراع داخلي من اجل السيطرة على الدولة كحال الثورة، أو في حروب خارجية ضد أعداء خارجيين، فالمشاركة بالدولة نفسها هي الشرط الضروري للقومية"⁵⁶.

ويكاد العديد من الباحثين يجزم أن بذور تشكل شخصية فلسطينية متميزة، تعود إلى بدايات تصادم مناطق الريف الفلسطيني مع المستوطنين الصهاينة الذين قدموا منذ "الهجرة الأولى" لليهود إلى فلسطين عام 1882، حيث كانت خصوصية الحالة الفلسطينية النابعة عن وجود الخطر الصهيوني، مسئولة عن بلورة وعي سياسي فلسطيني، تمايز إلى حد ما، عن الفكر السياسي في الولايات السورية الأخرى الخاضعة للسيطرة العثمانية⁵⁷. بيد أن نضوج الوعي السياسي بالكيانية المشتركة احتاج إلى وقت أطول، وبالتحديد

⁵⁵ ظلت الرابطة الإسلامية عاملاً موحداً بين أغلبية العرب (المسلمين) وبقية الشعوب الإسلامية طوال العهد العثماني، وقد ساهم في تعزيز هذه الرابطة أن السياسية العثمانية تركت هامشاً كبيراً للذاتية والهوية الثقافية المتميزة لشعوب الإمبراطورية كافة، فالعرب الذين حافظوا على اعتزازهم بلغتهم وأصولهم المشتركة لم يشعروا بتهديد لهويتهم في إطار الدولة العثمانية. انظر: عادل مناع، تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918 (قراءة جديدة) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)، ص 245.

⁵⁶ Randall Collins, *Weberian Sociological Theory*, (Cambridge, New York, Melbourne: Cambridge University Press, 1986), p 147.

⁵⁷ عالجت الكثير من الدراسات والأبحاث موضوع الهجرة اليهودية إلى فلسطين وانعكاساتها على سكانها، انظر على سبيل المثال لا الحصر:

- ماهر الشريف، البحث عن كيان — دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 — 1993 (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995).
- جورج انطونيوس، بقطة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العام للملايين، الطبعة الخامسة 1978).
- روز ماري صايغ، الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة: خالد عايد (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، سنة النشر غير مذكورة). =

إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى التي كان لها تأثيران حاسمان: فهذه الحرب وضعت حداً للإمبراطورية العثمانية كجمال أو بعد لهوية الفلسطينيين والعرب الآخرين، وهو التأثير الذي بدأ يضعف قبيل الحرب المذكورة مع تصاعد القومية التركية، واللامبالاة الواضحة من قبل السلطات في اسطنبول إزاء الخطر الصهيوني، وهو ما دفع بالوعي القومي العربي إلى الأمام⁵⁸.

أما التأثير الأخر فيعود إلى عدم إيفاء الأوروبيين المنتصرين لوعودهم التي قطعوها للعرب في مراسلات الشريف حسين-مكماهون التي رأى القوميون العرب فيها عهد بالاستقلال الفوري للعرب، وهكذا أصبح التفاوض حول المستقبل الفلسطيني خاضع لوثقتين هما: اتفاقية سايكس-بيكو سنة 1916 التي قسمت المشرق العربي - باستثناء شبه الجزيرة العربية- ما بين بريطانيا وفرنسا، فيما تم تدويل فلسطين بسبب المصالح المتضاربة للمؤتمرين من جهة، ووعدهم بلفور الذي جاء بصيغة رسالة بعث بها وزير الخارجية البريطانية سنة 1917 إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية في تلك الفترة، قطعت فيها الحكومة البريطانية وعداً بإقامة دولة لليهود في فلسطين من جهة أخرى.

ولكن كيف أثر ذلك في نشوء الوطنية الفلسطينية؟ وما علاقة ذلك بالشرعية؟

باختصار، وقف العرب الفلسطينيون الذين شهدوا تبدل الحكم العثماني بالحكم البريطاني (والفرنسي في سورية ولبنان المجاورتين)، وراودتهم الآمال لوهلة بالخلاص عبر دولة عربية واحدة، مذهولين أمام هيجان الصهاينة، الذين كانوا مستعدين لأن يحكموا إلى جانب البريطانيين، وقد بدأت مخاوفهم تترجم على الأرض بعد أن احتل الجنرال اللنبي البلاد 1917-1918، حيث بدت السلطة الأوروبية حيلة شفافاً لتسليم البلاد للغزاة الجدد، خاصة مع مطالبتهم باستخدام اللغة العبرية رسمياً إلى جانب العربية،

• سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة: عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
⁵⁸ كان عرب فلسطين من المشاركين الأساسيين في هذه الأحداث، حيث برزوا بين منظمي الجمعيات القومية إلى جانب عرب آخرين، انضموا جميعهم إلى هذه المنظمات بصفتهم سوريين (سوريا الطبيعية)، ويمكن الاستشهاد مثلاً بأن ستة فلسطينيين كانوا بين 32 شخصاً أعدمهم جمال باشا بين عامي 1915 و1916، اثر إعلان الجمعيات السورية السياسية "بروتوكول دمشق" الذي طلب من بريطانيا الاعتراف باستقلال البلدان العربية.
انظر: إبراهيم ابراش، البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (10) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).

وتخصيص مقاعد لهم في المجالس البلدية، واعتراف البريطانيين الرسمي بمكانتهم الخاصة وبالحكم الذاتي، وقد تحدثوا علانية عن خلق أغلبية يهودية قريبا، والتطلع لهجرة ملايين اليهود للبلاد⁵⁹. في هذه اللحظة (لحظة انتفاء أملهم بوجود دولة عربية قوية يؤسسها الشريف حسين تحميمهم من الخطر الصهيوني) بدأ عرب فلسطين الذين لم يعرفوا أنفسهم بالفلسطينيين بعد يبحثون عن طرف آخر ينكب على التضحية بالنفس من أجلهم، وبدعمهم في المجالات المتصلة بالأمن الجماعي.

"سوريا الكبرى" طوق النجاة

في هذه الأجواء المربية، بدت فكرة دولة موحدة يؤسسها الأمير فيصل بن الحسين (نجل الشريف حسين قائد الثورة العربية الكبرى) في سوريا (والتي تعني هنا العظمى، وتضم حاليا سورية والأردن ولبنان وفلسطين/إسرائيل)، كخطوة أولى نحو وحدة عربية أوسع، بنظر العرب الفلسطينيين الواعين سياسيا، أفضل الطرق لتجنب سلطة صهيونية وبريطانية معا، لا يعود وعد بلفور ساري المفعول نتيجة لها⁶⁰، وبدا هذا في نظرهم مبررا كافيا ليصبغوا الشرعية على هذا التوجه، لذا تبني العرب الذي لم يعرفوا أنفسهم بالفلسطينيين بعد، منذ شهر أيار 1918، علم الثورة العربية ونشيدها وظل نشاطهم مرتبطا بالنشاط القومي العربي العام، ولم تنفصل التعبيرات السياسية الأولى لحركتهم، التي اتخذت آنذاك شكل الجمعيات الإسلامية-المسيحية، عن الحركة القومية العربية المتمركزة في دمشق⁶¹، حتى أنهم أطلقوا عنوان "سوريا الجنوبية" على صحيفتهم الأولى التي تأسست في القدس بعد الحرب العالمية الأولى في أيلول 1919، والتي كانت الأوسع انتشارا⁶². ولقد دفع هذا الأمل المتصاعد الفلسطينيين على التأكيد في المؤتمر الذي عقده هذه الجمعيات في مدينة القدس في مطلع شباط 1919، واصطاح على تسميته فيما

⁵⁹ باروخ كمرلنغ ويونل شموئيل مغدال، الفلسطينيون صيرورة شعب، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2001، ص105.

⁶⁰ المصدر السابق، ص108.

⁶¹ ماهر الشريف، مصدر سابق، ص 25.

⁶² Rashid Khalidi, *Palestinian Identity: The Constriction of the Modern Nation Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997), p164.

بعد بالمؤتمر العربي الفلسطيني الأول، على اعتبار فلسطين "جزءاً من سوريا العربية، إذ لم يحدث قط أن انفصلت عنها في أي وقت من الأوقات"، وعلى ارتباط سكانها بسكان سوريا بـ"روابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية"، كما أعرب المشاركون في المؤتمر عن رغبتهم في أن تبقى فلسطين "غير منفصلة عن الحكومة السورية العربية المرتبطة بالوحدة العربية، خارجة عن كل نفوذ أو حماية"، دعموا فكرة تشكيل حكومة ملكية نيابية، على أساس لا مركزي، ينصب الأمير فيصل ملكاً عليها⁶³.

هزيمة فيصل: تحول الأنظار باتجاه القدس

وكما تجذب الدولة المتوسعة بنجاح -بكلمات (كولنز-فيبر)- الأنصار الذين يتجمعون بالطرف الفائز⁶⁴، الذي كان الملك فيصل في وقت ما، فإن الهزيمة التي مني بها على يد القوات الفرنسية، ومغادرته إلى المنفى بعد الحملة العسكرية سنة 1920، نزعته عنه غطاء الشرعية، حيث بدا بوضوح للكثير من الناشطين السياسيين الفلسطينيين، أن فكرة كون فلسطين جزءاً من دولة عربية- سورية تكون حامية لهم من الخطرين المتحالفين مع البريطاني والصهيوني أمراً لم يكتب له الحياة. ومباشرة بعد فشل فيصل في سورية، وجد عرب فلسطين- الأمر الذي سيتكرر في التاريخ الفلسطيني- أنفسهم وحيدون بعد سقوط الأطراف التي اعتقدوا أنها قادرة على حمايتهم من الخطر الخارجي، وبدأت أنظارهم تتحول باتجاه أنفسهم، كطرف قادر على توفير معركة النضال ضد المطامع الصهيونية المدعومة من الانتداب البريطاني، وهنا يمكن التأريخ لبداية نشوء هوية وطنية فلسطينية مستقلة من جهة، وإضفاء الجماعة التي سيعرف أفرادها أنفسهم بالفلسطينيين شرعية على الطرف القادر على من يعتقدون

⁶³ ماهر الشريف، مصدر سابق، ص 26.

⁶⁴ Randall Collins, Ibid, p 154-155.

قدرته قيادتهم ضد الخطر الخارجي من جهة أخرى⁶⁵: ففي المؤتمر العربي الثالث (كان مفروضا عقد المؤتمر الثاني في مطلع العام، ولكن البريطانيين ألغوه)، المنعقد في حيفا في كانون الأول 1920، أشار احد أعيان القدس "موسى كاظم الحسيني" إلى انه: "بعد الأحداث التي وقعت مؤخرا في دمشق، أصبح لزاما علينا إدخال تغييرات جذرية في مخططاتنا هنا، لم تعد سورية الجنوبية موجودة، يجب علينا الدفاع عن فلسطين"، بما يعنيه ذلك من مجابهة التهديدات الصهيونية المكشوفة، والاستيطان اليهودي والمظلة السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كان البريطانيون يخصصونها لها، وذلك عبر برنامج جديد يتضمن: أ) الاعتراف العلني الأول بفلسطين، وبالحدود والأنماط التي أرساها البريطانيون، ككيان سياسي مميز لسكانه العرب "وان لم يعط اعترافا بالسلطة البريطانية ذاتها". ب) رفض تام لأي حق سياسي أو أخلاقي لليهود في البلاد. ج) إعلان الوحدة في صفوف عرب فلسطين يلغي أي ولاء آخر، كالولاء للدين أو الإقليم أو الحمولة. د) مناقشة الإدارة الجديدة الامتناع عن أي نقل للأراضي المملوكة للعرب أو أراضي الدولة لملكية اليهود. و) الدعوة للاعتراف بـ"اللجنة التنفيذية العربية"، المشكلة في ذلك المؤتمر، كممثلة شرعية للسكان اتجاه السلطات البريطانية (بمكانة مشابهة لتلك الممنوحة لـ"الوكالة اليهودية")⁶⁶.

والنتيجة انه عند تلك اللحظة وبسبب من الخطر الخارجي، بدأ ظهور جديد أمرين مترابطين: هما الوطنية والشرعية بطابعهما الفلسطيني القطري، حيث بدأ عرب فلسطين برؤية أنفسهم جزءا من مجتمع منفرد، ضمن وحدة إدارية سياسية عاصمتها القدس، كما بدأت تبرز داخل صفوفهم نخبة سياسية وطنية تستمد شرعيتها من تحقيق الاستقلال الوطني، وكما سنرى بعد قليل، فإن هذه النخبة ستختفي عمليا مع

⁶⁵ كانت مسألة وقت قبل أن يصبح بالمقدور رؤية هذا التغيير في المصطلحات السياسية الدارجة في الصحافة المحلية، ففي آذار سنة 1920 كانت صحيفة "سوريا الجنوبية" تصف دمشق بالعاصمة، في حين أشارت صحيفة "الصباح" في عددها الأول في تشرين الأول من ذات العام، إلى أنها توزع في القدس "عاصمة فلسطين"، انظر:

Rashid Khalidi, Palestinian Identity, Ibid, p170.

⁶⁶ باروخ كمرلنغ ويونل شموئيل مغدال، مصدر سابق، ص 111.

فشل تشكل دولة فلسطينية ونجاح المشروع الصهيوني في إقامة دولة إسرائيل سنة 1948، أي فشل المشروع الذي ربطت هذه النخبة شرعيتها القيادية بتحقيقه وهو: تأسيس دولة وطنية⁶⁷.

الوجهاء: سيطرة مزعومة شرعية

بدأت إذا حقبة جديدة في التاريخ الفلسطيني الحديث عنوانها سيطرة الوجهاء على الحقل السياسي الفلسطيني، مدعومين باعتقاد الناس أنهم - أي الوجهاء - قادرين على حمايتهم من الخطر الصهيوني عبر تكوين دولة قطرية وطنية لهم، وذلك بعد سقوط البدائل الأخرى التي طالما راهنوا عليها. لكن شرعية الوجهاء سرعان ما ستتزعزع وبشكل مفعج، لأسباب شتى أهمها اقتناع الجماهير بعقم سياستهم القائمة على إقناع البريطانيين بتغيير سياستهم المساندة للصهيونيين⁶⁸، خلافا للدور الذي كانت الأكثرية الساحقة من الفلسطينيين تطالبهم به، أي اتخاذ مواقف جذرية تحميهم من الخطر الصهيوني الأخذ بالتصاعد، والأمثلة على ذلك كثيرة تفصلها كتب التاريخ ومنها: موقف الوجهاء من مقاطعة "اليهود" في شهر أيار 1921، ففي غضون ذلك الشهر عمت مقاطعة جميع السلع اليهودية، وقيل أن الوجهاء قد بذلوا أقصى جهدهم للحيلولة دون ذلك ولكنهم جوبهوا بصعوبة بالغة⁶⁹. وازداد الوضع تفاهما

⁶⁷ جميل هلال، تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومركز الأردن الجديد لدراسات، 2002)، ص18.

⁶⁸ يعتبر رشيد الخالدي هذا الأسلوب امتدادا للدور الذي كان الوجهاء يقومون خلال العهد العثماني، التي اعتبروا أنفسهم بموجبها وسطاء طبيعيين بين المجتمع المحلي والسلطة الخارجية المسيطرة - هذا الوهم، ويبدو أن كثيرين من الوجهاء الفلسطينيين ظلوا حتى سنة 1939 يعتقدون ان مجرد عرض عدالة القضية الفلسطينية سيحمل البريطانيين على ان "يروا المنطق" وان يتخلوا عن الصهيونية وان يمنحوا الفلسطينيين الاستقلال تحت قيادة الوجهاء، بطبيعة الحال. انظر:

رشيد الخالدي: الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسية للفشل، في "الحرب من اجل فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948"، تعريب: اسعد كامل الياس (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة العربية الأولى 2004)، 51-52.

⁶⁹ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 149.

في ثلاثينيات القرن العشرين، حين وصل الخطر حدودا قصوى مع هجرة مزيد من اليهود إلى فلسطين مع صعود النازية والفاشية في أوروبا⁷⁰.

وبالنتيجة، وبينما كان السياسيون الفلسطينيون يكشفون عن مواقفهم المتساهلة الهزيلة نحو حكومة الانتداب البريطاني الداعم الرئيسي للوجود الصهيوني في فلسطين (كرفضهم، أيضا، إعلان إضراب بمناسبة ذكرى وعد بلفور الأمر الذي أدى إلى انتقادات عنيفة ضد الزعماء)⁷¹ كانت الجماهير الساخطة والمطرودة في المجتمع الفلسطيني تتوق إلى اتخاذ رد فعل سريع على الخطر المتزايد.

القسام: خلق نموذج جديد

في تلك الظروف، وجدت هذه الجماهير ضالتها، ولمفارقة، ليس بتنظيم أكثر ديمقراطية أو يعتنق أفكارا حدائوية، لكن في تنظيم سري مستقل ذي طابع ديني يماثل "الطرق الصوفية"، وله ارتباطات حميمة بالفلاحين وأشباه البروليتاريا. ومؤسس هذا التنظيم هو مصلح إسلامي راديكالي، من أبناء "جلبة" في سوريا هو عز الدين القسام، الذي أدار ما بدا خيارا فعالا بالنسبة للفلسطينيين في تصديهم للخطر الخارجي، وهو مقاومة مسلحة عام 1935 ضد العدوان البريطاني والصهيوني. ورغم أن القسام قتل أواخر ذلك العام في صدام عرضي مع القوات المسلحة البريطانية، قبل أن تصبح ثورته حقيقية على الأرض، فإن المثال الذي خلفه هز البلاد بقوة، إذ سرعان ما أحرز القسام وضع

⁷⁰ Ilan Pappé, *The Modern History Palestine, One Land, Two Peoples* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p.93.

يورد أكرم زعبيتر في مذكراته أن رقم الهجرة اليهودية السنوية ارتفع في سنة 1932 من 9500 مهاجر إلى 33 ألف مهاجر في سنة 1933، وإلى 43 ألف مهاجر في سنة 1934، وإلى 62 ألف مهاجر في سنة 1935، عدا آلاف المهاجرين الذين دخلوا البلاد تهريبا واستقروا بها ثم أذنت السلطات لهم بالبقاء، كل هذا إلى جانب، تشجيع السلطات البريطانية انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود حتى أنه انتقل منذ تقرير سمبسون (في تشرين الأول 1930، وأشار فيه بأن الأراضي الموجودة بيد العرب لا تكفيهم وأوصى بوقف انتقالها) من العرب إلى اليهود 667 ألف دونم.

انظر:

أكرم زعبيتر: القضية الفلسطينية (عمان- الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الثالثة 1986)، ص 99-100.

⁷¹ عبد الوهاب الكيالي، مصدر سابق، ص 252.

البطل الشعبي، وأصبح ضريحه مزاراً، بل واتخذت التنظيمات المستقلة الراديكالية منه ومن مشروعه الثوري إلهاماً جديداً، وانضم لميراثه الكثير من الأتباع الذين عملوا مع الوطنيين على تأسيس جماعات سياسية جديدة في المدن، إلى جانب تنظيمهم جماعات مسلحة على غرار القسام. بدورهم، ضاعف الراديكاليون في الحضر من عملهم التنظيمي في القرى استعداداً لثورة ضد البريطانيين التي كانت بانتظار حدث صغير يفجرها⁷². وبعد عدة شهور من "استشهاد" القسام شهدت فلسطين إضراباً عاماً تلقائياً في نيسان 1936. وثورة مسلحة لمدة ثلاث سنوات، فقد فيها البريطانيون لمدة وجيزة السيطرة على معظم البلاد، بما في ذلك مدن مثل القدس ونابلس، قبل أن تجهز حمل قمع هائلة من عشرات آلاف الجنود وأسراب الطائرات عليها في 1938-1939⁷³.

وإزاء تغير الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية من مهادنة بريطانيا إلى مواجهتها، شعر الوجهاء الفلسطينيون بأن البساط قد سحب من تحت أقدامهم لصالح قادة الثورة، لذا اضطروا مكرهين إلى انتهاج سياسة أقل تقرباً من البريطانيين، وفي نفس الوقت، حاولوا إعادة الاعتبار لنهجهم القديم في النضال ضد الخطر الصهيوني، وكما تذكر المصادر التاريخية فإن الوجهاء أرسلوا مذكرة للبريطانيين اخبروهم فيها: "إذا لم نتلق عن مذكرتنا جواباً يمكن اعتباره بصورة عامة مرضياً فإننا سنفقد كل ما نملكه من نفوذ على أتباعنا، وعندئذ تسود الآراء المتطرفة غير المسؤولة وتتدهور الحالة سريعاً"⁷⁴.

على كل على حال، ورغم التضحية البطولية فقد فشل الفلسطينيون في ثورتهم ما بين سنة 1936 وسنة 1939، كانت النتائج كارثية: سقوط الآلاف منهم ما بين قتيلاً وجريحاً إضافة إلى نفي قادتهم⁷⁵. وقد اتبعت بريطانيا هذه الأحداث بقمع سياسي عنيف، سعت من خلاله إلى منع أي تكرار للصراع العنيف الذي اندلع في السنوات السابقة، وهو الوضع الذي استمر حتى هزيمة 1948، حيث رفضت السلطات

⁷² تسودنوج، دور الفلاحين الفلسطينيين في الثورة الفلسطينية الكبرى، في الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية، ترجمة: محروس سليمان (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ص 299-300.

⁷³ Rashid khalidi, Ibid, p189-190.

⁷⁴ عبد الوهاب الكيالي، صدر سابق، ص 253.

⁷⁵ رشيد الخالدي، الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسية للفشل، مصدر سابق.

البريطانية السماح بعودة قادة الحركة الوطنية الفلسطينية من المنفى، كما سطر مسئولوها بشكل مباشر على أموال الوقف، وأدخلت نظاما جديدا للمحاكم العسكرية والبوليسية مانحة سلطات واسعة لتفتيش البيوت واعتقال المتهمين وحبسهم دون محاكمة لفترات طويلة⁷⁶.

وقد استمر هذا الوضع حتى عام 1948، حيث كان الفلسطينيون على موعد مع واحدة من أشد الهزيمة كارثية في تاريخهم الحديث أمام عدوهم الصهيوني، وهي الهزيمة التي سيطلقون عليها اسم النكبة، حيث أنشأ الكيان الإسرائيلي على 78% من أراضي فلسطين التاريخية، بعدما اقتلع قرابة مليون فلسطيني من أرضهم. وعلى وقع هذه الهزيمة اختفت طبقة الوجهاء والأعيان عمليا من الحقل السياسي الفلسطيني، إذ لم يعد موثوقا بها، بعد سقوطها في معركة الدفاع عن الفلسطينيين ضد الخطر الصهيوني، فضلا عن الشلل الذي أصيبت به لخسارتها كثيرا من أراضيها وأعمالها وممتلكاتها⁷⁷.

عبد الناصر: شرعية فوق دولانية

بعد النكبة، وقف الفلسطينيون أمام مفارقتين هامتين: ففي حين صمدت الهوية الفلسطينية ولم تذب في التجمعات السكانية التي وجدت نفسها فيها، بسبب ذكريات الهزيمة المرة، والظروف المزرية في مخيمات اللجوء (سواء في داخل الوطن أو خارجه)، فإن ما يسترعي الانتباه هو تجدد الوطنية الفلسطينية بعد العام 1948 خارج حقل وطني (دولاني) فلسطيني، وارتباط الشرعية السياسية بهذا التغيير ارتباطا وثيقا.

ففي هذه الفترة أصبح رهان الفلسطينيين أن تحرير فلسطين فعل تقوم به القوى والدول القومية العربية، وتمثل هذا الرهان في التأييد الواسع للحركات القومية التي مثلها في الخمسينيات والستينيات الناصريون

⁷⁶ باميل أن سميث، فلسطين والفلسطينيون 1876-1983 (دار وسنة النشر واسم المترجم غير مذكورين)، ص 48.
⁷⁷ Rashid Khalidi, Palestinian Identity, ibid, p180.

وحزب البعث وحركة القوميين العرب، وهي حركات وأحزاب تبنت الدعوة إلى الوحدة العربية (إقامة الدولة العربية الحديثة) والإصلاح الاقتصادي - الاجتماعي سبيلا للنهوض وتحرير فلسطين⁷⁸.

وأدت مواقف عبد الناصر ذات الشعبية الهائلة (تأميم قناة السويس ومن ثم الصمود في وجه العدوان الإسرائيلي الفرنسي البريطاني)، إضافة إلى القمع الذي قابل به حركات سياسية كـ"الإخوان المسلمين" والشيوعيين الأمر الذي منع هذه الحركات من تحقيق أية مكاسب حزبية أو سياسية وبالتالي وخلق ضمورا في الحياة السياسية، أدت هذه العوامل إلى ارتفاع شعبيته في أعين الفلسطينيين، باعتباره الطرف القادر على تخليصهم من الخطر الصهيوني والعودة بهم إلى ومدنهم وقراهم التي قامت إسرائيل على أنقاضها، حيث حياتهم الواعدة الهادئة السابقة. ويرصد زياد أبو عمرو في دراسته عن أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، هذا التأثير الساحر لعبد الناصر الذي مكن التيار القومي مجسدا بـ"حركة القوميين العرب" و"حزب البعث العربي الاشتراكي" من الظهور بكثافة في الشارع الفلسطيني إلى حين تهاوي الوحدة ما بين مصر وسوريا عام 1961، الأمر الذي افقد تنظيم البعث في القطاع دعم وتأييد الإدارة المصرية، وبذلك ظلت "حركة القوميين العرب" التنظيم الوحيد الذي يتمتع بتعاطف هذه الإدارة⁷⁹.

فتح: بدايات التملل

بيد أن هذه الثقة بقدرة المشروع القومي - الذي تم اختزاله بعبد الناصر - على حماية الفلسطينيين من الخطر الصهيوني، لم تصمد طويلا، إذ بدأ المشروع القومي يفقد صدقته مع شروع البعض بالتشكيك بكون الوحدة العربية هي حقا السبيل لتحرير فلسطين، وتؤرخ هلغى باومغرتن لهذا الأمر بسنة 1958، وهي الوقت الذي صادف مرور عقد من الزمن على إنشاء إسرائيل، التي استطاعت أن ترسخ نفسها، إضافة إلى نجاحها، وإلى حد كبير، في استيعاب مئات الآلاف من القادمين الجدد، ناهيك عن إثباتها

⁷⁸ جميل هلال: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية - بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر

الوطني (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص 45-46.

⁷⁹ زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967 (عكا: دار الأسوار، 1987)، ص 28-29.

وبمناسبات عدة تفوقها العسكري في المنطقة. وبالبداهة فقد صادفت تلك السنة مرور عقد على إقامة مخيمات اللاجئين والمشردين الفلسطينيين، حيث تكس مئآت الآلاف منهم في حالة انتظار للعودة إلى ديارهم وإلى عهد ما قبل النكبة. ورغم استمرار الحكومات والقوميين العرب بطمأننة الفلسطينيين ، بأن "الجولة" المقبلة في النضال ضد إسرائيل والصهيونية تقف على الأبواب، وأنها سوف تحسم هذه المرة لصالح العرب، ليقوم على أنقاض الكيان الصهيوني دولة فلسطينية، إلا أن الوقائع على الأرض كانت تكذب هذه الادعاءات، خاصة مع انتشار نباء الاستعدادات الإسرائيلية لتحويل مجرى نهر الأردن من خلال قناة تصل بحيرة طبرية بصحراء النقب من أجل استصلاح النقب وتوطين آلاف القادمين الجدد فيه، وهو المشروع الذي تم الانتهاء منه بأواسط الستينات، وقد جعل رد الجهات العربية الرسمية التي اقتصر على نقاشات ومخططات ومؤتمرات جديدة فقط، جزءاً من الفلسطينيين يدركون ثانية أنه "ما حك جلدك مثل ظفرك"، لاسيما وهم يشاهدون "الثورة الجزائرية" التي اعتمدت بالأساس على أبنائها، تحقق الانتصارات على الاستعمار الفرنسي⁸⁰.

ونتيجة تلك الظروف ظهرت حركة "فتح"، أو بالأصح أنويتها الأولى ، أواخر عام 1958، التي شكلت الوطنية القطرية الفلسطينية القاسم المشترك الذي يتجمع حوله أعضاءها، مخالفين بذلك التيار القومي الذي كان مسيطراً آنذاك⁸¹، لتعلن الحركة الجديدة أنها تقوم على العنف الثوري الذي يضطلع به الفلسطينيون بأنفسهم، ولتقرر في مبادئها المبكرة عام 1958، أن هذه الوسيلة هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، وأن هذا العنف يجب أن تمارسه الجماهير الشعبية، وأن العمل الثوري الفلسطيني يجب أن يبقى غير مرتبط برقابة أحزاب أو دول، إضافة إلى أن الثورة يجب أن تكون فلسطينية في الأصل عربية في تطورها⁸². وهكذا بدت "فتح" وكأنها تتجاوز الحيرة التي وقعت بها الحركات الأخرى الدائرة في فلك عبد الناصر، كحركة القوميين العرب التي استمرت في مواجهة سؤال صعب: كيف يمكن التوفيق ما بين

⁸⁰ هلغى باومغرتن، من التحرير إلى الدولة- تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1984-1988 (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006)، ص159-160.

⁸¹ المصدر السابق، ص154.

⁸² ماهر الشريف، مصدر سابق، ص113.

الوحدة العربية وبين ضرورة تركيزها على فلسطين، خاصة وأن عبد الناصر الذي التزمت اتجاهه بولاء طاع، أعلن سنة 1959 أن مصر لن تقدم على مواجهة إسرائيل إلا بعد أن تستكمل بناء قدراتها بشكل يضمن لها تفوقاً حاسماً⁸³.

منظمة التحرير الفلسطينية: الهروب إلى الفلسطينيين

وسوف يستمر هذا التجاذب في الحقل السياسي الفلسطيني بالأساس بين هذين التيارين: القومي والقطري حتى هزيمة التيار الأول وبروز التيار الثاني كخيار فعال في المعركة ضد الخطر الصهيوني. في كل الأحوال، لا يمكن دراسة التاريخ الفلسطيني الحديث وأصول الشرعية داخلة دون الحديث عن منظمة التحرير الفلسطينية والتغيرات العميقة التي اعترتها ارتباطاً بموضوع مقاومة الاحتلال، فالمنظمة التي ولدت سنة 1964، ولد معها ما يمكن تسميته بالنظام السياسي الفلسطيني من حيث وجود قيادة ومؤسسات (رئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لفلسطين واللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والمجلس الوطني والقضاء الثوري وقوى أخرى منها القوات المسلحة)⁸⁴. واللافت أن القضية الرئيسية التي أدت إلى التعجيل في إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، لم تكن النشاطات الفلسطينية المتصاعدة، أو الرغبة في إنشاء مسار جديد مستقل يحقق اختراقاً في الصراع مع إسرائيل، بل بالعكس، حاجة الدول العربية إلى التهرب من مواجهة إسرائيل، خاصة مع إكمال الأخيرة لمشروع تحويل مياه نهر الأردن سنة 1963، التطور الذي وضع قادة الدول العربية وخاصة مصر والأردن في موقف حرج، في ضوء التوقعات برد عسكري إسرائيلي قاس في حال اتخاذهم أية إجراءات ضد المشروع، فبالنسبة للملك حسين كان الرد الإسرائيلي يعني خسارة الأراضي الواقعة غربي نهر الأردن، أما عبد الناصر فكانت خشيته مضاعفة: فإن هو اختار الحرب فقد يمني بهزيمة مذلة، وإن هو لاذ بالصمت فسوف يلحق به عار عدم

⁸³ يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)، 137-144.

⁸⁴ إبراهيم أبراش، النظام السياسي الفلسطيني: ولد مأزوما ولم يزل (مجلة السياسية الدولية، العدد 155، السنة الأربعون، يناير 2004)، ص46.

الإتيان بأي عمل ضد إسرائيل، لذا في أواخر سنة 1963 دعا عبد الناصر الملوك والرؤساء العرب للاجتماع والتأكيد على إستراتيجية مشتركة لمواجهة المشروع الإسرائيلي، الأمر الذي فرخ سلسلة من القمم، قررت احدها في القاهرة في كانون الثاني إنشاء "كيان فلسطيني" من شأنه حشد الفلسطينيين من أجل تحرير بلدهم، وقد عرف هذا الكيان لاحقاً بـ"منظمة التحرير الفلسطينية"⁸⁵، التي خلقت مكبلة بوجهة نظر الدول المنشأة له، لاسيما مصر وتوجهاتها القومية، الأمر الذي انعكس على صياغتها لميثاق المنظمة، الذي أخذ اسم "الميثاق القومي"⁸⁶.

الآن تصاعد نهج العمل الفدائي الذي اختطته حركة "فتح" في الساحة الفلسطينية، التي شنت أول هجوم لها على إسرائيل في آخر يوم من سنة 1964⁸⁷، اضطر م.ت.ف لمحاولة مجاراة منافستها التي اخذ نجمها بالبروز (خاصة مع تزعزع شرعية الأيدلوجية القومية وبروز منافس قطري لها خاصة بعد مع انهيار دولة الوحدة بين مصر وسوريا، وعدم قيام النظام المصري بلعب الدور الذي توقعه الفلسطينيون منه أي تحرير فلسطين)⁸⁸، وبالتالي، وجدت م.ت.ف نفسها مضطرة للتأكيد على أهمية الجانب العسكري، كما سعت إلى توسيع حجم وحدات جيش التحرير الفلسطيني وزيادة فاعليتها، ومن ذلك تقديم

⁸⁵ John W. Amos II, *Palestinian Resistance Organization of a Nationalist Movement*, (Elmsford (N.Y.): Pergamon Press, 1981), p 37.

⁸⁶ انظر: الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية الصادر بتاريخ 1964/5/28.

⁸⁷ يذكر أن الهجوم كان فاشلاً حيث اعتقلت دورية حرس حدود لبنانية مجموعة فدائية كانت تخطط لتفجير محطة ضخ مياه رئيسية في إسرائيل، في الليلة التالية، قامت مجموعة من فتح بالتسلل عبر الحدود إلى الجنوب من بحيرة طبرية، وزرعت عبوة متفجرة في قناة ماء صرحت إسرائيل أنها لم تنفجر، وعلى الرغم من هذه البداية غير الموفقة، فإن المنظمات الفلسطينية جميعها أخذت، فيما بعد، تحتفل باليوم الأول من كل سنة بذكرى انطلاق الكفاح المسلح، انظر: يزيد صايغ، مصدر سابق، ص179.

⁸⁸ مع انهيار دولة الوحدة بين مصر وسوريا، كان الفلسطينيون أكثر الخاسرين، وبدأت آمال العرب تتهاوى بأن تكون الوحدة طريقاً للتحرير، وأصبحت الآية معكوسة، فليكن التحرير طريقاً للوحدة. وقد كانت تلك هي بدايات التنظيمات والجهات الفلسطينية المتعددة، التي تتخذ من النضال من أجل فلسطين قبل كل شيء أولوية لها، وستبلغ هذه الأيدلوجية الوطنية القطرية ذروة لها صباح اليوم الأول من سنة 1965 حين تعلن جبهة فتح عن ولادة الثورة الفلسطينية، ففي تلك الليلة قام فدائيوها بأول عملية على الحدود. وبشكل أو بآخر كان قيام الثورة رداً ضمناً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت ولادتها بمباركة عربية رسمية. انظر: بيان نويهض الحوت: من الذاكرة الفلسطينية الانتفاضات والثورات، نسخة إلكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2007/5/12، على الرابط الإلكتروني:

<http://arabic.bayynat.org.lb/mbayynat/kadaya/9zakira.htm#1>

قيادة المنظمة إلى مؤتمر القمة العربية سنة 1965 عدة مطالب تدعو إلى التجنيد الإجباري على جميع الفلسطينيين في الأردن ولبنان وتحصين القرى الحدودية، علاوة على دعوتها الحكومة الأردنية مباشرة سنة 1966 إلى إنشاء كتائب مستقلة لجيش التحرير الفلسطيني في الأردن، وإقامة معسكرات لتدريب الفلسطينيين فيه والعمل على تسليح سكان المدن والقرى الأمامية⁸⁹. ووصل الأمر في أواخر سنة 1966 حد إعلان رئيس المنظمة احمد الشقيري، عن تشكيل مجلس ثورة للمنظمة يأخذ على عاتقه "إعداد الشعب لخوض معركة التحرير، وجيش التحرير في الطليعة"، وليعلن بعد ذلك بسنة سلسلة من القرارات الثورية منها تطوير جيش التحرير الفلسطيني "ليصبح جيشاً نضالياً ثورياً مهياً لحرب التحرير"، إضافة إلى إنشاء مجلس يعرف باسم مجلس التحرير ويضم "خيرة الكفاءات العسكرية العربية وفي المقدمة بعض قادة الثورة الجزائرية"⁹⁰.

هزيمة 1967: بروز الاتجاه الوطني القطري

لكن الإحداث تغيرت بسرعة دراماتيكية مع انجلاء غبار حرب حزيران سنة 1967، التي انتصرت فيها إسرائيل على جيوش أربع دول عربية في ستة أيام فقط، لتكتمل احتلال ما تبقى من فلسطين إضافة إلى هضبة الجولان السورية وصحراء سيناء المصرية. وقد جعلت هذه الهزيمة -السريعة والحاسمة حد الذهول- الفلسطينيين يدركون خطأ تقديرات عبد الناصر حول النصر الحتمي على إسرائيل عندما توحد الدول العربية جهودها في حرب تقليدية ضد إسرائيل⁹¹، لتتهاوى شرعية الخيار القومي ومنظمة التحرير "القومية" التي نشأت في ظل هذا الخيار، لصالح القوى الفلسطينية الأخرى ذات الطابع الوطني القطري التي أخذت تتشط على الساحة⁹².

⁸⁹ ماهر الشريف، مصدر سابق، ص140.

⁹⁰ المصدر السابق، ص141

⁹¹ Andrew Gowers and Tony Walker, Behind the Myth- Yasser Arafat and the Palestinian Revolution (London: W. h. Allen, 1990), p51-52.

⁹² عبد الستار قاسم: الطريق الى الهزيمة، مكان ودار النشر غير مذكورين، 1988، ص18.

"الكرامة": نقطة تحول

وقد كان الاتجاه الوطني القطري الفلسطيني ممثلاً بحركة "فتح"، بحاجة للانتصار يدشن به شرعيته في أعين الفلسطينيين، ويظهر أمامهم كطرف قادر على تحقيق اختراقات في المعركة ضد إسرائيل، وهو ما وجدته بمعركة الكرامة سنة 1968، التي نجحت "فتح" بتصويرها نصراً كبيراً لها، لتحتل هي ونهجها صدارة الشرعية في أعين الفلسطينيين.

فرغم الخسائر الجسيمة التي لحقت بالفدائيين، إلا أنهم كانوا لأول مرة يكبدون الإسرائيليين خسائر كبيرة أيضاً (28 قتيلًا وقرابة تسعين جريحاً)، وهو ما ترك المجال لحركة "فتح" التي تفاخر زعيمها عرفات بما اعتبره "أول نصر للأمة العربية بعد حرب 1967"، لتتصدر قيادة العمل الفلسطيني لتحرير فلسطين،⁹³ خاصة أنه لم يكن أمام منافسه الرئيسي آنذاك جورج حبش (زعيم حركة القوميين العرب) إلا القبول بموقف "فتح" المتفوق⁹⁴، وليتدافع آلاف المتطوعين من الفلسطينيين وغيرهم على مراكز التجنيد التابعة لـ"فتح"، عقب الاحتفالات وجزازات الشهداء الحاشدة التي شهدتها المخيمات الفلسطينية⁹⁵. أما زعيم القومية العربية عبد الناصر فقد قام عقب معركة "الكرامة" بتعديل رأيه المتعلق بالفدائيين،

⁹³ Andrew Gowers and Tony Walker, Ibid, p61.

كان نصر "فتح" خسارة لمنافستها الرئيسية في الساحة الفلسطينية آنذاك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث كان القرار الذي اتخذته أحمد جبريل القائد العسكري العام للجبهة الشعبية حينها، بتجنب خوض معركة الكرامة، بحجة أن الفدائيين الذين يفوقهم العدو عدداً وعدة ينبغي أن يتبعوا قواعد حرب العصابات، وينسحبوا من أمامه، ويتوارون عن أنظاره، وقد كلف هذا الموقف الجبهة ثمناً باهظاً من حيث التأييد الجماهيري ومن ناحية التأييد الرسمي العربي كذلك.

انظر: يزيد صابغ، مصدر سابق، ص 66.

⁹⁴ Said K. Aburish, ARAFAT: From Defender to Dictator (London: BLOOMSBURY, 1998), p 78.

كان "القوميون العرب" ينظرون إلى عمليات "فتح" الفدائية الأولى قبل معركة الكرامة بعدم ارتياح، ويرون فيها نوعاً من التعتل، ناهيك عن كونها لا تتماشى مع وجهة النظر الناصرية التي ترى ضرورة تحريك الجماهير العربية بشكل عام من أجل تحرير فلسطين، ولا يخفى هنا جانب التنافس الفصائلي، إذ لم يكن خافياً على القوميون العرب ما تتطوي عليه هذه العمليات من جوانب جماهيرية تعبوية.

انظر: هلغى باومغرتن، مصدر سابق، ص 218-221.

⁹⁵ دايفيد هيرست: البندقية وغيصن الزيتون - جذور العنف في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الرحمن إياس (بيروت: شركة رياض الريس للكتاب والنشر، 2003)، ص 461-485

واعترف بهم واضعا ثقته في حرب العصابات، التي أصبحت - في نظره - تجسيدا للروح العربية التي لا تقبل الهزيمة وخسارة الوطن⁹⁶، ولينتقل من دعم "حركة القوميين العرب" لهيئة زعيم حركة "فتح" ياسر عرفات بتأييد مادي وسياسي قوي. أما الحكومة الأردنية فأرغمت على الانحناء أمام فورة التأييد الشعبي للفدائيين إلى حين، حيث ورفع الجيش الأردني الحصار الذي كان قد فرضه على قواعد الفدائيين⁹⁷. وكذلك نهض شعور عالمي بالتضامن مع الفلسطينيين عكسته التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين لهم في العواصم الأوروبية، ومن ذلك الاضطرابات التي استقبلت وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك "ابا إيبان" خلال زيارته للنرويج، وصيحات "تحيا فتح" التي ألقيت بوجهه في استوكهولم⁹⁸.

أما النتيجة الأهم لهذا "الانتصار"، فكان تمكن حركة المقاومة الفلسطينية من إعادة تشكيل المنظمة، بسند شرعي قوي وهو تحرير كامل فلسطين بعدما عجزت القوى الأخرى عن فعل ذلك، وكانتلاف بين مختلف القوى السياسية الفلسطينية المسلحة، بتوجهاتها الفكرية والأيدلوجية المتعددة، وتمثيلها قوى اجتماعية وشعبية اختلفت عن التشكيلة السابقة للمنظمة قومية التوجه، التي سيطرت عليها رموز العائلات التقليدية والشرائح الاجتماعية المهادنة للأنظمة العربية التي تقيم على أراضيها⁹⁹. وقد أتاح هذا التحول التاريخي وما أعقبه من تأييد شعبي عارم في أوساط الفلسطينيين والعالم العربي، لفصائل المنظمة بطابعها الجديد الانخراط في عملية تعبئة سياسية وتنظيمية وعسكرية داخل المناطق المحتلة والأردن وسوريا ولبنان، رافعة شعار الكفاح المسلح ضد إسرائيل باعتباره طريق التحرير.

وهكذا عاد هدف بناء الدولة الوطنية القطرية، على اعتبار أن تحقيق الدولة هو مصدر لحماية الفلسطينيين من الخطر الإسرائيلي، ليكون أصلا فعلا في اكتساب الشرعية.

⁹⁶ Jillian Becker: The PLO – The Raise and Fall of the Palestinian Liberation Organization (New York: ST. MARTIN'S PRESS, 1984), p.68.

⁹⁷ يزيد صايغ: رفض الهزيمة- بدايات العمل المسلح في الضفة والقطاع 1967، مصدر سابق، ص 64.

⁹⁸ المصدر السابق، ص 461.

⁹⁹ جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو- دراسة تحليلية نقدية (رام الله: مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وبيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، مزودة 2006)، ص 49.

ولسوف تتولى منظمة التحرير الفلسطينية الجديدة، تنظيم المجتمع الفلسطيني في الداخل رغم غيابها عنه نظرا لوجود الاحتلال، وفي الخارج كسلطة لمجتمع غائب عن أرضه بالشتات، وهو الأمر الذي سينعكس على بنيتها وتنظيمها لنفسها إضافة إلى تعدد أعمالها، لتتكون ليس من فصائل وأحزاب فحسب، بل ومن نقابات عمالية وطلابية وللمعلمين واتحادات للمرأة والكتاب ومؤسسات إنتاجية ومراكز أبحاث ومنظمات غير حكومية، خاصة وأن مقتضيات النضال الوطني، والبقاء في الشتات، وتجميع طاقات المجتمع الفلسطيني، بررت وجود تنظيم شامل جامع للفلسطينيين، إضافة إلى بروز الحاجة للحفاظ على الهوية الجماعية والذات الفلسطينية ضد محاولات الاقتلاع والنفي والتهديد بالاندثار¹⁰⁰.

الجدير ذكره أن مقاومة الاحتلال بهدف إحراز الدولة الوطنية لم يعن توافقا تاما على شكل هذه الدولة أو الخط الذي ستتبعه داخليا أو خارجيا، إذ أن الحد الفاصل الرئيسي في الحركة الفدائية المسيطرة على الساحة، لم يعد كسابق عهده صراعا بين خيارين قومي فوق قطري وخيار وطني قطري، وإنما- كما يذهب يزيد صايغ- بين أولئك الذين عبروا عن نزعة وطنية قطرية فلسطينية غير معقدة، وسعوا لوضعها في إطار بنى سياسية دولانية، وبين أولئك الذين صهروا انتمائهم الفلسطيني في هويات عربية وطبقية أوسع، وصاغوا أهدافهم في إطار خطاب الثورة. وقد جسدت فتح بصورة فعالة سعي البرجوازية الصغيرة المهمشة، إلى تحقيق دولة لها، للحصول على إطار سياسي مستقل ذاتيا، ومثلت طبقا لذلك النزعة الوطنية القطرية الفلسطينية الناشئة، والسعي من أجل السيادة والاعتراف القانوني، أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فمثلت الروح النقيضة، إذ غافلت نزعتها الوطنية بعقيدة قومية عربية، ومن ثم بعقيدة طبقية ماركسية¹⁰¹.

الميثاق الوطني: عقد المنظمة للفلسطينيين

¹⁰⁰ جورج جفمان، خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية، في "التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث"، وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7-8 تشرين الثاني 1997 (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998)، ص29.

¹⁰¹ يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مصدر سابق، ص328-329.

رأينا للتو كيف ترسخ منطق النضال القطري لإنشاء الدولة الوطنية القطرية وأصبح السعي لتحقيقه عبر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي مصدرا أساسيا في اكتساب الشرعية. وقد انعكس هذا الأمر على "الميثاق الوطني" التي اتخذته المنظمة دستورا لها بعد أن اشترطت "فتح" تعديل بنود "الميثاق القومي". والمهم في الميثاق الجديد ليس بنوده فحسب بل كونه عقدا جديدا بين القوى الصاعدة والجماهير التي ستدين لها بالولاء لاتخاذها من تحرير فلسطين عبر مقاومة الاحتلال إستراتيجية لها.

ومما تعهدت به م. ت. ف. في ميثاقها تحرير فلسطين، كامل فلسطين من البحر إلى النهر، أو بكلمات الميثاق: " فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني" وذلك عبر "الكفاح المسلح" الذي يعتبره الميثاق "الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً". وخلافا للميثاق القديم، الذي يعرف فلسطين على أنها "وطن عربي" يشدد الميثاق الجديد على أن فلسطين هي "وطن الشعب العربي الفلسطيني، وأن هذا الشعب هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه"، وهو "يرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية"، وتجاوبا مع هذا التوجه الجديد، حذفت من مواد الميثاق الجديد المادة 24 من الميثاق القومي التي كانت تشير إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تمارس ... أية سيادة اقليمية على الضفة الغربية في المملكة الهاشمية، ولا قطاع غزة، ولا منطقة الحمة، وصارت منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من اجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي¹⁰².

ورغم انه لا يمكن الجزم أن م. ت. ف. حققت اختراقا حقيقا فيما يتعلق بكفاحها المسلح ضد إسرائيل، مع أن غارات قواتها قتلت وجرحت مئات من الإسرائيليين، وجعلت إسرائيل تتخذ إجراءات أمنية صارمة،

¹⁰² انظر:

الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1968. وكذلك: أشجان مسعود، تطور الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية (1964-1988) (صامد، العدد 137-138، السنة 26، من تموز -إلى كانون الأول 2004)، ص 109-110.

إلا أن تأثيرات الكفاح المسلح يمكن الإشارة إليها أكثر في الساحة الفلسطينية، إذ كان له - رغم قلة فعاليته- نتائج نفسية على الفلسطينيين والمنظمة بما في ذلك أهلك أوقات الحركة الوطنية الفلسطينية، فقد زود الكفاح المسلح الفلسطينيين بشعور من الاستقلال والوحدة، وأضفى شرعية ومصداقية للمنظمة من قبل الجماهير الفلسطينية، في الوقت الذي اخفق فيه الزعماء العرب في تحقيق وعودهم بالخلاص لفلسطين¹⁰³.

ومن تجليات الشرعية التي حازت عليها المنظمة كمقاومة مجدية ضد الاحتلال الإسرائيلي، انه كان على جميع القوى الراغبة في الدخول تحت عباءة الشرعية الفلسطينية الامتثال لمنظمة التحرير الفلسطينية والقواعد التي تخطها وأهمها الاعتراف بوحداية تمثيلها للفلسطينيين وتبني الكفاح المسلح وسيلة لتحرير فلسطين، وان كان هامش المناورة ما يزال مفتوحا إزاء هاتين القاعدتين: ومن الأمثلة على ذلك أنه كان على الجبهة الوطنية الموحدة التي تشكلت في الأراضي المحتلة عام 1973، ورغم أنها اتخذت من العمل الجماهيري لا الكفاح المسلح نهجا لها، أن تعتبر نفسها جزء متمم للحركة الوطنية ومنظمة التحرير حتى تحصل على الشرعية، كما كان عليها التنسيق مع قيادة المنظمة متى كان ذلك متاحا¹⁰⁴. أما الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان يتخذ موقفا متحفظا من ظاهرة العمل الفدائي (بحجة انه لا يفعل سوى توريث الأنظمة العربية بما في ذلك التقدمية منها في حرب غير جاهزة لها مع إسرائيل، إضافة إلى عدم جاهزية الجماهير في الأراضي المحتلة لفعل ذلك)، فقد وجد نفسه وللحفاظ على شرعيته مضطرا لان يغير رأيه من الكفاح المسلح بعد معركة الكرامة، ويبيدي إعجابه به، بل وكان له حضور فيه عبر فرقة "الأنصار"، التي تشكلت لاحقا بقرار من الأحزاب الشيوعية العربية المشرقية لاستيعاب المتطوعين الشيوعيين الفلسطينيين والعرب الآخرين في العمل الفدائي. ومع ذلك، وبسبب من مواقفه

¹⁰³ انظر في هذا الإطار:

يزيد صايغ، المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993، مصدر سابق.

Aaron Davis Miller, The PLO And the Politics Of Survival (New York: The Center for Strategic and International Studies, 1983).

¹⁰⁴ هيلغي باومغرتن، مصدر سابق، ص276.

المؤيدة لحل الدولتين، لم يدخل الحزب الشيوعي رسمياً منظمة التحرير وهيئاتها، ولم يعترف به كتنظيم فيها إلا في نيسان 1987، في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدية في الجزائر، حين بدأ أن المنظمة بدأت تستعد عملياً للقبول بحل سلمي يقوم على أساس الدولتين، هذا مع العلم بأن أفراداً من الحزب الشيوعي شاركوا في هياكل منظمة التحرير منذ أوائل السبعينيات، كما كان هناك تمثيل غير رسمي للحزب بعد ذلك¹⁰⁵.

إذا، أصبح تحرير فلسطين التاريخية والمشاركة في الكفاح المسلح هما المصدر الأساسي للشرعية التي تميزت بها القيادة الفدائية التي نشأت بعد سنة 1967. ولكن مع الضروري الملاحظة هنا أن م. ت. ف انتقلت مع مرور الوقت تدريجياً إلى العمل السياسي، نتيجة تناقص خياراتها العسكرية بسبب من البطش الإسرائيلي من ناحية، وعدم تحمل الدول العربية لمشروع تحرري بتقل الثورة الفلسطينية من ناحية أخرى، والبيروقراطية والفساد والتجزؤ الداخلي الذي نخر المنظمة من ناحية ثالثة، وقد ترافق هذا التحول مع تحوير للأهداف من تحرير كل فلسطين عبر الكفاح المسلح إلى القبول بدولة فلسطينية عن طريق المفاوضات، وهو الأمر الذي سيخلق أزمة في الشرعية للمنظمة، تمكنت قوى جديدة من خارجها من تأسيس شرعية لها، معززا بادعاءات تنفيذ الأهداف التي عجزت أو تحولت م. ت. ف عن تحقيقها.

¹⁰⁵ داوود تلحمي، صعود الفكر اليساري في بدايات الثورة الفلسطينية المعاصرة، نسخة الكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2007/6/20، من الرابط الإلكتروني:

<http://dfip.maktoobblog.com/?post=20047>

وأيضاً: ماهر الشريف، في الفكر الشيوعي الفلسطيني، الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن (دمشق، نيقوسيا، تشيكوسلوفاكيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1988).

الفصل الثالث

الإخوان المسلمين: بين الاشتباك وعدمه، بناء الشرعية وخسارتها

تحدثنا في الفصل السابق عن أصول الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني، فأين كانت حركة "حماس" موضوع دراستنا من هذه التطورات المتلاحقة؟ وهل انتهجت "حماس" وقبلها أسلافها من "الإخوان المسلمين" ذات الطريق الذي اتخذته الحركات والأحزاب الفلسطينية الأخرى في بناء شرعيتها؟ أم اتخذت طريقا مغايرا؟ وكيف اثر ذلك على وضعها؟

سنحاول فيما يلي الإطلاع على تاريخ مؤسسي حركة "حماس" حركة "الإخوان المسلمين"، ومدى انغماسهم في القضية الفلسطينية، والشكل الذي أخذه هذا الانغماس عمليا وايدولوجيا، واثر ذلك في تشييد الجماعة لشرعيتهم في أعين الفلسطينيين، قبل أن ننقل إلى وليدة جماعة الإخوان أي "حماس" لندرس إن كانت أقد استمرت على خطى الجماعة الأم أم أنها انتهجت سبلا أخرى في بنائها شرعيتها؟

"الإخوان" والقضية الفلسطينية: اهتمام مبكر

يرجع الباحثون نشوء الحركة الإسلامية العربية المعاصرة، بما في ذلك الفلسطينية منها، إلى حركة "الأخوان المسلمين"¹⁰⁶ في مصر، التي انطلقت عام 1928 بقيادة حسن البنا. ويقرون لـ"الإخوان

¹⁰⁶ إن هذا لا يعني البتة أن الإسلام لم يكن موجودا أو فاعلا في المجتمع الفلسطيني، ولكن يجب هنا التمييز ما بين الإسلام المتصل بالمواقف الشعبية أي الأفكار والمشاعر الطائفية، وبين الإسلام السياسي الذي يميزه سعيه لإحلال نظام يرتكز على أساس الشريعة محل النظام القائم، أي نظام نموذج "تاريخ مقدس" لمجتمع المؤمنين السياسي الأصلي الذي أقامه النبي محمد في المدينة في القرن السابع الميلادي واستمر في ظل الخلفاء الراشدين الأربعة. وقد عمل الإسلام الشعبي - المتواجد الدائم في حياة سكان فلسطين العرب منذ الفتوحات الإسلامية الأولى - طوال فترة الانتداب، على تشكيل أيولوجية مقاومة للعدو الخارجي الذي يدين بدين مختلف (مسيحي ويهودي)، ويعلن على الملأ أن غابته هي السيطرة. أما أدوات هذه المقاومة فكانت أئمة المساجد وخطبائها في المدن والقرى، الذين استخدموا خطبة الجمعة لبث فكرة المقاومة باعتبارها واجبا دينيا. وعمليا، كان الدين وسيلة لا رسالة، حيث استعملت المفاهيم الإسلامية والنظائر التاريخية حججا لدعم فكرة المشاركة الجماهيرية في العمل النضالي، إضافة إلى فاعليتها، في ظل مشهد تسطر عليه روابط القبيلة =

المسلمين" المصريين اهتمامهم المبكر بالقضية الفلسطينية، بخلاف الجو العام المنكفي على الذات الذي

كان سائدا في مصر آنذاك¹⁰⁷.

= والعائلة التي تبدو معيقة في خلق أيولوجية مقاومة جماهيرية. يضاف إلى ذلك، أن الإسلام زود الثقافة بمصطلح الجهاد وهي الفكرة الرمزية الأكثر ملائمة لدى السكان المحليين لمسيرة الفداء والتضحية. ويمكن في هذا الإطار فهم مذهب القسام الذي كان يربط المقاومة الشعبية بالمسألة الأخلاقية- للسكان المسلمين. حيث كانت الطريق لاستعادة الاستقامة الشخصية والثقافية تمر عبر بوابة الجهاد. كما كانت اللغة المستعملة والرموز بمثابة مقولات ثقافية مألوفة في مجتمع اعتاد خلال أعوام الحكم العثماني الطويلة وما قبل ذلك أن ينظر إلى ذاته نظرة دينية، وقد كانت مفاهيم كالجهاد والشهيد والفدائي والبراق والأرض المقدسة، كثيرة الرواج في الأدبيات الوطنية في تلك الفترة، وكثيرا ما أعيدت إلى الأذهان قضية الحروب الصليبية لإضفاء عمق تاريخي على الصراع، ولغرس الشعور بالتواصل التاريخي في إحساس الناس بالهوية. إن ذلك ما كان لأن الفلسطينيين ابدوا نزوعا أصوليا مبكرا، أو لأنهم ينحون نحو عقائديا في السياسة، بل لأنهم كانوا ينظرون إلى نضالهم ضد الاستعمار اليهودي بمنظور ديني، لأن تلك النظرة إلى العالم كانت الوحيدة التي ألقوها في تلك الفترة. للتمييز بين الإسلام السياسي والإسلام الشعبي والإسلام الرسمي، انظر:

• سامي زبيدة، الإسلام الدولة والمجتمع، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (دمشق، بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، 1995).

• موسى البديري، الفلسطينيون بين الهوية القومية والهوية الدينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 21 (شتاء 1995).

• Nels Johnson: ISLAM AND THE POLITICS OF MEANING IN PALESTINIAN NATIONALISM, London, Boston and Melbourne: Kegan Paul International, 1982. وبعقائد الباحث فإن هذا التمييز جد ضروري في تلك المرحلة للتفريق ما بين "الأخوان المسلمين" و الحركة الوطنية الفلسطينية التي وان اتخذ اتجاهها السائد طابعا دينيا محافظا إلا أن هدفها كان الظفر بالاستقلال الوطني لا إقامة دولة إسلامية وكما يذكر الباحثون فحتى الحاج أمين الحسيني لم يكن زعيما لتيار سياسي ديني، رغم كونه رجل دين (مفتي القدس)، وكان مساعده والعاملين فيه من مختلف الطوائف الدينية في فلسطين، حيث عمل معه إضافة إلى المسلمين مسيحيون ودرزي هو عجاج نويهض، وكان منصب نائب الرئيس في الحزب العربي الفلسطيني الذي أسسه مخصصا لمسيحي، وكان في اللجنة التنفيذية للحزب ثلاثة مسيحيين. وكذلك الأمر مع الشيخ عز الدين القسام، وهو أيضا رجل دين، فلم يطلق على مجموعته اسما دينيا، وضم أنصاره مسيحيًا ولصوصًا، جمعهم من قاع المجتمع لا من جامع الاستقلال في حيفا فقط حيث كان يمارس عمله الدعوي.

انظر في هذا السياق: صقر أبو فخر: الحركة الوطنية الفلسطينية من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر وعمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2003)، ص 135-136.

¹⁰⁷ ترجع العديد من المصادر اهتمام مؤسس الحركة حسن البنا بالقضية الفلسطينية إلى عام واحد قبل تأسيسه حركة "الإخوان المسلمين"، أي إلى سنة 1927، حيث بعث برسالة إلى مفتي القدس /رئيس المجلس الإسلامي الأعلى فيها الحاج أمين الحسيني، وكانت هذه الرسالة تعد انسجاما مع اهتماماته الإسلامية التي نشأ عليها، وتعبيرا عن انتهازه لكل فرصة ممكنة للاتصال برجال البلاد العربية والإسلامية وتوثيقا لرابطة الإخوة الإسلامية".

انظر: عبد الفتاح محمد العويسي، مصر والقضية الفلسطينية قبل عام 1936، الناشر غير مذكور، 1987، ص 31-33. وقد ظهر هذا الاهتمام رغم أن مصر كانت في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين غارقة في شئونها الداخلية، فجميع أجزائها السياسية كانت تنكر وجود روابط تربطها ببقية العالم العربي، كما لم يبد معظم السياسيين المصريين اهتماما

والجدير ذكره هو أننا عندما نتحدث عن بدايات "الإخوان المسلمين" في فلسطين، فإننا لا نتحدث عن حركة فلسطينية، وإنما ولفترة طويلة جماعة مصرية خاصة من حيث اللاعبين الرئيسيين الذين يرسمون التحركات السياسية والميدانية، فيما سيكون دور الفلسطينيين هو الانضمام والعضوية دون الاشتراك في صنع القرار.

ما بين الدين والسياسة

تصور الكتابات الإسلامية العامل الديني عاملاً رئيسياً وراء هذا الاهتمام "الاخواني" بفلسطين والإحساس بخصوصياتها، بحيث لم يمض سوى 28 يوماً على إعلان عرب فلسطين إضرابهم، حتى عقد "الإخوان" اجتماعاً في القاهرة في 16 أيار 1936 ترأسه حسن البنا بنفسه وحضره نحو 64 عضواً لدراسة التطورات في فلسطين، وركز الحاضرون على دعمهم القوي لعرب فلسطين الذين قاموا بدورهم اتجاه وطنهم¹⁰⁸: مدينته القدس وهي ثالث موقع مقدس في الإسلام موجودة في فلسطين، مما جعل فكرة وجود دولة لـ "اليهود" الأعداء للدودين لنبي الإسلام محمد أمراً لا يمكن القبول به¹⁰⁹.

بيد أن هذا العامل الديني وحده لا يسعف في تفسير هذا الاهتمام، خاصة إذا علمنا أن مفتي مصر آنذاك رفض إصدار نداء لدعم الفلسطينيين متذرعاً أن القضية سياسية تتعدى سلطاته¹¹⁰. تستوجب الإجابة على هذا السؤال الانتباه إلى أن حركة "الإخوان" لم تكن جماعة دينية فقط إنما سياسية، تسعى نحو توسيع قاعدتها الشعبية وبناء صدقيتها في أعين الجماهير، وهو ما وجدت في القضية الفلسطينية فرصة مناسبة لتحقيقه.

= بالتطورات السياسية الداخلية في فلسطين، فعلى سبيل المثال أصر رئيس الوفد المصري لمؤتمر السلام في باريس سنة 1919 سعد زغلول على تمثيل منفصل لبلاده وطالب باستقلال "مصر" فقط.
انظر:

Abd Al-Fattah M. El-Awaisi: The Muslim Brothers and the Palestine Question 1928-1948, London, New York: Tauris academic Studies, 1998, pp. 35-36

¹⁰⁸ Abed Al-Fattah Muhammad El-Awaisi: Ibid, pp 35-36.

¹⁰⁹ Beverley Milton- Edwards: ISLAMIC POLITICS in PALESTINE, London- New York: I.B Tauris Publisher, 1996, p 33.

¹¹⁰ Abed Al-Fattah Muhammad El-Awaisi, Ibid. p 35.

فبداية كانت السرعة التي انتشرت فيها الإضراب العام في كل أنحاء فلسطين، إضافة إلى اتفاق الأحزاب الفلسطينية فيما بينها في 24 نيسان 1936 على إنشاء "اللجنة العربية العليا" برئاسة الحاج أمين الحسيني، يفرضان نفسيهما فرضاً على الأحداث. وقد وجد الشيخ البنا في هذا التطور فرصة سانحة، استخدام فيها الشعورين القومي والإسلامي لتعزيز مكانة حركته، خاصة في ضوء انضمام طلاب من جامعة الأزهر ومن المدارس إلى الإخوان، وهي الأهداف التي أولى البنا اهتماماً ملحوظاً بها منذ رحيله إلى القاهرة، حيث استخدم جميع الوسائل الممكنة لجذب الطلاب الجامعيين مركزاً على النشاطات المحيطة بهم، وأسس هيئة طلابية في بدايات عام 1936 هدفها التركيز على الطلاب الذين بدؤوا للتو بالانغماس في القضية الفلسطينية، ولم يكن أكثر من القضية الفلسطينية فرصة سانحة يجتذب عبرها مزيداً من الإقبال في أوساط الجيل الشاب¹¹¹.

من جهتها، وجدت الحكومة المصرية - التي ترددت في اتخاذ موقف صريح من ثورة 1936، كونها موجهة في الأساس ضد الانتداب البريطاني - في تحرك الإخوان المسلمين متنفساً للغضب الشعبي، يجنبها عواقب إغضاب البريطانيين الذين كانوا يحتلون مصر آنذاك¹¹².

ولا نغفل هنا آراء من قبيل أن مساندة الإخوان المسلمين للثورة الفلسطينية سنة 1936 ثم الاستعداد للمشاركة في حرب فلسطين سنة 1948، كانتا الفرصة الذهبية أمام الشيخ البنا ليحشد ترسانة ضخمة ويدرب رجاله علناً تحت ستار الإعداد لحرب فلسطين، وأن القضية الفلسطينية قد أتاحت إمكانيات عدة أمام الإخوان المسلمين، فمن خلال تأييدها بان البعد الإسلامي والعربي لجماعة الإخوان المسلمين ومن خلالها أيضاً تكثرت حركة "الإخوان المسلمين" أن تمد نشاطها إلى المنطقة العربية كلها، وانتشرت شعبيتها من فلسطين إلى سورية وإلى لبنان وإلى غيرها من البلدان¹¹³.

¹¹¹ Ibid, pp 34-35.

¹¹² رفعت السعيد، حسن البنا مؤسس حركة "الإخوان المسلمين" متى.. كيف... ولماذا؟، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، سنة النشر والطبعة غير مذكورتين، ص 206.

¹¹³ المصدر السابق، نفس الصفحة.

الدمج بين الإسلامية والوطنية:

والسؤال الذي ينشأ هنا: ما هو الشكل الإيديولوجي الذي اتخذته هذا التدخل، وهل كان إسلامياً صرفاً، أم حمل أبعاداً أخرى؟ يظهر خطاب "الإخوان المسلمين" منذ بداياته إحساساً عارماً بالهوية الجماعية "للأمة الإسلامية"، وفي نفس الوقت، الإقرار بوجود هويات أخرى منشأها الدولة الوطنية القطرية (أو الكفاح لإنشائها كما في الحالة الفلسطينية)، بما يفرضه ذلك من تقسيمات وتطلعات وقواعد للعبة السياسية¹¹⁴. وقد أخذ هذا الإحساس في الحالة الفلسطينية، شكل محاولات "إخوانية" دعوية لخلق تعايش ما بين أهداف الحركة فوق القومية المنصبة على وحدة المسلمين بعيداً عن الخصوصيات العرقية والقطرية إضافة إلى السعي لإقامة الدولة الإسلامية في أركان العالم الإسلامي من ناحية، وبين المطلب الوطني الفلسطيني الساعي إلى إنشاء دولة قطرية من ناحية أخرى.

وتظهر نشاطات ومراسلات "الإخوان" استلهاهم للأهداف السياسية للحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام 1948، ممثلة في وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين ورفض شراء اليهود للأراضي، وشجب السياسة اليهودية والبريطانية، إضافة إلى تعامل "الإخوان" مع الحركة الوطنية (وبالتحديد اللجنة العربية العليا ورئيسها الحاج أمين الحسيني)، وما دار بين الطرفين من مراسلات، كما يظهر إتباعهم أحياناً أيضاً لذات الأسلوب الذي لجئت إليه الحركة الوطنية الفلسطينية، من توجيه رسائل الاحتجاج إلى المسؤولين المختلفين، ومن ذلك إرسال أحد شعب الإخوان في مصر برقيات إلى عصابة الأمم والمندوب البريطاني

¹¹⁴ تظهر أراء حسن البنا في الوطنية محاولة منه للمزاوجة بين البعد الإسلامي (فوق الدولاني) للحركة، وما قد يعتري أعضاؤها من مشاعر وطنية كونهم أفراد في دول وجماعات، ويعتبر الشيخ البنا "الوطن الإسلامي" وطناً واحداً وأمة الإسلام أمة واحدة، فكل أرض يقال فيها لا إله إلا الله محمد رسول الله - حسب رأيه -، هي جزء من وطننا، له حرمة وقداسته، والإخلاص له والجهاد في سبيل خيره. وفي نفس الوقت، فإن الوطنية والعروبة والإسلام هي دوائر متكاملة غير متعارضة، وأن الشخص يسعه أن يعمل بكل إخلاص لمصلحة وطنه، ويعمل في الوقت نفسه لعالمه العربي ولعالمه الإسلامي. وحسب البنا (كما جاء في رسائله) فإن المسلمين هم أشد الناس إخلاصاً لأوطانهم، ولكن الفارق بين المسلمين وبين غيرهم من دعاة الوطنية المجردة أن أساس وطنية المسلمين العقيدة الإسلامية، كما أنهم لا يقفون بهذا الشعور عند حدودها، بل يشركون معها فيه كل أرض إسلامية وكل وطن إسلامي.

أنظر: حسن البنا، مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا، (القاهرة: مكتبة الأيمان، 1992).

بالقدس والقاهرة داعين الحكومة البريطانية إلى تنفيذ وعودها "بأن تعطي الفلسطينيين حقهم مع التركيز في ذات الوقت على عروبة وإسلامية فلسطين"¹¹⁵.

ثورة 1936: دعم مالي وإعلامي

لاحظنا للتو اهتمام "الإخوان" المبكر بالقضية الفلسطينية، لكن كيف كانت مشاركة "الإخوان المسلمين" في حدث بحجم الثورة الفلسطينية الكبرى سنة 1936؟ يقصر الكثير من المؤرخين جهود "الإخوان" في الثورة على جمع التبرعات والحملات الإعلامية التي شكلها "الإخوان" لدعم القضية¹¹⁶. أما على صعيد النشاط العسكري، فلا تروى إحداه تذكر، باستثناء أنه في صيف عام 1938 عندما بلغت الثورة الفلسطينية ذروتها، دعا "الإخوان المسلمين" المصريين إلى التطوع "للجهاد" على جبهة فلسطين، رغم أن عملا عسكريا منظما - كإرسال كتائب من "الإخوان" لفلسطين - لم يحدث. ومع ذلك تتحدث بعض الأدبيات الإسلامية عن أن عدد من شبان "الإخوان" تمكنوا من التسلل إلى فلسطين ومشاركة الثوار الفلسطينيين في معاركهم، خاصة في المناطق التي كانت "جماعة القسام" تسيطر عليها¹¹⁷.

معاودة الاتصال

حدث انقطاع بين حركة "الإخوان" المصرية المركز والحركة الوطنية الفلسطينية، عقب هزيمة ثورة 1936، حيث كانت أحداث الحرب العالمية الثانية التي كانت وقائعها وانتظار نتائجها، وبالتالي مصير العالم بعدها، تحجبان أي اهتمام بقضية أخرى. ولقد عاود "الإخوان" اتصالهم بفلسطين عقب الحرب مباشرة، وشكلت الأعوام الثلاثة التي سبقت قيام حرب 1948، فترة خصيبة لـ "الإخوان"، وهو ما يمكن

¹¹⁵ النص وارد في عريضة تقدمت بها أحد شعب الإخوان في مصر إلى سكرتير لجنة الانتداب بعصبة الأمم ووزير خارجية بريطانيا والمندوب البريطاني بالقدس والقاهرة، انظر:

¹¹⁶ خالد الحروب، حماس الفكر والممارسة السياسية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص10.

¹¹⁷ محسن محمد صالح، التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917-1948، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1989، ص436.

رده إلى تزايد الاحترام والتقدير الشعبي لمواقفهم في دعم القضية الفلسطينية ومناصرتها، وأيضاً لكون الأفكار التي يطرحونها تلتقي بصورة عامة مع الوعي الديني والاجتماعي السائد، ولا يمكن الإغفال أن الحركة الوطنية الفلسطينية بحد ذاتها كانت ذات سمات دينية واضحة¹¹⁸.

و قد بدأ "الإخوان" آنذاك مرحلة من التوسع التنظيمي، ابتدأت في تشرين الأول 1945 مع إرسالهم مبعوثين ليؤسسوا شعباً للجماعة في مدن القدس ونابلس وغزة وحيفا. وقد اجتذب تأسيس هذه الشعب أعضاء من المجتمع المسلم المحلي، وفي سنة 1947 كان هناك 25 شعبة لـ"الإخوان المسلمين" في فلسطين، تراوح عدد أعضائها من 12 ألفاً إلى عشرين ألف عضو، وقد تصرف الشعب المحلية في فلسطين كفرع للمنظمة الأم في القاهرة.

والملاحظ انه في مقابل سعي "الإخوان" للعمل الدعوي: نشر وتعليم قيم القرآن، والسعي لتحقيق مستويات معيشة أعلى، والنضال ضد الفقر والامية، فإن "الإخوان" استمروا بالتمسك بمطالب الحركة الوطنية الفلسطينية، ففي المؤتمر الذي عقده في حيفا في 18 تشرين الأول 1946، وحضره ممثلون عن لبنان والأردن، تقرر فيه اعتبار حكومة فلسطين مسئولة عن الوضع السياسي المضطرب، كما تقرر تأييد الجامعة العربية، وتأييد مطالب مصر بالجلء ووحدة النيل وعرض قضية فلسطين على مجلس الأمن، وتأييد المشاريع التي ترمي إلى إنقاذ الأراضي وعدم الاعتراف باليهود الطارئيين وتعميم شعب الإخوان¹¹⁹.

حرب 1948:

في تشرين الأول 1947 أصدر البنا أوامره لشعب الجماعة ببدء الاستعداد للجهد، وفي العشرين من ذات الشهر، توجهت الكتيبة الأولى إلى الميدان. وبطبيعة الحال كانت التعبئة السريعة ممكنة لكون أعضاء هذه الكتيبة الأولى والكتائب الأخرى التي أرسلتها الجماعة لاحقاً، مدربين بالفعل قبل ذلك في

¹¹⁸ خالد الحروب، مصدر سابق، ص15.

¹¹⁹ بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، الطبعة الثالثة 1986، ص503.

فرق الجواله والجهاز السري "للإخوان"¹²⁰. وفي السنتين ما بين انتشار "الإخوان" في البلاد وبين النكبة، اقتصر نشاط الإخوان على افتتاح المكتبات والأندية وإلقاء المحاضرات¹²¹، ولكن ما أن بدأت نذر الحرب تلوح حتى شرع "الإخوان المسلمون" بالاستعداد لها، ففي 9 تشرين الأول 1947 ابرق الشيخ حسن البنا إلى مجلس الجامعة العربية يخبرها انه على استعداد لان يبعث كدفعة أولى عشرة آلاف مجاهد من "الإخوان" إلى فلسطين، وكذلك ألح "الإخوان" على الحكومة المصرية السماح لهم بالذهاب للقتال فرضت، لكن "الإخوان" لم ييأسوا وقاموا بمظاهرة صاخبة بالأزهر في 12 كانون الأول قادها المرشد العام بنفسه، وهم يطالبون بالجهاد. ولكن، تحت ستار القيام برحلة علمية استطاع فريق منهم أن يجتاز الترععة إلى سيناء، ومن هناك راحوا يتسللون إلى فلسطين منذ شباط 1948¹²².

على كل حال، يذهب بعض المؤرخين إلى صعوبة تحديد مدى مشاركة "الإخوان" في حرب فلسطين، إضافة إلى طبيعة أنشطتهم فيها، رغم أن الأدبيات الإسلامية التي تتحدث عن مشاركة "الإخوان" في حرب فلسطين، تسهب في إيراد تفصيلات المعارك وأسماء المناطق والقادة المحليين الذي قتلوا فيه، وهو ما يرى فيه بعض الباحثين رد فعل دفاعي على اتهام "الإخوان" باستمرار بأن دورهم في قضية فلسطين خبا بدرجة كبيرة في الستينات والسبعينات وحتى أواسط الثمانينات¹²³.

¹²⁰ ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977، ص95-96.

¹²¹ بيان نوبهض الحوت، مصدر سابق، ص504.

¹²² نفس المصدر وذات الصفحة.

¹²³ تدل طبيعة أداء "الإخوان" في حرب فلسطين، والتي سنورد جزءا منها لاحقا، على أن البنا كان يبالي في حجم قوته، فعندما بدأت الحرب بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل الوليدة، لم يكن بوسع الإخوان المسلمين إلا إبداء مساهمة ضئيلة في المعركة، الأمر الذي يمكن تفهمه في ظل الطفولة النسبية للحركة، إذ لم يكن هنالك وقت لبناء المساجد لحماية اللاجئيين، ولا الخدمات الصحية أو وسائل الإغاثة لتخفيف آثار الحرب. كما أن مقاتلي الإخوان المسلمين انضموا إلى قوات المجموعات الأخرى لان جماعتهم كانت غير قادرة تنظيميا على اخذ موقف مستقل، إذ ان أعضاءها كانوا بالمئات ليس أكثر. كما أن العلاقات المركزية مع التنظيم إلام في القاهرة شكلت قيادا اضافيا على المحاربين في حين كانوا فيه بحاجة إلى سياسة حاسمة وقوية.

Beverly Milton- Edwards: ISLAMIC POLITICS in PALESTINE, London- New York: i.B Tauris Publisher, 1996, p 41.

¹²³ خالد الحروب، مصدر سابق، ص17.

مع ذلك يمكن الجزم انه حتى قبل وصول المتطوعين الرسميين من الجامعة العربية، كان "الإخوان" قد اشتبكوا مع الصهاينة في النقب، وتعلموا بعض الدروس المبكرة والمريرة فيما يتعلق بطبيعة القتال الدائرة خلال محاولاتهم المضنية الاستيلاء على بعض المستوطنات¹²⁴، ويورد كامل الشريف- الاخواني الذي شارك بالحرب- كيف قرر الإخوان مثلاً بعد هذه الاشتباكات المبكرة استخدام تكتيكات حرب العصابات بدلاً من الهجوم المباشر على المواقع الصهيونية¹²⁵، وبعد إعلان حالة الحرب رسمياً في أيار نفذ "الإخوان" بعض الاشتباكات الصغيرة، والتي لم تتعد بعض مهمات التحرش بالمواقع الصهيونية، والتي لم تكن لها أهمية كبيرة، باستثناء مساهمتهم في تعزيز الدفاع العربي عن القدس وبيت لحم قبل وبعد الهدنة الأولى في شهري حزيران وتموز¹²⁶.

كما ساعد "الإخوان" في فك الحصار عن القوات المصرية في "جيب الفالوجا" - حيث كان جمال عبد الناصر الذي سيصبح من ألد أعدائهم محاصراً-، وهو الحصار الذي نجم عن تقدم الإسرائيليين بعد خرقهم للهدنة الثانية في تشرين الأول 1948، حيث عمل "الإخوان" أثناء وجودهم في الميدان على نقل المؤن إلى القوات المحاصرة. وفي القاهرة شارك "الإخوان" مع الآخرين في الضغط على الحكومة المصرية من أجل مزيد من المتطوعين لفك الحصار عن القوة المطوقة، وقد جاء رد رئيس الوزراء المصري آنذاك فهمي النقراشي بالرفض، ولم يتم فك الحصار عن القوة إلا في شباط التالي، بعد توقيع اتفاقية الهدنة¹²⁷.

المخيمات حيث اللا أمل: تربة الاخوان الخصبة

كان وقع هزيمة 1948 وما رافقها من تشريد وخسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات كارثياً على الفلسطينيين، ورغم أن "الإخوان" فروا مع اللاجئين من التجمعات الفلسطينية التي سقطت بيد الصهاينة

¹²⁴ ريتشارد ميتشل، مصدر سابق، ص 98-99،

¹²⁵ كامل الشريف، الإخوان في حرب فلسطين، 80-101.

¹²⁶ ريتشارد ميتشل، مصدر سابق، ص 99.

¹²⁷ نفس المصدر ذات الصفحة.

كحيفا ويافا والمجدل، وتكبدوا خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، إلا أنهم وجدوا في أجواء اليأس والبؤس التي تعيشها المخيمات تربة خصبة للاستثمار، فعلاوة على أن الفقراء هم تقليديون ومحافظون بطبيعتهم، كانت النكبة صدمة عظيمة لهم، خلقت لديهم انعطافة عميقة نحو الداخل¹²⁸.

وزاد من شعبية الحركة ما اعتقده الناس من دور لها لعبته في حرب 1948، إضافة إلى مواقفها المعادية لإسرائيل ولأي تسوية تعني تنازلاً عن أجزاء من فلسطين التاريخية، بحيث ظهر "الإخوان" في عيون الشعب الخائب الآمال، جامعين بين الشعار السياسي والممارسة العملية¹²⁹، في وقت فقدت فيه العروش والجيوش العربية أية صدقية بأعينهم.

لذا لم يكن من المستغرب أن تصبح حركة "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة من أكبر التنظيمات من الناحية العددية وأكثرها جماهيرية، ففي عام 1954 (قبيل الصدام الدموي مع عبد الناصر) بلغ عدد الأعضاء في شعب مدينة غزة الثلاث أكثر من 400 عضو، أما عدد الأعضاء في كل شعبة من الشعب الأخرى فتراوح ما بين 100 إلى 200 عضو معظمهم من مخيمات اللاجئين¹³⁰. واللافت أن مراسيم الانتماء للحركة كانت تشمل البعدين الديني والوطني، وكما تذكر Beverley Milton- Edwards فقد كان على العضو الجديد أن يضع يده على القرآن وأن يقسم بأن يكون مسلماً حسناً يدافع عن الإسلام والأرض الضائعة من فلسطين¹³¹، كما أن العملية برمتها كلها تتم ببساطة وتواضع جم يتلاءم مع الظروف الصعبة التي يمر بها السكان، إذ لم يكن هناك بطاقات عضوية أو زي موحد للأعضاء، فكما يقول أحد "الإخوان" الفلسطينيين "كنا نرتدي نفس الملابس التي كانت تلبس للمدرسة أو أي مكان آخر... كنا فقراء جداً، وكان الكثيرون منا حافيين القدمين"¹³².

¹²⁸ Beverley Milton- Edwards: Ibid, p 44.

¹²⁹ Beverley Milton- Edwards: Ibid, p 43.

¹³⁰ زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967، عكا: دار الأسوار، 1987، ص73.

¹³¹ Beverley Milton- Edwards: 43-44.

¹³² Ibid.

مصر: صدام مع "الشرعية"

إلا أن تاريخ "الإخوان" لم يستمر على هذا الشكل، بل شهد صدمات عدة، أخطرها حين خاضت الحركة صراعا دمويا مع من سيتربع على عرش الشرعية في أعين الجماهير العربية لفترة طويلة- كما بينا في الفصل السابق- جمال عبد الناصر، الأمر الذي سيكلفها غالبا¹³³.

فرغم المساندة التي قدمها "الإخوان المسلمون" للضباط الأحرار، والتي ساهمت في استيلائهم على الحكم سنة 1952¹³⁴، إلا إن شهر العسل القصير بين الطرفين (ومن مظاهره إبداء الإخوان فرحتهم بنجاح "الحركة المباركة" من جانب، وأمر الحكومة باستثناء كل الأحزاب والجماعات السياسية القائمة عام 1953 باستثناء "الإخوان المسلمين" وإعطائهم ثلاثة مواقع بالحكومة من الجانب الآخر) لم يدم طويلا، إذ ما لبثت العلاقة أن ساءت شيئا فشيئا، عندما بدأ الإخوان بالمطالبة، وبصوت مسموع، بحصة لهم في إدارة شؤون البلاد، وصولا إلى اتهامهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر، وهي الحادثة التي وفرت له الفرصة الأكيدة للتخلص منهم¹³⁵. وبلغ الأمر ذروته في أيلول 1954 حين أعلن مجلس قيادة الثورة حظر نشاط الحركة تجريد الأعضاء الدائمين في الإخوان من جنسيتهم وإرغامهم على مغادرة البلاد¹³⁶. بعد ذلك، بدأ العمل السياسي للحركة يأخذ طابعا محدودا، الأمر الذي انعكس على الوضع في قطاع غزة الخاضعة آنذاك للحكم العسكري المصري، كما اختلفت طبيعة تحالفات "الإخوان" بشكل ملحوظ، إذ بدعوا العمل مع الشيوعيين أعدائهم الأيدلوجيين الذين طالما ناصبوا العداء، وهو ما يمكن فهمه في ضوء

¹³³ تعرضت حركة "الإخوان المسلمين" بعد عام 1948 لازمة عنيفة لعلها الأخطر في تاريخها، قبل أزمة تصادمها مع النظام الناصري، فقد بدأت الحكومة المصرية آنذاك برئاسة محمود النقراشي تستشعر بأن الإخوان المسلمين قد أصبحوا مؤهلين لإنشاء دولة داخل الدولة، عن طريق قواتهم ومستشفياتهم ومدارسهم ومشاريعهم، ليكون القرار بحظرها في 6 كانون الأول 1948، بتهمة تحريضها الفلاحين والعمال على الحكومة، وقد زادت شدة الاستقطاب بين الطرفين داخل صفوف الشعب المصري، اثر اغتيال أحد أعضاء "الإخوان" لرئيس الوزراء النقراشي في 28 كانون الأول 1948، الأمر الذي وصل حد اغتيال البنا في 12 شباط 1949.

انظر:

Reinhard Schulze: A Modern History of the Islamic World, London, New York: I.B Tauris Publishers, 2000, p.143-144.

¹³⁴ ريتشارد ميتشل، مصدر سابق، ص165.

¹³⁵ المصدر سابق، ص 171-255.

¹³⁶ Beverley Milton- Edwards: Ibid, p 47.

طغيان القضية الفلسطينية على ما بينهما من خلافات من ناحية، والموقف العدائي المشترك من عبد الناصر من ناحية أخرى. ومن المحطات المهمة في هذا المجال مشاركة "الإخوان المسلمون" سنة 1955 في المظاهرات الوطنية في قطاع غزة المعارضة لمشروع "شمال سيناء للتوطين"، التي هدفت إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين المتمركزين في قطاع غزة، ببتفاق ما بين الحكومة المصرية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وقد تقاسم "الإخوان المسلمون" والشيوعيين زعامة "اللجنة الوطنية" التي تقود هذه المظاهرات¹³⁷. كما سعى "الإخوان" برفقة الشيوعيين إلى إقامة نقابة للمدرسين العاملين في مدارس وكالة لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في القطاع¹³⁸.

انقطاع مديد

عند النقطة السابقة ولفترة طويلة قادمة، يتوقف المؤرخون عن ذكر أي عمل مباشر لـ"الإخوان" ضد الخطر الصهيوني، ولكن ما الذي حدث حتى يحصل ذلك؟ يرجع الباحثون الأمر إلى النزاع الدموي ما بين "الإخوان" والنظام الناصري من جهة، في وقت هيمنت فيه الايدولوجي الناصرية، مما انعكس سلبيًا على نشاط وتفكير "الإخوان المسلمين"¹³⁹. من جهتهم، يميل "الإخوان" إلى تحميل النظام الناصري مسؤولية وضع العراقيل في وجه نضالهم لأجل فلسطين، حتى قبل أن تسوء علاقتهم به تمامًا، فمثلاً، رد المرشد العام للجماعة حسن الهضيبي على سؤال لصحفي فلسطيني له سنة 1953، عن عدم قيام أتباعه بالتسلل من غزة إلى الأراضي المحتلة والقيام بأعمال عسكرية ضد إسرائيل بالقول: "نحن لا نخشى اليهود وإنما نخشى حرس الحدود المصري في صحراء سيناء! إن البلاد تحت الأحكام العرفية. وحالة طوارئ، وسيناء خاضعة للقانون العسكري، والجيش هو الذي يدير الأعمال من الجهة المصرية. والذي يمنع (الإخوان المسلمين) من التحرك داخل

¹³⁷ زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967، مصدر سابق، ص 19-22.

¹³⁸ المصدر السابق، ص 74.

¹³⁹ دلال البزري، دنيا الدين والدولة الإسلاميون والتباسات مشروعهم (بيروت: دار النهار، 1994)، ص 159.

مصر هو الذي يمنع الإخوان من التحرك على حدود مصر! نحن هنا -يا سيدي- محكومون بالحديد والنار»¹⁴⁰.

أما بعد أن ساءت العلاقة بين الطرفين، فقدت أدت أعمال القتل والملاحقة التي اتبعتها النظام الناصري بحق "الإخوان" وما رافق ذلك من عمل سري لانكماشهم تنظيمياً، الأمر الذي ترك أثر ه في تراجع مقاومتهم للاحتلال الصهيوني والعمل من أجل تحرير فلسطين¹⁴¹. وزاد من استفحال المسألة، النظرة السلبية التي باتت تحكم نظرة الناس لـ "الإخوان"، الذين صنفوا أعداء للنظام الناصري المترعب على "عرش الشرعية" من جهة، وأصدقاء لأشد الأنظمة العربية عداء له: السعودية والأردن من جهة أخرى¹⁴²: ففي الأردن لم يثر "الإخوان" على الملك وهادنوه مبررين ذلك بعدم قدرتهم على فتح جبهات مع كافة الأطراف في آن واحد، أو بكلماتهم: "وقفنا مع الملك لحماية أنفسنا لأنه لو تسنى لعبد الناصر دخول الأردن أو إقامة حكومة موالية له في الأردن لقام بتصفية الإخوان مثلما صفاهم في مصر"¹⁴³. أما

¹⁴⁰ النص ينقله الباحث زياد أبو غنيمية عن مذكرات ناصر الدين النشاشيبي التي نشرتها مجلة "الحوادث اللبنانية" الصادرة في لندن، انظر زياد أبو غنيمية: الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، عمان- الأردن: دار الفرقان، 1985، ص141-142. ويشير الهضبي هنا إلى شرطة الحدود الفلسطينية التي أنشأها الضباط الأحرار الذين لم يكونوا معنيين آنذاك بمواجهة عسكرية مع إسرائيل، في محاولة لاحتواء الغضب الفلسطيني من ناحية، والالتفاف على بنود الهدنة بينهم وبين إسرائيل، التي تمنع نشر وحدات عسكرية نظامية مصرية في غزة، وكما تذكر المصادر التاريخية، فقد كانت هذه الإجراءات هشة، حيث شن أعضاء من "الإخوان المسلمين" الفلسطينيين سلسلة هجمات على مستعمرات إسرائيلية قريبة من القطاع أواخر سنة 1954، وردت السلطات العسكرية الإسرائيلية باعتقال قرابة 200 شخص، وأصدرت أحكاماً قاسية بالسجن ضدهم، وقد خففت مصر من إجراءاتها المشددة على تسلل الفدائيين إلى إسرائيل لاحقاً، كوسيلة لردعها والرد على غاراتها. انظر: يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مصدر سابق، ص119-121.

¹⁴¹ خالد الحروب، مصدر سابق، ص24.

¹⁴² دلال البزري، مصدر سابق، ص160.

¹⁴³ ينقلها زياد أبو عمرو عن احد رموز "الإخوان" الأردنيين يوسف العظم، في زياد أبو عمرو: الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (عكا: دار الأسوار، 1989)، ص23.

ولسوف تحكم علاقة "الإخوان" الفلسطينيين بالأردن ارتباطهم العضوي بتنظيم الإخوان الأردنيين، الذي كان يميل إلى مهادنة النظام الهاشمي الحاكم، نظراً لتخوفه من النظام الناصري (كما أوردنا أعلاه)، إضافة إلى ما وجدته في الأردن من بيئة محافظة تتلاءم مع رؤيته الاجتماعية، وقد وقف الإخوان إلى جانب الملك حسين وضد خصومه الشيوعيين والقوميين والبعثيين والناصريين، خاصة في أهم الأزمات التي واجهها وهي أزمة 1957 عندما اتهمت عناصر قومية من الأحزاب والجيش والحكومة بتبشير انقلاب عسكري، وقد رد الملك حسين على الإخوان بأن سمح لهم بالعمل العلني بخلاف القوى الأخرى التي تم حظرها. للمزيد حول علاقة الإخوان المسلمين بالنظام الأردني. =

السعودية والدول الدائرة في فلكها التي شكلت القطب النقيض للمشروع الناصري، فقد وفرت للإخوان ملاذا سياسيا واقتصاديا وجسديا¹⁴⁴.

وبمرور الوقت تطورت لدى "الإخوان" رؤية معادية لعبد الناصر، بلغت ذروتها عند سيد قطب، الذي وصل إلى نقطة لم يعد يرى عبد الناصر إلا من خلال منظار "المجتمع الجاهلي"¹⁴⁵، وهو ما أثمر مزيد من العداة الشعبي لحركة "الإخوان المسلمين" سنلمس آثاره في الصفحات القادمة.

"الإخوان المسلمين" وفتح: نهاية وبداية

تحدثنا في الفصل السابق عن نشأة حركة فتح كممثلة للاتجاه الوطني القطري في الحقل السياسي الفلسطيني. والمهم في حديثنا عن "الإخوان" ما تورده المصادر التاريخية من حضور قوي لهم عند

= انظر:

- أمون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967، تعريب: خالد الحسن، الرام- القدس: مطبعة القادسية، 1988.
- إبراهيم غرايبة، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (1946/1996)، عمان: دار سندباد للنشر، 1997.
- علي عبد الكاظم، السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية، في مؤلف جماعي: الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، عمان، الأردن: دار سندباد للنشر، 1997.

¹⁴⁴ دلال البزري، مصدر سابق، ص161.

وفي هذا الإطار، يرى الباحث إياد البرغوثي أن هذين الموقفين (معادة عبد الناصر والوقوف بصف أعداءه) لعبا دورا حاسما في تحديد مدى تغلغل الحركة داخل أوساط الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، على ضوء القاعدة التي عالجناها سابقا وهي أن شرعية أي قيادة سياسية في المجتمع الفلسطيني تتكيف حسب تمسكها برفضها الصريح للمشروع الصهيوني، والالتزام اتجاه القضية الفلسطينية.

ويسجل إياد البرغوثي انه "بالرغم من أن العضوية في الإخوان لم تكن تختلف بشكل ملحوظ بالحجم عن بقية الأحزاب، فإن الجماعة لم تحصل على دعم المواطن العادي، إذ أن الشعور الوطني والشعبية الهائلة للرئيس المصري عبد الناصر كان لها تأثير مضاد على شعبية الحركة التي وصفت بالعميلة للغرب، وربما تفسر هذه الحقيقة لماذا حتى اليوم، تتمتع الحركة الإسلامية بشعبية أكبر في صفوف الأجيال الشابة عن الأجيال الأقدم".

انظر:

Iyad Barghouti, Islamism Movement In Historical Palestine, In Islamic Fundamentalism, Edited By: Abdel Salam Sidahmed and Anoushiravan Ehteshami, Westview- A Member of the Perseus Books Group, 1996, p 164.

¹⁴⁵ دلال البزري، مصدر سابق، ص160.

الحديث عن تأسيس حركة "فتح"¹⁴⁶، يفسرها كثيرون بنظرة واقعية اعترت بعض "الإخوان" اثر صدامهم مع الإدارة المصرية عام 1954، حملت تساؤلا عن إمكانية العمل ضمن إطار "الحركة" التنظيمي وهي تخضع لحظر على نشاطاتها السياسية ومطاردة لأعضائها¹⁴⁷. وقد قادت هذه المعضلة بعضهم إلى التفكير في أن يتبنى الإخوان المسلمون إقامة تنظيم خاص بجانب تنظيمهم، بحيث لا يحمل لونا إسلاميا في مظهره وشعاراته، وإنما يحمل شعار تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح. وان يتولى التنظيم الجديد الإعداد لهذا الكفاح وان يبدأ بممارسته متى توفرت له العدة"¹⁴⁸، وقد أدت هذه الدعوة التي لم تجد أذانا صاغية لها لدى المتنفذين من "الإخوان" إلى إنشاء حركة "فتح" في الفترة ما بين 1958-

1959¹⁴⁹.

¹⁴⁶ يشير الباحثون في هذا السياق إلى الأصول "الاخوانية" لمؤسسي حركة "فتح"، فهؤلاء الذين كان معظمهم من اللاجئين الذين وفدوا إلى غزة سنة 1948، كان بعضهم مثل محمد يوسف النجار وسليم الزعنون وفتحي البلعاوي قد انضم إلى "الإخوان المسلمين" عندما أسست فرعها في فلسطين سنة 1946، وكانوا بعمر يتراوح بين نهاية المراهقة وبدايات العشرين عند اندلاع الحرب، وبعضهم كان اقل عمرا مثل خليل الوزير وصلاح خلف وكمال عدوان ويحيى عاشور، وقد جمعتهم إضافة إلى الدراسة الثانوية، عضوية "الإخوان المسلمين" التي أصبح لها حضور ذو شأن في غزة بسبب مشاركتها في حرب عام 1948 كما أسلفنا، ولا يجب هنا أن نغفل اثر الأنشطة الرياضية والاجتماعية والدورات القصيرة في المبادئ العسكرية الأساسية والقوة البدنية التي كانت تنظمها في جذب طلبة المدارس إليها. ومن العناصر التي اجتذبتها الحركة إليها آنذاك طالب الهندسة في جامعة القاهرة ذو العشرين عاما، محمد عبد الرؤوف القدوة، الذي سيعرف لاحقا باسم "ياسر عرفات" وسيقود حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية لعدة عقود، ولكن وضعه في "الإخوان" من حيث الانتماء أو المناصرة ليس مؤكدا. انظر: يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة- الحركة الوطنية الفلسطينية، 1993-1949، مصدر سابق، ص144-145.

¹⁴⁷ زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967، مصدر سابق، ص86.

¹⁴⁸ نقلا عن مذكرة مكتوبة قدمها خليل الوزير في تموز 1957 إلى قيادة الإخوان في قطاع غزة. انظر: عبد الله أبو عزة ، مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية، الكويت: دار القلم، 1992، ص22.

وبحسب المصادر فإن خليل الوزير الذي سيشغل مناصب قيادية متقدمة في حركة "فتح" والذي انضم إلى " الإخوان المسلمين" سنة 1951 نفذ ورفاقه عددا محدودا من العمليات العسكرية الصغيرة ضد إسرائيل أواخر عام 1954 وفي النصف الأول من عام 1955، وقد جاءت فكرته الأساسية بتأسيس "فتح" عقب العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، إذ كانت الفكرة الرئيسية التي راودته آنذاك هو "كيف يمكننا أن نشرك أعدادا كبيرة من الفلسطينيين في القطاع بنشاطنا المسلح" وكيف يمكننا تشكيل بؤرة مساندة لمجموعات المقاومة الشعبية في غزة؟، وقد تبلور النقاش بين الذين أصبحوا مؤسسي فتح بعد ذلك، أن العدوان والتحدي الرئيس ليس في مساندة العمل المسلح، وإنما في ملء الفراغ الناجم عن غياب وجود منظمات فلسطينية مستقلة، الأمر الذي دفع خليل الوزير إلى كتابة الرسالة أنفة الذكر إلى قيادة الإخوان المسلمين.

انظر: يزيد صايغ، مصدر سابق، ص 144-149.

¹⁴⁹ خالد الحروب، مصدر سابق، ص 25.

الضعف والانكفاء على الذات

وبهذا الرفض الصارم من قبل "الإخوان المسلمين" للعمل المسلح، بدأ الافتراق بين هم وبين المواجهة المباشرة مع الاحتلال الصهيوني، وهو ما انعكس على شكل الخطاب الأيدلوجي والسياسي الذي بدأ هو كذلك يأخذ أبعاداً جديدة.

فحالة الهزال الشديد التي وصلت إليها الحركة، جعلتها ترى ضرورة تأجيل خوض المعركة إلى أمد غير معلوم: إلى حين تتمكن الحركة من تعزيز قوتها، لأنها حين تنتصر ستحرر فلسطين¹⁵⁰. ولكون تحقيق هذا الشرط صعباً، خاصة وأن موازين القوى على الأرض تميل لصالح إسرائيل، اعتقد "الإخوان" أن مواجهة الاحتلال الصهيوني لا يمكن أن يتم بجزء صغير من مقدرات الأمة، بل ينبغي أن تحشد لها كل قوى المسلمين، لذا فإن المطلوب هو تعديل الوضع إما بإقناع الحكومات لتغيير موقفها، أو بالضغط عليها لإحداث تغيير، أو القيام بثورة شعبية عامة تطيح بتلك الحكومات المستسلمة للاستعمار لتحل حكومات صالحة مكانها¹⁵¹.

وقد استمر الوضع على هذا الشكل حتى قدوم عام 1967: في الضفة الغربية تمتع "الإخوان المسلمين" بما يضيفه عليهم النظام الهاشمي من قانونية في ظل "الإخوان" الأردنيين، الذين كانوا يعملون تحت اسم "المجمع الإسلامي المركزي"، الذي تم تشكيله عام 1964 كوسيلة مناورة لقانون حظر تشكيل الأحزاب السياسية عام 1957، حيث تم تسجيله كجمعية خيرية مستفيدة من قانون الجمعيات الخيرية، الذي كانت في ظله حرة في تنظيم وإدارة النشاطات بما في ذلك نشر أجندتها السياسية¹⁵².

أما في قطاع غزة، فكان "الإخوان" حاملين عملياً، فالناصرية أحكمت سيطرتها على عقول الأهالي وقلوبهم، لاسيما مع ظهور نخبة من المتعلمين في الجامعات المصرية، بما في ذلك بعض القادة الحاليين لحركة "حماس" كـ "محمود الزهار" الذي تنقل عنه أحد المصادر قوله: "في ذلك الوقت (1967) دعمت

¹⁵⁰ خالد الحروب، مصدر سابق، ص 25.

¹⁵¹ دلال البرزي، مصدر سابق، ص 163-164.

¹⁵² Beverley Milton-Edwards, Ibid, p76.

النظام الناصري كليا، كما فعل الجميع، لقد علمنا كيف نطرد إسرائيل ونعمل لأجل إنشاء دولة عربية واحدة، ورغم ذلك يجب أن اعترف أنني كنت قد لاحظت التلوث والإزعاج والفقر في المجتمع المصري، ولكننا كنا مبهورين بشخصية عبد الناصر¹⁵³.

ولكن لماذا لم ينشأ "الإخوان المسلمون" فرعا لهم في فلسطين؟ يرجع الأمر - حسب قيادي في حركة "حماس" - إلى أن حركة "الإخوان" تعطي استقلالية تتعلق باختيار الاسم والبرنامج السياسي والمجتمعي لكل فرع لها وفق لمتغيرات الواقع ومعطياته في كل إقليم، مع الاحتفاظ بولاء الفرع لقيادة "الإخوان" التي مركزها مصر وتوافقها معها في الأيدولوجيا والأسس. وعليه فإن كل إقليم يختار قياداته وفقا لرؤيته والظروف التي تحيط به. ويضيف القيادي: "يمكن القول باختصار أن "الإخوان المسلمين" قرروا أن يثبتوا أرجلهم في الدولة الأم ومن ثم ينطلقوا إلى أقاليم أخرى، والانتقال للأقاليم مرتبط بنضوج الظروف في كل إقليم، لذلك تأخر قليلا إنشاء فرع لهم في فلسطين بسبب انتظار نضج الظروف ووجود الشخصيات التي تمثلهم، وليس لذلك علاقة بألوية قضية فلسطين في برنامج "الإخوان المسلمين" لأن المسألة مرتبطة بالعقيدة، فلسطين ارض وقف و فيها المسجد الأقصى لذلك فلها أولوية. وبناء على هذه القاعدة بدأت الاخوان في العمل في فلسطين عبر المؤسسات والجمعيات، وكان عملها متركزا على الدعوة والتنشئة الإسلامية، فانشئوا المجمع الإسلامي وغيره"، و من ابرز الشخصيات التي بدأت عمل الإخوان في فلسطين الشيخ احمد ياسين الذي سيصبح الزعيم الروحي لحركة "حماس" وليدة "الإخوان". وعندما نضجت الظروف لانطلاقة حركة المقاومة الإسلامية "حماس" التي مثلت "الإخوان" في فلسطين منذ انطلاقتها، وخضعت كل الجمعيات و المؤسسات لقيادتها، وصارت تمثل فرع لها في الهلاد حسبما جاء في ميثاقها¹⁵⁴.

¹⁵³ Beverley Milton-Edwards: Ibid, p76.

¹⁵⁴ مقابلة مع ماجد الزبدة، احد قيادات حركة حماس في قطاع غزة، مدينة غزة، 9 تشرين الثاني 2009.

هزيمة 1967: جدل الضعفاء

لا يذكر الباحثون أي دور لـ "الإخوان المسلمين" في حرب سنة 1967، وهو ما يعزوه "الإخوان" إلى الضعف الشديد الذي كان يعترئهم بسبب القمع الناصري¹⁵⁵، بل على العكس، كانت الشماتة هي رد فعل "الإخوان" المباشر على الهزيمة، وهم يرونها تنزل بعدوهم النظام الناصري، حيث رأى "الإخوان" فيها عقاباً لـ "الدجالين من دعاة التحرر والثورية، والإبطال المزيفين الذين أذلوا شعوبهم، وطاردوا دعاة الإسلام، وزجوا بالشباب المسلم في السجون والمعتقلات، وحاربوا كل دعوة إسلامية مخلص، وشجعوا الفساد والانحراف الفكري والسلوكي والأفكار المستوردة، فكانت الهزيمة نتيجة طبيعية لهذا السقوط، وعقوبة ربانية للأدعياء الطغاة"¹⁵⁶، رغم أنها عملياً كانت تعني احتلال إسرائيل للقدس الشرقية بما تحويه من أماكن مقدسة إسلامية، إضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وصحراء سيناء.

وكما يذكر أحد قادة الحركة الوطنية الفلسطينية عبد الجواد صالح أنه لم يلحظ أي وجود لـ "الإخوان المسلمين" خلال حرب 1967 أو بعديها، "حتى أنهم لم يشاركوا الوطنيين في محاولة إقناع الفلسطينيين بعدم النزوح عن ديارهم مع بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية" كما يقول¹⁵⁷.

"قواعد الشيوخ" عمل فدائي قليل وقصير

مع ذلك تصر الكتابات "الاخوانية" تصر على وجود جدل في الجماعة حول الطريق الأجدر بالإتباع حتى قبل هزيمة 1967، فكما يقول علي النحوي: "مع سنة 1966م قامت جهود مكثفة لدراسة دور الحركة

¹⁵⁵ الشيخ احمد ياسين، شاهد على عصر الانتفاضة، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، بيروت: الدار العربية للعلوم ، وبيروت: دار ابن حزم، 2004، ص 66.

¹⁵⁶ عدنان أبو عامر، الحركة الإسلامية في قطاع غزة- بين الدعوة والسياسة، مصر: مركز الإعلام العربي، 2006، ص 17.

¹⁵⁷ مقابلة مع عبد الجواد صالح، ناشط سياسي، رام الله، 14 آب 2007.

الإسلامية وموقفها من قضية فلسطين، ومن الأحداث الهائلة، ومن العمل الفدائي الدائر" ¹⁵⁸، ويبين النحوي انقسام الحركة إلى ثلاثة أراء: "فريق يرى التعاون مع منظمة التحرير دون أن يقدم أسباب مقنعة لوجهة نظره هذه. وفريق يرى ضرورة قيام العمل الإسلامي المميز ليخدم للناس الصورة التطبيقية الصادقة في سبيل الله شعارا وفكرا ونهجا وممارسة. وفريق ثالث (متردد) وافق هؤلاء وهؤلاء...¹⁵⁹ . ويبدو أن هذا الجدل قد نضج مع بداية الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967، ليأخذ منحنيين مختلفين: ففي صفوف "الإخوان المسلمين" الخاضعين للحكم الأردني "انتهى الموقف بصورة سريعة إلى التعاون مع منظمة التحرير" كما تميل الكتابات الإخوانية إلى القول ¹⁶⁰، حيث (قدم الإخوان ثلاث سرايا، أربع قواعد) شمال الأغوار في منطقة اربد الأردنية، قاتل في ظلها اخوانيون عام 1968 واستمرت في عملها حتى إغلاق معسكرات العمل الفدائي الفلسطيني في الأردن عام 1970 تحت مسمى "قواعد الشيوخ" ¹⁶¹. والملفت أن "الإخوان المسلمين" نشطوا في هذه القواعد تحت اسم حركة "فتح" ¹⁶² وهو ما يبروه - أي العمل كفتحاويين- بأجواء العداء ضد الإسلاميين التي كانت ما تزال مستمرة وبالذات من عبد الناصر

¹⁵⁸ عدنان علي رضا النحوي، عبد الله عزام أحداث ومواقف، الرياض: دار النحوي للنشر والتوزيع، 1994، ص 29.

¹⁵⁹ المصدر السابق، ذات الصفحة.

¹⁶⁰ عدنان علي رضا النحوي، عبد الله عزام أحداث ومواقف، الرياض: دار النحوي للنشر والتوزيع، 1994، ص 33.

كان ذلك بعد هزيمة 1967، أما قبل ذلك فيذكر رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الأول أحمد الشقيري أنه ناقش الإخوان المسلمين في فكرة الانضمام إلى منظمة التحرير لكنهم رفضوا: "كونهم لا يؤمنون بأية حركة يساهم فيها الرئيس عبد الناصر من قريب أو بعيد"، وبالمقابل، يمكن الاستنتاج بسهولة أن عبد الناصر كان يرفض ان ينضم الإخوان إلى أي جسم يشرف هو على إنشائه، إلا أن اللافت فيما يذكره الشقيري هو الفرق بين موقف "الإخوان المسلمين" وبين موقف حزب إسلامي آخر هو "حزب التحرير"، ففي حين كان الإخوان عمليين، كان رد "حزب التحرير" ايولوجيا دوغماتيا، إذ رأى أتباعه بطلان إقامة منظمة التحرير من أساسه، كون من سيحرر فلسطين هو خليفة المسلمين الذي يجب العمل قبلا لإيجاده.

أحمد الشقيري، من القمة إلى الهزيمة- مع الملوك والرؤساء، بيروت: دار العودة، 1971، ص 83.

¹⁶¹ محسن صالح، الطريق إلى القدس، رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء حتى أواخر القرن العشرين، الخليل: دار المستقبل، الطبعة الثانية 1997، ص 195.

¹⁶² حسني ادهم جرار، الشهيد عبد الله عزام- رجل دعوة ومدرسة جهاد، الأردن: دار الضياء، 1990، ص 61-65. على كل حال، فقد وافقت حركة "فتح" إضافة إلى توفير الغطاء لمعسكرات الإخوان على تقديم التموين والذخيرة لهم فضلا عن مصاريف الأفراد، بينما كان لـ"الإخوان المسلمين" الحرية الكاملة في التدريب وإدارة شؤونهم الخاصة. انظر:

محسن صالح: الطريق إلى القدس، رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء حتى أواخر القرن العشرين، الخليل: دار المستقبل، الطبعة الثانية 1997، ص 195.

والقوى اليسارية¹⁶³، إضافة إلى ما تذكره بعض المصادر من إيعاز عبد الناصر إلى عرفات بمنع

"الإخوان" من تشكيل مليشيات فدائية خاصة بهم.

وقد اشتبك الإخوان عبر هذه "القواعد" عدة مرات مع الإسرائيليين، مثل "معركة المشروع أو الحزام الأخضر" سنة 1969 التي خاضها الإخواني الذي سبب زغ اسمه لاحقاً عبد الله عزام - ولكن لقتاله ضد السوفييت في أفغانستان - ورفاق له في منطقة الغور الشمالي ضد جنود الاحتلال¹⁶⁴. ولكن هل يمكن اعتبار هذه القواعد بداية عمل مسلح "إخواني" ضد الاحتلال، شاءت الظروف المعاكسة آنذاك أن تنتهي بسرعة؟

يرى الباحث ضرورة عدم المبالغة بحجم هذه الظاهرة وسعة انتشارها، فمع أن الإخوان يتباهون بما يوصفونه "بانجح العمليات (آنذاك) داخل الأراضي المحتلة و(التي) لم يصروا على نسبة هذه العمليات إليهم، لأنهم يجاهدون في سبيل الله، لا من أجل اكتساب شعبية أو الحصول على ثناء"¹⁶⁵، إلا أنهم عندما يتحدثون عن عدد عملياتهم فإنهم يشيرون إلى عدد ضئيل منها مقارنة بما كانت تشنه التنظيمات الفلسطينية الأخرى، وهو ما انعكس على نفوس محاربيها الذين شعروا بعجزهم عن البروز والقيادة وسط العديد من المجموعات الفدائية، ومن ذلك إرجاع بعض الكتابات الإسلامية ترك عبد الله عزام العمل في صفوف الفدائيين إلى جملة أسباب منها إدراكه بـ "أن الإيمان والتوحيد ليسا هما اللذين يقودان حقيقة الميدان هنا وهناك، وأن النهج الإسلامي لم يستطع أن يمسك بزمام الأمور"¹⁶⁶.

¹⁶³ محسن صالح، الطريق إلى القدس، المصدر السابق، ص 195.

¹⁶⁴ حسني ادهم جرار، الشهيد عبد الله عزام - رجل دعوة ومدرسة جهاد، الأردن: دار الضياء، 1990، ص 61-65.

¹⁶⁵ عبد الفتاح حسن دخان، الإخوان المسلمون وقضية فلسطين في القرن العشرين (خبرات ودور الإخوان وحركة حماس في المرحلة الماضية)، في الندوة الفكرية السياسية - خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، من 2-4 يونيو/حزيران 2000 غزة فلسطين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000، ص 162.

¹⁶⁶ علي رضا النحوي، عبد الله عزام أحداث ومواقف، الرياض: دار النحوي للنشر والتوزيع، 1994، ص 34.

كما أن الخسائر التي يتحدثون عنها (13 شهيدا معظمهم من الدول العربية)¹⁶⁷، تبدو ضئيلة مقارنة بما كان يسقط من الفدائيين في الاشتباكات مع إسرائيل، ففي معركة الكرامة مثلا سقط من "فتح" وحدها 92 قتيلاً.

على كل حال، لم تستمر هذه العمليات طويلاً، فقد انتهت حين تصادم الفدائيين مع النظام الأردني فيما عرف بأحداث أيلول الأسود عام 1970، والتي التزمت حركة "الإخوان المسلمين" الحياد فيها، رافعاً الحديث النبوي "إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار"¹⁶⁸، على أن الوقوف عند الموقف الديني فقط لا يقدم الحقيقة كاملة، إذ يبدو أن العلاقة الحسنة التي ربطت الإخوان المسلمين بالنظام الأردني كانت هي السبب وراء هذا الموقف، وهو ما نجد أدله عليه فيما سبق وأوردناه عن علاقة "الإخوان" الحسنة بالنظام الأردني، إضافة إلى يرويه نجل عبد الله عزام من أن مقاتلي "قواعد الشيوخ" كان يراعون حساسية الوضع الأردني على خلاف نظرائهم من الفصائل الأخرى، فلا ينطلقون في عملياتهم إلا من ضفة نهر الأردن الغربية، تحسباً من رد فعل إسرائيلي عنيف على الأراضي الأردنية، وبالمقابل، كان الجنود الأردنيين يعاملون مقاتلي "قواعد الشيوخ" باحترام ويؤدون التحية لهم حين يشاهدونهم، بخلاف باقي الفدائيين الذين كانوا يرون فيهم "زعران" وقطاع طرق ولصوص¹⁶⁹.

قطاع غزة: استمرار نهج اللا اشتباك

أما في قطاع غزة، فيذكر بعض الباحثين، اجتماع قيادات "الإخوان" بعد الاحتلال الإسرائيلي بثلاثة أشهر، وطرحها لخيارين: "البدء بعملية حرب عصابات ضد اليهود" أو "الانطلاق بعملية بعث حضاري

¹⁶⁷ حسني ادهم جرار، الشهيد عبد الله عزام - رجل دعوة ومدرسة جهاد، الأردن: دار الضياء، 1990، ص 65.

¹⁶⁸ مقابلة مع عبد الله عبد الله، عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو في حركة فتح، 17 تموز 2007.

انظر كذلك، مقابلة مع حذيفة عبد الله عزام، في برنامج لقاء خاص: عبد الله عزام شهادة عن قرب، نسخة الكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 15 تموز 2007 على الرابط التالي:

<http://www.alarabiya.net/programs/2005/07/28/15351.html>

شامل للأمة في سبيل إحياء الإسلام في نفوسها"، وقد استقر رأيهم على الخيار الثاني¹⁷⁰. أما أسباب هذا القرار فيمكن استنتاجها من وصف الشيخ أحمد ياسين (مؤسس وزعيم حركة المقاومة الإسلامية "حماس" الذي اغتالته قوات الاحتلال في انتفاضة الأقصى)، لوضع الإخوان المسلمين الضعيف في قطاع غزة آنذاك بكل ما يعنيه ذلك من نقص في الأسلحة والإعداد، بفعل الملاحقات والاعتقالات والإعدامات من جانب النظام المصري، يضاف إلى ذلك النظرة السلبية التي حكمت نظرة الناس للإخوان، فقد كانوا يمقتونهم لموقفهم ضد عبد الناصر الذي كان الناس يرون فيه رجلا وطنيا ومجاهدا كبيرا، لدرجة تحميل ما يرتكبه النظام المصري من سيئات إلى الذي يلونه في المنصب، مبعدين عنه أية شبهة. وقد وصل حد مقت الناس لـ "الإخوان" أنهم كان يهربون من المسجد الذي يخطب فيه الشيخ أحمد ياسين خطبة الجمعة، وفي مرات عديدة ضرب المصلون خطباء هاجموا عبد الناصر¹⁷¹.

¹⁷⁰ عدنان أبو عامر: مصدر سابق، ص 10-12.

¹⁷¹ الشيخ أحمد ياسين - شاهد على عصر الانتفاضة، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، بيروت: دار العربية للعلوم

وبيروت: دار ابن حزم، 2004، ص 73-102.

يشير أحمد ياسين أيضا إلى استمرار أصداء شعبية عبد الناصر حتى بعد مماته، حيث سار الناس في جنازته مرددين "الله حي ناصر حي"، ويشير إلى اعتقاد المصلين حين جاء خطبة الجمعة آنذاك، انه قادم لتأبين عبد الناصر، إلا انه شرع بالإشارة إلى أن من لم يكن يعيش للإسلام والدعوة الإسلامية لا يستحق أن يبكي عليه في شارة مبطننة إلى عبد الناصر، الأمر الذي أثار غضب المتواجدين.

الفصل الرابع

"الإخوان المسلمين" بعد 1967 الوقوف في وجه "الشرعية" كلفهم شرعيتهم

تحدثنا في الفصل السابق عن التطورات العديدة التي مرت بها القضية الفلسطينية بشكل عام، و"الإخوان المسلمين" بشكل خاص، والتي كانت سببا في قرارهم تأجيل الاشتباك مع الاحتلال الإسرائيلي، فما النهج البديل الذي اتبعوه؟ وكيف اثر ذلك على شرعيتهم؟ وهل استمروا في نهجهم؟ أم أن التغييرات المحلية والدولية دفعتهم لإعادة التفكير في هذا النهج؟

سبق وذكرنا أن "الإخوان المسلمين" قرروا حتى بعد هزيمة عام 1967 العمل وفق منهج التبليغ والدعوة، وهو النهج "الاخواني" الكلاسيكي الذي يسلك في سعيه لإقامة الدولة الإسلامية، طريق المرور عبر القاعدة لا عبر السلطة، على اعتبار أن التوسع في الاسلامة على الصعيد الفردي سوف يفضي بالضرورة إلى إنشاء المجتمع الإسلامي الذي يسبق تحرير فلسطين، ولذلك تركزت الدعوة الإسلامية على جعل الأفراد يعودون إلى ممارسة الإسلام في حياتهم اليومية، بالترافق مع حركة اجتماعية "من تحت" أي ثانية دون المرور بالسلطة، تأخذ شكل مؤسسات اجتماعية كالجمعيات والتعاونيات¹⁷². وهكذا، ربما غير أبهين بخصوصية الوضع الفلسطيني، أو بفعل حسابات الربح والخسارة، بدأ "الإخوان" الفلسطينيون، يحذون حذو "الإخوان" في الأقطار العربية الأخرى، في عملية "الاسلمة" التي اشرنا إليها للتو، والتي عادة ما تبدأ من المسجد الذي يتم فيه تكوين الحركة الإسلامية وصياغة خطابها، قبل أن تنتقل إلى قطاعات المجتمع الأخرى كالجامعات والمستوصفات ولتنتهي أخيرا بالانتخابات، وهي المرحلة الأخيرة التي سنرى كيف كان على "الإخوان المسلمين" الفلسطينيون أن يسبقوها بالانضمام إلى حركة التحرر الوطني لسبب بسيط هو وجود الاحتلال في الحالة الفلسطينية.

¹⁷² أوليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، بيروت: دار الساقي، الطبعة الثانية 1996، ص 80-81.

وخلافا للحركة الوطنية، التي رأت في تحرير فلسطين عملا يضطلع به الفلسطينيون أساسا، اعتمد الإسلاميون نبوءة أن مقاومتهم للاحتلال مهما بلغ أوجها، ستظل عاجزة لوحدها عن القضاء على إسرائيل، لذا ثمة حاجة لقيام الدولة الإسلامية (التي ستأتي من الخارج) لتحقيق هذا الهدف¹⁷³، أما المطلوب حتى ذلك الحين فليس الانتظار ولا الاشتباك مع إسرائيل، وإنما العمل على محاولة اسلمة المجتمع من جديد¹⁷⁴. وهكذا أعاد "الإخوان" قلب شعار الاتجاه الوطني القطري المسيطر يومذاك، خاصة لدى حركة "فتح" القائم على مقولة "التحرير أولا ثم الدعوات الفكرية ثانيا"، إذ رأوا أن التحرير لا يمكن أن يتم دون الدين الإسلامي الذي يوفر التأهيل النفسي والفكري والروحي المناسب، الذي يقاتل به المسلمون عدوهم¹⁷⁵.

ولاشك في هذا الموقف قد وجه ضربة إضافية إلى شرعية الحركة في أعين الجماهير، خاصة وأن هذا السلبية في مقاومة الاحتلال، جاء في فترة بدأ الفلسطينيون يشهدون تنام في حركتهم الوطنية وفي النقاش حول الحل الوطني للصراع مع إسرائيل. وقد عكست الأيدولوجيا والقيم السائدة آنذاك أن فكرة تهووس الإسلام السياسي" التي بدأت تطل برأسها في العديد من الدول العربية، لم تكن ذات تأثير في الأوساط الفلسطينية، فإضافة إلى عدم خمود الوهج الناصري بعد، سيطر اليساريون الراديكاليون على الشعور السياسي مروجين للكفاح المسلح، وهو ما لم يكن يخفف من غلواءه - إن صح التعبير - إلا القوى المحافظة داخل حركة "فتح"¹⁷⁶.

¹⁷³ تعرفها بعض المصادر الإخوانية بأنها "الدولة - وليست الحكومة فقط- التي تحكمها نخبة ملتزمة بالإسلام سلوكا ودستورا ومنهاج حياة، يعينها شعب ملتزم ارتضى حكم الإسلام ومنهجه ليهيمن على حياته وسلوك أفراده"، انظر: أحمد بن يوسف: حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حدث عابر أم بديل دائم، المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1990، ص 125-127.

¹⁷⁴ مقابلة مع جميل حمامي: احد قادة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) سابقا، ومؤسسها في الضفة الغربية، تشرين الأول 2007.

¹⁷⁵ زياد ابو عمرو: الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مصدر سابق، ص 49-50.

¹⁷⁶ Beverley Milton- Edward: Islamic Politics in Palestine, I.B.Tauris Publisher, London, New York, 1996, p 96.

وتعكس الرموز التي تم استخدامها في تلك الفترة، مساهمة الحركة اليسارية في الاتجاه السياسي المتنامي داخل السياسة الفلسطينية، فعلى سبيل المثال، تم إطلاق لقب "الفدائيين" وليس "المجاهدين"، على المجموعات الفلسطينية المسلحة التي نشأت بعد هزيمة 1967، والتي أخذت شكل ثورة حديثة تسعى من أجل التحرر الوطني وليس الإنقاذ الديني، وتتشكل من رجال ونساء من المغاوير يهاجمون العدو. وقد صور هؤلاء "الفدائيون" دوماً في الطليعة، يستمدون الإلهام من حرب العصابات في فيتنام والصين وأمريكا اللاتينية، إضافة إلى كونهم متعلمين ومتمدنين وعلمانيين، ولكنهم على الرغم من ذلك راغبين بالتضحية حتى النهاية في الكفاح من أجل تحرير فلسطين¹⁷⁷.

سحب الشرعية من "الإخوان المسلمين"

ولقد كان موقف أنصار الاتجاه الوطني انه لا يمكن اخذ موقف "الإخوان المسلمين" الداعي إلى استرجاع كامل فلسطين من أيدي اليهود وإقامة دولة إسلامية بالاعتبار، ما دام هذا الادعاء غير مقرون بعمل جدي على الأرض، هو أمر يمكن أن تتحمله إسرائيل - حسب الوطنيين- لمئات السنين طالما انه لا يلحق أي خسائر مباشرة بها.

وإذا كان الإخوان دائمو التشدد بمشاركتهم في حرب عام 1948، فإن السؤال الذي كان أنصار الاتجاه الوطني يهاجمونهم به للتشكيك في شرعيتهم هو عن دورهم بعد ذلك، مثلاً: لماذا رفع "الأخوان المسلمون" في سوريا السلاح ضد الرئيس السوري حافظ الأسد عام في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، ولم يفعلوا الشيء ذاته مع إسرائيل، إضافة طبعاً إلى اتهام الوطنيين لـ "الإخوان المسلمين" بالتخلي عن المقاومة الفلسطينية بالأردن عام 1970، أثناء صراعها الدامي ضد الملك حسين.

أما النقطة الثانية التي كانت تنسف ادعاءات الإخوان من وجهة نظر الوطنيين، فهي ارتباط "الإخوان المسلمين" مع أنظمة لا تؤمن بهدف تحرير كامل فلسطين ولا تسعى لتحقيقه كالأردن والسعودية، فالأردن يريد مقايضة الأرض (حدود عام 1967) بالسلام، وإقامة علاقة كونفدرالية مع الأراضي التي تتسحب

¹⁷⁷ Ibid, pp. 94-95.

إسرائيل منها، أما السعودية فهي صاحبة "خطة فهد" في شهر آب عام 1981، الداعية إلى قيام دولة فلسطينية والقبول بوجود كل دول المنطقة، وتحقيق السلام فيما بينها¹⁷⁸.

وبالنتيجة، وبسبب العزوف عن مقاومة الاحتلال، والنظرة السلبية إلى ما تقوم به الحركة الوطنية في هذا المجال، لم تتجح الحركة في الحصول على تأييد قطاعات فلسطينية عريضة بسبب خطابها وممارستها السياسية المناوئة لمنظمة التحرير الفلسطينية والمنافسة للقوى الوطنية داخل الأرض المحتلة، مما جعل الكثير من الفلسطينيين يرون بالحركة الإسلامية منافسا غير شرعي يزاحم المنظمة، في وقت كانت الأخيرة تمثل الرمز الحي للعنفوان والمقاومة والتمسك بالحقوق الوطنية الكاملة والثابتة للشعب الفلسطيني¹⁷⁹. وتلخص إحدى المجالات اليسارية موقف الاتجاه الوطني من الإخوان المسلمين، بوصفها بالوقوف في وجه م.ت.ف "بتغذية مباشرة من الأنظمة العربية الرجعية، وخاصة السعودية ومصر والأردن وبعض دول الخليج العربي، وبتواطؤ من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث مارس هذا الاتجاه عملية تخريب منهجية منظمة بلغت ذروتها في بعض الأوقات عبر الاعتداء المباشر على المؤسسات الوطنية"¹⁸⁰.

بيد أن ما يصر "الإخوان" الفلسطينيون على ذكره دائما، ربما تسويغا لترحيلهم الجهاد آنذاك إلى أجل غير مسمى، هو أنهم لم يسقطوا الفكرة، ولكنهم اثروا تأجيلها ريثما تنتهي الظروف، وتقتبس إحدى الدراسات الإخوانية عن الشيخ ياسين قوله "لقد كان واضحا لكل الإخوة في حركتنا في فلسطين إننا حركة جهادية ولسنا حركة دعوية إصلاحية فقط وكل فرد قبل الانتظام فيها كان يبايع على الجهاد في سبيل الله.

¹⁷⁸ زياد أبو عمرو: الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مصدر سابق، ص 70-71.

¹⁷⁹ المصدر السابق، ص 67-69.

¹⁸⁰ زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، ص 70-71.

رغم ذلك حرص العديد من قادة فتح على إبقاء علاقات طيبة مع الإخوان، رغم حدوث صدامات بين الجانبين أحيانا، والسبب هو رغبة فتح في استخدام الإخوان كحليف احتياطي في وجه اليسار الفلسطيني والدول الداعمة له كسوريا.

ولكن التوقيت لبدء الجهاد هو الذي تأخر حتى أتمت الحركة الإعداد اللازم لهذا الانطلاق وخاصة في هيكلية الحركة¹⁸¹.

إستراتيجية تدريبية

يصف "الإخوان المسلمون" الفلسطينيون الفترة ما بعد بين عامي 1967-1975، بأنها مرحلة المساجد، حيث ركز "الإخوان" معظم طاقتهم في بناءها¹⁸²، ولا شك أن المسجد - بكل ما يحمله من أهمية في الإسلام حيث انه الإطار الأول الذي يتم فيها تكوين الخطاب الإسلامي وأول وعاء يستقبله، إضافة إلى انه يقوم بدور المخبأ، الذي تتم بين جنباته صياغة الخطوات الأولى للعمل- كان طوق نجاة لحركة تشكو قلة الإمكانيات والأتباع الذين لم يكونوا يتجاوزون مائة عضو في قطاع غزة، في ظل أجواء معادية جعلت الناس يتهمونهم بالعمالة للغرب¹⁸³.

وانطلاقاً من المسجد بدأ "الإخوان" محاولات نشر هيمنتهم الأيدلوجية، ومن ذلك، طباعة الشيخ احمد ياسين ونشره كتاب "في ظلال القرآن" لمؤلفه سيد قطب الذي أعدمه النظام الناصري عام 1966. وبالطبع، لم يكن اختيار هذا الكتاب - والذي هو بالأكثر مؤلف تفسيري- عشوائياً، فهو يتماشى مع نهج "التبليغ والدعوة" الذي سار به "الإخوان"، ولهذا تم نشره هو وليس كتاب "معالم في الطريق" لذات المؤلف رغم أن الأخير أكثر شهرة، فالكتاب الأخير يحوي آراء انقلابية صدامية، تعيد تعريف مفهوم "الجهاد" كفعل، وتحمل على القائلين بكونه دفاعياً بشدة، إضافة إلى اتخاذ مؤلفه موقفاً راديكالياً من الأنظمة التي يصفها بـ"الجاهلية"، إلى جانب حديثه عن ضرورة بناء الطليعة المؤمنة التي ستكون نواة للمجتمع الإسلامي على صورته الأولى، ونقاؤه لا يتأتى إلا من بمحاربة "الجاهلية" السائدة.

¹⁸¹ غسان دوعر: أمير الفدائيين الشيخ صلاح شحادة، عمان: المؤلف، 2003، ص 62.

¹⁸² عدنان أبو عامر: الحركة الإسلامية في قطاع غزة- بين الدعوة والسياسة، مصدر سابق، ص 21-22.

¹⁸³ عاطف عدوان: الشهيد الدكتور إبراهيم المقادمة: القائد.. والداعية والمجاهد، مكان وتاريخ النشر غير مذكورين، ص 23.

ولكن، وبأواسط السبعينيات، شرع "الإخوان" في ولوج مرحلة جديدة هي مرحلة "البناء المؤسساتي"، حيث بدؤوا يضعون لبنات ما يطلق عليه أوليفيه روا بـ "النطاقات المؤسمة"¹⁸⁴: وهي المؤسسات والجمعيات التي ينشؤها الإسلاميون، ويلتزمون داخلها بصرامة، بتطبيق الشعائر الإسلامية كالصلاة والصيام والفصل بين الجنسين والحجاب للنساء. وقد بدا واضحا منذ البداية أن هذا البناء المؤسساتي يهدف إلى خلق مجتمع مضاد للمجتمع السياسي الفلسطيني الرسمي ممثلا بمنظمة التحرير الفلسطينية، التي لم ينتسب إليها ولم يسع - باستثناء الجامعة الإسلامية ولأسباب تكتيكية- لكسب موافقتها، وهو ما يرى فيه البعض رد فعل على نجاحات الحركة الوطنية لاسيما اليسارية منها في انتخابات البلديات في الأراضي المحتلة عام 1976، الأمر الذي أثار مخاوف الأوساط الدينية المحلية والعربية وبالتحديد السعودية ودول الخليج والأردن، التي عبرت علانية عن توجسها، وكان ردها الفعلي زيادة المساعدات الدينية والمباشرة لدعم المؤسسات الدينية وبناء المساجد¹⁸⁵.

وقد كانت أولى هذه المؤسسات "الجمعية الإسلامية" في قطاع غزة، التي نظمت برامج رياضية وتنشيطية دينية ورحلات للشباب اتسمت بالبساطة حيث كانت تدار من غرفة بمسجد في مخيم الشاطئ. وبتشجيع من هذه الخطوة بدأ "الإخوان" يفكرون في وضع قواعد مؤسسة جديدة عام 1976، ستلعب دورا كبيرا في تاريخهم، هي "المجمع الإسلامي". وقد كان مجال عمل "المجمع"، الذي يقول "الإخوان" انه انشأ بتبرعات محلية وبأموال أثرياء فلسطينيين من الضفة الغربية، أوسع من نشاطات "الجمعية" سائلة الذكر، حيث قام بتقديم خدمات اجتماعية وتربوية ودورات تحفيظ القرآن وإقامة مساجد ورياض أطفال ومدارس وعيادات في قطاع غزة¹⁸⁶. واللافت في موضوع "المجمع"، أن "الإخوان" تقدموا حين إنشائه بطلب ترخيص من قبل السلطات الإسرائيلية، وأنهم حصلوا على هذا الترخيص عام 1979 رغم بعض

¹⁸⁴ أوليفيه روا: تجربة الإسلام السياسي، مصدر سابق، ص 81.

¹⁸⁵ انظر بسام الصالحي، الزعامة السياسية و الدينية في الأرض المحتلة: واقعا و تطورها، 1967-1993، القدس: دار القدس، 1993، ص 188.

¹⁸⁶ Azzam Tamimi: Hamas Unwritten Chapters, London: Hurst & Company, 2007, p 36-67.

المماثلة الإسرائيلية، وباستخدام شخصية محلية نافذة لتتوسط في هذا الشأن لدى الإسرائيليين كما يعترفون¹⁸⁷. وإذا ما علمنا أن إجراءات رسمية مماثلة كانت غالباً ما تمنع في تلك الفترة، فيمكننا أن نتوقع مدى التوجس والريبة الذي أثاره هذا الإجراء في صفوف الحركة الوطنية، خاصة وأن "المجمع" كان أكثر من مجرد جمعية خيرية، وأن السلطات الإسرائيلية كانت على دراية بتطلعاته السياسية¹⁸⁸. وزاد من شكوك الحركة الوطنية، أن "المجمع" لم يتوقف فقط عند تشجيع الفلسطينيين على رفض قيم ومظاهر العلمانية في حياتهم فحسب، بل نصب الوطنيين، وبالتحديد اليسار الفلسطيني والشيوعيين، عدواً له، موجهاً إليهم اللوم لفشلهم في تحرير فلسطين، بل وتعقيد هذه المهمة، لأنهم شجعوا الشبان على هجر الإسلام¹⁸⁹.

الأخوان بالضفة الغربية

في نفس الوقت لم يتمكن نشيطو "الإخوان المسلمين" في الضفة الغربية من إقامة جمعية على غرار "المجمع"، لكنهم شغلوا وظائف هامة في أجهزة الوقف والمساجد التي استمرت تابعة بعد عام 1967 لحليفهم الوثيق آنذاك النظام الأردني، إضافة إلى تواجدهم في جامعة "الخليل"، حيث البيئة المحافظة تاريخياً، كما وجد "إخوان" الضفة مكاناً لهم في لجان الزكاة والصدقات. الجدير ذكره أن كون هذا "المجتمع المضاد" غير خاضع لمالية م.ت.ف، بل يملك مصادر تمويل خاصة به، مكن "الإخوان المسلمين" عبر الخدمات الاجتماعية والتربوية التي يقدمونها، من الاستفادة من أوجه القصور الموجودة في عمل النظام المسيطر ممثلاً في الحالة الفلسطينية بالاحتلال الإسرائيلي من ناحية وم.ت.ف من ناحية ثانية.

¹⁸⁷ Azzam Tamimi: Hamas Unwritten Chapters, London: Hurst & Company, 2007, p 36-67.

¹⁸⁸ Beverley Milton- Edward: Ibid, p 105.

¹⁸⁹ Ibid, p105.

ويورد إياد البرغوثي نقلا عن كراس للجنة زكاة نابلس - وهي واحدة من حوالي ستين لجنة زكاة في المنطقة- أنها كانت تقدم قبيل اندلاع الانتفاضة الأولى أواخر عام 1987، وبمساعدة جمعيات كويتية وسعودية، مبالغ ثابتة شهريا لأكثر من 500 يتيم و 2200 عائلة محتاجة، وأنها كانت تضاعف هذه المعونات في المناسبات الدينية وحملة الشتاء. إضافة إلى ذلك، يذكر الكراس أن اللجنة اعتمدا على نفس المصادر التمويلية، كانت تدير مستوصفا إسلاميا تقدر مصاريفه الشهرية بـ 15 ألف دينار، وتسير عيادات صحية متنقلة في القرى، إضافة إلى إقامتها مشاريع إنتاجية للنسيج وتربية الأغنام. إضافة إلى غير ذلك من غذائية ومادية وللطلبة المحتاجين¹⁹⁰.

وكما تلاحظ الباحثة ريماء حمادي فقد استطاع "المجمع" أن يشق لنفسه طريقا نتيجة لما وفره من نموذج مجتمعي وسلوكي يرتبط بمشاكل الأغلبية الفقيرة من سكان غزة، خاصة معضلي المخدرات والكحول التي انتشرت بين العمال الغزيين الذين كانوا يتوجهون كل يوم للعمل بإسرائيل، وتطرح حمادي مثلا خطاب يتمشى مع المجتمع المحافظ مضفيا عليه قدسية دينية ففيما حاولت عناصر اليسار منع العمال من التوجه إلى إسرائيل الأمر الذي لم يكن ممكنا نتيجة لانتهاء بديل آخر لتحصيل الرزق، قدم "المجمع" الإسلامي بديلا بسيطا متماش مع الثقافة المحلية لهؤلاء العمال، وهو الرجوع إلى الأخلاقيات الاجتماعية المتجسدة في الإسلام، التي تشكل حصنا لهم من هذه الممارسات المرفوضة اجتماعيا¹⁹¹.

ومن المحطات المهمة في إستراتيجية الإخوان إنشاؤهم مؤسسات جامعية دينية، بلغت ذروتها عام 1978، الذي تم فيه تأسيس الجامعة الإسلامية في غزة، وكلية الدعوة وأصول الدين في القدس، والمعهد الشرعي في قلقيلية، وافتتاح قسم الدراسات الإسلامية في جامعة النجاح بنابلس، الأمر الذي دفع الباحث إياد البرغوثي لان يتساءل إن كانت المسألة محض صدفة فقط.

¹⁹⁰ لا يذكر المصدر سنة لكن يبدو أنها كانت قبيل الانتفاضة، انظر:

إياد برغوثي: الإسلام والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 1990، ص 61-63.

¹⁹¹ Rema. Hammami: From Immodesty to Collaboration: Hamas, the Women's Movements, and national Identity, in the "Intifada, in "political Islam- Essays From: Middle East Report", Edited By: Joel Beinin And Joe Stork, London, New York: I.B. Tauris Publishers, 1997, p197.

والمهم هنا، أن الجامعة الإسلامية غدت أهم معاقل "الإخوان المسلمين" في الضفة والقطاع، خاصة مع ازدياد أعداد الطلبة المنتسبين لها، حيث ضمت في العام الدراسي 1987/1986 حوالي 4500 طالب وطالبة وهو ما يشكل 30% من مجموع الطلبة في الجامعات الفلسطينية آنذاك. والجدير ذكره أن "الإخوان" لم يكتفوا آنذاك بـ "أطرهم المؤسمة" بل شرعوا أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بإنشاء كتل طلابية حتى في الجامعات الفلسطينية المعروفة بعلمانيتها كجامعتي بيرزيت وبيت لحم، هدفها المنافسة في انتخابات مجالس الطلبة¹⁹². وكما يذكر زياد أبو عمرو فقد قام نشطاء الاتجاه الإسلامي عقب انتصار الثورة الإيرانية عام 1979، بزيارة الجامعات وحث الشبان على الاهتمام بالشؤون السياسية، رغم أن بعض الانوية للكتل الإسلامية تشكلت قبيل ذلك. الطلبة عقب انتصار الثورة الإيرانية يصطفون مع الطرف المنتصر من وجهة نظرهم، أي مع الإسلام السياسي بشكل عام، حيث غالبية الفلسطينيين هم مسلمون رغم اختلافهم المذهبي مع مسلمي إيران.

وفي ضوء انتصار الثورة الإيرانية ظل أزمة وإخفاق نماذج الأيدلوجيات العلمانية التي كانت تعبر عن الرفض والاحتجاج في الحقول السياسية العربية (القومية والماركسية والأيدلوجية الوطنية القطرية في الحالة الفلسطينية)، وغير ذلك من عوامل "الصحوحة الإسلامية" التي سنتطرق إليها بمزيد من التفصيل لاحقاً، يمكننا فهم ما يذكره عماد غياظة في بحثه عن الحركة الطلابية الفلسطينية، من أن الكتلة الإسلامية شكلت منذ انطلاقتها قرابة 20% مجموع الحركة الطلابية، حتى في أكثر الجامعات علمانية والمنضوية تحت لواء منظمة التحرير¹⁹³.

¹⁹² أحمد بن يوسف: حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حدث عابر أم بديل دائم، المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1990، ص74-77.

¹⁹³ عماد غياظة: الحركة الطلابية الفلسطينية- الممارسة والفعالية، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000، ص119.

تصادم مع منظمة التحرير

خاض "الاخوان المسلمون" صراعا عنيفا داخل "أطهرهم المؤسسة"، في سبيل احتكار الهيمنة على هذه مؤسساتهم، ومنع الأطراف الأخرى من أن يكون لها موطئ قدم فيها، وهو ما بلغ قمته في الاصطدام الدموي مع الحركة الوطنية الذي شهدته الجامعة الإسلامية عام 1979، حين ثار الإسلاميون ضد تعيين اليساري حيدر عبد الشافي والمسيحي وديع طرزي في مجلس أمناء الجامعة، وهو ما رؤوا فيه إخراجا للجامعة من طابعها الإسلامي "إلى إطار وطنية قومية"¹⁹⁴. فبعد بيان أصدره "الإخوان" استنكارا للأمر، خرجت من الجامعة الإسلامية مسيرة غاضبة لمنع "أي اختراق لأي شخصيات علمانية أو يسارية"¹⁹⁵ للجامعة، وفي طريق المسيرة الغاضبة إلى مقر الهلال الأحمر (مقر اليسار الفلسطيني في تلك المرحلة) حطم المتظاهرون الغاضبون مقاه وحنانات وقعت في طريقهم، كما اقتحموا منزل حيدر عبد الشافي وحطموا أثاثه وقطعوا عنه الكهرباء والهاتف. وانتهى المطاف، بوصول المتظاهرين إلى مقر الهلال الأحمر وإحراقه بالكامل¹⁹⁶. وكما يذكر بعض الكتاب بما في ذلك كتاب إسلاميون، فإن أحداث الشغب هذه وقعت على مرأى ومسمع من الجنود الإسرائيليين الذين لم يحركوا ساكنا إلا بعد انتهائها، حيث قاموا باعتقال بعض المتظاهرين ولفترة وجيزة، حيث كانت تغض "الطرف عن نشاط الحركة الإسلامية من أجل إيجاد قوة منافسة لمنظمة التحرير ليصبح الخلاف على قيادة الشعب الفلسطيني موضع نزاع... فيسهل على الاحتلال تمزيق الشعب الفلسطيني خاصة وأن الفصائل الموجودة على الساحة لم تكن فصائل متنافسة لان فتح كانت تسيطر بشكل كبير على كافة المؤسسات في الوطن"¹⁹⁷.

وهكذا، مدعومين بالأموال السعودية، أنشأت حركة "الإخوان المسلمين"، خاصة في قطاع غزة، بنية تحتية مجتمعية، سيطرت على 40 بالمائة من مساجد غزة بحلول عام 1986، كما سيطرة على الجامعة

¹⁹⁴ الشيخ احمد ياسين، شاهد على عصر الانتفاضة، مصدر سابق.

¹⁹⁵ عماد عبد الحميد الفالوجي: درب الأشواك- حماس.. الانتفاضة.. السلطة، رام الله، نابلس، غزة، دار الشروق للنشر

والتوزيع، 2002، ص 67.

¹⁹⁶ المصدر السابق، ص 67.

¹⁹⁷ المصدر السابق، ذات الصفحة.

الإسلامية بطلابها السبعة آلاف، وقد ساعد الإخوان هذه الانجازات وسهلها ليس فقط الهزة الداخلية العنيفة التي منيت بها منظمة التحرير الفلسطينية بعد هزيمة عام 1982 العسكرية في لبنان، ولكن أيضا سياسة العيون المغمضة التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية، التي رأت في صعود الإسلام السياسي أداة نافعة لإثارة الخلاف داخل الصف الفلسطيني وتهديد مكانة منظمة التحرير الفلسطينية¹⁹⁸.

"الإخوان المسلمين" و"الجهاد الإسلامي"

يرى بعض الباحثين أن اعتماد "الإخوان المسلمين" الفلسطينيين نهج "التبليغ والدعوة" وما رافقه من بناء مؤسساتي، لم يعن انتقاء الجدل داخل أوساطهم حول صواب اختيار هذا الطريق مقابل تأجيل الاشتباك المباشر مع الاحتلال، وهو ما كان من نتائجه تجربة "قواعد الشيوخ" التي سبق واشترنا إليها. و سوف يعود هذا الجدل الشبيه بذلك الذي دار ذات مرة في أوساط الحركة القومية حول أولوية الوحدة العربية أو تحرير فلسطين، ولكن بمصطلحات ومقاصد إسلامية هذه المرة، ليبليغ قمته أوساط سبعينيات القرن العشرين، فكما يذكر بسام عموش: "دار النقاش والجدلية في أولويات التحرير والوحدة الإسلامية وإقامة الدولة الإسلامية ... حتى توصلت الحركة الإسلامية بمجموعها والفلسطينية منها بشكل خاص إلى أن العمل لإقامة الوحدة الإسلامية لا يتناقض مع العمل لتحرير فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني، بل أن الأمرين يعملان على مواجهة الهجمة الاستعمارية والصهيونية"¹⁹⁹.

¹⁹⁸ Graham Usher: What Kind Of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories, in Political Islam- Essays From Middle East Report, Edited by Joel Beinin and Joe Stork, (L.B.Tauris & Co Ltd London, New York, 1996), p 340-341.

تذكر العلاقة النفعية التي نشأت بين إسرائيل و"الإخوان المسلمين"، باستخدام الرئيس المصري أنور السادات لقوى الإسلام السياسي في ضرب خصومه اليساريين، وهو التوظيف الذي أدى إلى تعاضد قوة الإسلاميين ومن ثم انقلاب تيار منهم على السادات واغتياله عام 1981.

¹⁹⁹ بسام عموش: القضية الفلسطينية وجدلية التحرير قوميا وإسلاميا، القسم الثاني: بين تحرير فلسطين والدولة الإسلامية، في مدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير: جواد الحمد، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997، ص245-249. وفي الأراضي المحتلة كان من أوائل الإسلاميين الذين تحدثوا عن "الجهاد" ضد الاحتلال الشيخ يعقوب قرش عام 1977، الذي كان على علاقة ما بفتح، وجرى اعتقاله عام 1979 ومن ثم طرده إلى الأردن، على خلفية إنشاءه تنظيم يعد لممارسة الجهاد ضد الاحتلال. أما في إسرائيل فقد برز من داخل جماعة "الإخوان المسلمين" تيار أطلق على نفسه اسم "أسرة =

أما لمَ هذه الفترة بالذات؟ فالسبب - كما يقول هؤلاء الباحثون- ناجم عن تراكم عوامل عدة، أحدثت تغييرا كبيرا في واقع تعامل الإسلام السياسي مع القضية الفلسطينية، ليتولد من رحم هذا الجدل حركة "الجهاد الإسلامي" الفلسطينية، أو بالأحرى المقدمات الأولى لها، وهو ما يمكن تأريخه بمغادرة مؤسس الحركة فتحي الشقاقي لـ"الإخوان المسلمين" عام 1975 غضبا من نهجهم الذي لا يضع قضية تحرير فلسطين في المقدمة.

فبدائية، كانت الصدوع التي بدأت تظهر على سطح م.ت.ف، وللمفارقة في وقت ظهرت فيه بأوج شرعيتها على الأقل في نظر سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة²⁰⁰، فإضافة إلى كون المنظمة متورطة في الحرب الأهلية اللبنانية المستعرة آنذاك، فقد بدأت بعد تبنيها لمشروع السلطة الوطنية وتوجهها نحو السياسة، تخسر كثيرا من الوهج الثوري الذي رافق صعود العمل الفدائي في الستينات، والذي توجه أساس نحو الصراع ضد الكيان الصهيوني، عاكسا الطموح الفلسطيني والعربي والإسلامي بتجليه الكامل أي تحرير فلسطين من البحر²⁰¹.

ومن الأسباب كذلك: التغييرات التطبيقية التي بدأ معسكر "الإسلام السياسي" يشهدها بانضمام جيل جديد إليه، عماده عناصر شابة من أصول اجتماعية فقيرة²⁰²، وتفاعلهم مع التطورات التاريخية التي كانت

= الجهاد"، وقد برز هذا التيار عام 1979 مع اندلاع الثورة الإيرانية، واعتقلت إسرائيل قائده الشيخ نمر عبد الله درويش، الذي عاد بعد إطلاق سراحه إلى الفكر الإخواني التقليدي من الدعوة والتنقيف الديني. انظر: زياد أبو عمرو: الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع، مصدر سابق، ص112-113.

²⁰⁰ المقصود هنا انتخابات البلديات عام 1976، الذي حققت القوائم الوطنية والشيوعيين بشكل خاص فيها فوزا ساحقا، الأمر الذي أثار مخاوف في الأوساط الدينية المحلية والعربية وبالتحديد السعودية ودول الخليج والأردن، وعبرت علانية عن توجسها، وكان ردها الفعلي زيادة المساعدات الدينية والمباشرة لدعم المؤسسات الدينية وبناء المساجد. انظر بسام الصالحي: مصدر سابق، ص188.

²⁰¹ بسام عموش، مصدر سابق، ص 247.

²⁰² يتضح هذا مع مؤسسي الحركة: فتحي الشقاقي وعبد العزيز عودة، القادمين من قطاع غزة، فالأول (الشقاقي) لاجئ من قرية زونوقة في قضاء الرملة، فرت أسرته إلى مخيم رفح للاجئين عام 1948، وعمل والده عاملا فقيرا، وقد درس الشقاقي الرياضيات في جامعة بيرزيت وعمل بالتدريس، ثم أعاد الثانوية العامة ودرس الطب بجامعة الزقازيق بمصر. أما عودة فقد لجأت عائلته عام 1948 كذلك من منطقة وادي الحسا بقضاء بئر السبع، وأقامت في مخيم جباليا للاجئين، وقد حصل على الليسانس في العلوم العربية والإسلامية من دار العلوم بالقاهرة وكذلك على دبلوم في الشريعة الإسلامية قبل أن يعود إلى قطاع غزة.=

تشهدها جماعات إسلامية اتخذت طريقا مغايرا لنهج الإخوان التقليدي، فمقدمات حركة "الجهاد الإسلامي" سالف الذكر، ظهرت أواسط السبعينيات بين مجموعة من الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في جامعة الزقازيق في مصر، اكبر الملاجئ الإسلامية آنذاك، وقد أعجب هؤلاء الطلاب بالحركات "الجهادية" المصرية، التي كانت تدير قتالا ضد الدولة المصرية فاقدة الشرعية بنظرهم، حيث رأى الطلبة الفلسطينيون ضرورة أن يحتذوا حذو هذه الحركات، لكن مع فرق في الأهداف، ففي ظل غياب دولة وطنية بفلسطين، وجه هؤلاء الشبان عنفهم ضد المحتل الإسرائيلي²⁰³.

أما العامل الأكثر أهمية، والذي ساهم فيما يبدو بحسم الجدل لدى بعض الإسلاميين بغياب أي مسوغ لتأجيل الاشتباك مع الاحتلال، فقد كان انتصار الثورة الإيرانية سنة 1979، التي كانت زلزالا سياسيا وثقافيا، وضع الإسلاميين في فلسطين أمام حقيقتين: فالثورة الإيرانية التي أطاحت بنظام كان يبدو مستقرا وقويا، مدعوما من القوتين العظميين في ذلك الوقت، زرعت الثقة في نفوس الإسلاميين بإمكانية الانتصار رغم قوة العدو، وبالتالي وجهت - في نظر الكثير من الإسلاميين الفلسطينيين - ضربة في الصميم للإستراتيجية الاخوانية القائمة على تأجيل الاشتباك مع الاحتلال لحين تعديل ميزان القوة لصالح الإسلاميين.

أما الحقيقة الثانية فهي أن الثورة الإيرانية لم تكن ثورة إسلامية فحسب بل قومية كذلك، بل هي اقرب إلى القومية منها إلى الإسلامية، فهذه الثورة التي شنت باسم الإسلام، والتي استخدم قائدها آية الله الخميني شعارات إسلامية (إسلامية إسلامية... لا شرقية ولا غربية)، شاركت فيها قوى متنوعة أيدلوجيا حد التناقض: جماعات يسارية من حزب "توده" الشيوعي ومنظمة فدائيي الشعب، ومنظمة مجاهدي الشعب الإسلامية الماركسية، ونقابات ومثقفين يساريين وقوميين وتكنوقراط. وقد كان كل هؤلاء في البداية - قبل أن ينقلب النظام الجديد عليهم - مقتنعين إلى هذا الحد أو ذاك بزعامة الخميني والشعارات

= انظر: زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة والقطاع: مصدر سابق، ص 114-115.
²⁰³ حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين (سلسلة رقم 1) "رؤية أمنية إسرائيلية"، ترجمة وإعداد: مركز الأقصى للدراسات والإعلام - فلسطين، 2005، ص 16-17.

الإسلامية التي شيد عليها الثورة الإيرانية، كما كانوا منجذبين لما تضمنه خطاب الخميني من شعارات حديثة كـ"الجمهورية" و"الديمقراطية الإسلامية" في معارضة الملكية والإمبريالية. ويظهر في كتابات فتحي الشقاقي تأثرا واضحا بالثورة الإيرانية، ليس ببعدها العملي المجرد فقط، وإنما بما حملته أيضا من مزاجية ما بين الإسلام والقومية، ومن هنا، انتقد الشقاقي "الإخوان المسلمين" لاختيارهم "طريق الإيمان" دون الجهاد، كما انتقد م.ت.ف لاختيارها طريق الجهاد دون "طريق الإيمان"²⁰⁴، أما تنظيمه فقد جاء ليحل "الإشكالية التي كانت قائمة بين وطنيين بلا إسلام!! وإسلاميين بلا فلسطين!!" كما يقول²⁰⁵.

وبهذه الطريقة شكلت حركة "الجهاد الإسلامي" انفصالا عن "الإخوان" معتبرة أنهم انحرفوا عن منطق حسن البناء الذي كان ملتزما اتجاه فلسطين، حيث اتبعوا أسلوبا متدرجا يغفل الوضع المميز لها، إضافة إلى اتهام "الجهاد الإسلامي" لـ"الإخوان المسلمين" في الفشل في فهم التغيير الحاد الذي أحدثته الثورة الإسلامية في إيران في منزلة الإسلام وعلاقته باعداءه. ومما زاد من حفيظة "الجهاد الإسلامي" كذلك العداء الذي أبداه "الإخوان" اتجاه الثورة الإيرانية، بعد مباركتهم القصيرة لها، وهي التي اتخذت من "تحرير فلسطين" شعارا لها، إضافة إلى ما رآه من دعاية اخوانية للتعايش مع الحكومات العربية رغم حقيقة روابطها القوية بالغرب الامبريالي²⁰⁶.

وعلى الضد من جذورها "الإخوان المسلمين"، بلورت "الجهاد الإسلامي" علاقة حسنة مع الاتجاه الوطني العلماني، لاسيما حركة "فتح" التي رأت بـ"الجهاد الإسلامي" فرصة سانحة لحشد مجندين جدد يتوقون إلى مواجهة إسرائيل، وهي التي كانت تعاني من تعثر الكفاح المسلح لـ م.ت.ف، وفقدان الإعجاب به في بعض الدوائر. وقد اخذ هذا التعاون شكل عمليات مشتركة بين الطرفين، وفي بعض الأحيان قام

²⁰⁴ يزيد صايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مصدر سابق، ص 875-876.

²⁰⁵ رحلة الدم الذي هزم السيف- الأعمال الكاملة للشهيد الدكتور فتحي الشقاقي، إعداد وتوثيق: رفعت سيد أحمد، المجلد الأول، القاهرة: مركز يافا للدراسات والأبحاث، 1997، ص 349.

²⁰⁶ Meir Hatina: ISLAM AND SALVATION IN PALESTINE- The Islamic Jihad Movement, The Moshe Dayan Center For Middle Eastern And African Studies- Tel Aviv University, 2001, p 77-78.

ناشطون من "فتح" بالانخراط في صفوف "الجهاد الإسلامي" لتنفيذ عمليات، كما قامت "فتح" بتوفير العتاد والإمدادات لتنفيذ عمليات "الجهاد"²⁰⁷.

وقد وضعت الأوضاع سאלفة الذكر "الإخوان المسلمين" في معضلة بدت مستعصية على الحل، حيث ظهرت إستراتيجيتهم القائمة على "التدرج"، متخلفة مقارنة بنهج الالتحام المباشر مع الاحتلال الذي تبنته "الجهاد الإسلامي"، الأمر الذي نظر إليه "الإخوان" ولوقت طويل بوجل: فهم هذه المرة أمام منافس يشاركهم نفس الأيدولوجيا الدينية، وبالتالي نفس الجمهور من الشباب المتدين الأخذ بالازدياد مع اتساع نطاق "الصحوة الإسلامية"، مع فارق أن هذا المنافس الجديد يتفوق عليهم بدعوته للنشاط العسكري ومن ثم شروعه به عمليا أوائل الثمانينات، الأمر الذي أثار مخاوفهم من أن تهجرهم قاعدتهم الشعبية، رغم ما يوفرونه لها من خدمات، صوب المنافس الجديد الصاعد بقوة، إذا ما استمروا بتأجيل المواجهة المباشرة مع الاحتلال²⁰⁸.

عصر المجاهدين

بيد أنه لا يمكن فهم الحالة بعد الثورة الإيرانية، دون ملاحظة ما شهدته جماعات الإسلام السياسي من نشاط، بدت من خلاله وكأنها تقدم توجيه وإستراتيجية بديلة للجهاد، مدشنة عصرا جديدا تحتل فيه صورة المجاهد المنتصر والمهاب صورة الفدائي، ليس في الساحة الفلسطينية فحسب بل في صراعات عدة شهدها العالمين العربي والإسلامي، لتنافس هذه الجماعات الحركات الوطنية في ساحة مقاومة الاحتلال، بعد أن كانت إلى حد قريب هامشية لا حضور لها في مواجهة الأخطار الخارجية، بل وربما متحالفة مع الأنظمة العربية المحافظة ذات العلاقات الحسنة بالغرب.

²⁰⁷ روبرت ساتلوف: الاتجاه الإسلامي في الانتفاضة الفلسطينية، ترجمة: عبد المنعم العالم، الفكر الديمقراطي، عدد 9-10،

1989، ص 174-180.

²⁰⁸ Meir Hatina: ISLAM AND SALVATION IN PALESTINE- The Islamic Jihad Movement, The Moshe Dayan Center For Middle Eastern And African Studies- Tel Aviv University, 2001, p 79.

ففي الساحة الفلسطينية، كانت حركة "الجهاد الإسلامي" سائلة الذكر تشق طريقها مستفيدة من خسارة م.ت.ف قاعدتها الإقليمية المستقلة ذاتياً في لبنان نتيجة للهجوم الإسرائيلي في سنة 1982، الأمر الذي ولد أزمات أيديولوجية وهيكلية متزايدة داخل المنظمة، التي أصبحت عملياً محرومة من خيارها العسكري، إضافة إلى تناقص خياراتها السياسية بشدة قبل أن تخرج بالقوة من لبنان، وقد تملك إحساس عميق من اليأس الفلسطينيين، الذين أدركوا بتوسع الفجوة بين توقعاتهم للإزالة الوشيكة للاحتلال الإسرائيلي وحالة م.ت.ف من التجزؤ والضعف السياسي.

أما في جبهات القتال الأخرى، فقد برز لاعبان مهمان تصدرا ساحة مناوئة الأعداء الخارجيين المحدقين بالأمة لفترة طويلة: الأول حزب الله اللبناني الذي ارتبط بالثورة الإيرانية، واكتسب شرعيته المحلية وشعبيته الإقليمية عن طريق المقاومة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي للبنان (1982)، مفتتحاً معها عصر العمليات الانتحارية-الاستشهادية في لبنان.

أما اللاعب الثاني فكان المجاهدين الأفغان، الذين نجحوا رغم كونهم مدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية المكروهة فلسطينياً وعربياً نظراً لانحيازها ودعمها لإسرائيل، في إلهاب مشاعر الحماس لدى كثير من المسلمين ومنهم الفلسطينيون، وهم يرونهم يخوضون حرب رابحة تحت راية الإسلام كما كانوا يعلنون، ضد التدخل العسكري في بلادهم لقوة عالمية هي الاتحاد السوفيتي. واللافت في خطاب الأفغان هو تصويرهم هزيمة السوفييت هزيمة لأمريكا وإسرائيل، رغم أن منطق الأمور مخالف لذلك تماماً²⁰⁹. وزاد من مأزق "الإخوان المسلمين" إزاء إستراتيجيتهم، اتساع ظاهرة "الإنبابة إلى الإسلام" لدى الشباب الفلسطيني الذي سيفجر الانتفاضة الأولى أواخر عام 1987، ويدير دفتها في البداية، وهي الظاهرة التي بدا وكأن "الإخوان" لن ينجحوا في جني مكاسبها سياسياً طالما استمروا على موقفهم المهادن للاحتلال.

²⁰⁹ رغم أن الفلسطيني سالف الذكر عبد الله عزام الذي أصبح احد قادة المجاهدين الأفغان يقرر أن فلسطين هي قضية الإسلام الأولى وقلب العالم الإسلامي، إلا أنه يعود ليبرر انصرافه عنها "لأن الرأية في أفغانستان إسلامية واضحة "لا اله إلا الله محمد رسول الله" والغاية واضحة "لتكون كلمة الله هي العليا(...).بينما اعتمدت الثورة الفلسطينية كلياً على الاتحاد السوفيتي"، يقللها حسني ادهم جرار عن عبد الله عزام. انظر حسني ادهم جرار: الشهيد عبد الله عزام رجل دعوة ومدرسة جهاد، عمان: دار الضياء للنشر والتوزيع، سنة النشر غير مذكورة، ص 170-171.

الإسلامة في الأراضي الفلسطينية

ويشبه "جيل كيبيل" الظروف التي مر بها المجتمع الفلسطيني آنذاك بتلك التي ظهر وانتشر فيها التيار الإسلامي، وبالتحديد الحركات الجهادية في مصر قبل ذلك بأكثر من عقد من الزمن، وهي بالإجمال ظروف فقر ويأس وإحباط تدفع بالشباب للإجابة إلى لإسلام والانفجار في وجه غيره²¹⁰. فكما شهدت مصر في السبعينيات وصول جيل جديد إلى سن الرشد لم يسبق له أن خبر العهد الملكي القديم، ليبدأ في محاسبة النظام القائم الذي شكك بشرعيته، بدورها، جاءت الانتفاضة الفلسطينية بعد عشرين عاما من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام 1967، وهي فترة ولد فيها وترعرع جيل جديد لم يعرف سوى الاحتلال و م.ت.ف التي تدير الصراع ضده منذ أمد، وليبدأ هو الآخر بمحاكمة الطرفين: الاحتلال على الجرائم التي ارتكبها بحقه، و م.ت.ف على نجاحاتها وإخفاقاتها في الخلاص من الاحتلال.

وكما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتردية في مصر هي الحاضنة لظهور حركات إسلامية متشددة انفجرت في وجه النظام الحاكم، سرعت ذات الظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني في اندلاع شرارة الانتفاضة الأولى.

ففي المجتمع الفلسطيني ذي نسبة الخصوبة العالية حيث نحو نصف تعداد السكان لم يبلغ 15 عاما من عمره، و 70% منه لم يبلغوا الثلاثين، كان الفقر والبطالة سيذا الموقف. ورغم أن التعليم انتشر كثيرا، بحيث بلغ عدد الطلبة بين عامي 1984-1985 في الداخل والخارج ثلاثين ألف طالب، لم يتمكن سوى نحو 20% فقط من حاملي الشهادة الثانوية أو الجامعية من الحصول على عمل بعد الدراسة، فيما وجد الطلبة الآخرون - وهم القادمون أصلا من أوساط اجتماعية متواضعة- أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو عاملين بأجر يومي في إسرائيل، وبمهن لا تليق بمستواهم العلمي بالأغلب. وقد تراكت هذه العوامل، في وقت شحت فيه المعونة الدولية وتحويلات المهاجرين النقدية كما عز السفر إلى البلاد العربية

²¹⁰ جيل كيبيل: جهاد- انتشار وانحسار الإسلام السياسي، ترجمة: نبيل سعد، القاهرة، دار العالم الثالث، 2005، ص 197-

البتروولية بسبب التحول الذي طرأ على سوق النفط آنذاك. وبتراجع هذه المصادر التي كانت تشكل واقياً من انفجار اجتماعي شديد، واستمرار إسرائيل بوضع العوائق العديدة أمام إي تنمية اقتصادية فلسطينية وأي استثمار يخشى من ورائه دعم وجود كيان فلسطيني، إضافة إلى إحباط الفلسطينيين من الاستيطان اليهودي ذي الوتيرة المتصاعدة في الأراضي الفلسطينية مع تدفق المهاجرين من اليهود الروس، بدا وكأن الانتفاضة هي السبيل الوحيد للفلسطينيين للخلاص مما هم فيه.

بيد أننا يجب أن نتوخى الحذر إزاء التعميم، فخلافاً للأنظمة العربية الحاكمة لم تكن م. ت. ف تدير دولة يمكن للشباب المحبط أن يفجر ضدها غضبه العارم، بل أن م. ت. ف بقيت، رغم ما اعترأها من ضعف وفساد في الثمانينيات، تجسد المقاومة والأمل بالاستقلال القادم. كما ظل زعيمها عرفات يتمتع بشرعية سياسية هائلة في عيون الفلسطينيين تفوق أية شرعية يتمتع بها أي رئيس دولة عربية²¹¹.

بداية الصدام مع الاحتلال؟

عموماً، يمكن القول أن هذه العوامل كانت تدفع الإخوان المسلمين صوب المواجهة المباشرة مع إسرائيل، وهنا يمكن التوقف عند حدثين:

الأول: اكتشاف إسرائيل مستودعا للأسلحة يعود لـ "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة، لتعتقل بعد ذلك الشيخ أحمد ياسين وخمسة من مناصريه عام 1984، وتحاكمهم بتهمة: العضوية في منظمة إسلامية أصولية، وإعلان الجهاد من أجل تدمير إسرائيل، وتلقي تمويل من مصادر أردنية، وحيازة ستمين بندقية، وقد تراوحت أحكامهم ما بين تسع إلى ثلاثين سنة. على كل حال فقد أطلق سراح الشيخ احمد ياسين، بعد سنة واحدة فقط من سجنه عام 1985 كجزء من عملية تبادل الأسرى التي نفذتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة مع إسرائيل. وفيما ترى Beverley Milton- Edward أن اكتشاف مخابأ الأسلحة، يجب أن لا يكون، بأي حال من الأحوال، قد فاجأ السلطات الإسرائيلية، فالأسلحة إذا ما تم

²¹¹ جيل كيبيل: جهاد- انتشار وانحسار الإسلام السياسي، ترجمة: نبيل سعد، القاهرة، دار العالم الثالث، 2005، ص 198.

استخدامها، كانت، وبنسبة احتمال عالية، مقصود بها أهداف فلسطينية لا إسرائيلية، إذ لا دليل أن المجمع كان يعد العدة لإطلاق حرب ضد إسرائيل، إضافة إلى التمويل والدعم الأردني لهذا السلاح، وأن السلطات الإسرائيلية بإعلانها المجمع جمعية خيرية، كانت تقبل ضمناً تحويل الأموال إليه، يعتقد خالد الحروب إن ما حصل كان بداية لتغيير شبه جذري إزاء الموقف من تبني المقاومة المسلحة والاصطدام بالاحتلال الإسرائيلي.

أما الحدث الثاني فهو ما يذكره البعض من أن قيادات "الإخوان المسلمين" اتخذت في صيف 1985، قراراً باستغلال أية أحداث للاشتراك في المواجهة ضد الاحتلال، وأن اثنين من شباب "الإخوان" قتلوا على يد قوات الاحتلال في المواجهات التي شهدتها جامعة بيرزيت سنة 1986، هي المواجهة التي كانت ضمن انتفاضات اصغر انفجرت بين الفينة والأخرى في الأراضي الفلسطينية في الثمانينيات²¹². وسواء صدق الحادث الثاني أم لا - حيث لم يلاحظ الباحث ذكراً لها إلا في كتابات "الإخوان" - فقد بدأت المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية ترصد تغيراً حاداً في نمط سلوك "الإخوان المسلمين"، بشكل ينذر بأن عنفهم الذي طال جزءاً منه التيار الوطني كما رأينا، قد بدأ يطل برأسه باتجاه إسرائيل، وذلك قبل فترة وجيزة من اندلاع الانتفاضة.

ويورد زئيف شيف وأهود ميعاري في كتابهما "انتفاضة" نقلاً عن دراسة أجراها ضابطان إسرائيليان في قضاء طولكرم، قبل ثلاثة شهور من نشوب الانتفاضة الأولى، وجود مؤشرات تحذيرية حول تغير في نشاط "الإخوان المسلمين"، حيث بدأت سلطات الاحتلال تلحظ إلقاء "الإخوان" في المساجد تعليمات بالامتناع عن التعاون مع إسرائيل ومع الوجهاء القرويين الذين لهم علاقة بالإدارة المدنية الإسرائيلية، كما كرس طلبه من مؤيدي الحركة وقتاً طويلاً للدعاية ضد بيع الأراضي لليهود، وصدرت فتوى في

²¹² محسن محمد صالح: فلسطين.. دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصر: مركز الإعلام العربي، 2003، ص408. طبعاً لم تكن انتفاضة 1987 هي الأولى منذ الاحتلال الإسرائيلي سنة 1967، فقد شهدت الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الانتفاضة الأولى سبع انتفاضات صغيرة (بعد شهور قليلة من هزيمة عام 1967، عام 1974، عام 1976، عام 1982، عام 1985، كانون الأول 1986، وكانون الثاني 1987) للمزيد حول هذه الانتفاضات وأسبابها انظر: محمد خالد الأزعر: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.

قرية رأس عطية تحذر من مشاركة العملاء المعروفين أفرانهم وأحزانهم، ومارس نشيطو الإخوان في كفر جيوس الضغط على المجلس المحلي للامتناع عن اللجوء بأي أمر من الأمور إلى الإدارة المدنية، وفي قفيلية اعتدى شبان ملتحنون على محلات لبيع الملابس عرضت صور لنساء يقمن بقياس فساتين بحجة أن مصدر هذا "الكفر" هو إسرائيل وان الجهاد هو الرد الوحيد على ذلك. وفي عام 1987 جاء في وثيقة أعدتها الإدارة المدنية في غزة أن زمام السيطرة على المساجد وما يجري فيها قد افلتت، وأن النشاط في المساجد ولاسيما في ساعات الليل تحول أكثر فأكثر باتجاه التدريب على الجودو والقتال وجها لوجه²¹³.

²¹³ زئيف شيف وإيهود يعاري، انتفاضة، ترجمة دافيد سجيف، القدس: دار شوكن للنشر، 1990، ص264.

الفصل الخامس

"حماس": الإخوان المسلمون يكسبون الشرعية عبر المشاركة بالانتفاضة الأولى

بينما في الفصل السابق كيف خسرت حركة "الإخوان المسلمين" شرعيتها نتيجة استنكافها عن مقاومة الاحتلال، والأسئلة التي تطرح هنا: هل استمرت الحركة في تبني هذا الموقف؟ أم أن تغييرا طرأ عليها باتجاه الاشتراك في الأنشطة ضد الاحتلال؟ ولماذا وكيف حدث هذا التغيير؟ وما هو الأثر الذي تركه على شرعية الحركة؟

"حماس": مخرج "الإخوان"

اشرنا في الفصل السابق إلى العوامل التي كانت تدفع للفلسطينيين إلى الانفجار بوجه الاحتلال، وهو الانفجار الذي أطلق شرارته ديس شاحنة إسرائيلية عمالا فلسطينيين من قطاع غزة مما أودى ب حياة بعضهم وجرح آخرين في 8 كانون الأول 1987.

وتظهر المشاركة الشعبية من قبل الإسلاميين -على مستوى القاعدة- منذ أول أيام الانتفاضة، كيف أن خيار مقاومة الاحتلال قد أصبح ذا أهمية لديهم، فمع وقوع حادثة الدهس، قام طلبة من الجامعة الإسلامية في غزة بتعليق الدراسة، وتوجهت جموع غفيرة منهم إلى المستشفيات بغرض التبرع بالدم، واشتبكوا مع جنود الاحتلال، ليأتي قرار سلطات الاحتلال إغلاق الجامعة.

وإذا كانت الشرعية تقوم - كما بينت الدراسة- على اعتقاد الأفراد بصلاحيته الحكام، وفي الحالة الفلسطينية صلاحية الإطار أو التنظيم الذي ينتمون له، فيمكننا استنتاج حالة الترقب التي سادت قاعدة "الإخوان المسلمين" بانتظار أن تقوم حركتهم بدور ما في أحداث الانتفاضة الآخذة بالاتساع، كما يمكننا استنتاج مدى الشرخ الذي كان ليصيب شرعية الحركة في أعين هؤلاء الأعضاء، فيما لو استمرت حالة اللا اشتباك التي سادت علاقتها بالاحتلال. وفي تلك الظروف حيث مقاومة الفلسطينيين للاحتلال

الإسرائيلي متأججة، وحيث يسقط قتلى منهم كل يوم تقريبا، بات سؤال الشرعية يطرح بقوة على الفصائل والحركات الفلسطينية، التي كان عليها أن تثبت ما يبزر وجودها في أعين الفلسطينيين، الذين باتوا يضغطون عليها كي تقوم بالدور المتوقع منها، أي قيادتهم في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي بما يعنيه ذلك من تضحية وعناء.

وقد زجت هذه الظروف بـ "الإخوان المسلمون" الفلسطينيين وجها لوجه أمام خيارين: إما التخلي عن حالة السكون هذه أو خسارة الشارع التواق إلى مواجهة الاحتلال²¹⁴. وأمام الخوف من خسارة صدقيتهم في أعين أعضائهم، مال "الإخوان المسلمون" إلى الخيار الأول، أي خيار المشاركة في الانتفاضة مغلبين الاتجاه الواقعي داخل الحركة على الاتجاه الدوغمائي الذي يؤجل المواجهة لصالح التبليغ والدعوة ريثما تنهيا ظروف أفضل.

لكن قرارا بهذا الحجم لم يكن سهلا على حركة طالما نأت بنفسها عن خيار المقاومة، حتى وإن ظهرت لديها بوادر من هذا القبيل بين الفينة والأخرى كما أسلفنا، إذ كيف كان لها أن تبرر مشاركتها العملية في مواجهة الاحتلال بالانخراط المفاجئ في الانتفاضة على أسس حركية، في ضوء مواقفها السابقة التي كانت ترى تأجيل المواجهة مع الاحتلال وإرجاء إعلان الجهاد عليه. ووفق هذه المعادلة يمكن فهم حالة الشد والجذب التي شهدتها "الإخوان المسلمون" بين ناشطي الحركة الذين ترددوا على منزل أحمد ياسين محاولين إقناعه بالاشتراك بالانتفاضة، ومعارضة الأخير لهذا الأمر بحجة أن الوقت لم يحن بعد، وهي المعارضة التي خفت مع ازدياد ضغط الأحداث²¹⁵.

لذا، وكصيغة تبرر هذه المشاركة دون تعريض التنظيم الأم للخطر، جاء تأليف حركة "حماس" ليوفر إطارا يتحمل مسؤولية هذا التغيير في المواقف: فإذا انتهت الانتفاضة إلى فشل، سيكون بوسعهم التوصل

²¹⁴ Graham Usher, What Kind Of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories, in "Political Islam- Essays From Middle East Report", Edited by Joel Beinin and Joe Stork, (L.B.Tauris & Co Ltd London, New York, 1995), p 340-341.

²¹⁵ زئيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص 258.

من المسؤولية وتحميل الأمر "حماس"، أما إذا استمرت، فسيكون من السهل عليهم تجيير إنجازات "حماس" لمصلحتهم²¹⁶.

ونتيجة لذلك، وفي أواسط كانون الأول 1987، قررت بعض القيادات البارزة في غزة، بمبادرة خاصة منها، تشكيل تنظيم تعبوي، أطلقت عليه اسم "حركة المقاومة الإسلامية"، التي اشتق من حروفها الأولى لاحقاً اسم "حماس". وقد كان من مؤسسي الحركة الجديدة عبد العزيز الرنتيسي، الطبيب الذي كان يعمل في الجامعة الإسلامية في غزة، وصالح شحادة، ويحيى السنوار القائد الطلابي السابق في الجامعة الإسلامية الذي كان مسئولاً عن الشؤون الأمنية في "الإخوان المسلمين"، إضافة إلى الشيخ أحمد ياسين الزعيم الروحي للحركة في غزة، الذي أعطى موافقته على المبادرة على ما يبدو. وأصدر المجتمعون منشوراً صدر في الرابع عشر من ذاك الشهر موقعا باسم "حركة المقاومة الإسلامية"، إلا أنهم لم يقرؤا بمسؤوليتهم عن حركة المقاومة الإسلامية سوى في 16 شباط 1988 بعبارة "حركة المقاومة الإسلامية التي تعتبر نفسها الساعد القوي لجماعة الإخوان المسلمين"، وبعد ذلك ببيان في نفس الشهر، أصبحت البيانات تحمل الحروف الأولى المكونة لاسم الحركة: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)²¹⁷.

إن هذا التدرج في المواقف يعكس بلا شك حالة الحسم التي توصلت إليها حركة "الإخوان المسلمين"، بعد الارتياح الذي أبداه قادتها القادمين من الطبقة المتوسطة (رجال دين وأطباء وصيادلة ومهندسين)²¹⁸

²¹⁶ زياد أبو عمرو، حماس: خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، شتاء 1993، ص 89. كانت الانتفاضة في بداياتها تحركاً شعبياً عفويًا، إلا أن "الإخوان المسلمين" حاولوا دوماً ادعاء فضل السبق في إشعالها، وتبرز في هذا الإطار العديد من التصريحات لقادة الحركة كخليل القوقا والشيخ أحمد ياسين بأن الحركة حددت بكل دقة ساعة الصفر للانتفاضة في محاريب المساجد وأن الانتفاضة اندلعت بقرار منها وهو الأمر الذي لا ينسجم مع التطورات على أرض الواقع كما رأينا، انظر عدداً من هذه التصريحات في تيسير جبارة: دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، عمان: دار الفرقان، 1992، ص 50.

²¹⁷ جيل كيبيل، جهاد-انتشار وانحسار الإسلام السياسي، ترجمة: نبيل سعد، القاهرة، دار العالم الثالث، 2005، ص 198-199. ²¹⁸ لا شك أن وصول الطبقات الوسطى إلى المناصب القيادية يعكس التغيرات العميقة التي اعترت بنية "الإخوان المسلمين"، فعندما كانت الحركة تقاد من كبار الملاكين والإقطاعيين، وكان موظفو المؤسسات الدينية من بيروقراطية الأوقاف وأئمة المساجد غالبية أنصارها، كانت الحركة لا تتصف بتناقض كبير مع الأنظمة، بل تساوقت معها إلى حد كبير تحقيقاً لمصالحها لكن تراكم عوامل "الإسلامة" جعل الطبقة الوسطى الباحثة عن دور لها تقتحم الميدان، الأمر الذي مهد الطريق لتغيرات عميقة في سلوك الحركة. =

إزاء الانتفاضة التي قادها في بداياتها الشباب الفقير. وكما يلاحظ جيل كهيل فإن هذا الانخراط جاء متناسبا مع دخول التجار إلى الساحة - وهم الفئة التي وجدت نفسها في مواجهة مباشرة مع الشرطة الإسرائيلية التي حاولت منعها من إغلاق متاجرها تنفيذا لتعليمات الإضراب-، مما دل على توسع الانتفاضة وانضمام التجار والطبقات الوسطى إليها، بعدما تبين لهم أن الأمر سيطول وبالتالي فإن من مصلحتهم الانخراط في الانتفاضة وأخذ مواقع فيها²¹⁹. ولا شك أن دخول حركة "الإخوان المسلمين" للانتفاضة قد بدد من هواجسه، إذ لم يعد قادتها ينظرون إلى الشباب بخوف وقلق قدر ما بدؤوا يعملون على اجتذابهم للانضمام إلى صفوف الحركة.

وفي حين اعتبرت الحركة في بداية نشأتها نفسها "جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بفلسطين" كما عبرت عن ذلك في ميثاقها الذي سنتطرق إليه لاحقا، وهو ما فهم منه أنها تمثل الجناح العسكري للحركة، وان الجانب السياسي بقي محل اهتمام حركة "الإخوان المسلمين" نفسها، فسوف يتضح مع مرور الأيام أن "حماس" نفسها تضم جناحا أمنيا "المجد"، وجناحا عسكريا "المجاهدون الفلسطينيون"²²⁰، على أننا ينبغي أن نظل حذرين إزاء هذا التطور، فما جرى مع "حماس" لم يعن انشقاقا أيديولوجيا عن الحركة الأم كما حصل مع "الجهاد الإسلامي" التي أصبحت تنظيما فلسطينيا لا امتدادات تنظيمية خارجية له، إذ أن شعارات "الإخوان المسلمين" الدينية العامة ظلت حاضرة في خطاب الحركة ومواقفها وأهدافها، إلا أن الواقع الفلسطيني المتمحور حول مواجهة الاحتلال أصبح هو المسيطر على خطاب الحركة الجديدة، "فحماس انبثقت من جماعة الإخوان المسلمين لتلبية متطلبات ظروف الانتفاضة التي تميزت بمقارعة الاحتلال"²²¹ كما يقول أحد الباحثين.

= انظر: إياد البرغوثي، الإسلام السياسي في فلسطين - ما وراء السياسة، مركز القدس للإعلام والاتصال، 2000، ص 58.

²¹⁹ جيل كيبيل، جهاد: انتشار وانحسار الإسلام السياسي، مصدر سابق، ص 199.

²²⁰ إياد البرغوثي، الإسلام السياسي في فلسطين - ما وراء السياسة، مصدر سابق، ص 42.

²²¹ عبد الستار قاسم، الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996، ص

وبهذه الطريقة أي عن طريق اشتراكهم بالانتفاضة عبر "حماس" ، بدأ "الإخوان المسلمين" وكأنهم يعطون إجابة قاطعة عن مبرر وجودهم في الساحة الفلسطينية، وهو ليس القيام بدور دعوي خيرى فحسب في وقت تتخرب به قطاعات كبيرة من الفلسطينيين في معركة يومية مع الاحتلال، بل المساهمة كذلك في هذه المعركة. وعبر الانخراط بالانتفاضة بواسطة "حماس"، دخل "الإخوان المسلمين" إلى الشرعية الفلسطينية، وهي الشرعية التي كانت حتى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول 1987 بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من فلسطيني الأرض المحتلة، حكرا على القوى الوطنية المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، حيث كانت الحياة والنشاطات السياسية، بما تتضمن من تنسيق واتصالات واختلافات، تتم في أغليبتها بين هذه القوى وتحت لواء المنظمة، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (يأتي تأليف القيادة الوطنية الموحدة بعد اندلاع الانتفاضة من ممثلي القوى الفلسطينية الأربع الفاعلة على الساحة الفلسطينية معبرا عن هذا التوجه العام)²²².

ولسوف يحدث هذا الانخراط تغيرا نوعيا في تعاطي فصائل العمل الوطني الفلسطيني مع "حماس" بحيث تصبح - حسب قيادي في احد فصائل م.ت.ف- "جزءا مهما من الحركة الوطنية الفلسطينية، وجزءا لا يتجزأ من النظام السياسي الفلسطيني، بعد أن لم يكن لدينا أي تقدير لحركة الإخوان المسلمين"²²³. وقد طرح هذا الاشتراك بمجريات الانتفاضة على جدول أعمال الفصائل ضرورة التنسيق مع "حماس"، إضافة إلى "محاولة إقناعها لأن تكون جزءا من القيادة الوطنية الموحدة، في حين فضلت حماس أن تكون

= والأردن والسعودية والخليج واليمن و السودان والمغرب العربي خاصة الجزائر خلقت ديناميكيات متنوعة للتعامل مع الواقع، احدها مقاومة الاحتلال كما في الحالة الفلسطينية، يقول بورغا" في بداية الثمانينات، على كل حال، لم يكن شيء أكثر اختلافا من المخيلة السياسية لفرد من الإخوان الأردنيين الذين عاشوا منذ بداية الخمسينيات في تعايش سلمي مع العرش الهاشمي عن مخيلة احد (إخوانه) المصريين الذين قضوا نفس الفترة تحت التعذيب، في السجون الناصرية. إن عقلية فرد من الإخوان المسلمين السوريين تختلف عن عقلية أخ يماني، خارجا من مرحلة تعاون طويلة، يفتح في السنة ذاتها مرحلة معارضة معتدلة جدا لنظام كانت أفكاره ممثلة فيه بشكل واضح..

انظر: فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي في زمن القاعدة: إعادة اسلمة، تحديث، راديكالية، ترجمة: سحر سعيد، دمشق، بيروت: قدمس للنشر والتوزيع، 2006، ص 86.

²²² علي الجرباوي، "حماس": مصدر سابق، ص70-71.

²²³ مقابلة مع قيس عبد الكريم: عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، رام الله، 9 حزيران 2008.

خارج هذا الإطار وتشكل مركزا بديلا ومنافسا له²²⁴، يقول احد قادة فتح التاريخيين خالد الحسن في
إجابة عن الطابع الإسلامي للانتفاضة: "الشعور الإسلامي بدأ ينمو بشكل منظم في الضفة وغزة... يتمتع
الإسلام بقوة تعبوية هائلة جدا... الإسلام دخل صراع التحرر الوطني، ومن هنا، الطاقة التعبوية الحيوية
الموجودة في الإسلام تستثمر في إطار التحرر الوطني"²²⁵. ولسوف تسعى القيادة الفلسطينية أكثر من
مرة لتصوير "حماس" وكأنها جزء من م.ت.ف، وذلك من خلال ثلاثة تصريحات متوالية أطلقها ياسر
عرفات أوضح فيها أن لها ستة مقاعد في المجلس الوطني ومقعدين في المجلس المركزي، وأنها تطالب
بعدد اكبر من المقاعد²²⁶.

الجدير ذكره أن "حماس" كانت وهي تدخل الشرعية السياسية في غنى عن م.ت.ف، التي كان على
الفصائل الفلسطينية أن تعلن الولاء لها كي تصبح شرعية بأعين الفلسطينيين، وهو ما يمكن رده إلى
إخفاق م.ت.ف في تحقيق الأهداف التي رسمتها لثورتها، ما أدى الى تضعف شرعية النموذج الوطني
الدولاني الذي تطرحه، لصالح صعود نموذج آخر هو الإسلام السياسي، الذي لم يعد بحاجة إلى النموذج
الأول كي يبني شرعيته في ظله.

يضاف إلى ذلك، أن هذا الاختلاف بالوضع، مكن "حماس" من تكوين نوع جديد من المعارضة لـ
م.ت.ف، من حيث انه يسعى لمنافستها وتشكيل بديل لها، وذلك خلافا للمعارضات والاشقاقات الداخلية

²²⁴ مقابلة مع قيس عبد الكريم، مصدر سابق.

²²⁵ مقتطفات من حديث خالد الحسن حول الانتفاضة الفلسطينية، الصياد 1988/8/1، في " الانتفاضة وثائق وبيبلوغرافيا،
مشروع توثيق الانتفاضة الفلسطينية، إعداد وتحريرو: ماجد الزبيدي، عمان: دار الكرمل، 1990، ص 86-87.

²²⁶ عبد الحفيظ علاوي: علاقات الحركة على الساحة الفلسطينية، في "دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية
(حماس)"، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الثالثة 1999، ص 265.

ولكن، عندما بدأ خطاب "حماس" يذهب في منافسة م. ت. ف، كما حدث في سنة 1990 حين أصدرت كتيباً تحت اسم
"حماس: بين الأم الواقع وأمال المستقبل"، شككت فيه بادعاء م. ت. ف بأنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني،
إضافة إلى شروع ناشطيهما بكتابة شعار "حماس الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني" على الجدران في غزة، عندما فعلت
"حماس" ذلك، أخذت ردود م.ت.ف لهجة حادة، معلنة أن أي مزاحمة لها هي مزاحمة على الوطن، معتبرة أن "منظمة
التحرير هي الدولة، وليست فقط حزبا داخلها"، للمزيد انظر:

Menachem Klein, Competing Brothers: The Web of Hamas- PLO Relations, in " Religious
Radicalism in the Greater Middle East", Edited Bym Bruce Maddy- Weitzman and Efraim
Inbar, London, Portland, or: Grank Cass, 1997, p 115.

التي عرفتها م.ت. ف في تاريخها، إذ لم يكن المتبرمين من نهجها ونهج زعيمها عرفات، يشككون قط في مرجعيتها، بل على العكس، يحاولون تصويب أو تجذير أوضاعها الإدارية أو الكفاحية أو مواقفها السياسية، لهدف نهائي هو تعزيز مرجعيتها وليس إحلال مرجعية أخرى مكانها²²⁷.

التزام بقواعد "اللعبة"

رغم هذه الاختلافات، إلا أنه كان على "حماس" وهي تدخل اللعبة السياسية، أن تتصرف وفق قواعدها، وهي القواعد التي أرسنها م. ت. ف عبر عشرات السنين من مقاومة الاحتلال. ولأن إنهاء الاحتلال تشكل في وعي الفلسطينيين في صورة دولة وطنية قطرية كما رأينا، فقد كان على "حماس" أن تعلن نفسها حركة وطنية مع الاحتفاظ بطابعها الإسلامي في آن معاً، وهو التحول الذي يشابه ما حصل سابقاً مع الفصائل الفلسطينية القومية والاشتراكية التي أخذت هي الأخرى تتنادي بدولة وطنية قطرية، تقول "حماس" في ميثاقها: "الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية"²²⁸، كما كان عليها أن تعلن أن غايتها هو قيام هذه الدولة، ولكن بعد أن الباسها عباءة إسلامية، تضيف الحركة في ميثاقها: "أما الأهداف: فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان"²²⁹.

لكن بقدر ما سعت "حماس" آنذاك إلى استيعاب مسألة الهوية الوطنية ضمن حدودها التي رسمتها م. ت. ف، أي دون نقلها لمستويات أخرى أوسع (الهوية الدينية)، عاكسة بذلك إدراكا لما تحمله هذه الهوية الوطنية القطرية من أهمية ليس من الناحية الرمزية التحريرية فحسب بل من حيث تحديد ساحة الصراع واللاعبين الرئيسيين فيه، إلا أن النظرة العامة التي ترى بتحرير فلسطين هدفاً يشترك به كل

²²⁷ عبد الإله بلقزيز، موضوعان سياسية من أجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، في "منظمة التحرير الفلسطينية والانفاضة - الحصيلة والمستقبل"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 13.

²²⁸ ميثاق حماس، المادة 12.

²²⁹ ميثاق حماس المادة 9.

المسلمين استمرت بالظهور، تتابع الحركة في نفس المادة سائلة الذكر من الميثاق عن الوطنية:" وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة. تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده"²³⁰، وتتابع في مادة أخرى:" يوم يَغْتَصِب الأعداء بعض أرض المسلمين فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محلياً وعربياً وإسلامياً، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين"²³¹.

بين التغيير والتحرير

إذا، دخلت "حماس" الشرعية من باب مقاومة الاحتلال، محدثة انتقالاً في نهجها من الدعوة إلى مواجهة الاحتلال، وهو الأمر الذي استغرق وقتاً طويلاً وجهداً تدريجياً وتراكماً، وبالتالي ورغم أن انخراط "الإخوان المسلمين" أخذ طابعاً مفاجئاً مباغتاً، إلا أننا لا يمكننا تفسيره دون الأخذ بعين الاعتبار إشكالية العلاقة بين التغيير والتحرير في فكر الإسلاميين الفلسطينيين منذ نشأتهم وحتى تلك اللحظة، وكيف ظل السؤال الإشكالي الدائم الذي كان يواجههم هو أين تقع الأولوية بالضبط عند مواجهة الاختيار بين سلوك

²³⁰ ميثاق حماس المادة 12.

يجدر الإشارة إلى أن كلمات كـ "عبد" و"سيد" تعرضت للكثير من النقد من قبل العديد من الكتاب حتى الإسلاميين منهم، الذين أشاروا إلى ضيق أفق الطريقة التي تم بها صياغة الميثاق، بحيث ظهرت وكأنها مكتوبة بلغة تستهدف بشكل أساسي دائرة المناصرين والمقربين من الحركة، لا جمهور واسع (بضم علمانيين وغير مسلمين)، ناهيك عن قصور لغة الميثاق عن مخاطبة الأوساط المثقفة. ويرى كثيرون أن الميثاق بالطريقة التي كتب فيها لا يقدم فكرة "حماس" للعالم، فالحديث عن التاريخ الفلسطيني مثلاً والدور الغربي في إنشاء الكيان الصهيوني كان ليكون مقنعا للعالم أكثر من المادة 11 في الميثاق التي تتحدث عن فلسطين باعتبارها أرض "وقف" إسلامي إلى يوم القيامة. ومن مشاكل الميثاق كذلك إشارته للإسرائيليين بكلمة "اليهود"، في حين أن الكلمة المستخدمة في أوساط النخبة العلمانية المحلية والأجنبية هي الإسرائيليون أو الصهاينة، وكما يرى المنتقدون فإن استعمال هذه الكلمة ونقلها إلى اللغات الأوروبية تظهر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي كنوع من معاداة السامية، كما وتغذي الاعتقاد الدائر بأن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو ذو طابع ديني.

انظر في هذا الإطار:

Azzam Tamimi, Hamas: Unwritten Chapters, London: Hurst & Company, 2007, p 150-156.

²³¹ ميثاق حماس المادة 15.

طريق التغيير الاجتماعي والتربية والإعداد أو مواجهة الاحتلال وعدم الانتظار حتى يكتمل الإعداد لجيل التحرير؟ الانتفاضة الأولى شكلت لحظة الحسم التاريخي لصالح خيار التحرير. كما لا يمكننا تفسير نشأة حماس، ومن ثم تطورها، وبالتالي مواقفها، خارج إطار محددين حكما سلوكها وتوجهاتها ومنطلقاتها: المحدد الأول، نشأتها في بيئة فلسطينية كفاعل سياسي واجتماعي نشط، والمحدد الثاني يتصل بكونها، في منطلق الأمر ونهايته، امتداداً لتيار الإسلام السياسي في المنطقة ولحركة الإخوان المسلمين عالمية الطابع والتنظيم والانتشار²³².

ولكن بناء الشرعية - كما أشارت الدراسة في الفصل الأول - هي صيرورة سياسية تخضع لمنطق التدرج والتطور، وهو الأمر الذي كانت "حماس" إما تدركه أو أن متطلبات العمل السياسي تفرضه عليها، ولذلك يمكن وبوضوح ملاحظة التدرج الذي بنت فيه حماس شرعيتها من ناحية، ونافست فيه الطرف الآخر ذاك الشرعية الطاغية في أعين غالبية الفلسطينيين أي فصائل م.ت.ف وذراعها في الضفة الغربية وقطاع غزة القيادة الوطنية الموحدة من ناحية أخرى، خاصة وأنها - أي "حماس" - رسمت لنفسها منذ البداية هدفا طموحا للغاية، وهو - على الأقل - اقتسام قيادة جزء كبير من الشعب الفلسطيني، وذلك عبر الطعن في ادعاءات م.ت.ف بكونها الممثل الوحيد له، ومحاولة الظهور بمظهر المختلف سياسياً وأيدلوجياً عنها، وبهذا المنطق يمكن فهم مغزى عبارة "هنا صوت الإسلام صوت الشعب الفلسطيني كله في الضفة والقطاع وباقي ارض فلسطين" التي تصدرت إحدى البيانات المبكرة للحركة²³³.

مراحل متدرجة بالانخراط في الانتفاضة

عموماً، يمكن تلخيص المراحل التي اتبعتها "حماس" أثناء الانتفاضة الأولى في بناء شرعيتها ومناقسة شرعية م.ت.ف إلى ثلاث مراحل:

²³² مقابلة مع تيسير محيسن، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب وباحث تنموي و سياسي، غزة، 3 حزيران 2008..

²³³ بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية التي ستعرف لاحقاً باسم "حماس" 1988/1/22.

المرحلة الأولى: بعد قرار الانضمام للانتفاضة، حيث بدأت حركة "الإخوان المسلمين" في توزيع المهام على ناشطي "المجمع" بما في ذلك إصدار البيانات وتوزيعها، إضافة إلى تقسيم قطاع غزة إلى خمس مناطق على رأس كل منطقة قائد. وفي تلك المرحلة اتصل ناشطو المجمع في قطاع غزة بناشطي "الإخوان المسلمين" في الضفة الغربية ونقلوا البيانات إليهم، كما وقاموا باستخدام المساجد لتعبئة الشباب وراء قيادتهم القديمة وغالبيتها من المؤسسة الدينية والتجار الأثرياء، فنشأت تدريجيا خلايا "حماس" في طولكرم ومن ثم في سائر مدن الضفة²³⁴. وبطبيعة الحال، أدى دخول "حماس" في المقاومة إلى تحويلها إلى حركة شبه سرية، يعمل أعضائها من تحت الأرض، وأصبح أعضاء الإخوان تلقائيا أعضاء في "حماس" حيث تم تجميع الناشطين منهم في مجموعات تسمى كل منها "أسرة" أو "شعبة". وقد كانت المساجد - التي تردد الجيش الإسرائيلي في مهاجمتها بالبداية- معقلا لناشطي الإخوان، وتم في بعض الحالات إخفاء السلاح والمراسلات فيها، كما وجد مطاردون من قبل إسرائيل ملاذا لهم فيها²³⁵.

ويبدو أن بداية كهذه، رغم ما انضوت عليه من تغيير في نهج الحركة، لم تكن بالصعبة عمليا على "الإخوان المسلمين"، وهم الذين وإن تأخر نزولهم إلى الشارع، فإنهم كانوا يفعلون ذلك في اللحظة المواتية، بعد أن أتموا بناء تنظيم صلب يملك أربعة أجنحة، هي²³⁶:

- الجناح الجماهيري الذي تولى تنفيذ الإضرابات وكتابة الشعارات على الجدران وتحريك المظاهرات وتأمين المساعدة للفقراء.
- الجهاز الأمني المسمى "مجد" ومهمته جمع المعلومات عن العملاء وتجار المخدرات، ومحاربة مظاهر الفساد من تجارة وترويج للحشيش والمخدرات وبيع للخمر وغيرها.
- الجناح العسكري المعروف باسم "مجاهدو فلسطين" أو "المجاهدون" الذي شن هجمات عسكرية ضد إسرائيل.

²³⁴ زئيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص259.

²³⁵ المصدر السابق، ص260.

²³⁶ تيسير جبارة، دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، عمان: دار الفرقان، 109-115.

- الجناح الإعلامي والسياسي ومهمته إصدار نشرات خاصة دورية، و مواد إعلامية لتغطية أخبار الانتفاضة.

وقد كان وراء هذه التشكيلات الرسمية للحركة مؤسسات تحمي الحركة وتشكل درع واقيا لها، عبر الميزات الكبيرة التي تستطيع بها تقديم العديد من الخدمات للناس، إضافة لكونها طريق التنظيم للجماهير ومتابعة الأعضاء²³⁷.

رغم ذلك، لم تكن انطلاقة "حماس" بالسريعة، إذ يبدو أن قادة "الإخوان المسلمين" كانوا مدركين في بداية الانتفاضة عن عجزهم على منافسة الفصائل الأخرى، سواء كان ذلك بإعمال العنف الفردية أو بالتعبئة الجماهيرية، لذا اختاروا تكتيكا اسلم، فبدلا من الحث على المواجهات، أخذت "حماس" تدعو في بياناتها إلى مقاطعة البضائع الإسرائيلية، والامتناع عن دفع الضرائب ورسوم التراخيص، كما شرعت تدعو إلى الإضراب، وأحيانا في نفس اليوم الذي تدعو فيه القيادة الوطنية الموحدة لمثل هذا الإضراب حتى يمكن لها أن تنسب نجاح الإضراب لها²³⁸.

ويمكن ملاحظة البدايات المتكئة لـ "حماس" من خلال بياناتها الأولى مقارنة ببيانات "الجهاد الإسلامي" في نفس الفترة، فبينما كان البيان الأول لحركة المقاومة الإسلامية التي ستتخذ لنفسها اسم "حماس"

²³⁷ إياد البرغوثي، الإسلام والسياسة في فلسطين، ما وراء الاسلمة، مصدر سابق، ص80. وفي هذا الإطار، يقول رئيس جهاز الامن الداخلي الإسرائيلي (الشاباك) في تلك الفترة، إن قدرة "حماس" كانت تفوق أي منظمة فلسطينية أخرى على امتصاص الصدمات واسترجاع نفسها والنهوض من جديد، يقول يعقوب بيرري: "كان بمقدورنا اعتقال مئات النشطاء، وضبط كميات كبيرة جدا من المعدات الحربية والأسلحة، ومصادرة آلات الطباعة والمنشورات وبرامج العمل، والتسبب في تباطؤ نشاطات الحركة، إلى حد ما، بيد أنها كانت سرعان ما ترفع رأسها مجددا بعد بضعة أشهر". ويشير بيرري لاستمرار تدفق المال إلى الحركة حتى في أحلك أوقاتها مستفيدة من علاقاتها بالتنظيم الأم "الإخوان المسلمين" والمنظمات الأصولية الأخرى، وهو ما تعدى معاقل التمويل الرئيسية ممثلة بدول الخليج كالكويت والسعودية، إلى الدعم الذي بدأ يصل من مواطنين أمريكيين من أصول عربية، مما كان له فضل كبير في ترميم البنية التنظيمية والعسكرية للحركة وتزويدها بالمال والعتاد اللازم لاستمرار مسيرتها. وحسب بيرري فقد كان وراء الحركة شبكة لتبييض الأموال عن طريق صرافين يتوجهون إلى الأردن ويحضرون الأموال المخصصة لحماس مقابل نسبة 10% يتلقونها كعمولة.

انظر: يعقوب بيرري، مهنتي كرجل مخابرات-29 عاما من العمل في الشاباك، ترجمة بدر عقيلي، عمان: دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، 2001، ص240.

²³⁸ روبرت ساتلوف، الاتجاه الإسلامي في الانتفاضة الفلسطينية، ترجمة: عبد المنعم العالم، مجلة "الفكر الديمقراطي"، عدد

لاحقاً، يحمل الاحتلال مسؤولية اندلاع الانتفاضة، ويتحدث عن استعداد الفلسطينيين الاستشهاد والتضحية ولكنه دون دعوى صريحة إلى تبني "الجهاد" باسم الحركة²³⁹، حمل بيان غير مؤرخ لعله الأول للجهاد الإسلامي في الانتفاضة، فتوى شرعية بأن "كل كلمة أو حركة أو عمل مهما كان حجمه ونوعه، يمكن أن يغيظ العدو ويؤذيه فهو عبادة لا بد من تأديتها"²⁴⁰.

المرحلة الثانية: يمكن التأريخ لهذه المرحلة بنهاية الشهر الثاني للانتفاضة، حين بدأ "الإخوان المسلمون" يلعبون دوراً مركزياً في سياق الأحداث في قطاع غزة²⁴¹، وهو النهج الذي ربما سلكوه، نتيجة اقتناعهم أن مجرد شجب الاحتلال ونقد محاولة إيجاد حل سياسي معه دون فعل حقيقي على أرض الواقع، ليس كفيلاً بإقناع الفلسطينيين بشرعية الحركة. وهكذا ومع صدور البيان الرابع لها في 11 شباط 1988، بدأ أداء "حماس" يتميز ببرنامج دقيق للتعبئة، بشكل مشابه لما كانت تقوم به ق. و. م²⁴²، وحملت بيانات "حماس" انذاك أسوة ببيانات ق. و. م قضايا عدة: العمل والصحة والمواصلات والتعليم والزراعة والتجارة، وما إذا كانت الإضرابات شاملة أو جزئية، وساعات فتح محلات المتاجر، وكيفية المحافظة على الدراسة رغم إغلاق المدارس. كما دعت البيانات إلى التضامن الاجتماعي والتبرع للمحتاجين ولعائلات شهداء وسجناء الانتفاضة، إضافة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية و عدم العمل في إسرائيل ومهاجمة المستوطنين الإسرائيليين ومقاطعة إصدار تصاريح عمل من الإدارة المدنية الإسرائيلية، وفي قطاع غزة عالجت منشورات "حماس" قضايا دينية²⁴³. وإن كانت الشرعية تتضمن إعطاء أوامر وقبول الأفراد بها إضافة إلى رضاهم عن أنواع من العقوبات التي تقع على من يخالفها، يمكن فهم الطيف

²⁴⁰ بيان غير مؤرخ لحركة "الجهاد الإسلامي".

²⁴⁰ بيان غير مؤرخ لحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

²⁴¹ زئيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص 260.

²⁴² جان فرنسوا لوغرين، التعبئة الإسلامية والانتفاضة الفلسطينية (1978-1988) في "المتقف والمناضل في الإسلام

المعاصر"، إعداد: جيل كيبيل ويان ريشار، ترجمة: بسام حجار، بيروت: دار الساقى، 1994، ص 132.

²⁴³ Shaul Mishal, Intifada Discourse: The Hamas and UNL leaflets, in The PLO and Israel, From Armed Conflict to Political Solution, 1964-1994, Edited by Avraham Sela and Moshe Mo'az (New York: St Martin's Press, 1997), p 199.

الواسع من القضايا التي حملتها بيانات "حماس" و م.ت.ف من زاوية مزاعم كل طرف منهما في ادعاء شرعية قيادة الانتفاضة وقبول الفلسطينيين به وطاعتهم له.

وكما يلاحظ الباحث Shaul Mishal فقد كانت جميع الفصائل المشاركة في الانتفاضة تصدر بيانات خاصة بها، لكن وحدها البيانات الصادرة عن ق. و. م وحماس أثبتت أنهما تملكان القوة لتوجيه الناس²⁴⁴.

وقد ترددت مسألة الوحدة بين حماس وفصائل م. ت. ف أكثر من مرة في تلك المرحلة، كما ندد الطرفان بالاعتداءات التي يتعرض لها كل منهما على يد الاحتلال الإسرائيلي، مثل إحراق سيارة الدكتور اليزوري رئيس المجمع، ومحاولة إحراق "بنك الدم" في غزة، وهو معقل المؤيدين لـ م. ت. ف. واللافت أن حماس، وربما كنوع من جس النبض، تجرأت ودعت في تلك المرحلة إلى إضراب منفرد يوم 9 نيسان إحياء لذكرى مجازر دير ياسين، لكن ذلك لم يؤد إلى أية صدامات بين مؤيدي الحركة ومؤيدي الحركات الأخرى، خاصة وان الإسلاميين لم يحاولوا أن يفرضوا إضرابهم خارج مناطق نفوذهم المعتادة.

أما المرحلة الثالثة، فبدأت أواسط سنة 1988، عندما بدأت فيها الحركة تقديم نفسها قائدا ثانيا للانتفاضة، ويميز هذه المرحلة، انخراط "حماس" بالانتفاضة بكثافة، خاصة وأنها كانت قد تمكنت من مد نفوذها للضفة الغربية والقدس، فأضحت - كما يرى زئيف شيف واهود يعاري- احد التحديات الصعبة التي قدمتها الانتفاضة في مواجهة الاحتلال²⁴⁵. ولان الإضرابات والتزام الناس بها هي مؤشر على الشرعية، فقد احتدم في تلك المرحلة التنافس بين "حماس" و م.ت.ف عليها، بل لقد كان التصرف الذي أشعل فتيل الصدامات بين الجانبين، هو تكثيف "حماس" لدعواتها إلى الإضرابات الشاملة في أوقات غير أوقات الإضرابات التي دعت إليها ق. و. م، كما حدث في أيلول 1988 عقب دعوة حماس الفلسطينيين إلى تنفيذ إضرابات في مواعيد مختلفة عن الأيام التي حددتها ق.و.م، وهي الدعوة التي تعدت قطاع غزة

²⁴⁴ Ibid.

²⁴⁵ زئيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص 260.

معقل "حماس" التقليدي إلى الضفة الغربية، الأمر الذي دفع بـ ق. و. م إلى إدانة هذه الأمر معتبرة انه يساهم في خدمة العدو وشق الصف الوطني، ليتبع ذلك صدامات في العديد من مدن الضفة بين الإسلاميين من جهة والتجار الراضين للإضراب مدعومين من أنصار م. ت. ف من جهة أخرى²⁴⁶. وبحسب زئيف شيف واهود ميعاري فإن نجاح "حماس" في كسب طاعة السكان لدعواتها إلى الإضراب الذي حددته هي منحها دعماً هاماً لمركزها ونفوذها، ويتابعان "اتضح للمأ وعلی رؤوس الأشهاد أن كفاءة المتدينين في اصمات الحياة هي اشد وأقوى من قدرة أوساط منظمة التحرير الفلسطينية على ذلك"²⁴⁷.

معاقبة العملاء عنف مشروع:

وإذا كانت الشرعية تمنح مبرراً لبعض أشكال العنف ضد أفراد الجماعة الذين يتورطون بالخيانة (كما تقول مقاربة كولنز- فيبر)، فيمكن ملاحظة كيف منح انخراط "حماس" في مواجهة الاحتلال تفويضاً لها لتحديد من هو العميل ومعاقبته بعد أن كانت هي متهمة بالعمالة للنظام الأردني تارة وللاحتلال الإسرائيلي تارة أخرى. وحسب الباحثين فقد كانت "حماس" أكثر التنظيمات التي ذاع سيطها في مجال معاقبة الفلسطينيين الذين يشتبه بعلاقتهم مع سلطات الاحتلال، وهم الفئة التي كان أفراد القوات الضاربة للفصائل الفلسطينية عادة ما يتولون تصفيتهم (رغم اتضاح أن الكثيرين منهم لم يكونوا مخبرين للاحتلال وإنما تجار مخدرات أو متهمين بالدعارة)²⁴⁸.

وبهذا الفعل على المتصاعد على الأرض، استطاعت حماس منح شرعية لخطابها الذي يقسم تعاطي الفلسطينيين مع الاحتلال - ربما من غير وجه حق- إلى ثنائيتين متعارضتين هما المقاومة التي صورت حماس نفسها وكأنها الطرف الوحيد الذي يضطلع بها، والحلول السلمية التي صورت كل فصائل

²⁴⁶ نبيل حيدري، منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس الصراع في شأن النفوذ، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد

13، شتاء 1993)، ص116.

²⁴⁷ زئيف شيف واهود ميعاري، مصدر سابق، ص 258.

²⁴⁸ يزيد صابغ، الكفاح المسلح، مصدر سابق، ص888.

م.ت. ف وكأنها ماضية فيها، مع التشكيك في جدواها. ويعكس الميثاق الذي وضعته حماس في 18 آب 1988 المكون من 36 مادة بوضوح هذا النهج، إذ يقول في المادة 13 منه "لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره"²⁴⁹.

وهكذا نجحت "حماس" في الظهور وكأنها تعيد سيرة "فتح" في الستينات، التي خرجت آنذاك لتتحدى الاتجاه الناصري المهيمن الذي بدت همته فائرة في مقاومة إسرائيل. لذا ونتيجة لتشابه ظروف انطلاقة الحركتين، لم تكن "حماس" وهي في طريقها لتبوأ مكانة المعارضة، بحاجة إلى أي تعديل في أهداف م.ت. ف الأصلية أو إستراتيجيتها لإنجازها، فما فعلته "حماس" في ميثاقها المتشدد كان عملياً هو إعادة كتابة هذه الأهداف ولكن بعبارات ومقاصد إسلامية هذه المرة²⁵⁰، فعبارة "أرض فلسطين أرض وقف إسلامي"²⁵¹ و "لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد"²⁵² وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد²⁵³، هي ذاتها العبارات الواردة في ميثاق م.ت.ف لعام 1968 من أن "فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني وحدة إقليمية لا تتجزأ"²⁵⁴، و"الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً"²⁵⁵.

لذا لم يكن من المستغرب أن يبدأ التوتر في العلاقات مع ق.و.م، خاصة وان هذا التحدي الصريح والمنافسة على الشرعية تزامنا مع ما رأته م.ت.ف انتصار لفكرة وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، وذلك بعد إعلان الملك حسين فك الارتباط القانوني والإداري بين بلاده والصفة الغربية في آب 1988. وقد ساعد الحركة في مسعاها الضربات القاصمة التي وجهها الاحتلال الإسرائيلي لحركة الجهاد

²⁴⁹ ميثاق "حماس"، المادة 13.

²⁵⁰ S.Mishal and A. Sela, The Palestinian Hamas: Vision, Violence and Coexistence, New York: Columbia University Press, 2000.

²⁵¹ المادة 11 من ميثاق "حماس".

²⁵² المادة 13 من ميثاق "حماس".

²⁵³ المادة 14 من ميثاق "حماس".

²⁵⁴ المادة 2 من الميثاق الوطني الفلسطيني.

²⁵⁵ المادة 9 من الميثاق الوطني الفلسطيني.

الإسلامي في سنة 1988، ومن أشدها اعتقال الكثير من أعضائها وأبعاد نشيط هام فيها يدعى زياد نحال في أيار من ذلك العام. ويمكن استنتاج ما كان لضربات كهذه من اثر شديد على حركة صغيرة قيادتها إما في السجون الإسرائيلية (فتحي الشقاقي واحمد مهنا وعبد العزيز عودة) وإما في الخارج (رمضان شلح)، الأمر الذي جعلها تتوارى إلى الخلف، معلنة في احد بياناتها أنها لا تدعي قيادة الانتفاضة لأن هذه القيادة موجودة بأيدي الجماهير فقط²⁵⁶، وبالتالي ترك المجال السياسي الديني خاليا أمام "حماس" من منافس جذري ينازعها على نفس الجمهور من الشباب المتدين.

بيد أن حماس وهي تدخل الساحة، كانت تعلم أنها تواجه تنظيمات وأحزابا اكتسبت شرعيتها عبر عقود طويلة من مقاومة الاحتلال، لذلك، والتفافا على اللا شرعية والصورة السلبية التي طالما ارتبطت بها نتيجة استنكافها في السابق عن الاشتباك معه، حاولت "حماس" تصوير نفسها جزءا من تاريخ زاخر مما رأت فيه مقاومة إسلامية للخطر الصهيوني، وفي نفس الوقت، إغفال كامل حتى للإشارة لإسهامات الحركة الوطنية في هذا المجال، تنص المادة السابعة من ميثاق "حماس" أن "حركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام 1936، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود و جهاد الإخوان المسلمين في حرب 1948 والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام 1968 وما بعده"²⁵⁷. وتأكيدا على صواب الخيار الذي تتبعه وبالتالي شرعيته، كتفت "حماس" من استخدمها للدين مأنحة عبره وعودا إلهية للمؤمنين بالنصر على أعدائهم "اليهود"، ومن ذلك إيرادها للحديث النبوي: "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود"²⁵⁸. وهكذا تم ربط الخلاص من الاحتلال بشكل وثيق بالإسلام السياسي ،

²⁵⁶ زئيف شيف واهود يعاري: مصدر سابق، ص267.

²⁵⁷ المادة 7 من ميثاق "حماس".

²⁵⁸ يرد في المادة 7 من ميثاق "حماس".

الأمر الذي ترك بلا شك أثرا تعبويا كبيرا في مجتمع من خصائصه المحافظة والتدين ، بحيث يعتبر الكثير من أفراد النصوص الدينية مسلمات لا يطالها الشك، إضافة إلى ما تحمله المخيلة الجماعية من سير تشوبها الأسطورة والتهويل عن انتصارات حققها أبطال مسلمون تحت مسمى "الجهاد" ضد أعداء خارجيين، لذا لم يكن من المستغرب أن تتردد صرخات "الجهاد" من حناجر الفلسطينيين الغاضبين وهم يهاجمون الجنود الإسرائيليين بالحجارة أوائل الانتفاضة حتى قبل ظهور "حماس"²⁵⁹.

وبالتالي، ومسلحة بشرعيتها التي حازتها عبر المشاركة والانتفاضة ووسعتها عبر المشاركة فيها إضافة إلى تصوير نفسها حاملة لواء المقاومة في وقت ضعف فيه الكثيرون، تحدثت "حماس" ادعاءات م. ت.

ف بكونها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني: فبعد أن حسمت الحركة مسألة هويتها تحت بند بعنوان التميز والاستقلالية بالقول أن "حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، تتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين"²⁶⁰، شددت

بالقول: "تبنيت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة للفكرة الدينية مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات. ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية - وما يمكن أن تتطور إليه - وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية، فأسلامية فلسطين جزء من ديننا ومن فرط في دينه فقد خسر"²⁶¹، بل أن حماس وضعت شروطا للاعتراف بـ م.

ت. ف: "ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء. فإلى أن يتم ذلك - ونسأل الله أن يكون قريبا - فموقف حركة المقاومة الإسلامية من

²⁵⁹ ينقلها زئيف شيف واهود يعاري في حديثهما عن الأيام الأولى للانتفاضة، انظر: زئيف شيف واهود يعاري: مصدر

سابق، ص 13.

²⁶⁰ المادة 6 من ميثاق "حماس".

²⁶¹ المادة 27 من ميثاق "حماس".

تحرير كامل فلسطين

ويرى بعض الباحثين أن هذا التوجه شكك بلا ريب بشرعية م. ت. ف لسبب بسيط هو أن م. ت. ف وُجدت أصلاً لتحرير كامل فلسطين، كما تعهدت بذلك في الميثاق الوطني الذي وضعته عام 1968، الذي كان بمثابة عقد سياسي بينها وبين الفلسطينيين. لذا فإن تخليها عن هذا الهدف كسر قاعدة الإجماع الشعبي حولها، وأتاح المجال لقوى من خارجها - نعني بها "حماس" - لأن تنهض وتنافسها، وللمفارقة بدعوى تنفيذ الأهداف التي عجزت أو تحولت هي - أي م. ت. ف - عن تحقيقها.

ويمكن من خلال تتبع بيانات ق. و. م ملاحظة أن م. ت. ف فعلت ذلك بتسرع شديد، بطريقة ربما جعلتها تظهر وكأنها بلا موقف ثابت، ففي نداء رقم 6 الصادر في 1988/2/2 مثلاً، اعتبرت ق. و. م قرار 242 إيماء للشروط الاستسلامية و"النفاف على قيادتنا الشرعية... م. ت. ف (التي) هي ممثلنا الشرعي والوحيد"، لكن نداء رقم 29 في 1988/11/20، حمل رسالة مناقضة إذ جاء ليبارك عقد مؤتمر دولي على "أساس قرارات 242 و338 مع منح تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني".

ولكن قبل المضي في هذا الافتراض دعونا نخضعه لبعض الفحص: يمكننا بلا شك الاستنتاج أن التشدد في قضية تحرير كامل فلسطين جذب أنصاراً ما لحركة "حماس"، ومن غير أعضائها الراديكاليين الذي يحملون رؤية دوغمائية إزاء تحرير كامل فلسطين، لكن قبل أن نتسرع ونجعل هذا العامل عاملاً رئيسياً إن لم يكن وحيداً في بناء شرعية "حماس"، حال بعض الكتاب ومنهم عزام التميمي الذي يرى أن الناس ساروا وراء حماس لأنهم رأوا فيها عزمًا على تحقيق هذا الهدف²⁶⁴، قبل أن نفعل ذلك، ربما علينا أن نأخذ بالحسبان أن الوضع على الأرض عام 1988 يوم ظهرت "حماس" ووضعت ميثاقها لم يكن هو ذات الوضع الذي كان يوم كُتب الميثاق القومي أو الوطني لـ م. ت. ف الذي اتخذ من القضاء على

²⁶⁴ انظر ما يقوله الكاتب عزام التميمي: "شعارات الإخوان لم تقتصر على المطالبة بإنهاء الاحتلال (عن الأراضي المحتلة سنة 1967)، وإنما أيضاً إلغاء دولة إسرائيل من الوجود. معظم المتظاهرين كانوا من اللاجئين، وبيوتهم الحقيقة لم تكن مخيمات الأمم المتحدة المزرية والباثسة في غزة والضفة الغربية وإنما مئات البلدات والقرى التي كانت قائمة حينما تقوم إسرائيل اليوم". انظر:

إسرائيل هدفا غير قابل للمساومة، فحقيقة وجود إسرائيل كدولة قائمة كانت في الانتفاضة الأولى تطرح نفسها عمليا وبقوة حتى في ذهن اشد المعارضين لها، وهو ما فرض نفسه على الفلسطينيين شطري الخط الأخضر الذين كانوا يدركون أنهم لم يعودوا مجتمعا متجانسا عمليا بقدر ما بات كل فريق منهم يدرك طبيعة اختلاف ظروفه، وضرورة استخدام أساليب مختلفة في النضال لتحقيق أهدافه²⁶⁵.

والواضح، أن "حماس" نفسها، رغم تشددها، كانت على دراية بهذه الحقيقة، ويمكن الاستدلال على ذلك بعدة أمثلة: فعلى الرغم من ازدياد نشاط الحركة إلا أن موقفها الأساسي اتجاه الحل النهائي للقضية الفلسطينية ظل غامضا، فقبل أيام من اعتقال احمد ياسين سنة 1989 رحب بهدف م. ت. ف بإقامة دولة فلسطينية طالما لم يستتبع ذلك التنازل عن باقي أراضي فلسطين التاريخية، غير أن هذا الموقف جرى التنازل عنه في خطاب آخر للشيخ ياسين وافق فيه على التفاوض مع إسرائيل إذا ما أقرت بحق الشعب الفلسطيني بالعيش داخل وطنه حرا مستقلا، وصرح ذات مرة بصورة لا لبس فيها " لا أريد القضاء على إسرائيل. بل إننا سنتفاوض مع إسرائيل على أن يعيش الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج في فلسطين وعند ذلك ستنتهي المشكلة"²⁶⁶.

والملاحظة المهمة كذلك أن الحركة أحجمت فعليا عن العمل في أوساط الفلسطينيين داخل إسرائيل أو استغلال تواجد فرع آخر للإخوان المسلمين هناك هو الحركة الإسلامية، وهو ما يرجعه مؤسسها في القدس (والمقصود هنا القدس العربية المحتلة عام 1967) جميل حمامي إلى إدراك الحركة باختلاف الظروف التي تحكم نضال الفلسطينيين على شطري الخط الأخضر²⁶⁷.

²⁶⁵ للمزيد انظر: زئيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص 237-256.

²⁶⁶ يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مصدر سابق، ص 907-908.

²⁶⁷ مقابلة مع جميل الحمامي، قيادي سابق في حركة "حماس" ومؤسسها في القدس والضفة، القدس، بتاريخ 2007/10/1. ونقصد هنا الشعور الذي بدأ يراود الفلسطينيين داخل الخط الأخضر بأنهم مواطنون في دولة إسرائيل، حتى ولو لم يكونوا متساويين مع اليهود، في حين استمر فلسطينيو الضفة الغربية وقطاع غزة يعرفون أنفسهم كخاضعين للاحتلال، ويذكر الباحثون أن الحركة الإسلامية في إسرائيل اتجهت بعد إطلاق سراح زعيمها الروحي الشيخ نمر درويش سنة 1985 إلى الإعلان أن أعضائها سيتصرفون وفقا للقانون الإسرائيلي، وسيتجنبون أية دعوات لإقامة دولة إسلامية، وقد بدؤوا بعدها العمل وفق منهجية الاسلمة من تحت، في محاولة لخلق فضاءات اجتماعية ثقافية وتعليمية إسلامية. =

داخل م. ت. ف: تيار مهيمن وأخر ضعيف

لاحظنا كيف اكتسبت "حماس" شرعيتها في أعين الفلسطينيين عبر انخراطها بالانتفاضة وتكريس نفسها في موقع المعارضة، بمحاولة تصوير نفسها وكأنها الطرف الوحيد المستمر في حمل لواء المقاومة ضد الاحتلال بعد أن تراخت الفصائل الأخرى، بحثا عن حل سلمي للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. وقد استطاعت "حماس" فعل ذلك مستغلة الضعف الذي ظهر جليا على الفصائل داخل م. ت. ف، والمتمثل في عجزها عن الوقوف في وجه التيار المهيمن في المنظمة حركة فتح المهرولة نحو أخذ دور في أية عملية سياسية مقبلة، حتى وأن كانت تشترط تقديم الكثير من التنازلات. وكما يرى بعض المحللين السياسيين فإن اختيار "حماس" أن تعمل خارج إطار المنظمة، جعلها في نظر الكثيرين تشكل بديلاً ليس فقط لحركة "فتح" وإنما للمنظمة ككل، لاسيما وان وجود المعارضة داخل المنظمة، جعلها دوما تتحمل أمام الجمهور مسؤولية القرارات الصادرة عن المنظمة بشكل عام، ولم يلحظ الكثيرون تفاوت كبيرا بين "فتح" والآخرين المؤتلفين معها في ظل المنظمة²⁶⁸.

ولنأخذ المثاليين التاليين اللذين قد ينجح في توضيح المأزق الذي كانت المعارضة داخل م. ت. ف لحظة ميلاد "حماس":

فإضافة إلى عناصر الاسلامة سابقة الذكر وما تخللها من انتصارات مبهرة لحركات إسلامية على أعداء خارجيين، تم تصويرهم على أنهم خطر مشترك يتهدد الأمة الإسلامية التي يعتبر الفلسطينيون أنفسهم منها، كانت فصائل م. ت. ف الرئيسية تبدو وكأنها تسير عكس اتجاه المواجهة مع عرفات والمقربين منه، إذ كانت مجمعة تقريبا حول الوصول إلى تسوية سياسية للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي على قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و338، ولم يكن التفريق بين هذه الفصائل - الرئيسية على الأقل - بين يقبل

= انظر:

Muhammed Hasan Amara, The Nature of Islamic Fundamentalism in Israel, in Religious Radicalism in the Greater Middle East, p 161.

²⁶⁸ مقابلة مع تيسير محيسن، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب و باحث تنموي و سياسي، غزة، 2008/6/3.

بهذين القرارين وبين من يرفضهما، وإنما حول السبيل الأفضل لضمان تطبيقهما . ففيما كان من يصفهم نايف حواتمه بـ "الجناح اليميني والمتذلين له من يمين الوسط والعناصر "اليسارية" في إشارة إلى ياسر عرفات وبعض الشخصيات الموالية له، تسير في طريق القبول بالشروط الأمريكية أي مشاركة م.ت.ف بالحل السلمي والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود والتسوية السياسية على أساس قرار 242 ونبد العنف الفردي والجماعي، وهو ما صرح به عرفات صراحة في مؤتمر صحفي بجنيف 14 كانون الأول 1988 في جنيف، بعد أن اعتبرت الإدارة الأمريكية خطاب عرفات الموارد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة غير كاف، كانت المعارضة تتحدث عن "سلام متوازن" أساسه نفس القرارات الدولية، ولكن بعد تقوية الصف الداخلي وتصليب التحالفات العربية والإقليمية²⁶⁹، وإذا ما أخذنا الظروف الدولية والعربية التي لم تكن تصب أبدا في صالح الفلسطينيين آنذاك، والتي ستزداد سوءا مع هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية وانحيار الاتحاد السوفيتي، يمكننا تصور كم كان هذا النوع من الخطاب المعارض شعاراتيا أكثر منه واقعا من وجه نظر الكثير من الناس.

أما المثال الثاني: فرغم الشكاوي المتكررة من نهج عرفات الفردي، واليقين أن أي منصب يضاف إلى موقعه الثنائي، سوف يعزز من هذا النهج، يروي ممدوح نوفل في مذكراته أن أحدا لم يعترض على انتخابه رئيسا لدولة فلسطين في اجتماع المجلس المركزي في 1/4/1989، فـ "لا احد من الحاضرين والغائبين يطمح لهذا المنصب، وإذا كان هناك من يطمح له فالمؤكد انه لن يستطيع الإفصاح عن موقفه"، والمدهش ما يضيفه نوفل رغم انه كان آنذاك عضوا في تنظيم معارض هو الجبهة الديمقراطية: "أبو عمار هو المؤهل لهذه المهمة في هذه الظروف الصعبة وهذه المرحلة الحرجة"²⁷⁰.

وهكذا لاحت الفرصة أمام "حماس" لاستلام دفة المعارضة، مستغلة افتقاد المعارضة داخل م.ت.ف للقدرة على طرح نفسها كخيار منافس، بكل ما يعنيه ذلك من القدرة على إدخال الشعب في فضاء جديد، أو على الأقل تعليقه بأمال أخرى قد تتلقاه إذا ما هوى به خيار العملية السياسية، وهو ما ستستفيد حماس

²⁶⁹ نايف حواتمة، أوسلو والسلام الأخر المتوازن، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.

²⁷⁰ ممدوح نوفل، ليلة انتخاب الرئيس، رام الله: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2005، ص159.

منه طويلا في بنائها لشرعيتها كحركة لا تقف عن حدود المعارضة فحسب بل تتعداها لتطرح نفسها بديلا حقيقيا.

ولنأخذ الاحتجاجات عقب قرار المجلس الوطني الذي حمل عمليا اعترافا بإسرائيل مثالا: فبيما تظاهر أعضاء قلة من الجبهة الشعبية ضد القرار، غطى ناشطو حماس جدران عشرات القرى بشعارات تستنكر (الخيانة) و(الاستسلام) التي انطوى عليه مبدأ تقسيم البلاد. وأصدرت "حماس" سلسلة من المناشير والعرائض شجبت فيها بشدة استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للتسليم بوجود إسرائيل، ووقعت شجارات هنا وهناك بين كاتبي الشعارات المتناقضة²⁷¹.

"حماس" والتشدد في وجه التراخي

تقودنا التفاصيل السابقة إلى السؤال التالي: لماذا قالت حماس "لا" للجهود السياسية التي بدأت تطل برأسها في تلك الفترة، في حين قال الآخرون "نعم" أو امتنعوا عن النطق بكلمة "لا" قوية؟ يمكن إرجاع هذا الموقف المتشدد في المعارضة لعدة أسباب، أولها أن وجود الإسلاميين ولوقت الطويل خارج النظام السياسي الفلسطيني، جعلهم في منأى عما تمر به م.ت.ف من ضغوطات وصراعات داخلية وخارجية في ظل ميزان قوى يميل تماما لصالح إسرائيل، الأمر الذي ساهم في دفع الحركة الوطنية الفلسطينية على المدى البعيد إلى تبني استراتيجيات وتساويات رأى فيها الكثيرون تراجعاً عن الهدف الأصلي الذي قامت من أجله. بل وعلى العكس، فقد كانت المأزق العديدة التي تمر بها الحركة الوطنية كما رأينا، تفتح الباب واسعا لإمام الإسلاميين للجدل والمراجعة.

كما أن وجود "الاحوان" و "حماس" لاحقا خارج النظام السياسي الفلسطيني جنبهما مغبة الرزوح تحت وطأة النظام "الأبوي الجديد" الذي أنشأه عرفات، واحكم سيطرته على فصائل م.ت.ف من خلاله، بل أن "حماس" كان لها مصادرها المالية – كما اشرنا – من دول الخليج (من مصادر حكومية ومن لجان

²⁷¹ زئيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص338.

الزكاة وأثرها) ومؤسساتها الغنية، وبالتالي أتاح توفر المال للحركة درجة أكبر من الاستقلالية عن م.ت.ف.

وهكذا كما رأينا كان بإمكان "حماس" وضع ميثاق غاية في التشدد، في ذات الوقت الذي بدأت م.ت.ف. تتراجع فيه عن ميثاقها الذي وضعته بعد هزيمة عام 1967، نتيجة سنوات طويلة من الإحباط والكوارث العسكرية على يد إسرائيل والأنظمة العربية، إضافة إلى التدخل المتزايد للدبلوماسية الدولية في القضية الفلسطينية، وهي العوامل التي كانت كفيلة بإقناع م.ت.ف. بالتراجع عن هدفها بدولة على كافة فلسطين، وإجبارها على القبول بحل الدولتين (إسرائيل ضمن حدودها قبل عام 1967، ودولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة)²⁷².

أما العامل الثاني فيتلخص في أنه لم يكن من المجدي لـ"حماس" وهي خارج عملية التفاوض، أن تقبل بقواعد التسوية السياسية وشروطها، لأن القبول فيها كان يعني عمليا اختفاءها على هامش اللاعبين الأساسيين، ومن هنا يمكن تفهم المواقف المتشددة التي تبنتها "حماس"، مع تزايد الجهود الدبلوماسية الدولية والحملات الدعائية في ذلك الوقت، التي لم تضعها ضمن حساباتها إشراك "حماس" في أية عملية سياسية قادمة. فقرار الأردن فك الارتباط بين الضفتين الشرقية الغربية في تموز 1988، وزيارة وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز إلى المنطقة أوائل 1988، وإعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في تشرين الثاني 1988 (مستندة على قرار الأمم المتحدة 181 بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحده لليهود وأخرى للعرب)، وبداية حوار م.ت.ف. مع الولايات المتحدة في كانون الأول من 1988، كل هذه الأحداث أثبتت لـ"حماس" أن المعارضة الكلية هي أفضل وسيلة للتمايز عن باقي الحركات التي تختلف كثيرا أو قليلا عن التيار السائد في م.ت.ف. السائر باتجاه عملية التسوية، لكنها لا تستطيع عمليا الوقوف في وجهه.

²⁷² S.Mishal and A. Sela, Ibid, p14.

ولكن، وفي مقابل هذا التشدد، كانت "حماس" تسلك سلوكا سياسيا براغماتيا يمكن تفسيره بالتوتر - الذي اشرفنا إلى جزء منه- الناجم عن أيديولوجية الحركة "الدوغمائية" من جهة، ونظرتها الواقعية للعمل السياسي والمؤسساتي من جهة أخرى، وهو ما يمكن ملاحظته في ذلك الوقت من خلال حرصها على جس نبض م. ت. ف، من خلال رسالتين بعثت بهما إلى المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر المنعقد في الجزائر عام 1988، والمؤتمر الخامس لحركة فتح عام 1989، ورغم أن الرسالتين حملتا شروطا تتعارض مع الخط السياسي الذي كانت القيادة المتنفذة داخل م. ت. ف. تمهد للسير فيه، من قبيل أن "فلسطين من البحر إلى النهر هي ارض فلسطينية إسلامية"، وأن "الوجود اليهودي على أرضنا عام 1948 أو 1967 هو وجود مرفوض"، أن "الجهاد هو الطريق هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"²⁷³، فإن مجرد إرسالها ربما كان يعني استعداد "حماس" للوصول إلى تسوية ما، قد تؤدي إلى تغيير مواقفها، خاصة وأن الرسالتين حملتا في طياتهما تصريحاً برغبة "حماس" بالتعاون والعمل المشترك. أما المثال الثاني فهو العلاقات التي وجدت مكانا لها بين الحركة وسلطات الاحتلال الإسرائيلي في السنة الثانية من الانتفاضة، بعد ازدياد شعبية "حماس" بشكل مضطرد، التي يمكن فهمها ضمن المساعي الإسرائيلية لإقصاء م. ت. ف.

وكما نذكر إحدى المراجع فقد التقى قادة من الصفوف العليا بـ"حماس" وبشكل منتظم بضباط إسرائيليين حملوا لهم رسالة مفادها أنهم "يعتبرون حماس ذلك النوع من الناس الذين يمكن أن يعملوا معهم"²⁷⁴. وفي غضون سنة من تأسيس "حماس" اجتمع المتحدث باسمها محمود الزهار بوزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك ايتسحاق رابين، كما التقى الزعيم الروحي للحركة الشيخ احمد ياسين وغيره من قادة الحركة بمسؤولين إسرائيليين حكوميين إلى جانب لقاءهم بممثل عن الإدارة المدنية في قطاع غزة. وقد حاولت السياسة الإسرائيلية في ذلك الوقت تصوير "حماس" كنوع معتدل من الحركات الإسلامية، وأنها - أي "حماس" -

²⁷³ انظر: رسالة "حماس" إلى المجلس الفلسطيني الخامس عشر 12 نوفمبر 1988، ورسالة "حماس" إلى المؤتمر الخامس لحركة التحرير الوطني (فتح): 2 اب 1989.

²⁷⁴ Beverley Milton-Edwards, Ibid, p151.

تحمل في أجنحتها إصلاحات اجتماعية أكثر من كونها حركة سياسية ترى في الجهاد وسيلة لتحرير فلسطين²⁷⁵، ويضيف المرجع أن إسرائيل استمرت بإتباع سياسة العين المغمضة إزاء الكميات الضخمة من المال التي دخلت لحماس، في حين عملت ما في وسعها لمنع تسلل الأموال لفصائل م.ت.ف.²⁷⁶

مقاومة الفوضى الداخلية

ولكن وبعبدا عن هذه اللقاءات، وكما هو حاصل في المشهد الخارجي المتعلق بمقاومة الاحتلال، فقد حاولت "حماس" اكتساب مزيد من الشرعية عبر شن حملة قوية على الفوضى الداخلية، فأصابته بذلك صميم رغبات الفلسطينيين الذين كانوا يتخوفون من انعكاس الوضع الأمني المتردي على أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، فمثلا، كانت "حماس" من أوائل من تحرك ضد "الزعران" الذي رجموا السيارات الفلسطينية بالحجارة في غير أيام الإضرابات، وكانت من أوائل من هددت عصابات اللصوص ومن دعا إلى استئناف الدراسة بالمدارس باعتبار إن طلب العلم جزء من الجهاد ضد الاحتلال، إضافة إلى مواجهتها لسائقي السيارات الذين استغلوا غياب الشرطة لاختراق قوانين السير، إلى جانب توزيعه المعونات على المحتاجين عبر لجان الزكاة، وتأكيد أهمية التراحم بين أفراد الشعب ووقوفهم صفا واحدا في وجه الاحتلال²⁷⁷.

وعلى نفس المنوال، ومدعومة بكون غالبية قيادتها من اللاجئين سكان المخيمات، حاولت "حماس" تدعيم شرعيتها، عن طريق ادعاء نظافة اليد وبساطة العيش، في مقابل الفساد والترف والافتتال الداخلي للذين وصموا مسيرة منظمة التحرير الفلسطينية في عدد من مراحلها²⁷⁸، وهو ما قرنته "حماس" بتطبيق عملي على أرض الواقع ربما كان يغنيها عن مزيد من التبيان ومحاولة اقناع للجماهير، فمثلا، وعلى الضد من

²⁷⁵ Ibid.

²⁷⁶ Ibid.

²⁷⁷ زنيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص 277.

²⁷⁸ Meir Litvak, Inside Versus Outside the challenge of the local leadership, 1967-1994, in The PLO and Israel, From Armed Conflict to Political Solution, 1964-1994, Edited by Avraham Sela and Moshe Mo'az (New York: St Martin's Press, 1997), p 183-184.

الفساد والمحسوبية وظاهرة شراء الولاءات التي سادت داخل م.ت.ف.²⁷⁹ كان احمد ياسين احد قادة "الإخوان المسلمين" في قطاع غزة والزعيم الروحي لـ"حماس" - وهو الشيخ النحيل الذي يكاد يكون مشلولاً بكل جسده- يعيش في بيت متواضع في حي الزيتون على مشارف غزة، الطريق إليه ترابية مهملة مليئة بالمطبات²⁸⁰. وبهذه الطريقة كان قادة حماس يدعمون ادعاءاتهم بأنهم يمثلون عامة الناس مقابل م.ت.ف. التي باتت تمثلها يقتصر على النخب²⁸¹ أو بقليل من المبالغة النخب الفاسدة. ولا يمكن إغفال دور الأيدلوجية الدينية التي تحملها "حماس" في تقديم ملاذ للشباب الفلسطينيين المصدومين من الاتصال اليومي بالمجتمع الإسرائيلي ذي القيم الغربية الغريبة عليهم، حيث وجدوا لدى "حماس" نوعاً جديداً من النشاط الفعال يضم العمل الوطني والطهارة الأخلاقية²⁸².

تبنى الكفاح المسلح وتصدره

كان لا بد إذا من انخراط "الإخوان المسلمين" في مقاومة الاحتلال إن هم أرادوا اكتساب الشرعية ، وللمضي في هذه الطريق فقد كان على "حماس" التواقفة إلى الصدارة، والساعية إلى تثبيت نفسها كبديل شرعي لـ م.ت.ف، أن تثبت كفاءتها في مقاومة الاحتلال، وذلك عبر مجاراة م.ت.ف. في تبني الكفاح المسلح، وهو الأمر الذي حدث -حسب جميل هلال- في ظل تراجع هذا الخيار عن جدول أعمال م.ت.ف. وفصائلها، بعد خروجها من بيروت سنة 1982، وما رافق ذلك من انقسامات في صفوفها²⁸³. ويبدو أن حماس كانت مدركة من أن تبنيها لإستراتيجية الكفاح المسلح في ذلك الوقت يعني تحديدها مساراً مختلفاً وفاعلاً لنفسها يميزها عن إستراتيجية المنظمة السائرة نحو الحلول السلمية²⁸⁴.

²⁷⁹ انظر وصفاً دقيقاً لهذه الحالة في، يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مصدر سابق، ص 632-654.

²⁸⁰ زئيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص 257.

²⁸¹ Meir Litvak, Ibid, p184,

²⁸² زئيف شيف واهود يعاري، مصدر سابق، ص 264-265.

²⁸³ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مصدر سابق، ص 96.

²⁸⁴ مقابلة شخصية مع طلال عوكل: كاتب ومحلل سياسي، غزة، 2008/6/3.

ويقول الشيخ احمد ياسين أن "حماس" اتخذت قرار العمل العسكري في 17 تشرين الثاني 1987، وبدأت الإعداد لتكوين مجموعات عسكرية، شرع بعضها بالعمل في منطقتي جباليا وبيت حانون بقطاع غزة، عبر صنع عبوات ناسفة بدائية، ووضعها في الطرقات التي يمر بها الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي الحق أضرارا بعدد من السيارات الإسرائيلية²⁸⁵، إلا أن الحدث الأكبر في تلك الفترة كان قيامها بخطف جنديين إسرائيليين وقتلتهما في عمليتين منفصلتين عام 1989 بواسطة جهازها العسكري الذي كان يعرف آنذاك بـ"المجاهدون الفلسطينيون"²⁸⁶.

ولا شك أن هاتين العمليتين أحدثتا تغيرا دراماتيكا في الرأي العام الفلسطيني باتجاه الحركة، خاصة وأنها تزامنتا مع حدثين هامين: أولهما، بدء تلاشي الزخم الشعبي للانتفاضة بداية عام 1989، بعد أن فشل الفلسطينيون في القفز بها إلى حالة من "العصيان المدني الشامل"، إضافة إلى حالة الإرهاق التي أصابتهم بسبب حرب الاستنزاف الذي اتبعتها إسرائيل بحقهم. أما الحدث الثاني فهو الذي اشرنا إليه سابقا أي تبني م. ت. ف لمسار التسوية السلمية الذي رأى كثيرون فيه نكوصا عن الهدف الأصلي الذي قامت المنظمة من اجله وهو تحرير فلسطين عبر الكفاح المسلح.

وتُقدّر الباحثة Beverley Milton- Edwards أنه لم يكن واضحا إذا ما وضع قادة الحركة نصب أعينهم حجم الرد الإسرائيلي المحتمل لمثل هذا الهجوم، الذي سيكون موجعا بكل تأكيد، لاسيما أن وقت طويلا لم يكن قد مر على الضربات القاصمة التي تلقتها حركة "الجهاد الإسلامي" التي توارت تاركة الساحة كما ذكرنا، بقدر ما أخضعت "حماس" المسألة لمنطق الربح والخسارة مع القوى الوطنية²⁸⁷. ويبدو أن التجارب السابقة أثبتت لـ"حماس" - ربما قبل الآخرين - أنها قادرة على استرجاع قوتها بعد كل ضربة قاسية يوجهها الاحتلال لها، وهو ما فسره الباحث سابقا بالبناء المؤسساتي المتين الموجود لدى الحركة، فعندما شنت إسرائيل حملة الاعتقالات المكثفة الأولى ضدها في آب 1988، وهي الحملة

²⁸⁵ الشيخ احمد ياسين، شاهد على عصر الانتفاضة، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، بيروت: الدار العربية للعلوم

وبيروت: دار ابن حزم، 2004.

²⁸⁶ تيسير جبارة، مصدر سابق، ص 86-87.

²⁸⁷ Beverley Milton- Edwards, Ibid, p152.

التي طالقت 120 عضوا من الحركة بمن فيهم مؤسسها كعبد العزيز الرنتيسي وصالح شحادة وإبراهيم اليازوري ومحمود شمعة، فيما تم وضع الشيخ احمد ياسين تحت المراقبة الدائمة، استطاعت الحركة، التي يبدو أنها كانت مترقبة لضربة بهذا الحجم، من الصمود عن طريق قيادات ظل بحيث لا يكون هنالك شاغر قيادي في حال شن الإسرائيليون حملة اعتقالات مكثفة.

بعد هاتين العمليتين وجه الاحتلال الإسرائيلي ضربة قوية لقيادة "حماس" حيث اعتقل في حزيران 1989 الشيخ ياسين والعديد من قادة الحرة بلغوا مائتين وستين عضوا، وقد تمكن المحققون الإسرائيليون من تفكيك أجهزة الحركة. إلا أن الحركة استطاعت إعادة بناء نفسها ثانية عن طريق قادتها خارج المعتقلات وبدعم من أنصارها في الخارج²⁸⁸. ومع استمرار نشاط الحركة وتوجس إسرائيل منها، وجهت ضربة أخرى قوية لها أواخر عام 1990 وأوائل عام 1991 حيث اعتقلت ألف وسبعمئة من نشطائها بالضفة والقطاع، إلا أن فاعلية الحركة استمرت²⁸⁹.

وهنا يبرز عنصر آخر يساعد في تفسير تعاضم قوة الحركة، وازدياد هيبتها في أعين الجماهير وبالتالي اعتقادهم بجذوى خيار المقاومة المسلحة الذي تديره، وهي الأجيال الشابة التي انضمت إليها والتي كان لها دور كبير في بقائها وتطورها، فبعد الضربة القوية التي وجهتها إسرائيل للحركة عام 1989، اثر خطف الجنديين وقتلها، انحسر نشاط الحركة الأمني، ولكنها استمرت بتقديم دور فعال في مقاومة الاحتلال، بما في ذلك الثأر من المجازر الإسرائيلية، وهي الردود التي كانت تحدث في ظل ارتفاع الروح الوطنية لدى الفلسطينيين ومطالبة برد قاس على دماء أبناء شعبهم المسفوكة، فمثلا، في 8 تشرين الأول 1990، قتلت إسرائيل 22 مصلا وجرحت أكثر من 200 آخرين عندما اقتحم جنودها الحرم القدسي، الذين اعتصم فيه الفلسطينيون لحمايته من جماعة يهودية متطرفة تدعى "أمنا جبل الهيكل" كانت قد هددت بدخوله، وفي نفس اليوم، قام فلسطيني مقرب من حماس بطعن ثلاثة جنود إسرائيلييين حتى الموت في القدس، وجرح جنديا رابع، وهذه كانت بداية لسلسلة هجمات عرفت بـ"حرب

²⁸⁸ مهيب سلمان احمد النواتي، مصدر سابق، ص59-60.

²⁸⁹ المصدر السابق، ذات الصفحات.

السكاكين"، وفي 14 كانون الأول 1990، هاجم ناشطان من حماس بالسكاكين عمالا إسرائيليين في مصنع بيافا، وتركوا على الحائط إعلانا عن مسؤولية "حماس" عن الأمر، تزامنا مع الذكرى السنوية الثانية لتأسيسها²⁹⁰.

ومع قدوم سنة 1991، كانت العناصر الشابة بالحركة تقوم بتشكيل جهاز عسكري أطلق عليه اسم "كتائب الشهيد عز الدين القسام"، وكان من أول ما بدأت به هذه القوة المقاتلة نشاطها، خطف المتعاونين مع الاحتلال والتحقيق معهم وقتل من تثبت إدانته حسب رأيهم، وقد نفذت أولى هذه العمليات في عام 1991 في مخيم نصيرات حيث تم اعتقال شخص مشتبه به والتحقيق معه ثم قتله وإلقاء جثته في احد أطراف المخيم، حيث كتب على الجدران أن هذه العملية من تنفيذ "كتائب عز الدين القسام" التابعة لـ"حماس"، ليظهر اسم كتائب القسام لأول مرة على الجدران بشكل علني. وحسب إحصائية يوردها الباحث مهيب النواتي فقد نفت كتائب القسام 19 عملية خطف وقتل لمتعاونين مع الاحتلال من حزيران حتى كانون الأول 1991²⁹¹.

ومنذ تلك المرحلة وحتى كانون الأول 1992 نفذت الحركة العديد من عمليات طعن لجنود الاحتلال بالسكاكين، إضافة إلى شروعاتها بما أطلقت عليه "حرب الأيام السبعة"، التي كانت بداية لحرب عصابات مؤلمة للإسرائيليين، ففي السابع من ذلك الشهر، نصبت خلية عسكرية تابعة للحركة كميناً في غزة قتلت فيه ثلاثة جنود إسرائيليين، وبعد ذلك بخمسة أيام، نصبت خلية أخرى كميناً آخر في الخليل قتلت فيه ثلاثة جنود آخرين، وفي اليوم التالي خطفت خلية ثالثة الجندي الإسرائيلي نسيم طوليدانو، واشترطت للإفراج عنه إطلاق إسرائيل سراح الشيخ ياسين من سجونها، وعند انتهاء المهلة المحددة نفذت الوحدة الخاصة في كتائب القسام تهديدها، حيث تم العثور على جثة طوليدانو بعد يومين على طريق القدس - أريحا، وقد ردت إسرائيل من ناحيتها بإعلان حالة طوارئ غير مسبوق منذ حرب عام 1973. وللمرة الأولى حازت "حماس" على تغطية إعلامية واهتمام عالمي واسع، كما قامت إسرائيل في إحدى

²⁹⁰ Azzam Tamimi, Ibid, p 62.

²⁹¹ مهيب سليمان احمد النواتي، حماس من الداخل، غزة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 73-74.

محاولاتها لإطلاق سراح جنديها بإجراء مقابلة تلفزيونية مع الشيخ ياسين في سجنه، تحدث فيها عن موقف حركته من الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين²⁹². وقد كان لعمل "حماس" العسكري صدى هائلا، فبعد سلسلة من هجمات حرب العصابات شنتها كتائب عز الدين القسام أوائل التسعينيات لاحظ الصحفي البريطاني Graham Usher " لو أن حماس لم تفعل شيء آخر، فإن هذه العمليات العسكرية وعواقبها السياسية الدراماتيكية كانت كافيا لتكفل لها على الأقل هامشا في حوليات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي²⁹³ .

تعثر المفاوضات

وإذا كان إحراز نجاحات في مواجهة الاحتلال أصلا مولدا للشرعية، فإن الخسارة أمامه تؤدي إلى تقويضها. وقد كان الفشل هو السمة الغالبة للمباحثات التي دارت بين فلسطينيين تحركهم م.ت.ف من وراء الستار وإسرائيل منذ مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991²⁹⁴، وهو الفشل الذي بلغ ذروته عام 1992، حين اتضح عمق الهوة التي تفصل تطلعات كل من الطرفين، ففيما أراد الفلسطينيون إنهاء الاحتلال وحاولوا التفاوض حول إقامة دولة فلسطينية، حاول الإسرائيليون التصدي لهذا التوجه مصرين على الاستمرار بالاحتفاظ بالمستوطنات والسيطرة على الطرق في الأراضي المحتلة، وأدى عدم تحقيق المباحثات لأي نتيجة ملموسة إلى إضافة مزيد من الإحباط والتكدر لنفوس الفلسطينيين. ويمكن هنا استنتاج كيف بدت م.ت.ف وكأنها تعيد سيرة الوجيهاء الفلسطينيين لكن عبر المفاوضات هذه المرة، من

²⁹² Azzam Tamimi: Hamas Unwritten Chapters, London: Hurst & Company, 2007, p 64.

²⁹³ Graham Usher: What Kind of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories, in political Islam- Essays From: Middle East Report, Edited By: Joel Beinin And Joe Stork, London, New York: I.B. Tauris Publishers, 1997, p 339.

²⁹⁴ يمكن تفهم التشكك حول جدوى مؤتمر مدريد خاصة وأن العرب ذهبوا إليه بعد أن فقدوا كل أسباب قوتهم: انهيار القوة العسكرية العراقية المنهارة، والتمزق العربي الذي بلغ مداه بعد احتلال العراق للكويت، إضافة إلى تسارع أقول نجم الاتحاد السوفيتي الحليف الاستراتيجي للعرب، وهو الذي فقد صدقيته في نظرهم بعد أن وجه طعنة قاسية إلى القضية الفلسطينية عام 1989 بقراره رفع ما تبقى من قيود على هجرة اليهود السوفييت إلى فلسطين، والذين قدر عددهم بأكثر من مليون شخص. للمزيد حول هذا الموضوع انظر: برهان غليون: العرب ومعركة السلام- نقد السياسة العملية 1، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.

حيث مواجهة القوة العسكرية الإسرائيلية بالقرارات الدولية والأمل في تفهم الإدارة الأمريكية لمطالب الفلسطينيين بالحرية والاستقلال.

وكعادتها، وجدت "حماس" في هذه الأجواء فرصة لإبراز جدوى وبالتالي شرعية نهجها الرفض للتفاوض مع إسرائيل، وهي التي كانت ردت على مؤتمر مدريد للسلام أواخر عام 1991 الذي أطلق هذه المباحثات بعملية عسكرية قتلت فيها مستوطنات إسرائيلية بقطاع غزة أوائل سنة 1992²⁹⁵. وفي هذه المرة، قام ناشطون في الحركة باختطاف الجندي طوليديانو كما اشرنا، حيث كان الرد الإسرائيلي عنيفا جدا، ففي 16 كانون الأول قررت حكومة رابين ترحيل 416 نشطاء حماس والجهاد الإسلامي، دون محاكمة إلى جنوب لبنان في منطقة تدعى "مرج الزهور". لكن بدلا من أن تؤدي هذه العملية إلى إضعاف "حماس" كما أرادت إسرائيل، زادت من تعاطف الفلسطينيين معها، وهم يرون قادتتها يقاسون الأمرين نتيجة اختيارهم شن مقاومة عنيفة ضد الاحتلال، وساهم في تعزيز هذا التعاطف الشعبي قيام المحطات التلفزيونية ببث صوراً للمبعدين وهم يقاسون شظف العيش في العراء وسط الثلوج، إضافة إلى تصعيد حماس لعملياتها ضد أهداف إسرائيلية، مخلفة 13 قتيلا إسرائيليا في آذار 1993 في عمليات طعن بالسكاكين متفرقة نفذ معظمها أعضاء في الجناح العسكري التابع لحماس، كما أطلق مسلحون فلسطينيون النار مرارا وتكرارا على جنود الاحتلال والمستوطنين في الأراضي المحتلة. وجاءت زيادة إسرائيل من وتيرة ردها في 3 آذار من ذلك العام، عبر قرارها إغلاق حدود ما قبل عام 1967 في وجه 120 ألف عامل فلسطيني، ليخلق مزيد من الغضب والحنق في نفوس الفلسطينيين²⁹⁶.

إضافة إلى ذلك، تظهر ردود فعل كل من "حماس" و م.ت.ف على قضية الإبعاد، كيف حاول كل طرف منهما الانتصار لشرعية نهجه وتصويره على أنه الأجدى لتحصيل الحقوق الوطنية. فمن جهتها سعت "حماس" إلى أن تحول التضامن الذي جنته من هذه الخطوة إلى قوة سياسية، تضغط من خلالها على م.

²⁹⁵ مهيب النواتي، مصدر سابق، ص74.

²⁹⁶ آفي شليم، الحائط الحديدي، ترجمة: ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف الكتاب الذهبي، سنة ومكان النشر غير مذكورين، ص 482-483.

ت. ف لإجبارها على ترك طاولة المفاوضات مع إسرائيل، بكل ما يعنيه ذلك من فشل المسار التفاوضي وانتصار نهج المقاومة الذي نشطت فيه "حماس". بالمقابل حاولت م. ت. ف أن تظهر للرأي أن العمل السياسي مع المجتمع الدولي والمفاوضات مع إسرائيل هي التي سوف تحقق العودة للمبعدين. ففي كانون الأول 1992، وعدت المنظمة بتعليق محادثاتهما مع إسرائيل في واشنطن حتى تعيد إسرائيل المبعدين، وهو ما لم يحدث، إذ عادت م. ت. ف إلى طاولة المفاوضات في كانون الثاني 1993 دون أن يتحقق هذا الشرط. ومقابل هذا التعتت الإسرائيلي، بدأ المفاوض الفلسطيني سلسلة من التراجعات، فبدلاً من الاستمرار في اعتبار قضية المبعدين القضية الوحيدة التي تعطل المفاوضات، تم تصو يها في شباط 1993 كقضية بين عدة قضايا، وان كانت أكثرها أهمية، التي تعطل استئناف المفاوضات، ويقدم آذار 1993، غيرت م. ت. ف موقفها ثانية، معتبرا أن المبعدين ليسوا القضية الأولى على أجندتها، في المقابل، اعتبر أحد قادة حماس الشيخ حامد البيتاوي، الذي كان ضمن المبعدين، بأن المنظمة خانتهم وتركتهم معلقين²⁹⁷.

في المقابل، أضح في ظل هذه المعادلة ثنائية الأبعاد (المقاومة أو المفاوضات) المأزق الذي تعاني منه كل من الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، نتيجة استمرارها في العجز عن التأثير على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد دعت الجبهة الشعبية إلى سحب الوفد الفلسطيني من محادثات السلام في كانون الثاني 1992، وعلقت عضويتها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير احتجاجاً، فيما طلبت الجبهة الديمقراطية تصحيح التمثيل الفلسطيني، إضافة إلى الدعوة لاعتماد الديمقراطية والقيادة الجماعية في المنظمة، ثم تراجع الجبهة الشعبية وسحبت مطالباتها بتعليق محادثات السلام، مكثفة بالدعوة إلى تحسين شروط المشاركة في تلك المحادثات، واعترفت الجبهة الشعبية بعد ذلك بقليل بأن

²⁹⁷ Menachem Klein: Competing Brothers: The Web of Hamas- PLO Relations, in " Religious Radicalism in the Greater Middle East", Edited Bym Bruce Maddy- Weitzman and Efraim Inbar, London, Portland, or: Grank Cass, 1997, p 115-116.

المعارضة فقدت تأثيرها، وانتهت الجبهتان إلى المطالبة مع حلول أيلول من ذلك العام إلى المطالبة بأن تجرى المفاوضات مع إسرائيل بناء على قرار مجلس الأمن 242²⁹⁸.

وتظهر استطلاعات الرأي بين أوساط الفلسطينيين كيف أدت هذه الأحداث مجتمعة إلى نتيجتين

متربطتين: تضعف شرعية المفاوضات كنهج فعال في التعاطي مع الاحتلال من ناحية، وصعود شرعية نهج مقاومته وتعاطف الجماهير مع منفذيه من ناحية أخرى.

ففي استطلاع للرأي أجراه مركز القدس للإعلام والاتصال في شباط 1993 بين صفوف الفلسطينيين

صرح 83.7% من المستطلعة رأيهم أنهم يعتقدون أن الوفد الفلسطيني المفاوض يجب أن لا يعود إلى

المباحثات قبل أن تحل مسألة المبعدين، مع اعتقاد 50.7% منهم أن المفاوضات سوف تؤدي ثمارا

ولكن ليست ذات أهمية، و 31.9% أن المفاوضات لن تؤدي لنتيجة جيدة بالنسبة للفلسطينيين، مقابل

13.7% أجابوا أن المفاوضات هي الطريقة الأفضل لحل القضية الفلسطينية²⁹⁹. أما في استطلاع

أجرته نفس الجهة بشهر آب من ذات السنة، فقد أيد 50.1% من المستطلعة رأيهم انسحاب الفلسطينيين

من المباحثات مقابل 43.7% كانوا مع استمرارها³⁰⁰، كما أظهرت النتائج ارتفاع نسبة تأييد الإسلاميين

من 12.4% في الاستطلاع الأول مقابل 58.1% لـ م.ت.ف، إلى 28.1% للإسلاميين مقابل

54.6% لـ م.ت.ف في الاستطلاع الثاني.

عوامل من خارج "حماس"

وبموازاة العوامل الداخلية الفلسطينية التي كانت تدعم شرعية "حماس"، شهدت الساحة العربية والدولية

أحداثا جسيمة، كانت نتيجتها إخلاء الساحة أمام الإسلام السياسي من الأيدولوجيات المناقسة، ليظهر

²⁹⁸ يزيد صايغ: الكفاح المسلح، مصدر سابق، ص 906.

²⁹⁹ Jerusalem Media and Communication Centre (JMCC), Poll no. 1 On Palestinian Attitudes to the Peace Process and the Palestinian Expellees, February 1993, (electronic edition), <http://www.jmcc.org/publicpoll/results/1993/no1.htm>

³⁰⁰ Jerusalem Media and Communication Centre (JMCC), Poll No. 2 On Palestinian Attitudes to Current Issues August 1993, (electronic edition), <http://www.jmcc.org/publicpoll/results/1993/no2.htm>

بصورة الحامي الأقوى - إن لم يكن الوحيد- لأتباعه - ومن ضمنهم الكثير من الفلسطينيين- في وجه الأخطار الخارجية التي تتهددهم، وذلك بعد سقوط البدائل الأخرى.

حرب الخليج وتهاوي الخيار القومي

فقد شهدت سنة 1991 هزيمة العراق أمام تحالف دولي هائل ترأسه الولايات المتحدة الأمريكية، وحسب الباحثين فقد كان اليسار هو الخاسر الفلسطيني الأكبر من هذه الناحية، بعد محاولته اكتساب سند معنوي من إعلانة تأييده للعراق، في محاولة لمداراة الضربة العقائدية والإستراتيجية الشديدة التي تلقاها مع تغيير الاتحاد السوفيتي لموقفه من القضية الفلسطينية، وسماحه بهجرة اليهود الروس إلى فلسطين³⁰¹.
يضاف إلى ذلك ما خلقته هذه الحرب من أزمة مالية خانقة لـ م. ت. ف، في وقت استمر فيه تدفق الأموال على "حماس": فخلاًفاً لعرفات الذي أدى دعمه المطلق للعراق إلى تأزيم موقف م. ت. ف سياسياً ومالياً على الصعيدين الإقليمي والدولي، عارضت "حماس" التي كانت حريصة على استمرار تدفق المساعدات من دول الخليج بشدة غزو العراق للكويت. ورغم أنها عارضت الحرب التي تلت ذلك، فقد قوبل موقفها باستحسان من قبل دول الخليج التي زادت بعد ذلك من معوناتهما لهما ولمؤسسانهما، لذا وبينما اضطرت م. ت. ف نتيجة وقف دول الخليج توفير المال اللازم لها، إلى تقليص وجودها الدبلوماسي والدولي، إضافة إلى وقف تحويل الأموال إلى المؤسسات الفلسطينية ومنظمات الإغاثة المحسوبة عليها في المناطق المحتلة، بما في ذلك عائلات المقاتلين القتلى والجرحى والأسرى والفئات المحتاجة³⁰²، استمرت "حماس" في التجاوب مع حاجات الناس، وهو الأمر الذي ارتبط بما اشتهر به قادة الأخيرة من نزاهة وبساطة في العيش. في ظل حقيقة النظام الأبوي الجديد الذي أرسى عرفات قواعده، يمكننا فهم الهزة العميقة التي أصابت نظاماً يرتكز على المال وتوزيعه في بناء قوته وكسب أنصاره، لصالح

³⁰¹ يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مصدر سابق، ص 901.

³⁰² S.Mishal and A. Sela, Ibid, p 88-89.

"حماس" التي سرعان ما بدأ الرأي العام الفلسطيني ينظر إليها بعين الرضا مغفلاً أية شروخ أحدثتها موافقها الحذرة في حرب الخليج بسمعتها³⁰³.

ولكن، كم هي الأموال التي دخلت ميزانية حماس في تلك الفترة؟ وما هي مصادرها؟ من ال صعب بمكان الإجابة بثقة عن هذين السؤالين، كون "حماس" ببساطة ليست مؤسسة علنية تخضع لإجراءات المساءلة والمراجعة وتدقيق الحسابات، وإنما هي تنظيم يضطلع بالعديد من الأنشطة السرية. لكن، حسب تقديرات استخبارات إسرائيلية بلغت ميزانية حماس في عامي 1993 و1994 ما بين ثلاثين مليون إلى خمسين مليون دولاراً، وحسب ذات المصادر، فإن نحو نصف هذا المبلغ جمع مباشرة من جمعيات فلسطينية إسلامية ومن أفراد وأوساط تجارية في الشتات، بما في ذلك أوروبا الغربية والأمريكيتين، أما النصف الثاني فكان مصدره إما دول كإيران والعربية السعودية والكويت أو متبرعين من الشرق الأوسط. ويقول الباحثون الإسرائيليون أن تدفق الأموال من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية كان يأتي عبر مؤسسات الإغاثة الإسلامية، بما في ذلك تلك العاملة منها في إسرائيل، تحت غطاء دعم عائلات الضحايا والسجناء³⁰⁴.

انهيار الاتحاد السوفيتي

أما انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 فوجه ضربة أخرى في الصميم لأيديولوجية رآها الناس ولسنوات طويلة قادرة على الاستمرار في حمل مشروع تحرر مجد في وجه الاحتلال الإسرائيلي³⁰⁵. وكما ينقل يزيد صايغ فقد اعترف زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جورج حبش بنهاية عام 1990

³⁰³ Beverley Milton- Edwards, Ibid, p154-155.

³⁰⁴ S. Mishal and A. Sela, Ibid, p 88-89.

³⁰⁵ للمزيد حول أزمة اليسار وتآكل أسس شرعيته انظر الورقة البحثية التي أعدها الباحث بعنوان "التيار الثالث: بناء الشرعية الغائبة" في مجموعة باحثين، "التيار الثالث" في السياق الفلسطيني: حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، 2007.

مع بدء تفكك المعسكر الاشتراكي بأن العالم الثالث خسر النموذج الذي كان يستند إليه ممثلاً بالاتحاد السوفيتي وأكد أن الولايات المتحدة هي الآن على رأس هذه الأقطاب المتعددة في النظام الدولي³⁰⁶.

ولكن ماذا كانت نتيجة هذه الأحداث الجسيمة؟ تظهر دراسة مسحية أجرتها مؤسسة "فافو" النرويجية في صيف سنة 1992، على عينة من فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية بلغ عددهم 2500 أسرة فلسطينية، مدى الاتساع الذي يتمتع به الإسلام كدين وكمدلول سياسي. فعند سؤال المستجوبين عن الصفة الرئيسية التي ترغب في رؤيتها في دولة فلسطينية مستقبلية، شكل الإسلام وبنسبة تفوق غيرها كثيراً الجواب الرئيسي عند أكثرية الفلسطينيين كافة، بغض النظر عن العمر، والجنس، والتعليم، وموقع الإقامة، ووضع اللاجئ، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي، وبالطبع كان هذا على حساب تأييد الايدولوجيا القومية والاشتراكية ويقدر اقل الديمقراطية³⁰⁷.

وبالمحصلة، فقد استطاعت "حماس" عبر الاشتراك بالانتفاضة الأولى، تأسيس شرعية لها في أعين الفلسطينيين، كما استطاعت نتيجة مقاومتها المتصاعدة للاحتلال، وتصوير نفسها قائدة لهذا النهج في وجه التسويات السياسية المتعثرة، ما مكنها من تصدر تيار المعارضة على اعتبار أن إستراتيجيتها هي الأقدر والأجدى في مقاومة الاحتلال، الذي استمر يستهدف الفلسطينيين حتى حين كان يفاوض فريق منهم.

³⁰⁶ يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مصدر سابق، ص 900-901.

³⁰⁷ جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية- بحث في الأوضاع الحياتية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994، ص 279-315.

الفصل السادس

"حماس" خلال حقبة "أوسلو": صراع الشرعيات

خلال استمرار "حماس" في خوض غمار عملية بناء شرعيتها السياسية، وفي أثناء احتدام التنافس مع القوى الوطنية في مسألة القوى والنسب واكتساب الشرعية، واجه الفلسطينيون جميعاً مفترقا حاسماً يعملياً "السلام" الموجهة أمريكياً، فبعد حرب الخليج، ونتيجة مباشرة لها، هندست الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الأب مبادرة بأشراف الوزير بيكر، لإيجاد تسوية للنزاع الفلسطيني/العربي-الإسرائيلي، وهو الأمر الذي بلغ ذروته باتفاق أوسلو في 13 أيلول 1993، الذي نص على إنهاء النزاع المسلح بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، ورتب لإقامة سلطة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وفي حين وافقت أطراف فلسطينية وطنية على الدخول في عملية التسوية السياسية، أبدت "حماس" بالاشتراك مع قوى وطنية فلسطينية أخرى، معارضتها الفورية لهذه العملية³⁰⁸.

والسؤال الذي يبرز هنا هو كيف كانت حالة الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية عادة توقيع أوسلو، لاسيما فيما يتعلق بموضوع بحثنا الرئيسي مقاومة الاحتلال؟

المشهد الفلسطيني عادة توقيع "أوسلو"

نبدأ بحركة "فتح" الطرف الفلسطيني الذي وقع "أوسلو"، التي أوقفت مقاومتها لإسرائيل، محاولة بناء شرعيتها عبر المفاوضات، على اعتبار أنها - أي المفاوضات - والكفاح المسلح يحققان الهدف ذاته، أي إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة (ولكن وكما سنرى فإنها ستلجأ أحياناً إلى العنف لمواجهة التعنت الإسرائيلي في تنفيذ الالتزامات).

³⁰⁸ علي الجرباوي: "حماس": مدخل الأخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، شتاء 1993) ص 78.

ومع قيام سلطة فلسطينية عام 1994 بموجب الاتفاقات مع إسرائيل، يلاحظ أن التنافس بين "حماس" والمنظمة قد اختفى بدرجة كبيرة، ليظهر الخلاف بين السلطة و"حماس"، خاصة أن هذه السلطة برزت على حساب المنظمة³⁰⁹.

وبخلاف فتح استمرت "حماس" و"الجهاد الإسلامي" في مقاومتها المسلحة للاحتلال، ورفضتا العملية السياسية الوليدة بالمطلق. وقد استفادت "حماس" في هذا المجال من معضلة حركة "الجهاد الإسلامي"، والتي وان نجحت في مصالحة الإسلام مع الوطنية، فإنها فشلت في المحور التنظيمي مستسلمة ل"حماس" ومسلمة الدور لها خلال الانتفاضة³¹⁰. وكما تدل الأحداث، فإن الصعود الحمساوي على الجبهة العسكرية كان واضحا للعيان حتى قبل "أوسلو" وقبل أن تشن الحركة عملياتها الانتحارية - الاستشهادية التي ستجلب لها شهرة واسعة.

ويحصى مهيب النواتي 18 عملية عسكرية لـ"حماس" خلال سنة 1992، أي بما يزيد عن العمليات التي نفذتها خلال السنوات الثلاث السابقة، إلا أن الارتفاع الأكبر كان سنة 1993، بعدد عمليات بلغ 52 عملية عسكرية³¹¹.

والملاحظ كذلك أن تلك العمليات كانت شديدة وتدل على قوة متزايدة، وهو ما مكن "حماس" من تثبيت شرعي كونها الفصيل المعارض الأكبر في أعين الفلسطينيين، على اعتبار أنها الفصيل الذي يدير مقاومة مسلحة عنيفة ضد الاحتلال. فإضافة إلى ما اشرنا إليه في الفصل السابق من خطف الجندي الإسرائيلي

³⁰⁹ بلال محمود الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجاً، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008، ص 81.

³¹⁰ Jean-Francois Legrain: HAMAS: Legitimate Heir of Palestinian Nationalism? In Political Islam- Revolution, Radicalism or Reforms, edited by John L. Esposito, Lynne Rienner Publishers, Boulder, London, 1997, p 173.

³¹¹ مهيب النواتي، حماس من الداخل، غزة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 92-93. وكان نتيجة ذلك أن استطاعت "حماس" أن تركز نفسها وتزيد هيبتها حتى في أعين أكبر قوة على الساحة الفلسطينية آنذاك حركة "فتح"، ففي كتابه "ما نراه في فتح"، يتناول احد قادة فتح عباس زكي "حماس" في فصل منفصل، فيما يتناول الفصائل الأخرى غير فتح مجتمعة في فصل آخر.

انظر: عباس زكي، ما نراه في فتح، فلسطين: منشورات الأرض المحتلة، 1993.

نسيم طوليدانو وقتله في كانون الأول 1992 وما أعقبها من إعلان إسرائيل حالة طوارئ عالية، تمكن مقاتلو "حماس" من قتل الكولونيل مثير شمعون منتز، منسق أعمال الوحدات الخاصة وقائد قوات لواء جفعاتي في قطاع غزة في كمين مسلح في الرابع والعشرين من كانون الأول 1993، وبعد مقتل منتز، نُقل عن مصادر إسرائيلية قولها أن "فتح" لم تفعل شيئاً يشبه ما تقوم به "حماس" حتى من بعيد، خلال 24 سنة من وجودها³¹².

ويمكن إرجاع هذا الصعود في مجال المقاومة المسلحة للاحتلال إلى عدة أسباب، فهناك أولاً انطلاقة كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لـ"حماس" عام 1992، وانتقالها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية³¹³، وهناك أيضاً الإبعاد القاسي لقادة الحركة إلى مرجع الزهور في نفس العام، الأمر الذي أوجع مشاعر الغضب والانتقام والسعي للانتساب للجناح العسكري في نفوس أعضاء الحركة³¹⁴. ومن العوامل المهمة، العناصر الشابة التي انخرطت في العمل العسكري لحركة "حماس"، ناهيك عن استمرار تدفق الأموال عليها، بما يعنيه ذلك من قدرة على امتلاك العدة والعتاد وتجهيز المقاتلين ورعاية عائلاتهم في حال أسرهم أو استشهادهم.

³¹² Graham Usher, Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence After Oslo, London: Pluto Press, 1995, p 25-26.

³¹³ حسب مؤسس كتائب القسام في الخليل موسى عمرو، فإن الضربة الإسرائيلية لم تمنع وجود بعض المجموعات الجاهزة ولكنها غير عاملة، لاسيما وان العمل العسكري تأثر "بشكل كبير من ناحية تنظيمية ومن ناحية المؤسسات التنظيمية على اعتبار أنها شملت اعتقالات للمواقع الحساسة لدى الحركة". وكما يؤرخ عمرو فقد كانت "الانطلاقة الحقيقية في مدينة الخليل بعد لقائي مع الأخ عماد عقل " كان هناك بناء تصور لبداية العمل العسكري، آنذاك لم يكن شيء اسمه كتائب الشهيد عز الدين القسام في مدينة الخليل وإنما كان هناك تردد بيننا هل نسمي المجموعات في الضفة باسم كتائب عبد الله عزام وفي غزة باسم كتائب القسام أو يكون نفس الاسم وفي النهاية بعد مشاورات مع الأخ عماد عقل تم الاتفاق على أن تكون بنفس الاسم". وكما يقول عمرو فبعد فترة وجيزة هي مرحلة التنفيذ وكان النجاح الأول لنا، حيث تم إصابة جندي وضابطة إسرائيلية في العملية الأولى وكان هناك شعور بنشوة ولذة النصر ثم انتقلنا إلى ترتيب العملية الثانية والثالثة حتى تم اعتقال المجموعة. انظر: مقابلة مع مؤسس كتائب القسام في الخليل موسى عمرو، نسخة الكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2008/6/8 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.palestine-info.info/Ar/Default.aspx?xyz=U6Qq7k2%BcOd87MDI46m9rUxJEpMO2%Bi1s7xqco4f2%BD8MRkfpamSu68kmLWz6Ws0rApYUsOjE2XlaD2hnWDF9oRialW0Zb6Ioey5VrHInQc2HoBV174prXM2%FoaEid2%F2%BJgn2%FTWsTqAoptvg3%D>

³¹⁴ مهيب النواتي، مصدر سابق، ص93.

ويذكر باحثون إسرائيليون أن كلا من القوتين الإقليميتين إيران وسوريا، شرعتا في تلك الفترة بتوفير مرافق تدريبية في إقليميهما لـ"حماس"، إضافة إلى تدريب عناصر الحركة على سبل إدارة شبكات التجنيد وتوفير المال والعتاد وتنفيذ الاتصالات السرية³¹⁵، وفيما لا ينكر خالد مشعل وجود علاقات بين "حماس" وهاتين الدولتين المناوئتين لإسرائيل، لكنه يؤكد أن علاقة الحركة الجيدة معهما لا تعني أنها جزء من برنامجها أو أنها تشاركهما مخططا معينا لإحباط عملية السلام، ولكن هذه العلاقة هي جزء من تعزيز العمق العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية³¹⁶.

أما الطرف الثالث في المعادلة الفلسطينية فهي فصائل اليسار الفلسطيني، التي كانت مشتتة وفاقدة للبوصلية، لاسيما بعد الهزة المادية والمعنوية والأيدلوجية التي أحدثتها انهيار الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى ضعف حضورها سواء في مجال المقاومة أو مجال المفاوضات، بحيث تركزت فعاليتها على إصدار البيانات والاتصالات السياسية.

وإن كنا لسنا في معرض تحليل أسباب أزمة هذه التنظيمات، فينبغي أن لا نهمل كذلك تأثير الحصار المالي الذي اتبعه الاتجاه المهيم المؤيد لأوسلو في م.ت.ف اتجاه فصائل اليسار، ضمن ترتيبات عملية التسوية، التي لم تعمل على محاصرتها فقط، بل مضت - حسب احد قادة اليسار داوود تلحمي - في عمليات إفساد جماعي وفردي لتيارات انتمت للتيار اليساري، وإذا كان صحيحا أن المال لا يصنع أحزابا وتنظيمات وقوى ذات طابع جماهيري حقيقي، فإنه في الوضع الفلسطيني تحديدا، خاصة بين اللاجئيين والطبقات الفقيرة والمهمشة، عنصر هام في دعم أوضاع هذا التنظيم أو ذاك³¹⁷.

ويمكن تلمس آثار هذا التوجه في الموقف من عملية التسوية، فبينما كان نهجا "فتح" و"حماس" يأخذان بالنمو والهيمنة، بدرجات ولأسباب مختلفة، ويفرضان نفسيهما على الساحة كقوتين رئيسيتين (السلطة الحاكمة

³¹⁵ S. Mishal and A. Sela, The Palestinian Hamas: Vision, Violence and Coexistence, New York: Columbia University Press, 2000.

³¹⁶ حركة حماس وتحرير فلسطين: مقابلة مع خالد مشعل أجراها غسان شربل، بيروت: دار النهار للنشر، 2006، ص91.

³¹⁷ داوود تلحمي: القطب الثالث- التجربة والأفاق، في ما بعد الأزمة البنيوية- التغيرات البنيوية في الحياة السياسية

الفلسطينية، وأفاق العمل، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999، ص257.

والمعارضة من خارج السلطة)، لم تحاول فصائل اليسار أن تُبدع مساراً حقيقياً منافساً، بل ارتضت، بدرجة أو بأخرى، أن تنزل ومن موقع ضعيف إحدى المنزلتين التابعتين لبرنامجي فتح أو حماس. يقول احد قادة "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" كايد الغول: "الجبهة لم تسقط خيار الكفاح المسلح لا قبل أو سلو ولا بعده، وظل يحتل نفس المكانة في إستراتيجيتها، لكن الظروف التي نشأت بعد بدء تطبيق اتفاق أو سلو على الأرض، ونشوء السلطة الفلسطينية وحالة الاسترخاء التي أصابت كافة التنظيمات تقريباً، إلى جانب عوامل ذاتية، أثرت على أداء الجبهة عسكرياً دون أن يعني توقفه"³¹⁸.

أما القيادي في "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين" قيس عبد الكريم فيؤكد أن فصيله استمر بالعمل ضمن خطة تقوم على حصر العمل العسكري بالضفة الغربية وقطاع غزة، و"لكننا نعترف بأننا كنا عاجز عن مجارات حماس في توجيه الضربات إلى الاحتلال"³¹⁹.

إن خارطة الفعل واللا فعل هذه - إن صح التعبير - للأحزاب والتنظيمات الفلسطينية، أنتجت استقطاباً حاداً داخل المجتمع الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس اللتان ستبدوان الطرفان القياديان الفاعلان اللذان لهما ثقتهما في الشارع، والقادران على التأثير في الحركة السياسية، فيما سيكون نصيب الآخرين التراجع والتهميش.

مبدأ رئيسي

والحال هذه من الاستقطاب، ولتكوين فهم أعمق عن طبيعة ما كان يجري على الساحة الفلسطينية، سنتطرق الدراسة في هذا الفصل من مبدأ رئيسي هو: طالما أن الشرعية السياسية ترتبط - حسب افتراضنا- سواء من حيث اكتسابها ومدى اتساعها بما يراه الأفراد من نجاحات وإخفاقات أي طرف في مواجهة الخطر الخارجي الذي يتهدهدهم، فيمكن إلى المسيرة السلمية والمقاومة في ذات الإطار، أي كتكتيكيين مختلفين

³¹⁸ مقابلة مع كايد الغول، عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، غزة، 2008/6/17.

³¹⁹ مقابلة مع قيس عبد الكريم: عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، رام الله، 2008/6/9.

يجمعهما هدف استراتيجي مشترك هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية. وسوف نحاول في الصفحات التالية التطرق إلى هاتين الطريقتين، وكيف تم استثمارهما في سبيل جني الشرعية والمزيد منها:

مسيرة أوسلو

كانت مسيرة "أوسلو" بالنسبة للطرف الفلسطيني المشارك فيها حركة "فتح" ولمؤيديها من الفلسطينيين، وسيلة لإنهاء الاحتلال وتفكيك المستوطنات وانسحاب الجيش الإسرائيلي من أراضيهم. وقد حاولت "فتح" وزعيمها عرفات عبرها تثبيت شرعيتها كقائدتين للنضال الوطني الفلسطيني، عبر هذا الاتفاق الذي كان يتوقع منه أن يضع حدا للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة إضافة للقدس الشرقية. بيد أن المسألة لم تكن بهذه السهولة ونتائجها لم تكن مضمونة، خاصة أن الاتفاقية جاءت في ظرف كوني مختلف عن ذلك الذي حققت في باقي حركات التحرر الوطني الاستقلال لبلدانها، فعلاوة على أن ها وقعت في وقت كانت فيه م.ت.ف شديدة الضعف، فقد سيطرت مناحات دولية غير داعمة أو ضاغطة من أجل قيام دولة فلسطينية مستقلة، ناهيك عن معارضة وتكرار النخب والأحزاب النافذة داخل دولة الاحتلال للمطالب الفلسطينية³²⁰.

ونتيجة انعدام التوازن في نسب القوة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، سواء في المجالات العسكرية أو الاقتصادية أو الإدارية، وجد القادة الإسرائيليون أنفسهم ومنذ البداية غير مضطرين للموافقة على المطالب الفلسطينية وأهمها دولة على حدود سنة 1967 كإطار لحل الدولتين، وتوقعوا بدلا منها تعديلات حدودية لصالحهم، إضافة إلى رفضهم أي تحكيم دولي يكون مرجعية في حال نشوب خلافات بين الطرفين، ولم يكن ثمة إطار ملتبس أكثر من قرار 242 الدولي الذي بنيت المفاوضات عليه، تستطيع إسرائيل عبره ابتزاز الفلسطينيين حتى على 22% من مساحة فلسطين التاريخية التي 78% من المساحة الأصلية لوطنهم مقابل الحصول عليها.

³²⁰ جميل هلال، أبعاد مأزق المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36، خريف 1998، ص 29.

يقول الكاتب الإسرائيلي آفي شليم في هذا السياق: "في عملية تنفيذ اتفاق أوسلو، بدأ إسحاق رابين (رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي وقع اتفاقية "أوسلو" مع الفلسطينيين - الباحث) التعامل مع عرفات على أنه شريك على طريق السلام. وكانت لدى كل من الزعيمين رؤية مختلفة لاتفاق أوسلو. فقد تصور رابين حدوث نزع سلاح تدريجي من تلك الأجزاء من الأراضي المحتلة غير الضرورية للأمن الإسرائيلي أو للاستيطان الإسرائيلي حيث ينتهي الأمر بتكوين كيان فلسطيني منزوع السلاح. وقد تصور عرفات انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة تقريباً متبوعاً بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة تكون عاصمتها القدس الشرقية"³²¹.

كما أن إسرائيل كانت على دراية تامة بسعي عرفات للوصول إلى الضفة الغربية وقطاع غزة بأي ثمن، والتنازلات الكثيرة التي قام وسيقوم بها من أجل تحقيق هذه العودة، نتيجة خشيته من أن يحل محله زعماء جدد سواء أكان ذلك من المقاومة الإسلامية أم من أعضاء "فتح" والجبهات الذين اكتسبوا شرعيتهم وقوة تنظيمية أثناء الانتفاضة هددت احتكاره للسلطة، وهو ما استغلته إسرائيل حتى النهاية في الاتفاقات التي وقعتها معه لاحقاً³²².

وهكذا كانت النتيجة اتفاقاً مثيراً للجدل، لا مصالحة تاريخية تنهي الغبن الواقع بحق الفلسطينيين، فـ"أوسلو" الذي اعتبر حلاً مرحلياً لخمس سنوات، انتهى إلى سلطة حكم ذاتي محدودة الصلاحيات على مناطق مبعثرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تأجيل مواضيع الصراع الحقيقي لحين التفاوض حول الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وهذه المواضيع هي: اللاجئيين والقدس والمستوطنات، (اللاجئون: أساس القضية في احتلال 78% من فلسطين التاريخية وتشريد أهلها عام 1948، والمستوطنات: أساس الاستيلاء الإسرائيلي على ما تبقى من الأرض الفلسطينية، والقدس: الأساس الرمزي والروحي للوطن الفلسطيني).

³²¹ آفي شليم، الحائط الحديدي، ترجمة: ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف الكتاب الذهبي، سنة النشر غير مذكورة،

ص519.

³²² ليف غرينبرغ، سلام متخيل - حول الخطاب، الحدود، السياسة والعنف، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، كانون الأول 2007، ص201.

يضاف إلى ذلك ما حملته الاتفاق بين جنابته من عبارات ذات تفسيرات مختلفة ومتناقضة عندما يتعلق الأمر بالحقوق الفلسطينية، تربط تنفيذها بمفاوضات لاحقة غير محددة التاريخ، تعتمد على قيام السلطة الفلسطينية بالتزاماتها الأمنية وفق الحكم الإسرائيلي عليها، في حين أن الاستحقاقات الإسرائيلية واضحة بما لا يحتمل التأويل، حيث نص الاتفاق على جعل الولاية الأمنية العليا في جميع مراحل التفاوض خاضعة للإسرائيليين، بينما اشير إلى حقوق الفلسطينيين بتربط مع جملة في غزة والضفة الغربية مما يؤكد استثناء بقية الشعب الفلسطيني في الشتات من أية حقوق وطنية وسياسية في وطنهم الأصلي لحين التوصل لاتفاق³²³.

لذا لم يكن مستغرباً أن تخلق الاتفاقية انقساماً حاداً في أوساط الشارع الفلسطيني، إذ كانت بنظر الكثيرين بعيدة كل البعد ليس عن الهدف الأصلي لـ م.ت.ف أي التحرير الكامل لفلسطين الانتدابية، بل أيضاً عن هدفها الأقل طموحاً بكثير وهو إقامة الدولة المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، كما تم تصورها في إعلان الاستقلال الصادر عنها في 15 تشرين الأول 1988³²⁴.

أمال عريضة بالسلام رغم كل المثالب

رغم ذلك حظيت الاتفاقية بشرعية عالية في البداية في أوساط الفلسطينيين، ذلك أن الآمال كانت عريضة فقد كان من المفترض أن تؤدي "أوسلو" إلى إنهاء الاحتلال وإقامة نظام منفتح وديمقراطي، إلى جانب تحسن سريع في الظروف المعيشية والاقتصادية يحول الأراضي الفلسطينية إلى "سنغافورة الشرق الأوسط"، ما جعل كثيراً من الفلسطينيين التواقين لحل سلمي ينهي معاناتهم يتبنون احد موقفين: إما بناء أو هام متسرعة حول إمكانية انجاز حل سياسي عادل مترافق مع انتعاش اقتصادي، أو على الأقل إعطاء

³²³ بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008، ص 101-102.

³²⁴ يزيد صايغ، الكفاح المسلح، مصدر سابق، ص 918-919.

السلام فرصة وانتظار ما ستؤول إليه العملية السياسية³²⁵، خاصة وأن عنوان الاتفاقية غزة- أريحا أولاً تضمن أملاً بأن هذه الخطوة ستنبعها انسحابات إسرائيلية ثانية وثالثة... الخ من باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967³²⁶.

وقد وجدت هذه الشرعية العالية ترجمتها في استطلاعات الرأي، حيث بلغت نسبة التأييد الشعبي الفلسطيني للمفاوضات مع الإسرائيليين إلى 80% أوائل عام 1996، بينما هبط معدل تأييد العنف ضد الأهداف الإسرائيلية إلى 20%، وقبيل الانتخابات العامة الفلسطينية، في كانون الثاني من ذلك العام، بلغ ما تحظى به "فتح"، وهي الحركة الوطنية الرئيسية التي يتزعمها عرفات، على مستوى غير مسبوق هو 55%، وقفز معدل تأييد عرفات نفسه إلى 65%، وفي الوقت ذاته هبط معدل تأييد الجماعات المعارضة - القومية منها والإسلامية إلى 20% مقابل 40% قبل ذلك بعامين. وعندما جاءت السلطة الفلسطينية إلى الوجود فقد كان تتمتع بشرعية حقيقية، فقد شارك في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي عقدها عام 1996 74% ممن يحق لهم حق التصويت، وحصل عرفات على أكثر من 75% من مجموع الأصوات، فيما فازت فتح بنسبة 77% من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد، وذلك رغم كل دعوات المعارضة ومنها "حماس" إلى مقاطعة الانتخابات³²⁷.

من جهتها، حاولت حركة "حماس" الطعن في شرعية هذه الانتخابات، بالتركيز على إجراءاتها في ظل الاحتلال، واقتصارها على الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة دون فلسطيني الشتات³²⁸، رافضة اعتبار هذه الانتخابات استفتاء على اتفاقيات "أوسلو" بالقول: "ذلك أن تطلع شعبنا المستمر للتخلص من الاحتلال وتعطشه للحرية والاستقلال عن المحتل هو الذي دفعه للمشاركة في الانتخابات

³²⁵ مهند عبد الحميد، الإرهاب.. العنف وظاهرة "العمليات الانتحارية"، مجلة "السياسة الفلسطينية"، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع 1998، ص 9.

³²⁶ Francois Burgat: Face to Face with Political Islam, New York: L.B Tauris & Co Ltd, 2003, p 118.

³²⁷ خليل الشقاقي: السلام.. وعرفات ضحايا موت أوسلو! (مجلة الكنتب- وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر،/ السنة الرابعة، العدد 38 مارس 2002)، ص 16.

³²⁸ بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشأن نتائج انتخابات الحكم الذاتي بتاريخ 1996/1/24.

وليس التأييد المزعوم لاتفاقيات الذل والعار التي عبر شعبنا عن رفضها في أكثر من موقف، كان آخرها
الجنارة ربع مليونية التي خرجت لوداع الشهيد القائد البطل يحيى عياش والتي أكدت أن شعبنا يرفض
الانصياع للاحتلال ويصر على خيار المقاومة الذي عملت اتفاقيات أوسلو على محاربتها بشتى
الوسائل»³²⁹.

خفوت الآمال

بيد أن ما رجاه الفلسطينيون من "أوسلو"، يضاف إليه بعض رموز الدولة التي اهتمت السلطة بإبرازها
كاستعمال الإعلام الوطنية وقوات الأمن النظامية والطوايع وإنشاء الوزارات والبرلمان والممثلات،
إضافة إلى عشرات آلاف الوظائف التي وفرتها في القطاع العام³³⁰، ما كان ليصمد أمام حالة الإحباط
التي غزت نفوس الفلسطينيين تدريجيا نتيجة ما شاب تنفيذ إسرائيل للاتفاقات من تعنت وتملص، فحتى
بعد اختيارها الفلسطينيين "كشريك"، استمرت إسرائيل تلعب دور "الطرف القوي" دون أن تقدم أية إشارات
حسن نية للفلسطينيين، جاعلة حلمهم بدولة مستقلة يخبو رويدا رويدا، وليبدو للكثيرين منهم "سلام بلا
أرض"³³¹ على حد وصف ادوارد سعيد وغيره من منتقدي "أوسلو".

³²⁹ نفس البيان.

³³⁰ مع قيام السلطة الفلسطينية انتقلت السيطرة فعليا داخل الحقل السياسي الفلسطيني من اطر م.ت. ف إلى اطر سلطة فلسطينية
تسعى للتحويل إلى دولة. وقد شرعت هذه السلطة فور قيامها بمنح نفسها رموز الدولة الحديثة وشكلها في المجالات المتاحة وفقا
لاتفاق أوسلو والاتفاقات اللاحقة (مجلس تشريعي، وزارات، شرطة... الخ). ولا شك أن هذا التحول كان أكثر من مجرد
تحول في المكان فحسب، فالذي حدث - كما يرى جميل هلال - هو أن الحقل السياسي الفلسطيني انتقل من حقل عماده فصائل
مسلحة، يهيمن عليه خطاب المقاومة والتحرير، إلى حقل تسيطر عليه سلطة محكومة بالاتفاقات مع إسرائيل، تحتكر استخدام
العنف داخل الأماكن المحددة لها وفقا لهذه الاتفاقات (مناطق أ)، كما أن مهمتها حفظ الأمن على إقليمها الخاص، وتتولى عملية
التفاوض مع إسرائيل، وبإشراف أمريكي، بشأن حدودها وإقليمها، وتنظم علاقاتها إقليميا ودوليا بناء على هذا الأساس.

انظر: جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو - دراسة تحليلية نقدية، مصدر سابق، ص 77.

³³¹ انظر: ادوارد سعيد، أوسلو 2 سلام بلا أرض - ما بعد كتاب "غزة - أريحا سلام أمريكي"، دار المستقبل العربي، القاهرة،

لذا لم يكن الفلسطينيون بحاجة لوقت طويل، كي يدركوا أن المراوغة الإسرائيلية في تنفيذ الالتزامات هي نهج مقصود³³²: فسواء تعلق الأمر بإعلان المبادئ في "أوسلو" عام 1993، أو "أوسلو" ب في أيلول 1995، أو إعلان الخليل في كانون الثاني 1997، أو إعلان واي ريفر في تشرين الأول 1998، أو اتفاق شرم الشيخ في أيلول في 1998، كان ثمة نسق متداخل ومبكر من تتكر إسرائيل لها التزمت به للجانب الفلسطيني في أول اتفاق بينهما، الأمر الذي يستدعي عقد اتفاق جديد لتنفيذ ما لم تلتزم به إسرائيل في الاتفاق الأول، ثم اتفاق ثالث لتنفيذ الاتفاقيين السابقين، وهكذا دواليك مع نتيجة واحدة، هي عدم حصول

³³² معين رباني، الحجارة والصواريخ: النتيجة الحتمية لاتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 47 صيف 2001، ص 10-11.

ففي حين أن "أوسلو" يميز أصلاً بين "انسحاب إسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا" وبين "إعادة الانتشار الإضافية للقوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، إلا أنه ينص على أن "إسرائيل سوف تسترشد في إعادة نشر قواتها العسكرية بمبدأ نشرها خارج المناطق الأهلة" و "إلى مواقع محددة"، وهو لا يشير في أي موضع إلى تمييز بين مفهوم الانسحاب ومفهوم إعادة الانتشار، وفي حين أن "أوسلو" يسمح لعمليات "إعادة الانتشار الإضافية إلى مواقع محددة" بأن "تتخذ بالتدرج بصورة ملائمة لاضطلاع الشرطة الفلسطينية بمسؤولية النظام العام والأمن الداخلي"، إلا أنه لا يذكر شيئاً عن تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق (أ) الخاضعة للسيطرة الأمنية الفلسطينية و(ب) الخاضعة للإدارة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية (ج) الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي الكامل، وهو التقسيم الذي ادخل في (أوسلو ب)، ولا عن تنظيم إعادة الانتشار بحيث تتم على ثلاثة مراحل تمتد على ثمانية عشر شهراً لأسباب لا تتعلق تحديداً بجهوية الشرطة الفلسطينية. وعلى نحو مماثل، ومع أن إعادة الانتشار وفقاً (لأوسلو ب) كانت من المفروض أن تشمل الأراضي الفلسطينية كافة، ما عدا المناطق المستثناة بشكل خاص (مواقع عسكرية محددة والقدس الشرقية وأراضي فلسطينية أخرى ضمت إلى إسرائيل في عام 1997 والمستوطنات الإسرائيلية وأجزاء من الخليل)، إلا أن هذا المبدأ تم عكسه في اتفاق الخليل الذي تم التفاوض فيه بشأن الفقرة VII من اتفاق (مبادئ موجهة من اتفاق الخليل) من الملحق I لأوسلو ب، لتصبح بموجب أحكام الاتفاق الجديد المناطق غير الخاضعة للاستثناء من إعادة الانتشار الإسرائيلي تحت السيطرة الإسرائيلية، ما لم ينص على خلاف ذلك في اتفاقات إضافية.

وقد عزز اتفاق "واي ريفر" هذا المبدأ، مضيفاً إليه أن تغيير وضع منطقة ما من (ج) إلى (ب) أو من (ب) إلى (أ) كاف للوفاء بمعايير إعادة الانتشار، حيث أن الاتفاق يطلب من إسرائيل تحويل 1% فقط من أراضي الضفة الغربية من (ج) إلى (أ)، وتغيير وضع 12% إضافية من (ج) إلى (ب) و 14.2% من (ب) إلى (أ)، إضافة إلى ذلك بتعيين على السلطة الفلسطينية تخصيص ربع مناطق (ب) الجديدة كـ "مناطق خضر و/أو محميات طبيعية" وهذه فئة جديدة تماماً لا يسمح البناء فيها. كما أن اتفاق واي ريفر جزء تنفيذ عملية إعادة انتشار واحدة بمقتضى أوسلو ب إلى ثلاث مراحل تمتد على عشرة أسابيع، وكذلك أصبح نطاق تنفيذ إعادة الانتشار الثالثة والأخيرة، المحددة في (أوسلو ب)، خاضعة لاتفاق لجنة إسرائيلية فلسطينية مشتركة، وهو التطور الذي أعطى لإسرائيل الحق الرسمي في أن تتصل من التزامات تعهدت بها سابقاً. وفي مفاوضات شرم الشيخ التي تعاملت مع المرحلتين الثانية والثالثة من إعادة الانتشار المعلقة منذ أوسلو ب، سعت إسرائيل وفقاً لاتفاقية "واي ريفر" لإلغاء نقل أي أراض إلى السلطة الفلسطينية في المرحلة الانتقالية، وبدلاً من ذلك أمل براك بدمج عمليات إعادة الانتشار الإضافية بمفاوضات الوضع النهائي، وبالتالي إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني إلى حد بعيد.

المفاوضين الفلسطينيين على نتائج ترصي جماهيرهم بعد هذه السلسلة من المفاوضات، ولتكون النتيجة بعد سبع سنوات على المصافحة التاريخية في حديقة البيت الأبيض، وبعد مرور ثلاث سنوات ونصف السنة على الموعد النهائي الذي حدده اتفاق أوسلو لإعادة الانتشار النهائية، وبعد مرور عام على الموعد النهائي للعملية برمتها، سيطرة السلطة الفلسطينية سيطرة كاملة على أقل من خمس الضفة الغربية، وبشق الأنفس على ثلث قطاع غزة صغير المساحة أصلاً.

تضاعف الاستيطان

وعلى نفس المنوال، خابت آمال الفلسطينيين من وضع اتفاق "أوسلو" حداً للتوسع الاستيطاني في الأراضي المحتلة عام 1967، التي أملوا أن يقيموا دولتهم عليها، فسرعان ما اتضح لهم، أن كل ما قيل هو حبر على ورق، وأن "شريكهم بالسلام" مصمم على مواصلة بناء المستوطنات وبوتيرة تفوق ما كان الحال عليه زمن الحرب. وكما يورد تقرير لمؤسسة (بتسيلم) الإسرائيلية³³³، فقد تم خلال فترة وجود

³³³ B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, LAND GRAB: Israel's Settlement Policy in the West Bank, May 2002.

حسب مؤسسة (بتسيلم) الإسرائيلية فإنه رغم أن اتفاق أوسلو لم يحظر صراحة إنشاء مستوطنات جديدة، فقد كان من المتوقع أن يترجم عزم الحكومة الإسرائيلية على أن تسلك منحى مغايراً للحكومات السابقة لها في هذا المجال. وعزز هذا الاعتقاد ما جاء في اتفاقات أوسلو التي تم التوقيع عليها بعد عامين، من أنه لا يجوز لأي من الطرفين أن يبدأ أو يتخذ أي خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار نتيجة مفاوضات الوضع الدائم، وهو الأمر الذي تملصت منه إسرائيل بطرق عديدة. علاوة على الاتفاقات مع الفلسطينيين، فقد قطعت حكومة رايبين وعدا للولايات المتحدة الأمريكية بأنها لن تقيم مستوطنات جديدة إلى جانب وقفها توسيع المستوطنات القائمة، إلا أنها قرنت ذلك باستثناءيين افرغا الوعد من مضمونه: البناء لتلبية "النمو الطبيعي" لسكان المستوطنات، إضافة إلى المستوطنات في منطقتي "القدس الكبرى" (لا تشمل فقط المناطق التي احتلتها إسرائيل سنة 1967 وإنما مساحات كبيرة خارجها) ووادي الأردن.

وسمحت الطبيعة الغامضة لمصطلح "النمو الطبيعي" الذي لم يكن أبداً محدداً بدقة، لإسرائيل بمواصلة توسيع المستوطنات، إذ فسرت جميع الحكومات الإسرائيلية هذه العبارة على أنها لا تشمل النمو الطبيعي للمستوطنين الموجودين (أي معدلات الولادة) فحسب، وإنما أيضاً نمو السكان عن طريق الهجرة التي شجعتها من خلال تقديم حوافز ومزايا مالية للإسرائيليين الذين ينتقلون للعيش بالأراضي المحتلة. وتحت شعار "النمو الطبيعي"، أقامت إسرائيل مستوطنات جديدة على أنها "أحياء جديدة" في مستوطنات القائمة.

وكذلك قامت إسرائيل بتوسيع المستوطنات عبر قيام المستوطنين الاستيلاء على موقع جديد ونصب عدد من الكرفانات عليه، ورغم أن الأمر يتم دون موافقة السلطات المختصة، إلا أن الحكومة عموماً تمتنع عن إخلاء المستوطنين أو هدم مبانيهم التي يقيمونها دون ترخيص، وتاركة الأمر إلى وقت لاحق تعطي فيه موافقتها بأثر رجعي، انظر:

رابين في رئاسة الحكومة الإسرائيلية الانتها من إقامة 9850 وحدة سكنية استيطانية جديدة في جميع أنحاء الضفة الغربية.

وعلى غرار حكومة رابين استمرت الحكومات الإسرائيلية اللاحقة بالتوسع الاستيطاني، وتورد (بيتسيلم) أنه بين أيلول 1993 تاريخ توقيع إعلان المبادئ وأيلول 2000 تاريخ اندلاع انتفاضة الأقصى، ارتفع عدد الوحدات السكنية في المستوطنات في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة بنحو 54% في سبع سنوات فقط. في نهاية عام 1993، بلغ عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية 100500 مستوطن، وبحلول نهاية عام ألفين، ارتفع هذا الرقم إلى 191600 مستوطن، وهو ما يمثل زيادة بحوالي 90%.

وفي حين كان المعدل الشهري لما يتم مصادرته من أراض في سنوات الانتفاضة الأولى نحو 4700 دونم، انخفض إلى نحو 3500 دونم بعد مؤتمر مدريد، ليعود ويرتفع إلى 4800 دونم بعد توقيع أوسلو. وفي حين كان نصيب عمليات الاستيطان المباشر 233 دونم قبل مدريد، فقد ارتفع هذا العدد بعد التوقيع على أوسلو ليصل نحو 1081 دونم في الشهر الواحد. وهذا يعني أن معدل الارتفاع الشهري في عمليات الاستيطان المباشر وصل إلى 4.6 ضعفا عما كان عليه قبل انعقاد مؤتمر مدريد سنة 1991³³⁴.

وإضافة لذلك، عززت الطرق الانتفاضية التي شقتها إسرائيل في فترة "أوسلو" لربط مستوطناتها ببعضها البعض وبإسرائيل، من خيبة أمل الفلسطينيين بأن يروا المفاوضات تثمر حلا عادلا لهم، فهذه الطرق التي لم تكن أبدا لدواع أمنية - حيث أشار خبراء الأمن الإسرائيليون منذ البداية إلى المخاطر التي تحملها هذه الطرق التي لا يسير فيها إلا الإسرائيليون، إذ بإمكان أي مسلح فلسطيني أن يطلق النار على السيارات السائرة فيها، وهو مطمئن انه لن يصيب عربا عن طريق الخطأ-، عملت على مصادرة أراضي الفلسطينيين تحت أنظارهم ومنعهم من الوصول إليها، إضافة إلى ما حملته في طياتها رسائل سياسة هامة:

³³⁴ فيس عبد الكريم (وآخرون)، القبضة المتقوية: نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية من مجيء نتياهو إلى بروتوكول الخليل، بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999، ص40.

تكريس الفصل بين اليهود والعرب داخل الأراضي الفلسطينية، وتحويل الضفة الغربية وغزة إلى منات الجيوب المنفصلة عن بعضها البعض، فضلا عن عدم الانسحاب من المستوطنات في أي حل قادم عبر ربطها بما وراء الخط الأخضر.

الأوضاع الاقتصادية من سيء لأسوأ

وإذا ما كانت الوعود الاقتصادية السخية، أو على الأقل الرغبة في الهدوء والعودة إلى العمل وتأمين المعيشة، قد شجعتا الفلسطينيين على تأييد "أوسلو"، فقد تبددت آمالهم كذلك بأن تنهي اتفاقات السلام معاناتهم المعيشية الطويلة، وذلك على صخرة سياسة الإغلاق وهي وسيلة العقاب الرئيسية التي اتبعتها الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين منذ عام 1991، ناهيك عن تحكم إسرائيل أصلا بالمعابر والحدود. وكما تورد الإحصائيات فإن معدل نمو الاقتصاد الفلسطيني انخفض في الفترة ما بين عامي 1992-1996 بمقدار 18%، كما انخفضت حصة الفرد السنوية الحقيقية من الدخل القومي بنسبة 35%، وبلغت عدد أيام الإغلاق منذ توقيع الاتفاق 328 يوما أي ما يقارب السنة، وقد بلغت الخسائر اليومية حسب أكثر التقديرات تحفظا 6 ملايين دولار أي أن مجموعها يصل إلى 1800 مليون دولار وهو ما يزيد عن المساعدات الدولية منذ أوسلو حتى نهاية عام 1997 والبالغة 1500 مليون دولار، وزاد الأمر تعقيدا اعتماد السلطة الكبير على المساعدات الدولية التي كانت دوما في تقلص متواصل، إلى جانب تحويلات إسرائيل لعوائد الضرائب التي تجبها على البضائع الفلسطينية التي تمر عبرها³³⁵.

وبالنتيجة وبدل أن ينعم الفلسطينيون برؤية أراضيهم تزدهر متحولة إلى هونغ كونغ أو سنغافورة جديدة كما كان أنصار أوسلو يرددون، كشفت الأرقام أنه وبعد سبع سنوات على المصافحة التاريخية في البيت

³³⁵ معين رباني، مصدر سابق، ص 14.

الأبيض عام 1993، وعشية انتفاضة الأقصى، كانت اليمن هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط وإفريقيا التي يقل متوسط دخلها عن متوسط الدخل في الضفة الغربية³³⁶.

ولا يغيب عن الذهن هنا ما خلقتة سنوات الإغلاق الطويلة من فصل عملي بين أجزاء الأرض التي يريد الفلسطينيون إقامة دولتهم عليها، ففي حين فصل قطاع غزة فصل عن الضفة الغربية وذهبت كل الوعود بربطهما عبر "الممر الأمن" أدراج الرياح، فصلت هاتان المنطقتان عن القدس العربية العاصمة المفترضة للدولة الفلسطينية المأمولة.

العنف أحيانا كنتيك تفاوضي

إن هذا السلوك الإسرائيلي المستمر في عدوانه، أعاد الجدل فلسطينيا بشأن المقاومة وجدواها حتى داخل أوساط القوى والمتقنين الفلسطينيين الذي سبق واستبعده عن أجندتهم، حيث بدأت الأصوات تلعو مطالباً بالمزج بين العمل السياسي والدبلوماسي والمقاومة، على غرار ما حدث خلال حرب التحرير الجزائرية أو الفيتنامية³³⁷.

وتوخيا للدقة، فلن الوقائع تدل على أن عرفات لم يستبعد هذا الخيار يوماً عن أجندته، وإن كان قد فعله بقدر محسوب، وليس كخيار رئيسي بقدر لئونه عنصراً مساعداً في مواجهة التعنت الإسرائيلي في تنفيذ الاتفاقيات. ومن ذلك ما حصل عام 1996، في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي "أعلن الحرب على عملية السلام (...). مصراً على عدم الاستمرار في طريق الأرض مقابل السلام" حسب آفي شليم³³⁸. وحدث الأمر حين أمر نتنياهو بحفر نفق أثري بالقرب من المسجد الأقصى ليلة 25 من أيلول، مما شكل انتهاكاً إسرائيلياً للتعهد بحل النزاع حول القدس ذات المكانة الرمزية والدينية الهامة لدى الفلسطينيين عن طريق التفاوض. وأثار هذا العمل غضباً فلسطينياً عارماً انفجر بشكل مواجهة مع جنود

³³⁶ المصدر السابق، نفس الصفحة.

³³⁷ انظر في هذا السياق: ممدوح نوفل، العمل العسكري في الاستراتيجية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 30،

ربيع 1997، ص 79-91.

³³⁸ آفي شليم، مصدر سابق، ص 541 و ص 548.

الاحتلال بدت على شكل مظاهرات كبيرة وانتهت باشتباكات مسلحة بين الشرطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي استمرت ثلاثة أيام، كان حصيلتها مقتل 80 فلسطينيا و 15 جنديا إسرائيليا. وفي محاولة لتدارك الموقف، عقد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قمة في واشنطن بين نتياهو وعرفات إضافة إلى العاهل الأردني الملك حسين، ونتج عن القمة توقيع اتفاقية الخليل في 15 كانون الثاني 1997، التي قسمت المدينة إلى منطقتين يتم يحكمهما بترتيبات أمنية مختلفة: المنطقة الفلسطينية (خ1) وتشمل حوالي 80% من الخليل، والمنطقة اليهودية (خ2) وتضم باقي المدينة بحيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية الكاملة عليها خلال المرحلة الانتقالية، كما ألزمت الاتفاقية إسرائيل بإعادة نشر قواتها في الضفة الغربية ثلاث مرات خلال الـ 18 شهرا التالية³³⁹.

"حماس" في قمة المعارضة

سبق وشرنا إلى وقوف "حماس" في موقف المعارض المطلق لاتفاقية أوسلو، بل وترأسها المعارضين لهذه الاتفاقية، مستفيدة من الشرعية التي جنتها هذا المجال كمقاتل صلب ضد الاحتلال. أما الاستراتيجية التي اتبعتها "حماس" في تلك الفترة فكانت إضعاف مسار أوسلو بدلا من تدميره كليا، خاصة وأنها كانت مدركة لحدود قوتها على المستويين الداخلي والإقليمي³⁴⁰.

ولذلك، وبدل خوض مواجهة شاملة ومفتوحة مع السلطة لإفشال مسار أوسلو، فضلت الحركة العمل السياسي ضد اتفاق أوسلو، حيث أعلنت عام 1994 انضمامها رسميا إلى تحالف في دمشق يضم عشرة منظمات فلسطينية ترفض أوسلو، من بينها الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين المنضويتين في إطار م.ت.ف. ورغم أن هذا التحالف كان وقتيا منفعيا، سرعان ما انفرط عقده نتيجة خلافات حول النسب

³³⁹ المصدر السابق، ص 548-553.

مع ذلك فلطالما سبنتقد العديد من الفلسطينيين هذا الاتفاق، موضحين انه أعطى 450 مستوطنا يمثلون 0,3% من سكان المدينة أفضل 20% منها بما في ذلك السوق التجاري، بينما حصل مائة وستين ألف فلسطيني على 80% خاضعة للكثير من القيود. انظر: المصدر السابق، ص552.

³⁴⁰ Shaul Mishal & Avraham Sela: Ibid, p 101-102.

والتمثيل ومن ذلك محاولة "حماس" الاستحواذ على قرابة النصف من مقاعد التحالف، رغم ذلك، فإن هذا التحالف يعكس النظرة التي باتت "حماس" تتمتع بها كفصيل على قدر كبير من الشرعية كونها تتصدر نهج مواجهة الاحتلال، حتى من قبل فصائل اليسار التي تحالفت مع هذه الحركة الإسلامية ولسان حالها يقول: "لم يعد بالإمكان في تلك الفترة تجاهل (حماس) ووزنها في الشارع الفلسطيني"³⁴¹.
والواضح في هذا المجال أن عمليات "حماس" كانت محسوبة بدقة، وخاضعة لاعتباراتها السياسية، حيث يمكن ملاحظة أمرين هاميين:

1. عدم سعي الحركة إلى توسيع ميدان معركتها خارج حدود فلسطين التاريخية، بما في ذلك عدم ضرب أهداف إسرائيلية بالخارج، ربما تجنباً لزوج نفسها في معركة لا قبل لها بها، تجلب عليها عداً وغضباً دولياً.

³⁴¹ ويمكن في هذا الإطار الخروج بملاحظتين: الأولى، تقديم "حماس" السياسي على الأيدلوجي، فالتحالف ضم هذه المرة فصائل متنوعة إسلامية وعلمانية ماركسية وقومية، مما يعني أن الإسلاميين قد نوا عدائهم القديم مع اليسار الفلسطيني، وتحالفوا معه على أساس معارضة نهج التسوية.
أما الملاحظة الثانية فهو تراجع الإسلاميين ضمناً عن مواقفهم الأيدلوجية الصلبة، التي فقد كان على "حماس" و"الجهاد الإسلامي" القبول بأن يستند التحالف لا على ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية لعام 1968 فحسب، (وهو ما لم يكن ليشكل حرجاً للإسلاميين الذين طالما أعلنوا بأنهم ورتته)، بل وعلى مشروع المراحل لسنة 1974، إضافة إلى إعلان التحالف ضرورة إعادة بناء م.ت.ف قيادة ومؤسسات.
على كل حال، فإن التحالف لم يستمر، إذ دار داخله جدل شبيه بالنقاش الطويل الذي دار بين "حماس" وعرفات حول نسبة تمثيلها إذا ما أرادت دخول م.ت.ف، حيث كان على التحالف الجديد أن يقرر إما وجود تمثيل متساو لكل طرف من الأطراف المشاركة، كما اقترحت الجبهتان، الأمر الذي يضمن أغلبية مطلقة للمنظمات العلمانية، أو تمثيلاً مساوياً لقوة كل تنظيم في الشارع، مما يعني استئثار الإسلاميين ذوي الشعبية الأعلى بـ 40-50 بالمائة من مقاعد التحالف. وبالنتيجة لم يكن هناك تحالف حقيقي بين القوى المعارضة في المنظمة وحماس، وكان من الطبيعي أن ينتهي هذا التحالف الهش إلى زوال.
انظر في هذا الصدد:

Graham Usher: What Kind Of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories, in Political Islam- Essays From Middle East Report, Edited by Joel Beinin and Joe Stork, (L.B.Tauris & Co Ltd London, New York), p 344-345.

Menachem Klein: Competing Brothers: The Web of Hamas- PLO Relations, in " Religious Radicalism in the Greater Middle East", Edited Bym Bruce Maddy- Weitzman and Efraim Inbar, London, Portland, or: Grank Cass, 1997, p 119

2. عدم استهداف مقرات ومسئولي السلطة الفلسطينية، الأمر الذي كان من شأنه لو حدث، أن يجر

عليها بطش السلطة إضافة إلى غضب الشعب، الذي سيشتك حينها في شرعيتها وهو يرى الدم

الفلسطيني يراق على يدها وبسببها في معارك جانبية.

ولا شك أن هذا التكتيك كان يصب في خدمة الهدف الأكبر للحركة، المتمثل في إكمال بناء شرعيتها في

أعين الفلسطينيين، حتى تحين اللحظة المناسبة، التي تستطيع عندها أن تحل محل م.ت.ف في قيادة الشعب

الفلسطيني أو على الأقل أن تدخلها من موقع قوي منافس، بما يعنيه ذلك بالطبع من هيبة ونفوذ³⁴².

ينبغي الإشارة هنا انه وإذا كانت سنوات الثورة الفلسطينية حتى سنوات الثمانينيات مسيطر عليها من قبل

م.ت.ف، فقد بدا عقد التسعينيات حكرا على المجاهدين الإسلاميين:

فقد برز في تلك المرحلة ملاحقات الاحتلال لشبان من "حماس" اشتهروا في توجيه ضربات عسكرية

مزلة لأهداف إسرائيلية، ومنهم عماد عقل، اللاجئ من مخيم جباليا، والذي كانت عملياته مطاردته

حسبما يذكر يعقوب بيرري "إحدى الملاحقات الأكثر تعقيدا وإحباطا. كان عماد في الثالثة والعشرين من

العمر ويتزأس الجناح العسكري لحركة حماس- كتائب عز الدين القسام. وقد ألقنا به لقب "المطلوب

ذي الأرواح السبعة" بسبب عمليات التتكر التي كان يقوم بها للإفلات من أيدينا"³⁴³. وقد نجحت إسرائيل

في 24 تشرين الثاني 1993 في اغتيال عقل بعد مطاردته وتبادل إطلاق النار معه، ولكن بعد أن نجح

في تجنيد العديد من النشطاء لحركة "حماس"، وتدريبهم على العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية،

³⁴² يدعم هذا الرأي أن ازدياد نفوذ "حماس" جعلها سنة 1990، تحدد شروطها لدخولها للمجلس الوطني الفلسطيني بأن يتم

اختيار أعضاء المجلس على أساس الانتخاب لا التعيين، وإذا ما تعذر إجراء الانتخابات فينبغي أن يعكس التشكيل الجديد للمجلس "أوزان القوى السياسية الموجودة على الساحة، بأعداد تتناسب وأحجامها"، وطالبت "حماس" أن يتراوح تمثيلها بالمجلس بين 40% إلى 50% من مجموع أعضائه، وبأن تحصل كذلك على "حقها المتناسب مع حجمها وثقلها في جميع مؤسسات المنظمة وأجهزتها".

انظر: نبيل الحيدري، منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس الصراع في شأن النفوذ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد

13، شتاء 1993، ص 118.

³⁴³ يعقوب بيرري، مهنتي كرجل مخابرات، عمان: دار الجليل، 2001، ص 322.

بل ومشاركته في العديد من هذه العمليات وعلى وجه الخصوص كمائن إطلاق النار والتي قتل خلالها
احد عشر جنديا إسرائيليا ومدني إسرائيلي واحد³⁴⁴.

ومن الأسماء في تلك الفترة، يحيى عياش المنحدر من قرية رفات شمال الضفة الغربية، والذي عرف
بالمهندس نظرا لكفاءته العالية في إعداد المتفجرات، التي كانت احدها - سيارة أبطلت إسرائيل انفجارها
في مستوطنة "رمات افعال" في 21 تشرين الثاني 1992 وكانت سببا في انكشاف هويته لها، وحسب
المصادر الاستخبارية الإسرائيلية فقد "حولته عمليات التفجير الكبيرة، التي خطط لها، إلى هدف يحتل
رأس قائمة المطلوبين"³⁴⁵، وكحال عقل، فقد كانت عملية مطاردة عياش صعبة جدا على إسرائيل، إذ
كان ينام كل ليلة في مكان، ولم يكن يشرك أحدا في مخططاته حتى لنفس اليوم. وبعد أربع سنوات من
المطاردة المضنية تمكنت إسرائيل من اغتيال عياش في الخامس من كانون الثاني 1996 عبر شحنة
ناسفة بهاتف نقال نقله احد عملائها إليه، ورغم ذلك يقر يعقوب بيري بأنه: "وقد اعتبرت مقتله بمثابة
دلالة على الفشل لأنه جاء متأخرا جدا"³⁴⁶.

وإن كان مجاهدو "حماس" ورثوا ملف مواجهة إسرائيل من فدائي م.ت.ف، فقد حملوا عنها أيضا ملف
التصفية والقتل على خلفية مواجهته، فإضافة للمثاليين أعلاه، يظهر بحث توثيقي حول القادة الفلسطينيين
الذين اغتالتهم إسرائيل تصدر اعضاء حماس لهذا المجال بعد غياب طويل، ففيما يختفي أي ذكر لناشط
إسلامي اغتالته إسرائيل ضمن الأسماء الكثيرة التي يوردها الباحث منذ عام 1972 (حين اغتالت
إسرائيل الأديب الفلسطيني غسان كنفاني) حتى منتصف الثمانينات، ليبدأ قبيل الانتفاضة الأولى ظهور
أسماء لأعضاء من الجهاد الإسلامي (مصباح الصوري ومصباح الجمل...الخ) قتلوا على يد قوات

344 المصدر السابق، ذات الصفحة.

345 المصدر السابق، ص 321.

346 المصدر السابق، ذات الصفحة.

الاحتلال، ثم لتكون ومنذ بدء التسعينيات، لأسماء القتلى من حماس (وبقدر أقل الجهاد الإسلامي) الذي اغتالتهم إسرائيل هي المسيطرة³⁴⁷.

العمليات الانتحارية- الاستشهادية

يمكن التأريخ لهذا النوع من الهجمات بـ 16 نيسان 1993 عندما قام يحيى عياش الذي يعد رائد هذا النوع من العمليات بتجهيز سيارة مفخخة قادها الشاب ساهر تمام من مدينة نابلس، وفجرها بين حافلتين عسكريتين في مستوطنة ميحولا على بعد 15 كم من نهر الأردن، وقد أدى الانفجار إلى قتل وجرح عشرات الجنود الإسرائيليين³⁴⁸.

لكن التطور الأبرز في هذا الإطار، كان سلسلة العمليات الانتحارية- الاستشهادية التي شنتها "حماس" عقب مجزرة الخليل، في 25 شباط 1994، عندما أقدم مستوطن إسرائيلي يدعى باروخ غولدشتاين من مستوطنة كريات أربع المقامة على أراضي المدينة على قتل 29 مصليا فلسطينيا في الحرم الإبراهيمي في الخليل، إضافة إلى قتل عدد آخر من الفلسطينيين على أيدي جنود الاحتلال، عندما خرجوا للتظاهر احتجاجا على المجزرة³⁴⁹.

وكانت البداية في 6 نيسان 1994 عندما فجر رائد عبد الله زكارنه، العضو في كتائب عز الدين القسام، نفسه في حافلة إسرائيلية متجهة إلى بلدة العفولة الإسرائيلية ليقتل 9 إسرائيليين ويجرح ما يزيد عن 150 آخرين. وبعد سبعة أيام قام عضو آخر في كتائب القسام، هو عمار عمارنة (21 عاما) من قرية يعبد بجنين شمال الضفة الغربية، بتفجير نفسه كذلك بحافلة ركاب إسرائيلية في بلدة الخضيرة الإسرائيلية، حاصدا معه أرواح خمسة إسرائيليين و 28 جريحا³⁵⁰.

³⁴⁷ عادل أبو هاشم: الرصاص والظلام: الاغتيالات الإسرائيلية للقيادات الفلسطينية (الكتاب الأول)، 2008.

³⁴⁸ ياسر زعتره، لماذا وقعت في دائرة الاستهداف؟ العمليات الفدائية.. ماضيا وحاضرا ومستقبلا، نسخة الكترونية، تم

الإطلاع عليها من على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2008/5/15:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/E9D3123B-5CC4-7BE7-AAB748306-0A7EC89.htm>

³⁴⁹ Beverley Milton- Edwards: Ibid, p167.

³⁵⁰ Azzam Tamimi: Hamas Unwritten Chapters, Ibid, p159-160.

وكما ترى Beverley Milton- Edwards فإن هذا التغيير في الإستراتيجية نبه إسرائيل إلى الخطر الأكبر الذي تواجهه في حقبة ما بعد "أوسلو"، وكان على الإسرائيليين أن يعترفوا أنهم يواجهون عدوا مرعبا، كما كان عليهم أن يعترفوا أيضا بأنهم غير قادرين على حماية مواطنيهم من هذا النوع من الهجمات، واتضح أن الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية واعتقال العمال الفلسطينيين الذين يتسللون إلى داخل إسرائيل غير مجديين في محاربة هذه الظاهرة، وما هذه الممارسات إلا عقاب جماعي للفلسطينيين ومحاولة لتخفيف مخاوف الرأي العام الإسرائيلي بخصوص الأمن. وكرد فعل على ما حدث أمر رابين قواته بشن حملة لقمع "حماس" فضلا عن إغلاق الأراضي الفلسطينية ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه لأعمالهم³⁵¹.

وبقدوم 21 نيسان كان أكثر من 1600 إسلامي قيد الاعتقال بالضفة الغربية وقطاع غزة، كما أمرت إسرائيل قواتها العسكرية والأمنية بمطاردة المخططين للهجمات الانتحارية- الاستشهادية، ولم تفلح في اغتيال يحيى عياش الذي أصبح يعرف بالمهندس والمخطط لهاتين العمليتين، إلا بعد تنفيذ ستة عمليات أخرى.

على أن العمليات الانتحارية- الاستشهادية لم تكن الأسلوب العسكري الوحيد ذا الصدى الهائل الذي اتبعته "حماس" في تلك الفترة، ففي 11 تشرين أول 1994 خطف كتائب عز الدين القسام الجندي الإسرائيلي نحشون فاكسمان، وأعلنت أنها ستقتله ما لم تفرج إسرائيل عن 200 معتقل فلسطيني، وظنا منه أن الجندي المخطوف موجود في قطاع غزة، وجه رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك رابين اللوم إلى ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية، محملا إياهما المسؤولية الأمنية عن المناطق الخاضعة لسيطرتهم، ورغم عدم وجود دليل على أن فاكسمان في غزة فقد اعتقلت أجهزة الأمن الفلسطينية 350 مشتبهها من "حماس" من دون أي محاكمة أو إشارة إلى سبب قانوني للاعتقال، وعاشت غزة لحظات ذكرتها بأسوأ أيام الاحتلال، مع الحواجز العسكرية وفحص بطاقات الهوية، وإغلاق المؤسسات التابعة لـ "حماس" كالجامعة الإسلامية على خلفية سياسية، وقد جعلت هذه الأحداث الكثير من الفلسطينيين يرون بالسلطة

³⁵¹ Beverley Milton- Edwards: Ibid, 167-168,

شريكا أصغر للإسرائيليين في حربهم ضد المقاومة، كما ساد انطباع أن عرفات أصبح بمثابة انطون لحد جديد في إشارة إلى قائد جيش لبنان الجنوبي المتعاون مع الاحتلال، وهي التهمة التي كانت تصب حتما في مصلحة "حماس"³⁵².

وإذا ما كانت العمليات الانتحارية- الاستشهادية السابقة قتلت 50 إسرائيليا وجرحت 340 آخرين، فقد بدأت سلسلة أخرى من العمليات عقب اغتيال يحيى عياش، العقل المدبر للعمليات السابقة، والذي أظهرته وسائل الإعلام الإسرائيلية بصورة العدو الأول لإسرائيل. وبعد اغتيال عياش، وبضوء اخضر من رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك شمعون بيريز الذي خلف رايبين في رئاسة الحكومة بعد أن اغتيل الأخير على يد متطرف إسرائيلي، قام احد تلاميذ عياش في 25 شباط الذي صادف نهاية شهر رمضان، بتفجير نفسه بحافلة إسرائيلية مسببا مقتل معظم ركابها. وتبع ذلك ثلاث هجمات انتحارية عنيفة أدت إلى مقتل 60 إسرائيليا والعديد من الجرحى³⁵³.

ورغم أن العمليات الانتحارية- الاستشهادية عجزت عن جعل إسرائيل ترتدع عن المضي في سياسة الاستيطان والاعتقال، إلا أنها تركت تأثيرات كبيرة داخل الرأي العام الإسرائيلي باتجاه معارضة "أوسلو". لذا وفي محاولة يائسة لإنقاذ حكومة بيريز المترنحة من وقع هذه الهجمات، وخوفا من صعود اليمين الإسرائيلي ومرشحه بنيامين نتنياهو إلى سدة الحكم في إسرائيل، تم عقد قمة "مضادة للإرهاب" في شرم الشيخ في 13 آذار واشتملت على 27 دولة بما في ذلك عدد من الدول العربية والسلطة الفلسطينية، وامتعت سوريا ولبنان عن حضور القمة، وحسب آفي شليم "كانت وقائع القمة تتكون إلى حد بعيد من كلمات جوفاء، ولكنها قطعت شوطا ما في إعطاء الانطباع بأن العالم العربي أو أجزاء منه، تواصل دعم الزعيم الإسرائيلي في عملية السلام"³⁵⁴.

³⁵² Graham Usher, Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence After Oslo, London: Pluto Press, 1995, p 69.

³⁵³ آفي شليم، الحائط الحديدي، مصدر سابق، ص529.

³⁵⁴ المصدر السابق.

وقد استمرت الهجمات على أهداف إسرائيلية بعد تولي صعود بنيامين نتنياهو لسدة الحكم، إضافة لعمليات إطلاق النار المتعددة، شهدت تلك المرحلة أربع عمليات انتحارية- استشهادية، قتل وأصيب فيها العشرات من الإسرائيليين، ناهيك عن خطف الجندي "شارون ادري" على يد ن في التاسع من أيلول 1996 وقتله³⁵⁵.

توقف العمليات الانتحارية- الاستشهادية

على كل حال، توقفت عمليات "حماس" الانتحارية- الاستشهادية طيلة عامي 1998 و1999، وهو ما يرجعه الباحثون إلى التعاون الأمني ما بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، الذي جاء كجزء من استحقاقات الاتفاقيات بين الطرفين (وبشكل أكثر تحديدا اتفاقية "واي ريفر" التي تضمنت اتخاذ السلطة الفلسطينية تدابير أمنية لمكافحة "الإرهاب)، وأدى إلى ضرب معظم الخلايا العاملة في هذا الإطار، مما سبب غيابها حتى اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية أيلول 2000³⁵⁶.

ومما وقع في تلك الفترة، مقتل محي الدين الشريف المسئول البارز في الجناح العسكري لـ "حماس"، بظروف غامضة في آذار 1998، وفيما أكدت الحركة قيام جهاز المخابرات الفلسطينية بالتواطؤ باغتياله، ردت السلطة باتهام رفاقه بالقيام بذلك. وبعد ذلك اغتالت قوات خاصة إسرائيلية القياديين في الجناح العسكري لحماس الأخوين عماد وعادل عوض الله في أيلول من نفس العام، كما اعتقلت السلطة في نفس الفترة عددا من قادة الحركة، من بينهم عبد العزيز الرنتيسي وإبراهيم المقادمة في قطاع غزة وجمال سليم وجمال منصور في الضفة الغربية³⁵⁷.

³⁵⁵ ترد المعلومات عن هذه العمليات في جدول أعده الباحث مهيب الثواتي، انظر: مهيب الثواتي، مصدر سابق، ص 228.

³⁵⁶ ياسر زعاترة: مصدر سابق.

³⁵⁷ Azzam Tamimi: Ibid, p 195.

لمحة تاريخية

عموماً، وجدت العمليات الانتحارية-الاستشهادية تطبيقها الأول بالتاريخ الإسلامي الحديث في إيران الثورة الإسلامية، خلال حربها المديدة مع العراق (1980-1988)، وذلك عندما اقتحم عشرات الألوف من الصبية الإيرانيين الذين كانوا يرسلون على دفعات كبيرة، ودون تدريب أو عتاد كاف، خطوط العدو الأمامية وحقول الألغام، وهم يعلقون على صدورهم ما كانوا يرون فيه "مفاتيح الجنة". ومن إيران انتقل هذا النوع من العمليات صوب الجنوب اللبناني حيث بدأ الشيعة ينتفضون ضد الاحتلال الإسرائيلي، مستلمين لواء المقاومة بقوة، بعد خروج م. ت. ف. من بيروت وتقهقر وتشرذم من بقي من أتباعها وأتباع حليفها اليسار اللبناني. وفي عام 1983 فجر رجل شاحنة يقودها في مقر لجنود البحرية الأمريكية حاصداً معه أرواح 241 من الضباط والعاملين بالأسطول، وبنفس الطريقة تم تفجير مقر القوات الفرنسية ليقتل ما ينيف عن 70 جندياً فرنسياً، ورغم أن جهة لم تعلن مسؤوليتها عن تلك العمليتين، إلا إن أصابع الاتهام ما زالت تشير بشأنهما إلى "حزب الله"³⁵⁸.

هل نقل "حزب الله" التجربة لـ "حماس"؟

وحسب الأبحاث الغربية فقد قام المبعدون الفلسطينيون في مرجع الزهور من "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، بتعلم هذا النمط من الهجمات من حزب الله الذي لم يمددهم بالطعام والبطانيات فحسب، بل علمهم كذلك أساليب الهجمات الانتحارية-الاستشهادية، إضافة إلى مسوغاتها الأيدلوجية رغم الفروقات المذهبية بين الطرفين التي تصل حد العداة التاريخي بين السنة(ومنهم حماس والجهاد)والشيعة(إيران وحزب الله)³⁵⁹.

³⁵⁸ كريستوفر رويتر: جسدي سلاحاً (حزب الله القاعدة فلسطين إيران الشيشان) انتحار أم استشهاد؟ رؤية غربية، ترجمة: د. فاطمة نصر، سطور، طبعة سطور الأولى 2005.

³⁵⁹ المصدر السابق، ص 158-159.

من جهتها، تنفي "حماس" ما سبق جملة وتفصيلا، فـ: "رموز العمل الاستشهادي في كتاب الشهيد عز الدين القسام ومنهم الشهيد القائد يحيى عياش لم يكونوا على اتصال بإيران أو غيرها من القوى" كما يؤكد احد ناظقيها³⁶⁰.

ويدعم رأي الحركة وجود كوادر فيها مكنهم تعليمهم الجامعي من تجهيز هذه القنابل البشرية كخريج الهندسة يحيى عياش وخليفته خريج الالكترونيات محيي الدين الشريف، علاوة على أن تصنيع العبوات الناسفة كان أمرا شائعا لدى حماس حتى قبل تنفيذها للتفجيرات الانتحارية. يضاف إلى ذلك، أن إعداد القنابل البشرية ليس بالمسألة المعقدة، وهو ما تقره حتى الأبحاث التي تفيد بتعلم التجربة من "حزب الله"، فجل ما تحتاجه عملية انتحارية- استشهادية هو مادة متفجرة وبعض المسامير وحجارة بطارية وزر تشغيل وكابل قصير، وعدد من المواد الكيماوية إضافة إلى حزام متين به جيوب واسعة، ولكن المطلوب الأهم هو إرادة التضحية بالنفس³⁶¹.

الشهيد الحاضر دوما

والعنصر الأخير متوافر بشدة، ففكرة الشهيد والشهادة متأصلة في الوعي الفلسطيني، وحسب كلمات فيصل دراج: "منذ عقود عدة والشهيد يتنتاج في المسار الفلسطيني، ويتناسل طليقا فيه، حتى أصبح الثاني يستدعي الأول ولا يقف دونه"³⁶².

وتتنوع الأبحاث والدراسات التي تحاول شرح الدوافع الكامنة لقبول فلسطيني ما التطوع لتنفيذ عملية انتحارية- استشهادية، بين تلك التي ترى بالأمر تضحية دينية محضة، أو هروبا من إحباط سياسي، أو رغبة بالموت... الخ³⁶³، لكن بعيدا عن هذه الدراسات لا يمكننا إغفال أن طريقة الشهادة القائمة على

³⁶⁰ مقابلة مع احد مؤسسي وقادة القسام في قطاع غزة فضل عدم ذكر اسمه، غزة، 4/6/2008.

³⁶¹ كريستوفر رويتر: مصدر سابق.

³⁶² فيصل دراج، بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية، بيروت: دار الآداب، 1996، ص7.

³⁶³ للمزيد حول الموضوع انظر:

التضحية بالنفس هي ذات جذور راسخة في المقاومة الفلسطينية حتى قبل العمليات الانتحارية-
الاستشهادية الخاصة بـ"حماس"، حتى انه يمكننا الجزم أن العمليات الانتحارية- الاستشهادية هي تطوير
للعمليات الفدائية التي يقوم بها مقاتلو م.ت.ف، فطبيعة الصراع القائمة على وجود طرف هائل القوة هو
إسرائيلي وطرف ضعيف هو الفلسطينيون تفرض هذا النوع من المواجهة (نلاحظ هنا كيف حاولت
"حماس" و"الجهاد الاسلامي" ادعاء احتكار تمثيل هذا النهج - كما فعلت سابقا مع المقاومة- بتسمية
العمليات التي تقوم بها بالاستشهادية، كأن عمليات المقاومة الأخرى ليست كذلك)، وكما يرى إسماعيل
الناشف فإن مفهوم الفدائي البطل ترسخ وتجذر بحيث لم يعد هنالك أدوات منافسة لهذا الفعل، الذي
تموضع كقيمة عليا في الوعي الفلسطيني، متجنباً لأي نقد أو سؤال حول جدواه³⁶⁴.
ولا يمكن هنا إغفال أن هذا النوع من العمل المقاوم كان يتحرك في مشهد مضطرب يسنده ويقدم
المبررات له، من أهم ملامحه:

أولاً، عملية سلام تضم في جوانبها قدراً كبيراً من الارتياح وعدم اليقين كما أشرنا، الأمر الذي ترك
الباب مشرعاً أمام الفلسطينيين ليتساءلوا إن كان ما وقع زعيمهم التاريخي في "أوسلو" هو حقاً عملية
سلام أو معاهدة استسلام؟ وهل كان بذلك ينفذهم أو يخونهم؟ وهل ستؤدي هذه العملية إلى تحقيق الدولة
الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية وتعيد اللاجئين؟ أم أنها لن تجلب لهم أكثر
من سلطة هزيلة بصلاحيات لا تتعدى البلدية، وهو الأمر الذي طالما رفضوه؟
ولطالما سيكون بإمكان "حماس" نتيجة لذلك أن تبرر عملياتها وتكسب لها سندا من الشرعية بأعين
الفلسطينيين، حتى لو لم يكونوا متفقين تماماً حولها و/أو موعد توقيتها، طالما أنهم غير مطمئنين إلى أن
المفاوضات الجارية ستثمر بالنهاية الدولة العتيدة التي يتوقون إليها.

أما الملمح الثاني فهو استمرار المجازر والانتهاكات الإسرائيلية سواء قبل أوسلو أو بعدها، وكما يرى
كثيرون فما كان بمقدور القوى الإسلامية تحفيز هذه الظاهرة وركوب موجتها بمعزل عن مقوماتها التي

³⁶⁴ إسماعيل الناشف، في اللا تحول في الخطاب الثقافي الفلسطيني، في "أبحاث ومدخلات- مجموعة مؤلفين"، مركز منيف
البرغوثي الثقافي، 2003، الإصدار الخامس، ص 177.

كانت تتضج مع كل محاولة لاستيطان وتقطيع أوصال الوطن الفلسطيني، وهو ما نجحت "حماس" في التقاطه وأدارته بذكاء عبر ربط الضربات التي توجهها للأهداف الإسرائيلية بالمجازر التي ترتكبها قواتها ومستوطنوها ضد الفلسطينيين، مستغلة أجواء الغضب والمرارة والرغبة بالانتقام التي تخلقها هذه المجازر في صفوف الفلسطينيين، فتجيء العمليات لتصور نفسها ثأراً للجرح الفلسطيني النازف. وفي هذا الإطار، يمكن رصد كيف وكتت "حماس" عملياتها المسلحة لتجيء بعد مجزرة عيون قارة التي قتل فيها سبعة عمال فلسطينيين في 20 أيار 1990، وبعد مجزرة الأقصى التي قتل فيها نحو عشرين فلسطينياً في 8 تشرين الأول 1990، وبعد مجزرة الخليل، وبعد اغتيال قائد كتائب عز الدين القسام يحيى عياش. ويلاحظ في هذا الإطار أن "حماس" كانت توجه عملياتها المسلحة في البداية بالأغلب ضد أهداف إسرائيلية عسكرية، لا ضد مدنيين إسرائيليين، وهو الأمر الذي لم تخرج عنه إلا بعد مجزرة الخليل، متسلحة بشعار المعاملة بالمثل في محاولة لتبرير هذا الفعل الذي قد لا يروق للبعض أخلاقياً³⁶⁵.

³⁶⁵ خالد حروب: مصدر سابق، 270-272.

يذكر انه من عادة "حماس" أن تقرن مواقفها السياسية بفتاوى دينية لاستنباط أحكام شرعية تتلاءم مع توجهاتها السياسية، وفيما يتعلق بالعمليات الانتحارية- الاستشهادية، فإنه يساندها في مساعها هذا ذخيرة كبيرة من الفتاوى الشرعية المحللة والداعية لها على اعتبار أنها "تعد أسمى أنواع الجهاد"، خاصة مع وجود شبهات عدة هذه العمليات نثير كثيراً من الشكوك حولها. وأولى هذه الشبهات، التماثل بين هذه العمليات وفعل قتل النفس المحرم في الإسلام، وتنقل الحركة عن احد المفتين قوله: "من فجر نفسه بحزام ناسف ونحوه وسط العدو لا يعتبر منتحراً بل هو عند الله شهيد، وقد أقدم بهذا الفعل على خير العمل"، ويضيف: "إن الفقهاء نصوا على جواز تعريض النفس للتلذذ إذا كان فيه نكاية في العدو، وأنه يجوز للشخص الواحد الهجوم على الجيش العظيم". أما الشبهة الثانية، فهي استهداف مدنيين بمن فيهم نساء وأطفال في العديد من هذه العمليات، وهو ما تحاول "حماس" تبريره - إضافة إلى باب المعاملة بالمثل الذي اشرنا له سابقاً- بادعاء أن المجتمع الإسرائيلي كله محارب ومشارك في جريمة احتلال فلسطين واقتلاع أهلها، وأن أفرادهم هم أما أعضاء في الجيش الإسرائيلي أو مجندين في قوات الاحتياط، أما الأطفال الذين يقتلون أو يجرحون في هذه العمليات فهم يسقطون عرضاً دون وجود نية ميّنة لاستهدافهم. وكعادة غيرها من السلفيين الإسلاميين، تستشهد "حماس" بروايات عن مسلمين ضحوا بحياتهم في الحروب في زمن النبي محمد وصحابته الأوائل، بيد أن اللافت في هذا السياق، هو عودة حماس إلى سيد قطب، وهو المنظر الجهادي الإسلامي الذي تتحاشى حركة الإخوان المسلمين التطرق إلى آراءه الانقلابية الصدامية لدى حديثهم عن المشاركة السياسية، ينقل الموقع الإلكتروني لكتائب القسام عن قطب قوله: "إن الجهاد فريضة على المسلمين حتى ولو كان عدد أعدائهم أضعاف عددهم وأنهم منصورون يعون الله على أعدائهم. وأن الواحد منهم كفاء لعشرة من الأعداء. وكفاء لاثنتين في أضعف الحالات. وفريضة الجهاد إن لا تنتظر تكافؤ القوى الظاهرة بين المؤمنين وعدوهم. فحسب المؤمنين أن يعدوا ما استطاعوا من القوى". انظر جملة من هذه الفتاوى على الموقع الإلكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2008/6/30، على الرابط التالي:

ومع أنه لا يمكن رؤية العمليات الانتحارية - الاستشهادية كفتح جديد في المشهد الفلسطيني المقاوم للاحتلال، وإنما كطور من أطوار الكفاح المسلح الذي تديره الفصائل الفلسطينية المسلحة ضده منذ عقود، إلا أنه لا بد من الإقرار بأن هذه العمليات حملت في طياتها تطوراً ملحوظاً يتجاوز نمط الهجمات السابقة نحو نوع أشد فتكاً يوقع خسائر أكبر في صفوف العدو. وتثقل إحدى الأبحاث الغربية عن يحيى عياش خريج الهندسة الذي أصبح فيما بعد "المهندس" للعمليات الانتحارية- الاستشهادية قوله: "لقد دفعنا ثمننا باهظاً حينما اقتصرنا على استخدام النبال والحجارة، لا بد أن نزيد الضغط والتكلفة على الاحتلال على شكل حياة بشر بدرجة من الصعب تحملها"³⁶⁶. وكما يذكر ذات المرجع فإن فتحي الشقاقي كان قد قال في كتاب له بنهاية الثمانينات، إن المجاهدين لن ينجحوا في تحقيق أهدافهم طالما ظلوا عاجزين عن تنفيذ انفجارات لا يستطيع العدو منعها ولا تعطي منفذها فرصة للتردد أو الهرب³⁶⁷.

وطالما أن منطق الاستشهاد حاصل في كل الأحوال، سواء عبر إطلاق النار أو العمليات الانتحارية- الاستشهادية، تصبح حصيلة القتلى في صفوف العدو هي الأهم، يقول أحد قادة كتائب القسام: "السبب الذي دفعنا لاستخدام أسلوب العمليات الاستشهادية التفجيرية هو اشتداد التضيق علينا كمقاومة فلسطينية وتعرض شعبنا في ذات الوقت إلى حرب إبادة ومجازر ضد المدنيين والأطفال والشيوخ والنساء (...)" وكانت مجزرة الحرم الإبراهيمي علامة فاصلة في تاريخ جهادنا ومقاومتنا حيث لم يعد شعبنا يحتمل هذه المجازر دون رد بالمثل وفي عمق الكيان الصهيوني، وبالتالي كان القرار لدينا أن ننقل المعركة والرعب إلى عمق المدن الصهيونية، وبالفعل كانت باكورة العمليات في العام 1993 و1994 بداية تحول استراتيجي، جعلت دولة الكيان الغاصب تعيش إلى اليوم حالة من عدم الاستقرار، كيف لا وقد بدأ

= وأيضا: حركة حماس وتحرير فلسطين مقابلة مع خالد مشعل أجراها غسان شربل، بيروت: دار النهار للنشر، 2006، 73-59.

³⁶⁶ ينقله كريستوفر رويتر: مصدر سابق، ص 159.

³⁶⁷ ينقله أيضا المصدر السابق ص 154.

الصهاينة يعيشون خلف الأسوار في دلالة على حالة التقوقع والتراجع النفسي والمعنوي التي يعيشها كل الكيان³⁶⁸.

ويعزز هذا الرأي، إدراك الفلسطينيين حساسية إسرائيل إزاء ما يقع في صفوفها من إصابات، وهي التي لم تحتل في لبنان سقوط 400 قتيل من جنودها و 1420 جريحا منذ انتهاء الحرب اللبنانية الأهلية عام 1990 حتى عام 1996، إضافة إلى 73 جنديا لقوا مصرعهم بتصادم مروحتين عقب إقلاعها صوب لبنان، حتى بدأت الأصوات تعلو فيها مطالبة بإيجاد حل سريع للمستتقع اللبناني الذي غرق جيشها فيه، ومشبهة مصيرها بمصير أمريكا في فيتنام.

يضاف إلى ذلك ما قدمه "حزب الله" في تلك الفترة من دعم لرأي أنصار نهج المقاومة، عن مدى محدودية القوة في وجه الصمود والتحدي، وذلك عندما فشلت عملية الجيش الإسرائيلي التي شنّها على جنوب لبنان عام 1996، مطلقا عليها اسم عناقيد الغضب، في كسر شوكة حزب الله، الذي استمر مسلحوه قليلو العدة والعتاد مقارنة بالجيش الاسرائيلي، يطلقون صواريخ الكاتيوشا على شمال إسرائيل رغم قوة النيران الموجهة عليهم. وبعد مجزرة مروعة ارتكبتها إسرائيل خلال تلك العملية، بقصفها قاعدة للأمم المتحدة في بلدة قانا بالجنوب اللبناني، فقتلت 102 مدنيا بينهم نساء وشيوخ وأطفال كان يحتمون بها، مما أثار غضب العالم اجمع وإدانته لإسرائيل، لم يكن ثمة بد من تدخل الولايات المتحدة لحماية حليفها من المأزق الذي وقعت فيه، حيث تم توقيع اتفاقية لوقف إطلاق النار برعاية أمريكية، وقد منحت هذه الأحداث "حزب الله" انتصارا معنويا كبيرا. وكانت هذه العملية إضافة إلى هجمات "حماس" الانتحارية من أسباب سقوط بيريز في الانتخابات الإسرائيلية التي عقدت في ذلك العام³⁶⁹.

والمهم هنا انه لم يكن بمقدور إسرائيل إلا الاعتراف بالهلع الذي أصابها نتيجة العمليات الانتحارية- الاستشهادية، في الوقت الذي كانت صورة المفاوضات الفلسطينية تهتز فيه، نتيجة تملص إسرائيل الدائم من الالتزام بتعهداتها في عملية السلام، يقول يعقوب بيرري أن "الإرهاب لم يعتبر بمثابة تهديد

³⁶⁸ مقابلة مع أبو عبيدة - الناطق باسم كتائب القسام، وصلت الباحث عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 2008/7/2.

³⁶⁹ المعلومات والأرقام من: آفي شليم، مصدر سابق.

استراتيجي على إسرائيل حتى بدأت المنظمات الفلسطينية تستخدم العمليات الانتحارية- الاستشهادية، التي خلقت واقعا جديدا، فقد ألحقت أضرارا جسيمة بالأمن الشخصي للإسرائيليين، وعرضت المسيرة السلمية للخطر، وقوضت استقرار المنطقة كلها³⁷⁰.

وبرأي الباحث، فقد مكن ما سبق (تعثر المسيرة السلمية، والعمليات الانتحارية- الاستشهادية) "حماس" من تحقيق عدة أهداف، فأولا استطاعت وبقدر ما إخفاء أي هدف خاص وراء عملياتها الانتحارية- الاستشهادية، مصورة أن جل همها هو التضحية بالنفس لحماية للشعب الفلسطيني، وهو بالمناسبة أمر يتفق مع الثقافة الفلسطينية التي تمجد التضحية وتتنظر بامتعاض إلى المصالح الشخصية أو الحزبية، تقول الحركة في بيان لها أن نضالها هو "بهدف ردع العدوان الصهيوني الهجمي على شعبنا... وان حركة (حماس) على استعداد لإعادة النظر في هذا الاستثناء (عملياتي العفولة والخضيرة الانتحارييتين ضد مدنيين إسرائيليين - الباحث) شريطة أن يتعهد رئيس وزراء العدو وحكومته وجيشه بالتوقف نهائيا عن قتل المدنيين العزل من أبناء شعبنا. إن هدفنا هو ضمان أمن وسلامة شعبنا وحمايته وردع المعتدين القتل، حتى لا يبقى أبناء شعبنا أهدافا سهلة لجنود العدو وقطعان المستوطنين الهائجين. وستواصل (حماس) سياستها في مقاومة الاحتلال طالما ظل جاثما على أرضنا"³⁷¹.

أما الهدف الثاني، فهو طرح نفسها وعملياتها بديلا لنهج التفاوض، أو على الأقل أمرا اشد فائدة منه ، ولتأخذ التطورات السياسية التي أعقبت مجزرة الخليل مثلا، حيث حذرت "حماس" إسرائيل بضرورة إخلاء مستوطناتها بالضفة الغربية وقطاع غزة، متوعدة إياها بدفع ثمن الاهانة والمعاناة التي يسببها

³⁷⁰ يعقوب بيري: مصدر سابق.

³⁷¹ انظر وثيقة صادرة عن المكتب السياسي لحركة حماس 16 نيسان 1994، بعنوان بيان هام صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس. في هذه الوثيقة نتحدث "حماس" صراحة عن فكرة الهدنة، وهي الفكرة التي -كما يرى خالد حروب- جاءت نتيجة وجود موقفين متعارضين سادا "حماس" حول حل القضية الفلسطينية، الموقف الأول القائل بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، والموقف الثاني المحتار والمتردد حيال الحل المرحلي، وقد جاءت فكرة الهدنة كمحاولة للتسوية بين الموقفين السابقين باشتراك قبول فكرة قيام دولة فلسطينية على حدود عام 1967، لكن مع رفض الاعتراف بإسرائيل. انظر: خالد حروب، مصدر سابق، ص73-98.

مستوطنوها للفلسطينيين. وبعد أن شنت عملياتها الانتحارية طرح الشيخ احمد ياسين على الإسرائيليين من سجنه أنهم إذا ما أرادوا أن يروا نهاية لهذه العمليات فعليهم عقد "هدنة" مع الحركة، إما محدودة تخرج المدنيين من الطرفين من دائرة الاشتباك، أو شاملة تنهي الاقتتال، ورغم أنه لا يوجد دليل على إن إسرائيل أخذت موضوع الهدنة بجدية، إلا أنه يمكننا الاستنتاج أن عمليات حماس كانت أكثر صدقا في نظر كثير من الفلسطينيين من موقف المفاوض الفلسطيني الذي أعلن أنه لن يعود للتفاوض ما لم توفر حماية دولية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكنه عاد إلى المفاوضات دون تحقيق طلبه³⁷².

شرعية السلاح

ولا شك أن الملمحين أعلاه وفرا لـ "حماس" وكذلك "الجهاد الإسلامي" الفرصة لأن تدعي شرعية سلاحها وأحقيتها باستمرار حملته، بل والانطلاق في عملياتهما ضد إسرائيل من أراضي السلطة الفلسطينية والاحتفاء بها، طالما أن هذا السلاح موجه أصلا لحماية الشعب الفلسطيني، تقتبس إحدى المراجع عن ناطق باسم حماس قوله: "بالنسبة لنا كحركة حماس، وبالنسبة للشعب الفلسطيني نحن لن نستسلم أو نترك سلاحنا، لأننا نحتفظ به لمواصلة عملياتنا الجهادية لمقاتلة المستوطنين والعدو الصهيوني"³⁷³.

المدافع الصلب عن المقاومة

وعزز هذا الادعاء ما أثبتته التجربة من كون المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية غير محصنة من العدوان الإسرائيلي، وعلى سبيل المثال ما حدث في الثاني من تشرين الثاني 1994 خرج هاني عابد أحد مسئولي "الجهاد الإسلامي"، ويعمل محاضراً في كلية العلوم و التكنولوجيا بخانيونس، من الكلية بعد

³⁷² عبد الستار قاسم: الموقف الرسمي تجاه فلسطين 1919م-1994م، نابلس:مركز البحوث العلمية، 1994، ص91-92.
³⁷³ Beverley Milton- Edwards: Ibid 176.

انتهاء عمله وركب سيارته، وعندما أدار محركها انفجرت به ليسقط قتيلًا، وقد اتهمت كل الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة فتح إسرائيل باغتياله.

ورغم عدم اعتراف إسرائيل بتنفيذ عملية اغتيال هاني العبد إلا أنها حملت بطياتها رسالة بيّنة بأنها ستواصل عملها ضد الفلسطينيين حتى في مناطق السلطة الفلسطينية. وقد تركت هذه العملية اثرين هاميين في نفوس الفلسطينيين: فمن جهة، كانت دليلا على عجز السلطة الفلسطينية عن حمايتهم في أماكن سيطرتها، ومن جهة أخرى أثارت شبهات بأن السلطة الفلسطينية تسمح للاحتلال بتصفية رجال المعارضة داخل تخومها³⁷⁴.

وبعد أيام قليلة من اغتيال عابد، و في حين كان رفاقه وممثلون عن الفصائل الفلسطينية يحضرون حفلاً لتأبينه في غزة (1994/11/11)، انطلق أحد أعضاء "الجهاد الإسلامي" واسمه هشام حمد، راكباً دراجته الهوائية و متمنطقاً بالمتفجرات في عملية انتحارية - استشهادية، ليقتحم تجمعاً عسكرياً قرب مستوطنة نتساريم، مفجراً نفسه فيها، انتقاماً لهاني عابد، فقتل ثلاثة جنود إسرائيليين³⁷⁵. ونتيجة لهذه العملية وجدت السلطة الفلسطينية نفسها عالقة بين خيارين صعبين: التزاماتها الأمنية أمام إسرائيل من ناحية، وتخوفها من أن تظهر كحام للاحتلال أمام أبناء شعبها من ناحية أخرى، ويبدو أن السلطة اختارت الانحياز الى الخيار الأول ولكن بمقدار ما، فقامت بمنع عائلة الانتحاري من فتح سرادق عزاء له، وقامت بمحاصرة بيته ومنع الناس من التوجه إلى أهله.

وعلى وقع هذه الضربة، أدارت "حماس" معركة محسوبة جيدا ضد السلطة لكسب الرأي العام الفلسطيني، حاولت من خلالها تصوير نفسها حامية لنهج المقاومة ومن ينتهجه، إلى جانب تصوير نفسها طرفاً قويا مهاباً عصياً على السلطة الفلسطينية إن فكرت المساس به.

³⁷⁴ ليف غرينبرغ: مصدر سابق، ص 215-216.

³⁷⁵ Graham Usher, Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence After Oslo, London: Pluto Press, 1995, p 70.

ففي تحد واضح لقرار السلطة، قررت "حماس" التوجه لتقديم واجب العزاء لعائلة الانتحاري من الجهاد الإسلامي، ودون استئذان السلطة على خلاف رأي بعض المعتدلين في الحركة. ورأت الحركة استغلال يوم الجمعة حيث يتواجد آلاف المصلين في مسجد فلسطين للانتقال بهم إلى بيت العزاء، وكان التعميم على كافة المساجد وكافة أنصار "حماس" للتوجه إلى هناك. وبالفعل، ملأت أعداد غفيرة المسجد وهو عبارة عن ثلاثة طوابق وساحة ضخمة. ومهما كانت التطورات اللاحقة فقد انتهى الأمر باشتباك الطرفين: الشرطة التي فتحت النار، والشبان الذين قذفوها بالحجارة، لتكون حصيلة هذا اليوم 13 قتيلا وأكثر من 250 جريحاً.

اثر ذلك، أقسمت كتائب القسام على أن تنتقم لقتلى الحركة، إلا أن المعتدلين في "حماس" اتخذوا قرار بضرورة أن لا يتسع الأمر وبالتالي تفلت الأمور من أيديهم. ومستفيدة من قرار عرفات بضرورة أن لا يظهر احد من الشرطة الفلسطينية في الشوارع لحين امتصاص الغضب، أخرجت "حماس" مسيرة طافت شوارع غزة هتفت ضد السلطة الفلسطينية. أما القرار الأهم الذي اتخذته الحركة آنذاك فكان إجماعها على ضرورة استعراض قوتها، حيث قامت بتنظيم مهرجان ضخم حضره أكثر من ثلاثين ألف شخص من عناصر وأنصار الحركة، محققة بذلك هدفها الذي يجمله عماد الفالوجي بقوله: "أصبح هناك تخوف من ردة فعل لحماس"³⁷⁶.

تكتيك تفاوضي

ولئن جعل خوف عرفات من أن تحوله مواجهة قوية يكسر فيها شوكة "حماس" و"الجهاد الإسلامي" إلى عميل للاحتلال في أعين أبناء شعبه، إلا أنها لم تكن الأسباب الوحيدة التي جعلته يعض الطرف ولو قليلا عن هاتين الحركتين الإسلاميتين المقاتلتين ولو إلى حين، فكما يرى بعض المحللين السياسيين فإن رئيس السلطة الذي كان مدركا لقوة إسرائيل وضعفه، عرف كيف يحول هذا الضعف إلى مركز قوة، جاعلا من

³⁷⁶ عماد الفالوجي مصدر سابق، ص 301.

علاقته مع المقاومة الإسلامية ورقة مساومة تعزز من موقعه التفاوضي في مواجهة رايبين، على اعتبار انه الشخص الوحيد الذي يستطيع كبح جماح هاتين الحركتين، وهو الأمر الذي كان ينطوي على شرك، فمن اجل البقاء ذي صلة فقد كان واضحا انه لا يجوز كسر قوة المعارضة بشكل مطلق، لأنه كان سيفقد قوته كعامل ضبط³⁷⁷.

ما سبق لم يعن تأييدا عارما من قبل الفلسطينيين للعمليات الانتحارية- الاستشهادية في كل الأوقات، فكما سنرى لاحقا فإن استطلاعات الرأي ستظهر معارضة أغلبية منهم لها وبشدة، حينما يرون أنها تعرقل عملية السلام في الوقت الذي يعتقدون أن المفاوضات تسير باتجاه تحصيل حقوقهم الوطنية، وفي نفس الوقت، فإن معارضة الكثير من الفلسطينيين - في أوقات ما- للعمليات الانتحارية- الاستشهادية لم تكن تعني لهم جميعا معارضة من حيث المبدأ لشن هجمات على إسرائيل، بقدر ما كانت تحمل في طياتها رغبة بإعطاء فرصة لعملية السلام، وهي الرغبة التي سرعان ما كانت تبدد مع تقوض الآمال بأن تؤدي المفاوضات إلى حل ينهي معاناتهم من الاحتلال. وكما يرى الكاتب الصحفي مهند عبد الحميد فإن وجود انتحاريين- استشهاديين بهذا الكم على امتداد أربع سنوات ويزيد، يتم وسط تأييد وتفهم أوساط وشرائح شعبية وخاصة في أوساط الفئة العمرية الشابة من المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى تحول جنازة يحيى عياش "المهندس" إلى تظاهرة شعبية ضخمة تعبيرا عن مستوى التعاطف الشعبي مع رموز الظاهرة الانتحارية، كل هذا يدل على اكتساب العمليات صفة الظاهرة السياسية، الأمر الذي جعل لها أبعادا شديدة

³⁷⁷ يرى ليف غرينبرغ أن عدم تحييد "المتطرفين" من كلا الجانبين المتفاوضين لم يكن خطأ تفاوضيا، وإنما كان احد العوامل المميزة للمفاوضات، نتيجة انعدام التوازن بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. فبيما لم يكن رايبين يرغب في التخلي عن أية مستوطنة في المرحلة الأولية، وذلك لكي يحتفظ في يديه بأوراق مساومة جيدة لمرحلة المفاوضات النهائية، سلم عرفات بالادعاء القائل أن تفكيك المستوطنات هو شأن داخلي إسرائيلي، ولكن في مقابل تأخير تفكيك حماس والجهاد الإسلامي على اعتبار أن هذا الأمر هو شأن داخلي فلسطيني. انظر: ليف غرينبرغ: مصدر سابق، ص292-293.

الأهمية، ولا شك أن ثمة فارق بين ظهور أعمال بين هذا النوع من الهجمات، وأعمال عنف فردية، تقف وراءها قوى تأمرية منعزلة عن الشعب³⁷⁸.

استطلاعات الرأي مرشدا

اعتمدنا منذ البداية رضا الأفراد واعتقادهم بصلاحيه طرف ما سببا لمنحهم إياه الشرعية، وتحقيقا لهذا الغرض سوف نحاول استعمال استطلاعات كمؤشر لاكتشاف توجهات الشارع الفلسطيني إزاء ما يجري من تطورات على الساحة الفلسطينية.

لاحظنا سابقا مدى التأييد والرضا الكبيرين الذين حازت عليهما اتفاقية "أوسلو" في البداية من قبل الفلسطينيين، الذين رؤوا فيها وسيلة لحماية من الخطر الخارجي، ولكن ما الذي كان يحدث لحماس في تلك الفترة؟

وتظهر استطلاعات الرأي³⁷⁹ في تلك الفترة تراجعاً في تأييد حركة "حماس" إلى أكثر من النصف بقليل، من 14.7% في كانون الأول 1994 إلى 8% في حزيران 1997 حسب مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ومن 14.2% في كانون الثاني 1994 إلى 10.3% في أيار 1997 حسب مركز القدس للإعلام والاتصال. وكما يشير مركز البحوث والدراسات الفلسطينية فقد وصل التأييد الشعبي لـ "حماس" إلى أدنى مستواه في آذار 1996 حيث بلغ 5.8% أي أكثر بقليل من ثلث ما كانت عليه أواخر عام 1994 وهو ما يمكن فهمه في ضوء ما تم في تلك الفترة من عملية إعادة انتشار للقوات الإسرائيلية في معظم مدن الضفة الغربية، إضافة إلى إفراج السلطات الإسرائيلية عن مئات الأسرى الذين كان قد تقرر إطلاق سراح بعضهم في إطار الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي. كما شهدت تلك الفترة ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني إجراء انتخابات عامة لاختيار رئيس للسلطة الفلسطينية وأعضاء للمجلس

³⁷⁸ مهند عبد الحميد، الإرهاب... العنف وظاهرة "العمليات الانتحارية"، مجلة "السياسة الفلسطينية"، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع 1998، ص9.

³⁷⁹ سوف يتم في هذا الجزء اعتماد استطلاعات الرأي العام لكل من مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ومركز القدس للإعلام والاتصال.

التشريعي بمشاركة سكان القدس الشرقية وتحت إشراف العديد من المراقبين الدوليين. والواضح أن انخفاض شعبية حماس كان يترافق مع ارتفاع شرعية المفاوضات في أعين الفلسطينيين كوسيلة لإنهاء الاحتلال (تأييد عملية السلام 78.3%)، ورفض العمليات الانتحارية-الاستشهادية 70.1%، التي باتت نسبة كبيرة ترى أنها تعرقل عملية السلام 74.9%، مع تحميل نسبة لا يستهان بها من المستطلعين (30.5%) لحماس والجهاد الإسلامي مسؤولية الظروف التي يتعرض لها الفلسطينيون بعد الهجمات الانتحارية (كالإغلاق مثلا)، بل وموافقة الكثيرين منهم (58.5%) على قيام السلطة الفلسطينية باتخاذ إجراءات لمنع حدوثها.

إلا أن التأييد الشعبي لـ"حماس" عاود الارتفاع بعد فوز حزب الليكود اليميني ورئيسه بنيامين نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية في أيار 1996 بفترة وجيزة، وهو ما ترافق مع استمرار إغلاق الأراضي الفلسطينية والإجراءات الأمنية الاحتلالية المشددة، مما ضاعف من الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعيشها الشعب الفلسطيني، فتعثر عملية السلام، وما رآه الفلسطينيون بأعينهم من وقائع إسرائيلية على الأرض الإسرائيلية تحيل وطنهم (أو ما قاibusوا كل الوطن به) إلى كانتونات لم تفقد الناس ثقمتهم بعملية التفاوض فحسب، بل بدأت سمعة عرفات بالانحطاط حيث بدا في نظر الكثيرين أشبه بالمارشال الفرنسي بيتان رئيس حكومة فيشي التي تعاونت مع الاحتلال النازي إبان الاحتلال الألماني لفرنسا في الحرب العالمية الثانية.

ولكن يلاحظ أن هذا الارتفاع في شعبية "حماس" كان محدودا (10.1% في كانون الأول 1996، 10.3% في نيسان 1997، و 9.1% في آذار 1998 حسب مركز البحوث والدراسات الفلسطينية)، فالذي تظهره استطلاعات الرأي، إضافة إلى تراجع شعبية الفصائل الأخرى بما في ذلك حركة فتح، هو تزايد حجم الذين لا يؤيدون أيا من الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية القائمة: من 14.8% في حزيران 1994، إلى 15.2% في أيلول 1995، و 28.1% في حزيران 1994، و 35.3% في أيلول 1994، و 29.4% في آذار 1998 حسب مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. وحسب مركز القدس

للإعلام والاتصال فقد كانت هذه النسبة 16.8% في تموز 1994، لتتخفص إلى 9.2% في أيار 1995، ثم لتعاود الارتفاع إلى 20.9% في تشرين الأول 1995، و 29.3% في نيسان 1997، وإلى 31.2% في تموز 1997، و 28.9% في آب 1998. ويرجع العديد من الباحثين ظاهرة اللا تحزب التي سادت الشارع الفلسطيني في تلك الفترة إلى ما تسبب به أوسلو من إفقاد المجتمع الفلسطيني لحيويته من كثرة ما تعرض من احباطات نتيجة عدم تنفيذ إسرائيل للالتزامات المترتبة عليها وفق أوسلو، حيث وقفت السلطة الفلسطينية عاجزة عن إرجاع الحيوية إلى الشعب الذي ساءته التنازلات العديدة التي قدمتها السلطة الفلسطينية مقابل الفتات الذي قدمته إسرائيل له على طاولة المفاوضات³⁸⁰.

بيد أن الصورة التي ترسمها هذه الأرقام السابقة لا تكتمل دون رؤية مؤشرات أخرى تظهرها استطلاعات الرأي العام لدى الفلسطينيين مع استمرار تعثر عملية السلام، أهمها تراجع الثقة المفاوضات، وازدياد تأييد العمليات المسلحة ضد إسرائيل.

وحسب مركز البحوث والدراسات الفلسطينية كان 70% من المبحوثين في أيلول 1996 يؤيدون استمرارية العملية السلمية مع إسرائيل، إلا أن هذا الرقم الكبير كان يخفي حقيقة أن هذا التأييد كان قد انخفض بنسبة 11% من أعلى مستوى له (81%) في حزيران 1996، فيما ارتفعت المعارضة لاستمرارية العملية السلمية من 12% إلى أعلى مستوى لها خلال تلك الفترة (24.8%). وقد تواصل انخفاض التأييد للعملية السلمية ليصل إلى 60% في نيسان 1997 و 62% في حزيران 1998. أما حركة "فتح" فقد انخفض (مركز البحوث والدراسات الفلسطينية) تأييدها من 55.3% في كانون الأول 1995، إلى 47.7% في آذار 1996، و 45.4% في كانون الأول 1996، و 41.3% في نيسان 1997، و 39% في كانون الأول 1997. والواقع أن قادة "فتح" كانوا مدركين لعمق المأزق الذي علقوا فيه وأسبابه الحقيقية، يقول أمين عام مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية يومذاك، أن ما شهدته الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996 من إقبال جماهيري جاء اعترافاً من الشعب الفلسطيني

³⁸⁰ زياد أبو عمرو: خمس سنوات على اتفاق أوسلو، مجلة "شؤون تموية"، المجلد السابع، العدد الثالث والرابع، خريف

بالإيجابيات التي حققتها "فتح" بالإزاحة النسبية للاحتلال الإسرائيلي عن المناطق المأهولة بالسكان بقدر ما خفف هذا الإجراء من أعباء الاحتلال³⁸¹، ويضيف: "واليوم حين نقول أن اتفاق أوسلو في مازق، فإن هذا الحكم ينسحب على فتح، في الواقع أن مازق فتح هي التي وقعت فيه ونفذته"³⁸². وفي نفس الوقت الذي كان تأييد أوسلو وفتح ينخفض، كان تأييد العمليات ضد أهداف إسرائيلية يرتفع ليصل إلى 40% في نيسان 1997، و50% في حزيران 1998، حسب مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. ومع تعثر المفاوضات بدا قادة فتح مدركين لعمق المأزق العالقين فيه، يقول أمين عام مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية وقتذاك، أن ما شهدته الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996 من إقبال جماهيري جاءت اعترافاً من الشعب الفلسطيني بالإيجابيات التي حققتها "فتح" بالإزاحة النسبية للاحتلال الإسرائيلي عن المناطق المأهولة بالسكان بقدر ما خفف هذا الإجراء من أعباء الاحتلال"³⁸³. ويضيف: "واليوم حين نقول أن اتفاق أوسلو في مازق، فإن هذا الحكم ينسحب على فتح، في الواقع أن مازق فتح التي وقعت فيه ونفذته"³⁸⁴.

تناقض ظاهري

لكن كيف لنا أن نفسر هذا التناقض، أي استمرار وجود نسبة عالية من الفلسطينيين – وإن كانت متراجعة – تؤيد السلام، وفي نفس الوقت تؤيد العمليات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية؟ للجواب على هذا السؤال شقين، أولهما يجيب عليه الباحث إياد البرغوثي بالقول: "لا يشكل الموقف من العمل المسلح ضد الأهداف الإسرائيلية المختلفة موقفاً من السلام مع إسرائيل أو إمكانية التعايش معها، حيث نجد إمكانية أن يتوقع الشخص السلام ويعتبر أن العمل المسلح ضد الاحتلال مشروعاً ما دام الاحتلال قائماً،

³⁸¹ أحمد عبد الرحمن: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في الندوة الفكرية السياسية – خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، من 2-4 يونيو/حزيران 2000 غزة فلسطين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000، ص522.

³⁸² المصدر السابق، ص522.

³⁸³ المصدر السابق، ذات الصفحة.

³⁸⁴ المصدر السابق، نفس الصفحة.

بل قد يكون دافعا باتجاه تقريب السلام وترسيخه³⁸⁵. أما الشق الثاني من الجواب فيتلخص في الشعور الذي بات ينتشر في أوساط قطاعات واسعة من الفلسطينيين، بأن العمل المسلح (بما في ذلك الهجمات الانتحارية- الاستشهادية) وان لم تكن هي السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، فإنها ضرورية لتعديل ميزان القوة المائل بشكل واضح لصالح إسرائيل³⁸⁶.

وبهذه الطريقة استطاعت حماس أن تتجاوز جمهورها من الشباب المتدين، لتشرعن نهجها لدى قطاعات أوسع من ذلك بكثير، بحيث بات عملياتها الانتحارية- الاستشهادية تلقى تعاطفا بل وتشجيعا من أكثر من فئة: أولئك الذين يعارضون اتفاقية "أوسلو" لأنها شكلت تنازلا عن فلسطين التاريخية، وغيرهم ممن يعارضها على أساس أنها ستنشأ في النهاية "بنوتونات" فلسطينية، وفريق ثالث استمروا يفضلون هذه المسيرة ولكنهم يعتقدون أن عرفات قد أذعن كثيرا بشكل جعل تنبؤات الراضين مبررة³⁸⁷.

ولكن لماذا أيد الكثيرون بين الفلسطينيين عمليات "حماس" كنتكتيك مساعد وليس كنهج مستقل؟ لعل الجواب يكمن في عجز حماس نفسها آنذاك عن تشكيل بديل لنهج التفاوض، فهي وإن تمكنت عبر عملياتها المسلحة من إلحاق الأذى بالإسرائيليين و تقويض أمنهم، فإنها لم تحقق اختراقا في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي: يهدد بقاء إسرائيل داخل فلسطين المحتلة عام 1948، أو يجبرها على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بل إن حماس لم تحقق ما يذكر على صعيد القضايا الجزئية، إذ رغم ضراوة العديد من عملياتها، فإن هذه العمليات لم تجعل إسرائيل توقف بناء المستوطنات أو تطلق سراح الأسرى أو غير ذلك من الحقوق الفلسطينية.

³⁸⁵ إياد البرغوثي، الفلسطينيون وإسرائيل، في "دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين"، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أب 1997، ص62.

³⁸⁶ Azzam Tamimi: Hamas Unwritten Chapters, London: Hurst & Company, 2007, p 161.

³⁸⁷ Jean-Francois Legrain: HAMAS: Legitimate Heir of Palestinian Nationalism? In Political Islam- Revolution, Radicalism or Reforms, edited by John L. Esposito, Lynne Rienner Publishers, Boulder, London, 1997, P165-169.

الفساد في السلطة

الصورة حول الوضع الفلسطيني في فترة "أوسلو"، لا تكتمل دون النظر إلى عامل الفساد الذي ساهم في خلخلة شرعية السلطة الفلسطينية و"فتح"، وإذا كانت السلطة الفلسطينية، عبر حزبها الحاكم حركة "فتح"، لم تنجح في إزالة الاحتلال، كما أملت وأمل كثير من الفلسطينيين من اتفاقيات "أوسلو"، فإن أدائها على الصعيد الداخلي لم يكن أفضل حالاً.

وفيما يتعلق بموضوع بحثنا الشرعية، فالواضح أن السلطة وتنظيمها الحاكم "فتح" فشلنا آنذاك في بعث شرعية داخلية لهما ربما تعوضهما جزءاً من تراجع شرعيتها نتيجة تعثرهما في مواجهة الاحتلال، وذلك عبر إقناع الناس بعدالة حكمها ومحاربة الفساد. فتحت سلطة الحكم الذاتي ازداد عدد الفلسطينيين الذين يعانون صعوبات جمة في حياتهم، والذين باتوا يشعرون بعرفات ورجال شرطته كأغراب. وسرعان ما اتضح لهم أن الكيان الجديد الذي أمل الكثيرون أن يرويه يتطور إلى دولة ديمقراطية مزدهرة، ما هو إلا جهاز بيروقراطي مترهل ينخره الفساد، ويسيطر عليه حاكم فرد يمسك بجميع مقاليد الأمور، في ظل تهميش لدور السلطة التشريعية وغياب لاستقلالية القضاء.

ولقد تجاوزت الآثار التي تركها الفساد، بمظاهره المختلفة، على شرائح كبير من الفلسطينيين، مجرد الاستياء العام، لتحدث شروخاً عميقة في بنية المجتمع الفلسطيني وتماسكه، فبعد أشهر قليلة فقط بدأت مفردات جديدة تدخل القاموس الفلسطيني ككلمتي عائدتين ومواطنين، وازداد الشرخ بين التقسيمات الجديدة من لاجئين ومقيمين وسلطة وشعب وفتح وحماس وفاسد نظيف ومن يملك ومن لا يملك، وراقب المجتمع المحلي كيف حاز العائدون بموجب اتفاقيات أوسلو على الوظائف والمراكز المهمة فيما ازدادت أوضاعهم سوءاً.

والواضح أن ما يجري كان يتم تحت سمع وبصر وموافقة عرفات نفسه، الذي رأي بتوزيع العوائد والمناصب حتى وإن كان بطرق غير قانونية، وسيلة لإبقاء قبضته محكمة على المحيطين به وعلى المجتمع بشكل عام، وكما يروي احد الأشخاص المقربين من الرئيس عرفات: "كانت قمة تلك الوظائف

الإدارية هي رتبة المدير العام، وقد أفرط الرئيس في منح تلك الدرجة حتى أصبح المدراء العامون طبقة جديدة مثيرة للاتهامات والجدل، وتعبيراً عن الانحياز والفساد والمحسوبية³⁸⁸.

ولنأخذ المثال التالي، ففي آب من العام 1997 نشرت هيئة الرقابة الفلسطينية تقريرها السنوي الأول الذي كشفت فيه تورط العديد من الوزراء في قضايا فساد وهدر مالي وخلل إداري في مؤسسات السلطة، الأمر الذي دفع 16 وزيراً في السلطة لتقديم استقالتهم للرئيس عرفات. وبدل أن يتخذ عرفات عقوبات ضد المتورطين، قام بتميع القضية والتقليل من أهميتها، الأمر الذي فاقم المسألة، خاصة بعد أن اكتسبت طابع الحملة الشعبية، مما حدا بالمجلس التشريعي في مطلع حزيران، وربما للمرة الوحيدة، لتحدي عرفات والتهديد بحجب الثقة عن الحكومة وإسقاطها، مهلاً للرئيس حتى منتصف ذلك الشهر لقبول استقالة الحكومة وإجراء التغييرات المناسبة، وبسبب ماطلة عرفات قام المجلس ثانية بتمديد المهلة إلى 25 حزيران. وبعد مناورات عدة قام عرفات بإعلان أسماء التشكيلة الوزارية الجديدة التي جاءت مخيبة للأمل ولا تستجيب للمطالب الشعبية بالتغيير الحقيقي وعقاب الفاسدين، إذ أبقى على كل الوزراء السابقين (باستثناء وزير التربية والتعليم ياسر عمرو)، وأضاف عشرة وزراء جدد ليصبح عدد الوزراء 34 وزيراً، بينهم سبعة وزراء دولة، إضافة إلى نقل ثلاث وزراء من وزاراتهم إلى وزارات أخرى، مما دفع اثنان من الوزراء هما حنان عشراوي وعبد الجواد صالح للاستقالة، حيث صرحت عشراوي بأن "مانراه هو الإبقاء على الوضع القائم وإضافة أشخاص جدد إليه"، فيما اعتبر صالح أن الفساد أصبح مؤسسة في النظام الفلسطيني³⁸⁹.

وفي نفس السياق، بدأت الشكاوى تتصاعد جراء الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان على أيدي مختلف أجهزة الأمن الفلسطينية، وهي الانتهاكات التي اتخذت أشكالاً شتى شديدة البطش، ولنأخذ فقط ما تقوله الفقرة الأولى من تقرير منظمة العفو الدولية (امنستي) سنة 1997 الذي يوثق وضع حقوق الإنسان في ظل السلطة الفلسطينية خلال عام 1996، وهي السنة التي اكتملت فيها قواعد البنية السياسي للسلطة:

³⁸⁸ مروان كنفاني، سنوات الأمل، القاهرة: دار الشروق، 2007.

³⁸⁹ ماجد كيالي، السلطة الفلسطينية والفساد، مجلة "رؤية"، السنة الثانية، العدد 19، حزيران 2002، ص 114-116.

"القي القبض على ما لا يقل عن 1200 شخص لأسباب أمنية. وقد أفرج عن معظمهم دون تهمة بعد أن احتجزوا فترات تصل إلى 11 شهرا. وكان من بينهم سجناء رأي فعليين ومحتلمين. وقدم ما لا يقل عن 20 سجينا إلى محاكمات بالغة الجور أمام محاكم امن الدولة. وكان تعذيب المعتقلين متفشيا. وتوفي أربعة من المحتجزين منهم ثلاثة جراء التعذيب. وقتل ما لا يقل عن 10 أفراد على يد أفراد أجهزة الأمن الفلسطينية. وقد لقي بعض الفلسطينيين حتفهم في ملابسات توحى بأنهم قتلوا خارج نطاق القضاء أو على نحو آخر غير مشروع. وحكم بالإعدام على 11 شخصا. ثم خفف فيما بعد الحكم على اثنين منهم".

ولا يمكن إغفال أن الاتفاقات نفسها كانت تلزم السلطة بإجراءات ضد المقاومين الفلسطينيين، تعد خرقا لحقوق الإنسان، ويشار في هذا السياق إلى اتفاقية واي ريفر سنة 1998، التي تتضمن ملحقات أمنية غير معلنة، ألزمت السلطة الفلسطينية باعتقال من يشتبه بتنفيذهم أعمال "إرهابية" ضد إسرائيل، إضافة إلى توسيع مصطلح "التحريض" مما يجعل حرية التعبير في خطر، وقد تضمن الاتفاق بنود فضفاضة مثل "مكافحة الإرهاب" و"ضرب البنى المدنية المساندة للمجموعات الإرهابية"، مما يعني إغلاق منشآت مدنية إضعاف دور القضاء الفلسطيني في هذه القضايا التي أحييت إلى لجنة فلسطينية إسرائيلية أمريكية مشتركة. وأعقب هذا الاتفاق العديد من الإجراءات الفلسطينية مثل فرض الإقامة الجبرية على الشيخ احمد ياسين إضافة للاعتقالات التعسفية بحق معارضين فلسطينيين وإغلاق بعض المؤسسات الصحفية، كما رافقت زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلنتون إلى المنطقة لدعم تنفيذ الاتفاق حملة اعتقالات واسعة وقيود على حرية التعبير ومنع عقد الاجتماعات العامة³⁹⁰.

ولا شك إن هذا الوضع الذي اقترن فيه التعثر على المسار السياسي بالفساد، لم يزرع ثقة الفلسطينيين بقدرة مسار التفاوض على الوصول إلى هدفهم المنشود بالدولة المستقلة فحسب، بل أثار تساؤلات حول وضعهم داخل هذه الدولة في حال تحققها أيضا.

في كل الأحوال، لم يجد الباحث معلومات عن أن "حماس" شنت في تلك الفترة حملات منظمة لمهاجمة

³⁹⁰ الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 1998، التقرير السنوي الرابع.

فساد السلطة في محاولة لاكتساب مزيدا من الشرعية نتيجة لذلك، وهو الأمر الذي رفض مسئولو حماس الذين توجه إليهم الباحث بالسؤال الإجابة عنه، ولكن هل كانت حماس بمنأى عن الفساد أو على الأقل الاتهام به؟ لم يجد الباحث أيضا جوابا مقنعا لهذا السؤال أيضا، وحتى عندما توجه إلى احد الجمعيات الأهلية المعنية بمتابعة قضايا الفساد فلم يجد أي جواب³⁹¹، وبتقدير الباحث فالأمر يعود لكون الحركة كما ذكرنا سرية أو أشبه بـ"صندوق اسود لا يعرف احد ما بداخله" كما يصفها احد الخبراء الاقتصاديين³⁹²، مما يعني أن ميزانيتها ومصاريفها (وبالأخص على الأمور العسكرية) تظل طي الكتمان، وأي بحث حول أمورها المالية يبقى مثار تشكيك خاصة إن صدر عن باحثين غربيين يصفون الحركة بالإرهاب، ومن ذلك مثلا ما يقوله الباحث الأمريكي Matthew Levitt في كتاب صدر له عام 2006³⁹³: "بعيدا عن عشرات الملايين من الدولارات التي تتلقاها حركة حماس في كل عام من المؤسسات الخيرية الخارجية والأفراد والشركات التجارية، و المشاريع الجنائية، فإن هذه المنظمة الإرهابية تستفيد من دعم مكثف من الحكومات الأجنبية"، ويتضمن ذلك - حسب ذات الكاتب - العربية السعودية، وإيران، وسوريا، ولبنان، وليبيا، والسودان، واليمن، وقطر (وفي أماكن أخرى يذكر العراق في عهد صدام حسين - الباحث). ولكل بلد دوافعه لهذا الدعم، ويتابع Levitt أن بعض هذه الدول مثل إيران، توفر التمويل المباشر لحماس، فيما تقوم دول أخرى بتقديم المساعدة في مجال التدريب العسكري أو توفير ملاذ آمن للناشطين المطلوبين، أو مجرد غض النظر عن نشاطات حماس داخل حدودها.

وإضافة إلى الصورة التقليدية بأن المتدينين هم بالأغلب مستقيمون وحسنو السيرة والسلوك، لا يمكن هنا إغفال كيف جعلت العمليات التي نفذتها الحركة الفلسطينيين بشكل خاص والعرب والمسلمين بشكل عام ينظرون إلى الحركة وأعضائها كطلاب شهادة لا طلاب حياة، وهي الصورة التي عززها الحياة المتقشفة

³⁹¹ اتصل الباحث هاتفيا بتاريخ 2007/7/19 بعزمي الشعبي المنسق لمؤسسة أمان: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، وكان رد الأخير بعدم وجود معلومات لدى مؤسسته عن وجود فساد في "حماس" كون "أمان" تركز عملها بالأساس على القطاع العام، ولم تقم حتى اللحظة بمتابعة قضايا الفساد داخل الاحزاب والحركات الفلسطينية.

³⁹² مقابلة مع نصر عبد الكريم أستاذ المالية بجامعة بيرزيت، رام الله، 2008/11/12.

³⁹³ Matthew Levitt, HAMAS: politics, charity, and terrorism in the service of jihad, yale university press, new haven and London Published in cooperation with the Washington Institute for Near East Policy, 2006, p171.

لقادة "حماس"، وهو ما مكنها من القول بثقة عز نظيرها: "أبدا ليس عندنا فساد. فالانضباط العام في الحركة ينجم عن الوازع الديني وعن تقديرنا للمتبرع الذي اقتطع أمواله عن أولاده وأهله وزوجته. ومع ذلك نحن لا نترك الأمور لضمير كل شخص بل لدينا نظم تضبط هذه الأمور. وهناك بركة بالمال، وإن كان محدودا".

وبالتالي، فلا يمكننا القول إن "حماس" تخلو من الفساد لعوامل من قبيل عدم شفافية مصادر التمويل وعدم وجود معلومات موثوقة وعلنية حول الموضوع، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه العوامل لا تعيب الحركة من وجهة نظر الفلسطينيين، كونها حركة مقاومة، مما يبرر في نظرهم إخفاءها لمصادر تمويلها وتسليحها، في نفس الوقت لا يمكن اتهام الحركة بالفساد لعدم وجود أدلة واضحة بين أيدينا تثبت الأمر.

الفصل السابع:

"حماس" من قيادة الانتفاضة إلى سدة التشريعي

بعد انتخابات رئاسة الوزراء وتسلمه السلطة في أيار 1999، ملأ باراك أجواء إسرائيل والمنطقة بضجيج عال حول رغبته في إعادة تشغيل قطار السلام العربي الإسرائيلي على مساراته الثلاثة الفلسطيني والسوري واللبناني. وقدم نفسه للفلسطينيين والعرب والعالم كخليفة لرئيس الوزراء الأسبق اسحق رابين، وكمهندس بارع قادر على إصلاح الخراب الذي حاق بعملية السلام خلال ثلاث سنوات من حكم الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو. وكان مما أعلنه باراك عند توليه رئاسة الحكومة بإسرائيل أن لديه نية الوصول إلى محطة السلام النهائية بأسرع وقت ممكن، وأعلن باراك أن لديه إرادة للوصول إلى محطة السلام النهائية بأسرع وقت ممكن، وحدد فترة زمنية لصنع السلام مع الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين بفترة أقصاها 15 شهرا فقط³⁹⁴.

آنذاك لقيت وعود باراك ترحيبا واسعا في صفوف الفلسطينيين، حيث أظهر استطلاع للرأي أن 70% منهم يؤيدون عملية السلام و 27% يعارضونها، لكن هذه النسبة الكبيرة لم تمنع تأييد 45% من الفلسطينيين للعمليات المسلحة، وقد سبق وبيننا أن قسما كبيرا من الفلسطينيين لم يعودوا يركنون إلى جانب المفاوض الإسرائيلي، ولا إلى نجاح المفاوضات وحدها في مواجهة إسرائيل، وباتوا يرون بالعمل العسكري عنصرا معززا لموقعهم التفاوضي³⁹⁵.

وفي ظل اعتقاد كثيرين من الفلسطينيين وغيرهم، بأن التسوية السياسية باتت قاب قوسين أو أدنى من التحقق، وبالتالي وصول الخطر الخارجي الذي يهدد الفلسطينيين إلى نهايته، أصبحت شرعية استمرار

³⁹⁴ ممدوح نوفل، الانتفاضة- انفجار عملية السلام، عمان-الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002، ص16.

³⁹⁵ مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاع رقم (41)، فوز براك وعملية السلام، الوضع الاقتصادي والنظرة للمستقبل، الفساد والواسطة، انتخابات الرئيس ونائب الرئيس والتعاطف السياسي، 3-5 حزيران (يونيو) 1999، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط:

"حماس" في الكفاح المسلح أو على الأقل في إعلان تبنيه، أمرا بحاجة للمراجعة من قبل كثيرين، يقول خالد حروب مثلا: "تواجه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) خيارات صعبة في المرحلة الراهنة والمقبلة، إذ ثمة جملة من التطورات الإقليمية التي تتشكل أو هي برسم التشكل وذات تأثير مباشر، لا في البرنامج السياسي للحركة فقط، بل أيضا في مقدار نفوذها وقوتها. وليس من المتوقع، كما انه ليس من الحكمة، أن تتعامل حماس بخفة مع هذه التطورات التي لا يستوي معها التحرك البطيء، أو انتظار تراكمها لتفرض استحقاقات واكلافا على الحركة كان، ولا يزال، في الإمكان تفاديها أو التخفيف من أضرارها. ويفوق ذلك أهمية أن تنظر حماس بعمق في مدى فعالية برنامجها، بصورة كاملة في خدمة القضية الوطنية في المرحلة الدقيقة الراهنة، كي لا يضيع جهدها أو تحقق عكس أهدافه من دون أن تقصد"³⁹⁶.

بيد أن الأمر لم يكن بحاجة لوقت طويل، ليكتشف الفلسطينيون البون الواسع بين مطالبهم إزاء قضايا الحل النهائي، والحد الأقصى الذي منحه لهم، وهو ما بان مع قمة كامب ديفيد الثانية في 11 تموز 2000، حين دعا الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لقمة ثلاثية، تجمعها بالرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل باراك، ولمدة أسبوعين كاملين، في محاولة لإيجاد حل ينهي الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

صحيح أن رفض عرفات للتصور الإسرائيلي حول تقاسم السيادة على ما فوق ارض الحرم القدسي للفلسطينيين وتحتة للإسرائيليين هو ما فجر القمة³⁹⁷، إلا أن المسألة كانت اعقد من ذلك بكثير، فكما يقول بلال الحسن: "لقد استمر الخلاف حول موضوع القدس من بداية المفاوضات إلى نهايتها، وترافق مع الخلاف حول القضايا التفاوضية الأخرى، وحين تجمعت الخلافات وأظهرت أن الاتفاق ليس ممكنا، كانت قضية القدس لا تزال تناقش، والاقتراحات بشأنها لا تزال تتوالى، ولذلك قيل حين تم الإعلان عن فشل المفاوضات أنها فشلت بسبب القدس، بينما هي فشلت بسبب القضايا الأخرى

³⁹⁶ خالد الحروب، خيارات حركة حماس في ظل التسوية المقبلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 42، ربيع 2000، ص 31.

³⁹⁷ ممدوح نوفل، الانتفاضة- انفجار عملية السلام، عمان-الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002.

أيضاً³⁹⁸. وحسب الرواية الفلسطينية فقد كان جل ما منحه الإسرائيليون للفلسطينيين في قمة كامب ديفيد هو "دولة" مقطعة الأوصال، غارقة في محيط من المستوطنات التي سيتم تجميعها في "كتل" تحت السيادة الإسرائيلية، مع إبقاء الجيش الإسرائيلي منتشراً في غور الأردن ولفترة طويلة تركتها المفاوضات مفتوحة، إضافة لبناء إسرائيل لمحطات إنذار على قمم الجبال. أما قضية اللاجئين فقد عملت إسرائيل على تمييزها عبر عدم اعترافها بمسؤوليتها عما أصابهم من ناحية، وموافقتها على عودة آلاف منهم فقط تحت مسمى "الم الشمل" من ناحية أخرى³⁹⁹.

ويرى جميل هلال أن تحميل الطرف الفلسطيني مسؤولية فشل المفاوضات وسحب المقترحات التي اعتبرت "سخية" وقد ضيعها الفلسطينيون الذين لم يتركوا فرصة لتضييع فرصة، كانت إيذاناً عملياً بولوج مرحلة جديدة من الصراع⁴⁰⁰ عنوانها العنف. إلا أن آخرين يرون أن ما جرى من عنف كان في البداية مناورة تفاوضية، فطرفا المفاوضات أرادا - حسب الباحث الفرنسي جيل كيبييل- من خلال اللجوء إلى العنف، دفع الأمور كل إلى صالحه، خاصة وأن الوقت بدا ملائماً جداً لذلك: فعهد الرئيس بيل كلينتون الذي بدا معنياً بإحقاق مسار السلام في الشرق الأوسط يشارف على نهايته، والسلطة الفلسطينية شأنها شأن إسرائيل، ترغب في تعزيز موقفها خلال مرحلة انتقال السلطة في واشنطن، لتمثل أمام الرئيس الجديد في خير وضع⁴⁰¹.

وكانت الشرارة التي أشعلت فتيل الانفجار بين الطرفين، الزيارة الاستفزازية لـ "أرييل شارون" الذي كان مرشح الليكود لرئاسة الوزراء آنذاك، إلى المسجد الأقصى، في 28 أيلول 2000، وهي الزيارة التي تمت بموافقة رئيس الحكومة باراك رغم تحذيرات عرفات والسلطة من مغبة هذا الأمر. وبعد

³⁹⁸ بلال الحسن، الخداع الإسرائيلي: رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003، ص 41.

³⁹⁹ المصدر السابق.

⁴⁰⁰ تقرير بعنوان: "أخرجت النظامين العربي والإسرائيلي- عام ونصف على انتفاضة الأقصى"، موقع الجزيرة نت الإلكتروني، نسخة الكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2008/8/15:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA1A18CB-D5CB-405D-B585-E0826EDB3C4E.htm>

⁴⁰¹ جيل كيبييل، الفتنة حروب في ديار المسلمين، ترجمة: نزار اورفلي، دار الساقي، ص 23.

انتقال خبر الزيارة عم الغضب عموم الشارع الفلسطيني، فإضافة إلى قدسية المكان الذي يثير أي مساس به الحمية الدينية في نفوس الفلسطينيين، استذكر الفلسطينيون تاريخ شارون الأسود بالنسبة لهم، بدءا من مجازر قبية وغزة حتى حرب لبنان في العام 1982، واستذكروا حديث باراك حول السيادة الإسرائيلية على المسجد الأقصى وما تحته لضرورات تتعلق بحماية بقايا "الهيكل" "أقدس الأماكن اليهودية" من العبث الفلسطيني، وربطوا زيارة شارون وتاريخه الدموي الإرهابي الطويل المليء بالمجازر بدعوة الجماعة اليهودية الإسرائيلية المتطرفة "أمنا جيل الهيكل" إلى هدم المسجد الأقصى⁴⁰².

وردا على التصعيد الإسرائيلي، رد رئيس السلطة الفلسطينية بزعزعة السلام من جانبه، فما أن اندلعت مظاهرات الاحتجاج الفلسطينية في اليوم التالي لزيارة شارون حتى قمعت قمعا دمويا، ما حدا بالرئيس الفلسطيني إلى إطلاق "انتفاضة الأقصى" تيمنا بالانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987، ونسبة إلى المسجد القائم في الساحة مسرح الحدث الرئيس⁴⁰³.

"حزب الله" نموذج للمقاومة

والحال أن الفلسطينيين وهم ينتفضون ثانية ضد الاحتلال، فقد كان في ذاكرتهم حاضرا بشدة ما حمله عام 2000 من تطور لا يمكن إغفاله: انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، الذي كانت قد احتلته عام 1978. ولئن مضت إسرائيل في تسويق انسحابها بمبررات التقدم الذي أحرزه جيشها على صعيد التكنولوجيا العسكرية، مما يجعل احتلالها للأرض غير مفيد⁴⁰⁴، إلا أن سحب براك لقواته من الجنوب اللبناني في جنح الظلام ودونما أي اتفاق مع "حزب الله" أو الحكومة اللبنانية، جعل العالم العربي - والفلسطينيون منه- يرى في الانسحاب تقهقرا حقيقيا حيال المقاومة، الأمر الذي أعاد الاعتبار لها في

⁴⁰² ممدوح نوفل، مصدر سابق، ص 80.

⁴⁰³ جيل كيبيل، مصدر سابق، ص 21

⁴⁰⁴ المصدر السابق.

مواجهة جبروت الآلة العسكرية الإسرائيلية، إضافة إلى ما بثته في الروح الفلسطينية والعربية من شعور بالعزلة والفخار مخالفا لما ساد المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي هزيمة العراق سنة 1990، من منطلق التكيف مع الواقع والقبول به مهما كان⁴⁰⁵.

ومما لا شك فيه أن النموذج الذي قدّمته المقاومة في تحرير الجنوب - وهو الفوز الذي كان يترافق بالمناسبة مع ما نتبّه الفضائيات مع أخبار فشل القمة الثلاثية في كامب ديفيد- شكل حافزا قويا لدى الشعب الفلسطيني للاقتداء به. واللافت هنا، كيف تحوّلت الانتفاضة من مظاهرات شعبية وحركات احتجاج سلمية ضد الاحتلال الإسرائيلي، إلى مواجهات مسلحة وعمليات إطلاق نار وزرع عبوات، ثم تطورت إلى أعمال قصف بالصواريخ، مما جعل العديد من المعلقين الإسرائيليين يصفون ما يجري في المناطق بأنه "لبنة" للصراع⁴⁰⁶.

انتفاضة الأقصى والرد الإسرائيلي

بدأت انتفاضة الأقصى في مراحلها الافتتاحية، شديدة الشبه بالانتفاضة الأولى: تظاهرات جماهيرية تنتهي باشتباكات بين جنود الاحتلال المسلحين ورماة الحجارة الفلسطينيين الشبان، وإضرابات عامة،

⁴⁰⁵ طلال عتريسي، ماذا حصل في جنوب لبنان، في "فلسطين وجنوب لبنان: معركة الاستقلال والتحرر"، 2001، عمان/الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان/الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001، ص 161.

⁴⁰⁶ تقرير بعنوان: إسرائيل.. ما بعد الانسحاب من جنوب لبنان، موقع الجزيرة نت الإلكتروني، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2008/8/16:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7AD5C3EB-487B-43FA-89FD9F1CB29A2695.htm#L6>

ويظهر استطلاع للرأي انه لدى سؤال الفلسطينيين عن طريقة حزب الله في جنوب لبنان والانسحاب الإسرائيلي من لبنان ، وهل تعتقد أن على الطرف الفلسطيني استخدام نفس الطرق التي استخدمها حزب الله؟ أجاب 32.9 % من المستطلعة آراؤهم من الفلسطينيين بنعم وبشدة، 32.4% بنعم، في حين أجاب 21.8% بلا، و4.9% بلا بالتأكيد، و 8% بلا اعرف. انظر: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني رقم (1)، 27-29 تموز (يوليو) 2000:

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2000/pa2.html>

وتشكيل ائتلاف عريض من الفصائل الفلسطينية (القوى الوطنية والإسلامية)، التي أضفى الفلسطينيون عليها شرعية قيادتهم في مواجهتهم مع الاحتلال.

أما العامل الرئيسي الذي كان يحفز العنف الفلسطيني للانطلاق إلى أقصى درجاته، فكان الإستراتيجية الإسرائيلية الدموية في قمع المظاهرات الفلسطينية، ويؤكد ذلك مقتل 131 فلسطينياً في الشهر الأول للانتفاضة، و116 فلسطينياً في الشهر الثاني⁴⁰⁷.

فدرجة القمع الإسرائيلي تطورت بشكل سريع، حتى خلال الفترة القصيرة التي قضاها باراك في مواجهة الانتفاضة قبل انتخاب شارون خلفاً له في شباط 2001، بدءاً بسياسة قتل الشباب والأطفال، وبخاصة الفئة العمرية ما بين 12 و15 سنة، بالتركيز على استخدام الأسلحة والعياران النارية وإطلاقها بشكل متعمد على المتظاهرين، لاسيما منطقة الرأس والعنق والصدر والقلب والبطن، ليبدأ التصعيد الإسرائيلي يأخذ شكل عمليات قصف واسعة النطاق باستخدام المروحيات العسكرية والمدفعية الثقيلة والصاروخية عدا عن الأسلحة الاتوماتيكية التي استهدفت مدناً وقرى ومخيمات للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة لمراكز الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وهو ما أعاد إلى الأذهان صور الحرب اللبنانية وما تخللها من دوي انفجارات وهدم منازل وصور قتلى وفارين في الشوارع.

ثم قامت إسرائيل بسلسلة اغتيالات لقيادات فلسطينية ضمن عمليات مخططة ومدبرة مستهدفة⁴⁰⁸. وإزاء هذا التصعيد مال الفلسطينيون إلى تأييد استخدام أقصى ما حوزتهم من أسلحة لرد هذا العدوان، على سبيل المثال، يشير استطلاع للرأي أجراه برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت في حزيران 2001، أنه في حين لم يزد التأييد للعمليات العسكرية (المسلحة) عند بدء تطبيق اتفاق أوسلو (1994) عن 18%. فقد بلغ في شباط من 2001، وكرد فعل على سياسة إيهود باراك الذي أصر على إنهاء الانتفاضة عن طريق القوة، 53%. وبعد 100 يوم على اعتقال شارون سدة الحكم في

⁴⁰⁷ معين رباني، الحجارة والصواريخ: النتيجة الحتمية لاتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية العدد 47 صيف 2001، ص15.

⁴⁰⁸ انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001، ص 49-50.

إسرائيل، قفزت النسبة إلى 75%. وفي نفس الوقت انخفض التأييد للمفاوضات السلمية، وأصبح المؤيدون يمثلون فقط 50%، مقارنة بـ 75% في المتوسط خلال السنوات السابقة⁴⁰⁹.

"فتح" تقود بدايات الانتفاضة

تشير الكثير من الدراسات أن "فتح" -وهي حزب السلطة- تحملت في البداية مسؤولية تعزيز الطابع العسكري للانتفاضة الثانية وتحويلها إلى مقاومة مسلحة، وحسب معين رباني فإن المشاركة الفعالة لفتح كقوة منظمة تعمل باستقلالية نسبية، كانت العامل الأهم في تحويل الاشتباكات الأولى إلى انتفاضة مستمرة، فلو أن "حماس" أو "الجبهة الشعبية" مثلاً كانتا المبتدئتين بالانتفاضة لكانت قوات الأمن الفلسطينية سحقتها في مهدها حسب تعبيره⁴¹⁰، كما أن عسكرة الانتفاضة التي تعادل لبننة الأراضي المحتلة، هي خاصية رئيسية أخرى من خصائص انتفاضة الأقصى، التي برزت في سياق القيادة الفتحوية للكفاح في تلك الفترة⁴¹¹.

وحسب جيل كيبييل فإن العمليات المسلحة التي نفذتها "فتح" كانت في البداية تقتصر على استهداف التجمعات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وذلك في محاولة من عرفات للضغط على المجتمع الإسرائيلي بهدف إجباره على التضحية بالمستوطنات مقابل توفير الأمن لمواطني إسرائيل اليهود داخل حدود عام 1948، مع الحرص على تجنب استنكار دولي، يفقد القضية الفلسطينية التضامن عبر العالم⁴¹².

⁴⁰⁹ برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، استطلاع للرأي العام الفلسطيني ومسح حول الانتفاضة، المؤسسات، المحطات التلفزيونية والإذاعات (رقم 4)، 11 حزيران 2001، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2008/8/17 على الرابط الإلكتروني التالي: <http://home.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll/4>

⁴¹⁰ معين رباني: مصدر سابق، ص15

⁴¹¹ المصدر السابق.

⁴¹² جيل كيبييل: الفتحة في ديار المسلمين، مصدر سابق.

لكن دور "فتح" في تلك الفترة وبعدها سوف يواجه إشكاليات تجعله لا يحظى بالاهتمام الكافي من قبل الفلسطينيين، لأسباب أهمها:

أولاً: عزوف "فتح" في البداية عن إعلان مسؤوليتها عن الكثير من عمليات المقاومة، ثم توجيهها لاحقاً إلى إعلان عملياتها بأسماء مختلفة كـ "كتائب الأقصى" أو "كتائب العودة" أو "النتظيم" وذلك لتجنب الوضع المزدوج المحرج الذي وجد عرفات نفسه فيه، والمتمثل بكونه رئيساً للسلطة المقيدة باتفاق "أوسلو" مع إسرائيل من ناحية، وفي نفس الوقت قائداً لـ"فتح" التي تقود حرباً ضد إسرائيل من الناحية الأخرى.

ثانياً: الالتباس الناجم عن محاولة "فتح" إدارة الصراع مع إسرائيل دون إنهاء اتفاق "أوسلو" معها ، الأمر الناجم عن إستراتيجيتها التي ترى بالانتفاضة وسيلة لرفع كلفة الاحتلال، ورفع السقف التفاوضي الذي وصلت إليه مع حكومة باراك، وهو ما دفع "فتح" في البداية إلى ممارسة المقاومة المسلحة بوتيرة منخفضة ومحسوبة من الناحية السياسية، وذلك بالتركيز على الأهداف الاستيطانية والعسكرية داخل الأراضي المحتلة عام 1967، ولئن ساهمت هذه الطريقة في عدم دفع الأمور إلى الهاوية في الصراع ضد إسرائيل كما أراد عرفات، إلا أن ذلك لم يشفع لدى حركة "فتح" في تثبيت شرعيتها كقائدة للانتفاضة الثانية، رغم تصدرها للعمل المقاوم في بداية الانتفاضة كما اسلفنا⁴¹³: فإضافة إلى تشكيل الفلسطينيين بانتماء منفذي العمليات إلى حركة "فتح"، بات كثيرون منهم ينظرون إلى عملياتها وكأنها جزء من الفعاليات اليومية للانتفاضة، بينما أحيطت العمليات الانتحارية - الاستشهادية التي ستقوم بها "حماس" لاحقاً بهالة كبيرة، نظراً لحجم الخسائر الكبيرة التي توقعها بالإسرائيليين، وأيضاً

⁴¹³ تتقل احد المراجع عن صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية بتاريخ 2001/1/8 أنه حسب معطيات أجهزة الأمن الإسرائيلية فإن حوالي 80% من العمليات نفذت من قبل أوساط مرتبطة بالسلطة الفلسطينية، أو من قبل أشخاص عملوا لصالحها، في إشارة غير مباشرة لكتائب شهداء الأقصى. وقال المصدر ذاته أنه برز في العمليات دور قوات الـ 17 والاستخبارات العسكرية وأطر المخابرات العامة في قطاع غزة وأوساط من جهاز الأمن الوقائي. انظر: علي بدوان ونبيل السهلي: حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى (الانعطافات الفلسطينية)، دمشق: الأوائل للنشر والتوزيع، شباط 2005، ص90-91.

بسبب حجم التغطية الإعلامية الواسعة التي حظيت بها⁴¹⁴. وبمرور الأيام تراجعت الهالة التي احاطت بعرفات حين رفض الإملاءات الإسرائيلية والأمريكية في قمة كامب ديفيد 2000، لصالح إعلاناته المتكررة التزام التسوية والدعوة إلى وقف إطلاق النار في أوضاع صعبة ومعقدة. ثالثاً: مظاهر الفساد والغمى والفاحش المستشرية في صفوف رجالات السلطة الفلسطينية وجلهم من حركة "فتح"، في وقت ساهمت الاجتياحات والحصار الإسرائيلي في تفاقم الأوضاع الاقتصادية المتردية أصلاً، وجعلت الفلسطينيين ينظرون بسخط أكبر إلى الفوراق الاقتصادية بينهم وبين المسؤولين الرسميين.

رابعاً: حالة الفلتان الأمني التي كانت عناصر من حركة "فتح" طرفاً رئيسياً فيها، إذ لم يمض وقت طويل حتى عزز الاجتياح الإسرائيلي للضفة الغربية، وقصف ومحاصرة قطاع غزة، إضافة إلى تدمير البنية التحتية للسلطة الفلسطينية المدنية منها والأمنية، حالة التشردم والتفكك داخل "فتح"، الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهره التعدييات وأخذ القانون باليد على يد أعضائها، لاسيما حين وجد معظم كوادرها أنفسهم، وغالبيتهم أعضاء بالأجهزة الأمنية، ملاحقين أو خارج مقراتهم دون مرجعيات محددة، أو عاطلين عن العمل مع انحسار قدرة السلطة الفلسطينية على التوظيف نتيجة الحصار الإسرائيلي⁴¹⁵. ولا يستبعد بعض الباحثين أن تكون كل هذه الأمور قد حدثت بضوء اخضر من ياسر عرفات نفسه، في محاولة منه لإرسال رسالة إلى إسرائيل والولايات المتحدة مفادها أما التعامل معي أو الفوضى، وذلك رداً على إعلانهما انه لم يعد "ذا صلة"، وهو الأمر الذي لم يستمر على الأغلب،

⁴¹⁴ ماجد كيالي، الانتفاضة والمقاومة: العمليات الاستشهادية- التأثيرات والإشكاليات، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 52، خريف 2002.

⁴¹⁵ سامر ارشيد، حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007، ص 149.

ففي نهاية المطاف لم يعد واضحا إن كان عدم استخدام عرفات لسلطته في لجم هذه الفوضى ناجما عن انعدام الرغبة أو فقدان السيطرة⁴¹⁶.

السلطة الفلسطينية: تشكيك بشرعية وجودها

أما الطرف الذي وجد نفسه بمعضلة كبيرة مع اندلاع الانتفاضة فكان السلطة الفلسطينية، لاسيما أن مبرر وجودها هو وجود مسار سياسي يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ، أصبح على المحك مع توقف المسار السياسي، خصوصا بعد فشل محادثات "كامب ديفيد" واندلاع الانتفاضة، لينشأ تساؤل عن موقع السلطة ودورها: فإين هي لم تشارك في أعمال المقاومة ولم توفر حماية للجمهور من هجمات الجيش الإسرائيلي واعتقالاته و اغتالياته، فإين يكون هناك مبرر لاستمرار وجودها من منظور الجمهور الفلسطيني، وإن شاركت، بشكل مباشر أو غير مباشر، تصبح هدفاً لإسرائيل، أو كحد أدنى تحملها مسؤولية اعتماد العنف وسيلة بدلاً من المفاوضات.

وقد حاول عرفات إمساك العصا من الوسط: فدعم بشكل غير رسمي المقاومة، مع إحجام رسمي لمختلف الأجهزة الأمنية عن المشاركة في المقاومة (باستثناء حالات فردية) . لكن ذلك لم يشفع للسلطة التي وجدت نفسها في وضع لا تحسد عليه، فقد حملتها إسرائيل المسؤولية، وسعت لعزل عرفات سياسياً بتأييد

⁴¹⁶ علي الجرباوي وويندي بيرلمان: مأزق "فتح" بعد غياب القيادة الكاريزمية والشرعية الثورية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 71، صيف 2007، ص40.

ويورد علي بدوان ونبيل السهلي في كتابهما "حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى" جانب من بعض مظاهر الفوضى الأمنية التي تسببت فيها كتائب شهداء الأقصى، ومن ذلك تهديد المبعوث الدولي الخاص تيري رود لارسن وكل من يقابله في تموز 2004، واختطاف وضرب محافظ جنين السابق حيدر ارشيد على الملأ في ميدان عام في 19 تموز 2003، إضافة إلى اخذ القانون باليد وإعدام عدة أشخاص يشتبه بتعاونهم مع الاحتلال في ساحات عامة وفي محاكمات ميدانية سريعة، واختطاف أربعة أجناب في نابلس في 2004/8/3. بل أن مؤسسات السلطة نفسها لم تسلم من اعتداءات عناصر من كتائب شهداء الأقصى، ومن ذلك اقتحام سجن في غزة وقتل وجرح سبعة ممن يشتبه بتعاونهم مع الاحتلال في 2004/8/3، والهجوم الذي شنته مجموعة محسوبة على كتائب شهداء الأقصى على قاعة محكمة في جنين يوم 2002/2/5، وقيامها بقتل ثلاثة ممن صدرت بحقهم أحكام بالإعدام، وكذلك قتل ثلاثة آخرين بعد أن أخرجتهم بالقوة من سجن نابلس يوم 2002/4/5، كما قامت قوة من كتائب شهداء الأقصى على رأسها قائد الكتائب في جنين زكريا الزبيدي يوم 2004/7/31، بإحراق مقر الاستخبارات العسكرية، ومكتب محافظ جنين قدورة فارس، بعد وعود متتالية لهم بصرف مستحقات مالية.

انظر: علي بدوان ونبيل السهلي: مصدر سابق، ص 118-119.

من إدارة بوش، وفي الوقت ذاته، لم تجد نفسها في مأمن من نقد الجمهور الذي كان يطالب ببور أوضح لها، لتكون النتيجة خروج أصوات على العلن، تتساءل عن جدوى استمرار وجود السلطة في ظل احتلال فعلي، و"بدا مطلب حل السلطة جذاباً إلى درجة تداوله في أوساط السلطة نفسها، ولو لفترة قصيرة"⁴¹⁷.

المعارضة ترفع رأسها

في المقابل، وجدت الفصائل المعارضة مع فشل "أوسلو" في كامب ديفيد، فرصة لرفع رأسها والمحااجة بصواب نهجها الرفض له منذ البداية، مع فارق واضح في ردود الأفعال، ففيما دعت الجبهتان الشعبية والديمقراطية إلى وقف المفاوضات ونقل القضية الفلسطينية إلى أروقة الأمم المتحدة (وكان الأمم المتحدة ما يزال لها نفس الدور والتأثير الذي كان أيام الحرب الباردة)، نجح التيار الإسلامي بقيادة "حماس" في تصوير نفسه وكأنه يستعد للمعركة القادمة، حيث طالب بوقف المفاوضات والاتصالات مع الإسرائيليين، وإطلاق سراح الإسلاميين المعتقلين في سجون السلطة، واعتماد الجهاد والكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتحرير فلسطين وكس الاحتلال عن الأراضي المقدسة⁴¹⁸.

المهم هنا أن "حماس" بما ستقلقه من مواجهة مفتوحة مع الاحتلال، لن يكتسب الاحتكار الشرعي للسلطة الفلسطينية لاستخدام السلاح في مواجهة الخطر الخارجي، كون هذا الاحتكار كان بالأصل مشروخاً، كما بينا سابقاً مستشهدين باستطلاعات الرأي، وذلك نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي حتى خلال فترة عملية التسوية السياسية، أما ما فعلته الانتفاضة الثانية فكان إعطاء دفعه أخرى من الشرعية لاستخدام فصائل المقاومة للسلاح لمواجهة الخطر الخارجي.

واللافت هنا أن رد "حماس" على الأرض لم يكن سريعاً، وهو ما ترجعه الحركة لما "تعرضنا له من قبل سلطة الحكم الذاتي، وأعتقد أن هذه الفترة ليست تأخراً بل من النجاح الكبير أن تقوم الحركة بإعادة النهوض والتقدم خلال فترة قياسية جداً تدلّ على العزيمة والإرادة والإصرار لدى قيادة الحركة

⁴¹⁷ جورج جقمان، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 62، ربيع 2006.

⁴¹⁸ ممدوح نوفل، الانتفاضة- انفجار عملية السلام، عمان-الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002.

وجنودها على تجاوز المحنة والاستمرار في طريق الصعود لبرنامج المقاومة نحو القمة بإذن الله

تعالى⁴¹⁹.

وبتقدير الباحث يبدو الشبه كبيراً بين الوضع الذي عُلقت فيه "حماس" أوائل انتفاضة الأقصى، وذاك الذي وجد فيه مؤسسوها من "الإخوان المسلمين" أنفسهم عند انطلاق الانتفاضة الأولى، من حيث أن الحركة والحركة الأم كانتا في معرض تشكيك من قبل الفلسطينيين حول شرعية وجودهما إن لم ينخرطاً في النضال، بل وفي حالة حماس والانتفاضة الثانية باتت على المحك كذلك العمليات التي سبق ونفذتها الحركة في فترة "أوسلو"، بعد أن وجدها الفلسطينيون تغيب أوائل الانتفاضة في وقت هم بأشد الحاجة لمن يدافع عنهم، مما أثار تساؤلات لديهم من قبيل إن كانت هذه العمليات قد وجدت في زمن "أوسلو" لتخريب المسيرة السلمية فقط لا لأهداف وطنية تتعلق بمقاومة الاحتلال.

ويمكن تفهم هذا النوع من التشكيك إذا ما علمنا أن أول عملية انتحارية- استشهادية لـ "حماس" خلال الانتفاضة الثانية حدثت في 2001/1/1، أي متأخرة نحو ثلاثة شهور عن اقتحام شارون للأقصى واندلاع الانتفاضة الثانية، يضاف إلى ذلك أن بدايات عمليات "حماس" الانتحارية- الاستشهادية في انتفاضة الأقصى كانت متعثرة، فالعملية التي ذكرناها للتو لم توقع إلا قتيلين إسرائيليين، في حين اعتاد الفلسطينيون أن يوقع هذا النوع من الهجمات خسائر أكبر، وقد حاق هذا التعثر بعمليات الحركة الانتحارية- الاستشهادية ما يقارب ستة شهور، نفذت فيها "حماس" نحو ثماني عمليات انتحارية قتل فيها منفذوها فقط أو منفذوها وعدد قليل من الإسرائيليين، إلى أن فجر احد أعضائها - وهو من بلدة قلقيلية بالضفة الغربية ويدعى سعيد الحوتري- نفسه في مدينة تل أبيب الإسرائيلية، في الرابع من حزيران 2001، ليقتل 21 إسرائيلياً ويجرح قرابة 120 آخرين في عملية أطلق عليها اسم "الدلفين" في إشارة إلى الملهى الليلي الذي نفذت فيه⁴²⁰.

⁴¹⁹ مقابلة مع أبو عبيدة - الناطق باسم كتائب القسام، وصلت بالبريد الإلكتروني بتاريخ 2008/7/2.

⁴²⁰ إبراهيم أبو حليوه، العمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى (2000-2007)، بيروت: باحث للدراسات، 2007.

"حماس" تتصدر الانتفاضة

ومنذ تلك اللحظة، صيف عام 2001، بدأ أن "حماس" رتبت أوضاعها، وبدأت بتنفيذ سلسلة عمليات مدوية، لتغطي هجمات الإسلاميين الانتحارية- الاستشهادية على عمليات التنظيم المسلحة التي توارت عن وسائل الإعلام، ولتخرج عرفات وتضع قدرته التمثيلية المترعزة أصلا بسبب فشل عملية التسوية على المحك. رغم ذلك استمرت الحكومة الإسرائيلية بإلقاء اللائمة على عرفات باعتباره مسئولا عن كل عمل عنيف يطالها، بما في ذلك العمليات الانتحارية- الاستشهادية ، بصفته رئيسا للسلطة ومطلقا للانتفاضة الثانية. وسرعان ما حازت العمليات الانتحارية- الاستشهادية على دعم العديد من الدعاة عبر العالم الإسلامي، حتى من قبل المعروفين بأرائهم المعتدلة كالفرضاوي، الذي - حسب جيل كيبيل- راح يسوغ قتل المدنيين الإسرائيليين بحجة أن هؤلاء جميعا، رجالا ونساء، يعدون من احتياطي الجيش الإسرائيلي، وعليه يجوز اعتبارهم أهدافا مشروعرة للجهاد الذي يهدف إلى استرجاع ارض إسلامية احتلها الكفار عنوة. وفي طرفة عين، صارت "حماس" و"الجهاد الإسلامي" نجمتي الشاشة، اللتين تصور وسائل الإعلام العربية، وأشهرها فضائية الجزيرة، أعمالهما بالبطولية، لتصبحا ملهتين ليس للشبان الفلسطينيين فقط، بل وكذلك أيضا للشبان العرب والمسلمين الذين يشاهدون تفاصيل القمع الإسرائيلي على شاشات الفضائيات، ويتماهون مع الضحية الفلسطينية ويتمنون إيقاع اشد الضرر بأعدائها عبر العمليات الانتحارية- الاستشهادية⁴²¹.

وتوضح الأرقام تفوق "حماس" في الصراع مع الاحتلال على غيرها من فصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى خلال الفترة ما بين أيلول 2000 الى كانون الأول 2005، حيث احتلت المرتبة الأولى في تنفيذ العمليات الانتحارية- الاستشهادية وبصورة بارزة (58 عملية، حوالي 40% من مجموع العمليات)، تلتها في ذلك حركة "الجهاد الإسلامي" (39 عملية، حوالي 27% من مجموع العمليات)، ثم "فتح" بكافة فصائلها (33 عملية، حوالي 23% من مجموع العمليات). وعلى بعد كبير، تأتي

⁴²¹ جيل كيبيل، الفتنة: حروب في ديار المسلمين، مصدر سابق، ص 30.

"الجهة الشعبية لتحرير فلسطين" (ثماني عمليات). وهناك ثماني عمليات تم تنفيذها بالتعاون بين عدد من المنظمات الفلسطينية، بما في ذلك المنظمات الإسلامية والمنظمات العلمانية، فيما حاول فلسطيني واحد بمحاولة تنفيذ عملية انتحارية بمبادرته الشخصية⁴²². وتظهر الأحداث أيضا أن عمليات "حماس" كانت الأشد فتكا بالإسرائيليين: إضافة لعملية "الدولفين" سابقة الذكر مثلا، فجر انتحاري - استشهادي من "حماس" نفسه في مطعم بالقدس الغربية في 9 آب 2001 ليقتل 15 شخصا ويجرح 130 آخرين، أما العملية التي أوقعت قدرا اكبر من القتلى الإسرائيليين فكانت في 27 آذار 2002، حين فجر انتحاري من "حماس" نفسه في فندق ببلدة نتانيا الإسرائيلية فقتل 30 شخصا وجرح 140 آخرين. وحسب إحصائية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" فقد قتل الفلسطينيون منذ بدء الانتفاضة الثانية حتى نهاية عام 2008، 1162 شخصا، منهم 457 شخصا (أي نحو 40%) على يد عناصر تابعة لـ"حماس". أما عدد الجرحى فبلغ 7787 شخصا، 308 منهم (39%) بفعل هجمات "حماس". الجدير ذكره أن حصة "حماس" من القتلى الإسرائيليين زادت في كثير من الأحيان عن نسبة الـ 40% إلى ما يتجاوز نصف مجموع القتلى والجرحى، على سبيل المثال، قتلت الحركة 101 شخصا من أصل 207 شخصا خلال عام 2003 (50.5%)، وجرحت في نفس الفترة 538 شخصا من أصل 1002 (54%)⁴²³.

وتشير دراسة لمركز أبحاث إسرائيلي، هو "مركز دراسات الأمن القومي" التابع لجامعة حيفا أن إسرائيل تعرضت ما بين عامي 1948-2003 إلى 2622 "عملا إرهابيا"، إلا أن "الإرهاب الفلسطيني" منذ عام 2000 الأشد تدميرا في تاريخها، وإذا كانت "فتح" تصدرت قائمة منفذي "الإرهاب" طوال عقود الستينات والثمانينات (طبعا مع غياب للإخوان المسلمين لحين ظهور "حماس" وبخجل في البدايات)، فإن

⁴²² تقرير بعنوان: "القسم أ: إرهاب الانتحاريين في سنوات المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية (أيلول 2000 - كانون الأول 2005) - بحث شامل"، الموقع الإلكتروني لـ "مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب"، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2008/12/25:

<http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=169&sid=24&ssid=0>

⁴²³ الموقع الإلكتروني لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، الرابط التالي:
<http://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/hamas-report-ar.aspx>

"حماس" احتلت قمة هذا النهج في عقد التسعينيات (بنسبة 38% لها، و12% للجهاد الإسلامي"، 10% للجهة الشعبية، و7% لفتح)، وكذلك في الفترة ما بين عامي 2000-2003، بواقع 41% لهـ"حماس" و40% لفتح و12.3% للجهاد الإسلامي و4.8% للجهة الشعبية⁴²⁴.

منطقيا شكلت العمليات الانتحارية- الاستشهادية لهـ"حماس" و"الجهاد الإسلامي" قطيعة مع منطق العنف المتدرج الذي أرادته عرفات للضغط على إسرائيل أملا بالحصول على شروط تفاوض أفضل منها⁴²⁵، ويمكن الافتراض أيضا أن حماس والجهاد الإسلامي قصدتا أيضا إضعاف السلطة ورئيسها وقلب موازين القوى لصالحهما على حساب السلطة الفلسطينية، خاصة أن ردود الفعل الإسرائيلية في البداية كانت تستهدف السلطة وبنائها التحتية عقب كل عملية⁴²⁶. وقد حشدت "حماس" و"الجهاد الإسلامي" لهذه

⁴²⁴ الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الأمن القومي التابع لجامعة حيفا:

<http://nssc.haifa.ac.il/files/PalestinianTerrorism.ppt271,5#,Geographical Aspects>

⁴²⁵ جبل كيبيل، الفتنة- حروب في ديار المسلمين، مصدر سابق، ص 30.

⁴²⁶ مثلا: في 18 أيار 2001 نفذت "حماس" عملية ضخمة في نتانيا شمالي تل أبيب، أوقعت ستة قتلى ونحو مئة جريح، وردت عليها إسرائيل بتوغل في أراضي الحكم الذاتي (12 قتيلا وعشرات الجرحى)، ولأول مرة كانت إسرائيل تستخدم طائرات أف 16 الحربية لتدمير مقر قيادة السلطة الفلسطينية ومهاجمة أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية بمرام الله. هذا التطور دفع بعرفات إلى توجيه نداء من أجل تدخل دولي. في 21، أعلنت لجنة ميتشيل في نيويورك عن تقريرها النهائي حول أسباب الانتفاضة، ودعت إلى "الوقف الفوري وغير المشروط" لكافة أعمال العنف، وإلى احترام الاتفاقيات الموقعة. وطالبت السلطة بأن تؤكد "بوضوح، ومن خلال إجراءات ملموسة، على أن الإرهاب غير مقبول وأنه مدان"، وطالبت إسرائيل أن تجمد "كافة الإجراءات الاستيطانية وأن (تسهر) على أن يتخلى جيشها عن كافة الإجراءات القاتلة التي يلجأ إليها لمواجهة المتظاهرين العزل، وأن (يرفع) الحصار وأن (يسلم) السلطة الفلسطينية المبالغ المتأتية من مختلف أنواع الضرائب"، وأن على الجيش الإسرائيلي "أن يعمل على الانسحاب إلى مواقعه السابقة على 28 أيلول 2000".

بعد ذلك بأسبوع نفذت "حماس" عملية انتحارية- استشهادية في ناد ليلي إسرائيلي قتل فيها 20 قتيلا وعشرات الجرحى. جاء في اليوم التالي وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في زيارة رسمية زار فيها عرفات بمرام الله، داعيا إياه إلى أدانت العملية بشدة اتقاء لرد إسرائيلي انتقامي عنيف، وه ما فعله عرفات الذي أصدر بيان بذلك. كما أصدر عرفات أوامره بمنع الهجمات والابتعاد عن مناطق الاحتكاك مع الجيش الإسرائيلي، ونقلت تعليمات مماثلة لهـ"حماس" و"الجهاد الإسلامي" اللتين يشاركن قادتتهما في اجتماعات القيادة الوطنية للانتفاضة، فأصدر الجناح العسكري لفتح و"حماس" بيانا مشتركا أعلن فيه وقف العمليات العسكرية داخل أراضي 1948، ولكن ليس في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. جاء بعد ذلك مدير الـ"سي أي إيه" جورج تيننت للمساعدة في المحافظة على الهدوء ولإعداد خطة مع شارون وعرفات تستند إلى تقرير ميتشل. ومع أن الخطة اقتصررت على الجانب العسكري أساسا، ولم تتحدث عن سبب النزاع أي الاحتلال ولم تتطرق إلى تجميد الاستيطان أو إلى الحصار، ورغم رفضها من قبل شارون، مع ذلك سارع عرفات =

الغاية الشباب الفقراء من المخيمات والطلبة المتشددين، وكانا على هذا النحو يحاولان تجاوز قاعدتهما الإسلامية البحتة، ويطمحان في قيادة التحرك الوطني الذي بات متقلقا حيال الطريق المسدود الذي بلغته إستراتيجية عرفات، التي تبين أنها غير مجدية في مواجهة عناد شارون.، لتبدو "حماس" وكأنها تستلم دفة المقاومة من كتائب شهداء الأقصى، لتعاود تأدية ما أحسن حزب الله عمله لسنوات طويلة: تجسيد مقاومة صلبة ضد المحتل الإسرائيلي⁴²⁷.

= إلى الموافقة عليها فقام باعتقال عدد من الناشطين الإسلاميين، وتمكن من وقف إطلاق النار على مستوطنة "غيلو" المقامة على أراضي القدس الشرقية.

في 31 تموز أطلقت مروحية إسرائيلية صواريخها في نابلس، فأوقعت 8 قتلى، بينهم قياديين في "حماس"، فردت "حماس" في 9 آب بتنفيذ عملية انتحارية- استشهادية في محل لبيع البيتزا في القدس سقط فيها 18 قتيلا، شجب عرفات العملية ودعا إسرائيل إلى توقيع بيان مشترك لوقف إطلاق النار. لقدم شارون في 27 آب على خطوة أخرى، باغتيال أمين عام "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" أبو علي مصطفى بمكتبه برام الله، فردت الجبهة باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي في فندق بالقوس. سارع شارون إلى تحميل عرفات المسؤولية فقطع كل اتصال مع السلطة، وفرض على الأراضي الفلسطينية حصارا اشد إحكاما، وقرر منع الرئيس الفلسطيني من استخدام مطار غزة. لم تتوقف توغلات الجيش الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية ولا في المناطق الفلسطينية، ورغم كل إدانات عرفات لها، واعتقاله لناشطين إسلاميين على أثرها، إلا أنه ظل في نظر الأمريكيين "المسئول الأول عن هذه الجرائم". وأعلن بوش عن فزعه قائلا أن على عرفات والسلطة الفلسطينية أن يبرهننا اليوم أكثر من أي وقت مضى، ومن خلال الأفعال وليس الكلمات فقط، عن عزمهما على محاربة الإرهاب، وهو ما بدا وكأنه ضوء أخضر لشارون ليصعد من هجماته أكثر في الأراضي الفلسطينية وصولا إلى حصار الدبابات الإسرائيلية للمقاطعة مقر عرفات في 3 كانون الأول الذي وجد نفسه بعد فترة وجيزة محاصرا في رام الله بأمر من الحكومة الإسرائيلية. سوف تضطرب الأوضاع مرة أخرى مع اغتيال إسرائيل لرائد الكرمي في 14 كانون الثاني 2002، احد مسؤولي "فتح" في طولكرم، فأعلنت "كتائب شهداء الأقصى" على الفور أنها في حل من أي التزام بوقف إطلاق النار، وردت بعملية في قاعة أفراح بمدينة الخضير الإسرائيلية أوقعت 6 قتلى وعشرات الجرحى.

في هذه الأثناء كانت أعمال التدمير تتصاعد حول المقاطعة، والدبابات الإسرائيلية تقترب منها مترا بعد الآخر. أما الهجوم الذي أوصل الأمور إلى ذروتها، فوقع في 27 آذار 2002، حين فجر انتحاري- استشهادي من "حماس" نفسه في فندق بمدينة نتانيا الإسرائيلية، فقتل 22 إسرائيليا وجرح 100 آخرين. بعد ذلك بيوم أمر شارون بإطلاق عملية السور الواقية في مختلف أنحاء الضفة الغربية معلنة عرفات عدوا لها، ومقتحمة مقره "المقاطعة" الذي شرعت بهدمه، وسجنت الزعيم الفلسطيني فيه،

انظر: أمنون كابلوك، عرفات الذي لا يقهر، ترجمة: عصام البطران، رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية- الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب، 2005، ص 377.

⁴²⁷ جيل كيبيل، الفتنة- حروب في ديار المسلمين، مصدر سابق، ص 30.

ولاحقا سوف تتجه "فتح" إلى تنفيذ عمليات انتحارية- استشهادية، وهو ما يمكن تفسيره بحالة الانفلات والفوضى التي دبت في صفوفها كما يرى البعض⁴²⁸، لاسيما مع عجز عرفات عن الاستمرار بالإسكاف بخيوط الانتفاضة الثانية، نتيجة تدمير الجيش الإسرائيلي لبنية السلطة التحتية، إضافة إلى قتل واعتقال قادة فتح⁴²⁹. لكن أيضا لا يمكن إغفال دور التنافس الفصائلي في جنوح "فتح" نحو مزيد من التصعيد، وبتقدير العديد من المراقبين فإنه لولا كتائب شهداء الأقصى التي ساهمت بفعالية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، لما كان لحركة فتح في الشارع الفلسطيني أية وضعية، في ظل التعاطف غير المسبوق مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي التي ظهرت وكأنتهما تتصدران العمل المسلح ضد إسرائيل⁴³⁰.

أسباب تأييد العمليات الانتحارية- الاستشهادية

السؤال الذي يطرح هنا: لماذا لجأ الفلسطينيون إلى تأييد استخدام أعتى الأسلحة بين أيديهم وهي العمليات الانتحارية- الاستشهادية، وباتت شرعية ومبررة في نظرهم؟ سبق وتحدثنا عن الارتباط الوثيق ما بين العمليات الانتحارية- الاستشهادية والكفاح المسلح الفلسطيني، حيث أصبحت هذه العمليات ذروة المقاومة، وهو الأمر الذي يرتبط بلا شك بقوة هذه العمليات وعدد الضحايا الكبير الذي توقعه مقارنه بغيرها من الهجمات الفلسطينية، خاصة أن متوسط عدد المصابين في العملية الانتحارية- الاستشهادية حسب دراسة للباحث الإسرائيلي Ami Pedahzur ، هو 17.6

⁴²⁸ في العام الأول من عمر الانتفاضة اقتصر تنفيذ العمليات داخل إسرائيل على حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي"، ودخلت كتائب شهداء الأقصى حركة "فتح" على خط العمليات داخل الخط الأخضر بعد اغتيال قائدها رائد الكرمي في طولكرم في 2002/1/6، وشنت عملياتها الأولى في 17 كانون الثاني 2001، عبر مهاجمة قاعة للرقص في مدينة الخضير، لتقتل ستة إسرائيليين.

انظر: علي بدوان ونبيل السهلي، مصدر سابق، ص 84.

⁴²⁹ من الأمثلة على ذلك، التمرد الذي اندلع داخل حركة فتح في أيار عام 2001، ردا على محاولات عرفات كبح جماح الحركة العسكري، حيث صرح احد قادة لجان المقاومة الشعبية التابعة لحركة فتح: "نحن نتفهم الضرورات الديبلوماسية، ولكن أذا لن يمنعا أحد من الدفاع عن أنفسنا. يجب أن يعلم المستوطنون أن عليهم أن يدفعوا غالبا ثمن استيطانهم لأرضنا". انظر: أمنون كابيلوك، عرفات الذي لا يقهر، مصدر سابق، ص 377.

⁴³⁰ علي سمور، فلسطين تواصل صمودها بعد خمس سنوات على الانتفاضة - حماس في مواجهة شارون-، مجلة "شؤون المتوسط"، عدد 121، شتاء 2006، ص 157.

2.4 شخصا ما بين قتييل وجريح، في حين أنه لا يتجاوز في العملية غير الانتحارية- الاستشهادية

شخصاً ما بين قتييل وجريح، أي أن خسائر العمليات الانتحارية - الاستشهادية البشرية هي ثمانية أضعاف غيرها تقريبا⁴³¹. ويمكن فهم لماذا توجهت الكثير من العمليات الانتحارية- الاستشهادية ضد أهداف مدنية إسرائيلية، بارتفاع فرص نجاحها وعدد ما توقعه من خسائر مقارنة بأهداف أخرى، يقول "مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب" الإسرائيلي: "... في معظم العمليات الانتحارية ضد هذه الأهداف كان الفشل من نصيب المنظمات الإرهابية. فقط 7 عمليات انتحارية من بين 39 عملية نفذت ضد أهداف عسكرية/أمنية، كانت فتاكة (أي أدت إلى وفيات وسط عناصر قوات الأمن). في 7 عمليات من بين هذه العمليات، قُتل 11 فرداً من قوات الأمن، أي حوالي 2.11% من مجموع 521 قتيلا في العمليات الانتحارية.... وفي مقابل الفشل الذي منيت به المنظمات الإرهابية ضد الأهداف العسكرية/الأمنية، يبرز "النجاح" في العمليات الانتحارية ضد الأهداف المدنية التي أدت في الكثير من المرات إلى قتل المدنيين الإسرائيليين دونما تمييز (الرجال والنساء والأطفال). ومن بين العمليات الانتحارية الـ107 التي تم تنفيذها ضد أهداف مدنية، فقد أسفرت 69 عملية عن مقتل أشخاص (حوالي 64%). وقد أسفرت هذه العمليات عن مقتل 510 مدني إسرائيلي، أي حوالي 97.89% من مجموع القتلى في العمليات الانتحارية"⁴³².

صواريخ القسام

إلى جانب العمليات الانتحارية- الاستشهادية، استعملت "حماس" قذائف بدائية محلية الصنع أطلقت عليها اسم صواريخ "القسام"، وحسب "مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب"، بدأ إطلاق الصواريخ حريف عام 2001 (تبنت "حماس" الإطلاق في بيان لها نشر في 1 تشرين الثاني 2001،

⁴³¹ Ami Pedahzur, *Suicide Terrorism*, Cambridge, Malden: Polity Press, 2005.

⁴³² تقرير بعنوان: "القسام أ: إرهاب الانتحاريين في سنوات المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية (أيلول 2000 - كانون الأول

2005) - بحث شامل"، مصدر سابق.

بعد بضعة أيام من إطلاق الصاروخ)، لقد تطورت صواريخ القسام، سواء من حيث المدى أو الحمولة، ووفقاً لذات المصدر، فإن أقصى مدى للقسام الأول، كان من ثلاثة إلى أربعة كيلومترات، ولكن خلال السنوات الست التي تلت ذلك، وبفعل التحسينات التكنولوجية والهندسية التي أدخلت على صناعة هذه الصاروخ، وصل نطاق مداها ليصبح حوالي عشرة كيلومترات⁴³³.

ورغم عدد القتلى الضئيل جدا الذي خلفته الصواريخ الفلسطينية (عشرة إسرائيليين منذ عام 2001 حتى تشرين الأول 2007، قُتل تسعة منهم في مدينة سديروت الإسرائيلية القريبة من غزة، إضافة لجرح 433 شخصاً)، إلا أن هذا السلاح تحول تدريجياً إلى إحدى التهديدات المركزية التي تتعرض لها إسرائيل، يقول "مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب": "يجدر التأكيد على أن الخسائر والأضرار التي ألحقها الإطلاق الصاروخي بالسكان المدنيين، لا يعدد بأرقام القتلى والجرحى فقط أو بحجم الأضرار والخسائر المادية فقط، حيث يؤدي الإطلاق الصاروخي المتواصل إلى تأثيرات وانعكاسات سيكولوجية متراكمة على السكان ويمس بصورة خطيرة بالشعور بالأمان لدى حوالي 190,000 مواطن، يعيش تحت تهديد لإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون. يشوش إطلاق النار مجرى الحياة في بلدات النقب الغربي ويمس بنسيجها الاجتماعي، كما يؤدي إلى نزوح السكان عن المنطقة (وخاصة عن مدينة سديروت التي تشكل الهدف المفضل لإطلاق النار)، كما يُعرض إطلاق النار المستوى السياسي والجيش الإسرائيلي لانتقادات لاذعة وشديدة للهجة"⁴³⁴.

ثمن المقاومة

وإذا كانت "حماس" تصدرت العمل المقاوم فقد دفعت ثمناً باهظاً لذلك ومن ذلك عمليات الاغتيال، التي طالت كوادرها العاملة في الميدان، إضافة إلى قياداتها الموجودة في رأس الهرم القيادي، ومن أبرز الشخصيات الحساوية التي اغتالها إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى:

⁴³³ المصدر السابق.

⁴³⁴ المصدر السابق

جمال منصور وجمال سليم القاتندان السياسيان في "حماس"، ومحمود أبو هنود قائد كتائب عز الدين القسام في الضفة الغربية، وصلاح شحادة قائد كتائب عز الدين القسام، وإسماعيل أبو شنب أحد أبرز مؤسسي وقياديي "حماس"، وإبراهيم المقادمة عضو القيادة السياسية لحركة "حماس"، وأحمد ياسين مؤسس "حماس" وزعيمها، إضافة إلى عبد العزيز الرنتيسي الذي نصب قائدا للحركة عقب اغتيال ياسين.

ومن محاولات الاغتيالات الفاشلة: ثلاث محاولات (حتى أوائل عام 2006 وهي الفترة التي تغطيها الدراسة) استهدفت محمد ضيف القائد العام لكتائب عز الدين القسام. إضافة إلى استهداف عضو المكتب السياسي في "حماس" محمود الزهار في 10 أيلول 2003، مما أسفر عن إصابته بجروح، ومقتل نجله البكر خالد ومرافقه، وأصابة زوجته وابنته، وهدم منزله.

عوامل أخرى

ما سبق لا يقدم إلا جزءا من الحقيقة، إذ لا يمكن فهم هذا النزوع الفلسطيني للإعلاء من شأن مقاومة "حماس" - بتقدير الباحث- دون الانتباه إلى جملة عوامل أخرى ساهمت معا في حشد التأييد الفلسطيني للعمليات الانتحارية- الاستشهادية كسلاح فعال في وجه إسرائيل من جهة، وتراجع شرعية المفاوضات نتيجة اهتزاز صورتها كسبيل لتحقيق المصالح الفلسطينية العليا من جهة أخرى، ومن هذه العوامل:

1 - أن الطرف الفلسطيني ليس دولة، ولا يملك جيشا أو سلاح ثقيلًا واحدا⁴³⁵، مما يجعل العمليات الانتحارية- الاستشهادية السلاح الأقوى المتوافر بين يديه.

2 - القمع الإسرائيلي الهائل الذي رافق الانتفاضة، والذي كانت أهم ملامحه انتخاب الإسرائيليين لاربييل شارون ذي السجل الحافل بمجازره ضد الفلسطينيين، لتولي رئاسة الوزراء في شباط

⁴³⁵ عدنان ادريس، انتفاضة الأقصى- تقويم وقراءة سياسية، القدس- بيروت: مركز الفكر العربي الإسلامي، 2008،

2001، بعد ثلاثة شهور على فشل فيها باراك في إخمادها رغم ما استخدمه من بطش وقوة. وقد كان البرنامج الوحيد والأجندة الوحيدة التي جاءت بها حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد منذ انتخابها هي الحل العسكري الذي حمل عدة عناوين منها: "دع الجيش ينتصر"، "القضاء على الإرهاب وبناء التحتية"، "التخلص من عرفات"، "مائة يوم للقضاء على الانتفاضة"، وهو ما ترافق مع خطط عسكرية لاجتياح مناطق السلطة مثل خطة "المائة يوم" التي نفذها شارون من اجل رسم حدود "دولة إسرائيل الكبرى"، إضافة إلى خطة "اورانيم-جهنم"، و"اورانيم المتدرجة"، ثم خطة "رحلة بالألوان" التي استهدفت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ومهدت لعملية "السور الواقى" .

وأخر آذار من العام 2002، وفيها أعادت إسرائيل احتلال المدن الفلسطينية (باستثناء أريحا) . وفي تلك العمليات كان الجيش الإسرائيلي لا يتورع عن استخدام ما ترسانته العسكرية من دبابات ومروحيات و وذخيرة ثقيلة وطائرات حربية وبلدوزارات، بشكل أظهر للفلسطينيين غياب أي أجندة سياسية لدى حكومة شارون، وأن جل ما تصبو إليه هو كسر شوكة الشعب الفلسطيني وإرادته وفرض الاستسلام عليه⁴³⁶. ويشير تقرير لمنظمة "بيتسيلم" الإسرائيلية لحقوق الإنسان إلى مقتل ما يزيد عن 2860 مدنيا فلسطينيا خلال أربع سنوات من عمر الانتفاضة، 1550 منهم من الأشخاص الذين لم يشاركوا في عمليات قتال، ويؤكد التقرير انه في سنة 2003 وحدها قتل 450 فلسطينيا برصاص القوات الإسرائيلية، على الأقل 309 منهم أشخاص لم يشاركوا في قتال. ويذكر التقرير جزءا من سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، ومن ذلك سجن 8000 فلسطيني في السجون الإسرائيلية، 670 منهم معتقلون إداريا أي دون توجيه اتهام لهم، بينهم حوالي 390 صبيا. علاوة على ذلك، هدمت إسرائيل ذات الفترة ما يقارب من 3700 بيت في قطاع غزة والضفة الغربية، لأسباب شتى تشمل هدم نحو 600 بيت لأهالي منفذي العمليات كعقاب لهم، ونحو 2270 بيتا تم هدمها "لضرورات عسكرية

مختلفة"، وأكثر من 800 بيت تم هدمه لـ "عدم وجود تصريح قانوني لعملية البناء". ويتطرق التقرير كذلك إلى الصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة بناء الجدار والحواجز، وحسب معطيات التقرير، ثمة 51 حاجزا في أرجاء الضفة الغربية، 18 منها على مداخل إسرائيل. وقد أدت هذه الحواجز إلى إعاقة حركة تنقل الفلسطينيين على 41 شارعا رئيسيا في الضفة بطول إجمالي 700 كيلومتر لا يسمح فيها بالحركة سوى للإسرائيليين، وأدى هذا الأمر إلى ما لا يقل عن 401 حالة وفاة في الجانب الفلسطيني، نتيجة عدم تمكن المدنيين من تخطي الحواجز والحصول على الخدمات الطبية اللازمة. لجأ الإسرائيليون إلى تذكير الفلسطينيين بضعفهم من خلال التتكيل اليومي بهم وإذلالهم عبر الحواجز العسكرية وعمليات المداومة والاعتقال الحواجز. وقد كان لكل هذه الخنق انعكاسات بالغة الأثر على الحياة الفلسطينية فتفشيت ظاهرة الفقر المدقع في أوساط الفلسطينيين، وفي تقرير حول ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية، كتبت صحيفة "يديعوت احرنوت" الإسرائيلية في (23 / 11 / 2004)، أن الثاني من كل فلسطينيين اثنين يعاني من الفقر، وان ستمائة ألف فلسطيني يعتاشون على اقل من 1.5 دولار يوميا، إلى جانب نسبة بطالة تعادل 25%، وتعود الأسباب الرئيسية لذلك إلى سياسة الحصار الإسرائيلية، وعجز ميزانية عرفات. وزاد الأمر سوءا الجدار العازل الضخم لذي شيدته إسرائيل في الضفة الغربية، بطول 347 كيلومتراً من الاسمنت المسلح، الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب، بارتفاع يبلغ ثمانية أمتار. والأخطر في الجدار أنه لا يفصل إسرائيل عن دولة فلسطينية مفترضة على أساس حدود 1967، وإنما يضم في مساحات جديدة من الأراضي الفلسطينية، تمتد أحيانا بعمق خمسة أو ستة كيلومترات في الضفة الغربية، خالقا وضعاً إنسانيا غاية في السوء، فمثلا، أصبح سكان بلدة قلقيلية وعددهم 40 ألفا محاطين بالجدار من كافة الجهات، بينما تقع الأرض التي يزرعونها ويعتمدون في جزء من رزقهم منها على الجانب الآخر منه. وقد كان الجدار بحق إعلانا عن موت لعملية السلام، و ترسيما للحدود من جانب واحد، معناه أن العملية السلمية ليست سوى

مضيعة للوقت، خصوصا أن موضوع الحدود من مواضيع مفاوضات الحل النهائي، والجدار حين يستكمل بنائه لن يفصل الضفة الغربية عن إسرائيل فقط، بل سيقسم الضفة نفسها إلى أقسام مفصولة عن بعضها البعض: الشمال عن الوسط عن الجنوب وكلها عن القدس الشرقية التي يريدها الفلسطينيون عاصمة لهم، فارضا بالضرورة شكل الدولة الفلسطينية المنتظرة وفق التصور الإسرائيلي.

3- الانسداد التام في مجرى العملية السلمية بعد تولي شارون للحكم في إسرائيل، الأمر الذي أدى كذلك إلى إضعاف مكانة السلطة الفلسطينية على اعتبار أنها من يدير هذه المفاوضات من الفلسطينيين. وليس أفضل من خطة "خارطة الطريق"⁴³⁷ لحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي مثلا على ذلك. ففي حزيران 2002 ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطابا حول رؤيته للسلام في الشرق الأوسط، شكل أساس مشروع الخطة، الذي تبنته ما عرفت باللجنة الرباعية، وهي مكونة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة وروسيا، وتم نشرها رسميا في نيسان 2003. وتدعو "خريطة الطريق" إلى الوصول لتسوية نهائية وفق برنامج زمني ينتهي سنة 2005 على أساس قيام دولة فلسطينية وفق قرارات مجلس الأمن 242 و 338 و 1397، مع الوضع بعين الاعتبار المبادرة السعودية التي تبنتها قمة الزعماء العرب في بيروت في آذار 2002 الداعية إلى تطبيع كامل للعلاقات بين الدول العربية وإسرائيل، مقابل انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار مجلس الأمن رقم 194 الذي ينص على حقهم في العودة إلى ديارهم التي كانوا يقيمون فيها قبل إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 أو في الحصول على تعويضات . ورغم أن خارطة الطريق ليست بالصفقة الجيدة للفلسطينيين⁴³⁸، لكن السلطة الفلسطينية قررت إتباعها

⁴³⁷ انظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.

⁴³⁸ السبب أن هذه الخطة التي تتوزع على ثلاث مراحل، على أساس القيام بإجراءات بناء الثقة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، لا تقدم تصورا واضحا نهائيا حول القضايا الجوهرية (القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود، السيادة)، كما =

عساها تحقق انجازات سياسية تصب في صالحها، فشرعت بتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة، واستحدثت منصب رئيس الوزراء الذي تولاه محمود عباس أولاً ثم تلاه احمد قريع، كما قام محمود عباس بعد انتخابه رئيساً للسلطة عقب وفاة ياسر عرفات، بإجراء العديد من التعديلات الحكومية خصوصاً في الجوانب المالية والاقتصادية لتأكيد الشفافية. كذلك تمكنت السلطة الفلسطينية من إقناع الفصائل بالتوصل إلى تهدئة، وقامت السلطة الفلسطينية بإجراءات انتخابات بلدية على عدة مراحل، واعدت ترتيبات لانتخابات تشريعية. رغم كل ذلك، لم يتزحزح موقف الطرف الإسرائيلي الراض للتسوية السياسية، فبعد أن قرن شارون موافقته على الخطة بـ 14 تحفظاً كانت كفيلة لإفراغها من مضمونها⁴³⁹، تجاهل كل خطوات السلطة الفلسطينية وأصر على اعتبار أن خريطة الطريق لا تزال في بداية مراحلها الأولى، وأن تقوم السلطة الفلسطينية تدمير وتفكيك البنية التحتية لـ"حماس" وباقي حركات المقاومة قبل أن يقوم بأي إجراء من جانبه، واستمر في تكرار ذات الحجة بأن محمود عباس لا يقوم بما يكفي لمحاربة "الإرهاب"، وهكذا كانت نتيجة سنوات عديدة من العمل السياسي والدبلوماسي لتطبيق "خارطة الطريق" غير ذات جدوى بالنسبة للفلسطينيين، الذين لم تغير هذه الخطة من واقعهم شيئاً، إذ بقوا خاضعين للاحتلال

= أنها لا تقدم آلية حقيقية تلزم الاحتلال بتنفيذ التزاماته، ناهيك عن التزامها بكيفية ضمان امن القوة التي تقوم باحتلال الأرض بدل أن توفر الأمن لضحايا الاحتلال.

انظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مصدر سابق، ص 71.

⁴³⁹ تتضمن هذه التحفظات التي ابدى الأمريكان تفهمهم الكامل لها، أن يقوم الفلسطينيون بإنهاء الانتفاضة وإعادة تشكيل أجهزتهم الأمنية التي عليها أن تقوم بجهود حقيقية لإنهاء "العنف"، وأنه في المرحلة الأولى وكشرط للمرحلة الثانية فإن على الفلسطينيين الانتهاء من تفكيك المنظمات "الإرهابية" (حماس والجهاد والشعبية والديمقراطية وكتائب شهداء الأقصى وغيرها) وتدمير بنيتها التحتية، وجمع الأسلحة غير القانونية ومنع تهريبها ووقف أي دعوات تحريضية. كان هذا التحفظ هو الأول، وهو يكفي لتعطيل خارطة الطريق لسنوات، خاصة وأن الإسرائيليين هم الذين سيعطون "شهادة نجاح" في التنفيذ. أما التحفظات الأخرى فهي تشترط قيادة فلسطينية جديدة، وتلغي عملياً القيمة الزمنية لخريطة الطريق، وتخرج إمكانية حل القضايا النهائية حتى عام 2005، كما تستبعد مرجعية المبادرة العربية وقرار مجلس الأمن 1397 الصادر عام 2002 والداعي الى وقف العنف واستئناف الجهود للوصول إلى تسوية على قاعدة دولتين، فضلاً عن اشتراطها أن يعلن الفلسطينيون حق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية، والتخلي عن حق العودة إلى الأرض المحتلة عام 1948.

انظر: التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، مصدر سابق، ص 71-72.

الذي استمر في التوسع الاستيطاني وبناء الجدار الفاصل وفرض حصاره على الأراضي الفلسطينية.

4- الشعور بالعزلة والخذلان الذي رافق الفلسطينيين خلال الانتفاضة. فمنذ البداية بات واضحاً أن الولايات المتحدة تمد إسرائيل بكل العون في حربها ضد الفلسطينيين، وهو عون لم يكن يعني تزويدها بالسلاح الذي تقتل به الفلسطينيين فقط، وإنما أيضاً السماح لها على المضي في حربها التدميرية ضدهم، وكما تقول تانيا راينهارت: "لو أرادت الولايات المتحدة إيقاف إسرائيل عند حدها ولو بصورة مؤقتة، لاستطاعت ذلك وبمنتهى السهولة ومتى شاءت عن طريق التجميد الفوري لكافة المساعدات العسكرية. ولكن بدلاً من هذا، وفي 24 تشرين الأول/أكتوبر، اليوم الذي تصدرت فيه الصحف عناوين أخبار تعلن أن صبر بوش (الرئيس الأمريكي - الباحث) وباول (وزير الخارجية الأمريكي - الباحث) على إسرائيل اخذ بالنفاد، صادق مجلس الشيوخ على تقديم مبلغ 2.76 مليار دولار كمساعدة لإسرائيل، وهو مبلغ اكبر مما يمنحه لأي دولة أخرى في العالم. وقد افرد 2.04 مليار دولار منه كمساعدة عسكرية خاصة"⁴⁴⁰. ولسوف تمضي الولايات المتحدة في دعمها لإسرائيل إلى ما هو ابعد من ذلك، مثل إعطاءها الضوء الأخضر لتنفيذ عملياتها العسكرية الضخمة ضد السلطة الفلسطينية ومقار عرفات، ومن ثم شن أضخم هجوم إسرائيلي ضد مدن الضفة الغربية وقراها أطلق عليه اسم عملية "السور الوافي"⁴⁴¹.

5- وبفعل الدعم الأمريكي المباشر لإسرائيل، مات الأمل الفلسطيني بأن تجد جهود عربية وإسلامية ودولية عديدة، طريقها للحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي على إرسال مراقبين دوليين

⁴⁴⁰ تانيا راينهارت، اسرائيل/ فلسطين سبل إنهاء حرب 1948 بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام، ترجمة: رنده يعث ورشا الصباغ، دمشق: دار الفكر، 2004، ص222.

وبعملها هذا، بددت الولايات المتحدة الأوهام التي ساورت الكثير من العرب والفلسطينيين بأنها سوف تمارس ضغطاً على شارون، وتشجع مبادرة سلام ما كي تستطيع الحصول على دعم عربي لمخطتها بمهاجمة أفغانستان التي احتلتها عام 2001، على غرار مؤتمر مدريد الذي نظمته واشنطن كي تكافئ العرب على تعاونهم معها في ضرب العراق أوائل تسعينيات القرن العشرين.

⁴⁴¹ المصدر السابق، نفس الصفحة..

تابعين له يكونون بمثابة قوة تعمل على حماية الفلسطينيين ومراقبة الأوضاع والظروف في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد جاء هذا الفشل نتيجة مباشرة لاستخدام الولايات المتحدة الأمريكية حقها في الاعتراض المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والمعروف بحق النقض أو "الفيتو"، للحيلولة دون إصدار مجلس الأمن قراراً في هذا الصدد. ومن التجارب في هذا المجال، إرجاء المجلس في السابع عشر من أيار 2001 التصويت على طلب بهذا المعنى من الجانب العربي تحت وطأة التهديد الأمريكي باستخدام الفيتو - للمرة الثالثة - للحيلولة دون استصدار قرار من المجلس، تحت دعوى أن صدور قرار من هذا القبيل يمثل عقبة في طريق "عملية السلام" التي ترعاها الولايات في المنطقة⁴⁴². ومما زاد مرارة الفلسطينيين عقم الاحتجاجات الشعبية العربية التي انطلقت للتضامن معهم، وكذلك البيانات الصادرة من الجامعة العربية وغيرها من الهيئات المنددة بما يجري بحقهم من عدوان، إضافة طبعاً ليقينهم القديم باستحالة تحريك الجيوش العربية لنصرتهم⁴⁴³.

6 - ضعف أساليب مقاومة الاحتلال الأخرى التي اتبعتها الفلسطينيون مقارنة بالمقاومة المسلحة التي تصدرها "حماس"، إضافة لنهج المفاوضات الذي تقوده السلطة، حاولت مجموعة من الفلسطينيين بالتعاون مع نشطاء سلام أجانب وإسرائيليين شق طريق ثالث، يتخذ من التظاهرات والاحتجاجات السلمية على الاحتلال والجدار الفاصل سبيلاً له. وطالما ظن قادة هذا التيار ودعاته ومنهم أنه "حتماً سيستلم دفة قيادة الانتفاضة التي تتم إدارتها الآن بشكل عسكري أكثر مما ينبغي، وسيتمجدها قوميًا نحو إنهاء الاحتلال والاستيطان"⁴⁴⁴، وقد حاولوا تصوير أنفسهم حملة راية الدفاع عن الحقوق الفلسطينية أمام المحافل الدولية على اعتبار أن هذا السبيل كفيل بتحقيق المصالح الوطنية

⁴⁴² محمد شوقي عبد العال، لا أمل في مجلس الأمن.. والجمعية العامة أفضل، الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.. القانون والواقع، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2008/9/8:

www.islamonline.net/arabic/politics/2001/07/article15.shtml - k77

⁴⁴³ جيل كيبيل: الفتنة - حروب في ديار المسلمين، مصدر سابق، ص 32.

⁴⁴⁴ ادوارد سعيد: بروز بدائل في فلسطين، رابط الكتروني، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2008/10/15: <http://www.almubadara.org/new/details.php?id=2325>

العليا⁴⁴⁵، لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما سقط هذا الخيار - الذي أنهكته كذلك الخلافات الداخلية بين أقطابه- في اختبار الجدوى في مواجهة الاحتلال، بعد أن رفضت إسرائيل الالتزام بالرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 9-7-2004، وهو المحفل الذي عقد أنصار هذا التيار الأمل عليه ودفعوا باتجاه التوجه إليه كما وحشدوا له وتظاهروا في باحاته يوم انعقاده⁴⁴⁶، إذ رغم ما قالته المحكمة من أن الجدار الفاصل الذي تبنه إسرائيل في الضفة الغربية انتهاك للقانون الدولي ويجب إزالته، إلا أن إسرائيل رفضت التعاون بدعوى عدم وجود صلاحية للمحكمة للبحث في هذه القضية، واستمرت ببناء الجدار.

وبالنتيجة، وإذا وضعنا هذه العوامل بالاعتبار يمكننا فهم لماذا باتت العمليات الانتحارية- الاستشهادية في نظر كثير من الفلسطينيين الجواب الأنسب على التفوق التكنولوجي العسكري العصي على التخطي لإسرائيل، وكيف غدت بنظر المؤيدين المتحمسين لها الذي يطلقون عليها اسم "العمليات الاستشهادية" لازمة لا نظير لها لتوفير نوع من توازن الرعب إزاء عدو يفوقهم قوة بأضعاف مضاعفة، ويعكس كتاب "العمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى" ما كان مؤيدو هذا النوع من العمل المسلح ينسبونه من انجازات له⁴⁴⁷:

1 -إفقاد الصهاينة الشعور بالأمن والأمان، في عمق الكيان ومدنه الكبرى، وبالتالي، جعل كل أماكن الوجود الصهيوني غير آمنة، ما دام الفلسطينيون محرومين من الأمن.

⁴⁴⁵ يذكر هذا التوجه بأسلوب الأعيان الفلسطينيين في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، الذين استمروا في تصدير الرسائل والاحتجاجات في حين كان التاريخ يتجاوزهم باتجاه المقاومة المسلحة التي قادها الفلاحون في الريف الفلسطيني في ثورة عام 1936.

⁴⁴⁶ مع صدور القرار قال احد قادة هذا التيار د.مصطفى البرغوثي الذي شكل حزبا يتبنى المقاومة السلمية اسماء "المبادرة الوطنية الفلسطينية": "مجريات ووقائع الأمور والأحداث تسير حتما لصالح القضية والشعب الفلسطيني، وهذا اليوم هو نقطة تحول في موضوع الجدار، وسوف تكون هذه المحكمة بداية النهاية للاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية".
الموقع الإلكتروني إسلام أون لاين، تم الاطلاع عليه بتاريخ 1 تشرين الأول 2008:

www.islamonline.net/arabic/news/2004-07/09/article03.shtml

⁴⁴⁷ إبراهيم أبو حليوه، العمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى (200-2007)، مصدر سابق، ص 21-25.

- 2- هزت العمليات الاستشهادية كافة مجالات الحياة، السياسية والاقتصادية والعسكرية في الكيان، وأشركت العدو في دفع ضريبة الألم. فعندما كانت تستخدم الحجارة وحدها في مواجهة الآلة العسكرية الصهيونية، كان الفلسطينيون يقدمون وحدهم الضريبة في معارك فاقدة للتوازن. لكن من خلال العمليات الاستشهادية، تم إشراك الطرف الصهيوني في دفع هذه الضريبة.
- 3- ضربت الحركة الصهيونية في أحد أهم عناصرها، وهو الهجرة وتجميع يهود العالم في (ارض الميعاد)، حيث الأمن المتوفر. فقد تراجعت الهجرة، بل انتعشت الهجرة المعاكسة إلى خارج الكيان، بسبب من العمليات الاستشهادية.
- 4- غيرت هذه العمليات في مفهوم الحرب القائمة على اختلال موازين القوى لصالح الكيان الذي هزم معظم محاولات الجيوش العربية بفضل ما يمتلكه من قدرات عسكرية.. بل هو شل قدرات الدول العربية جميعها. في حين أن سلاح الاستشهاد حول حالة الضعف الفلسطيني إلى قوة مؤثرة.
- 5- نسفت العمليات الاستشهادية إستراتيجية العدو القائمة على نقل مسرح الحرب إلى "ارض العدو"، حيث تحول الكيان كله إلى ساحة حرب، وانتهت فكرة خطوط التماس ليصبح الكيان كله خط تماس.
- 6- أوصلت هذه العمليات رسالة الغضب الفلسطيني إلى العالم، وهي أوجعت الكيان وداعميه ومؤيديه، المكشوفين والمستترين.
- وبنفس المنطق المشبع بالشعور بدنو النصر، يورد ذات المصدر الأرقام التالية عن الواقع الإسرائيلي
- كما يقول-، وهو ما يعزوه للعمليات الانتحارية- الاستشهادية:
- 22% من الشباب (18-35) يفكرون بالهجرة.
 - 42% من سكان المدن يعيشون كابوس العمليات الاستشهادية.
 - 33% من الصهاينة يفكرون قبل الخروج لقضاء وقت الفراغ في مقهى أو مطعم.
 - 48% من الصهاينة يفكرون بنقل أفراد عائلاتهم في سيارات خاصة بدل الحافلات.

التاريخ	حزيران	كانون	كانون	أيلول	نيسان	تشرين	حزيران
	2000	الثاني	الأول	2002	2003	أول	2004
	2000	2001		2003			
فتح	%34.5	%32.1	%26.1	%32.9	%22.6	%29.3	%26.4
حماس	%12	%19.2	%21.3	%20.9	%22	%22.6	%21.7

محمود عباس: تغيير مع بروز أفق للسلام

الصورة أعلاه ستختلف بشكل كبير بعد فترة وجيزة من الزمن، مع تصويت الفلسطينيين لـ "تهج أبو مازن"، في الانتخابات التي عقدت في كانون الثاني 2005 لاختيار رئيس للسلطة الفلسطينية بعد وفاة ياسر عرفات، حيث أمل الذين صوتوا له أن يجلب لهم تقدماً - حسبما يذهب خليل الشقافي⁴⁴⁸ - في عملية السلام والتوصل لوقف إطلاق النار، إضافة إلى تخفيف الحصار والانسحاب من المدن، وإطلاق سراح عدد من الأسرى، كما توقع الكثيرون تحسناً ملموساً على الأوضاع الاقتصادية وفرض النظام والقانون، وتقدماً في عملية الإصلاح السياسي والأمني.

آنذاك رفضت "حماس" المشاركة في الانتخابات الرئاسية تصويتاً وترشيحاً، إذ كان من شأن فوزها فيها أن يضعها في الواجهة، ويجبرها على أمور لا ترغب بها، خاصة أن تكون الطرف المفاوض مع إسرائيل، بعكس الانتخابات التشريعية التي ستنشرك فيها كما سنرى لاحقاً، والتي لن تضطرها إلى تغيير

⁴⁴⁸ خليل الشقافي، السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية: توقعات عالية تعطي ابو مازن الرئاسة وفشل مزدوج لعمليتي السلام وبناء الدولة تعطي حماس الأفضلية، في "الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006"، تحرير: خليل الشقافي وجهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني 2007، ص 147-148.

يضاف الى ذلك أن نسبة كبيرة من الفلسطينيين هي بالاصل مؤيدة لعملية السلام، لكن بشرط أن تؤدي الى قيام دولة فلسطينية. (لم نقل هذه النسبة عن 70% منذ بدء الانفاضة حتى حنى أواخر عامها الرابع، حسب استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية).

مواقفها السياسية كالاعتراف بإسرائيل، بقدر ما ستنجح لها التأثير وتطبيق برامجها في الكثير من المجالات الاجتماعية والاقتصادية التي تهم الناس، وهو الرأي الذي كان يعززه إدراك "حماس" عقم العملية السياسية وعجزها عن تحقيق أي إنجازات في ضوء التعتن الإسرائيلي وعدم وجود ضغط دولي حقيقي على إسرائيل⁴⁴⁹.

لكن الرئيس الجديد الذي فاز بغالبية 62.5% من أصوات الناخبين، سوف لن يتمكن من تعويق الكم الكافي من الإنجازات الجديرة بحصوله تلبية رغبات وطموحات المصوتين له، لأسباب داخلية وخارجية: فالتصويت الفلسطيني له في انتخابات الرئاسة في 9 كانون الثاني 2005، لم يأخذ على محمل الجد من قبل الإسرائيليين والأمريكيين والأوروبيين، الذين ظنوا أن شارون أوقع الهزيمة بالفلسطينيين وانتفاضتهم، ولم يقدموا له ما يساعده في تحقيق وعوده الانتخابية، مما عزز قناعة الفلسطينيين بأن إسرائيل ماضية في عدوانها، بغض النظر عن هو في رأس هرم السلطة الفلسطينية⁴⁵⁰.

وبدلاً من مفاوضة القيادة الفلسطينية الجديدة، اعتبر شارون - الذي تقوم إستراتيجيته على رفض التفاوض أصلاً- الرئيس عباس اضعف من أن يكون شريكاً، الأمر الذي كان يعني أن الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون، قد حسمت موقفها اتجاه العلاقة مع السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، عبر اختزال هذه العلاقة إلى مجرد علاقة هدفها التوصل إلى ترتيبات أمنية لصالح إسرائيل. وبالتالي، تولت تسويق ترتيباتها المنفردة إزاء مصير الأراضي المحتلة العام 1967⁴⁵¹، عبر الخطوات الأحادية

⁴⁴⁹ اشرف العجرمي، حماس والانتخابات، مجلة "سامح"، العدد الثامن، السنة الثالثة، آذار 2005، ص 44-45.

⁴⁵⁰ بشير موسى نافع: دلالات فوز حماس.. استثناء متأزم أم تطور طبيعي؟، يمكن الوصول من خلال الرابط:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28F6D1C7-3E6B-415C-9D0E-5540BE117A8B.htm>

⁴⁵¹ جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، مصدر سابق، ص 278.

حملت هذه الخطوات الأحادية الجانب اسم خطة "قك الارتباط" وتضمنت انسحاب الجيش الإسرائيلي من معظم قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة في شمال الضفة، تحمل في طياتها هدفاً إستراتيجياً إسرائيلياً، يتمثل في رسم حدود جديدة لإسرائيل تضم أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية وتستنفي في الوقت نفسه أكبر عدد من الفلسطينيين، وذلك تحت شعار المحافظة على يهودية الدولة الإسرائيلية بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فقد كان القيام بهذه الخطوات دون اتفاق معها يعني عدم وجود أي التزام إسرائيلي تجاهها بأية خطوات بشأن التسوية السياسية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. أما المطالبة بأن يتم اعتبار ما جرى في غزة جزءاً من خارطة الطريق، فجاء من السلطة الفلسطينية التي أرادت تحويل الأمر إلى خطوة يمكن التعامل معها، =

الجانب، مما دلت أكثر من أي وقت مضى على فشل منظمة التحرير الفلسطينية، ورفضها كشريك في المفاوضات مع إسرائيل⁴⁵²، ومن ذلك رفض الإسرائيليين للتفاوض حول الانسحاب من قطاع غزة، الأمر الذي عزز موقف "حماس" بأن المقاومة لا عملية السلام هي التي أنجزت هذا الانسحاب، خاصة مع عمليات الاغتيال المتتالية التي طالت قادة حركة "حماس" قبيل ذلك، وأهمها اغتيال الزعيم الروحي للحركة الشيخ احمد ياسين ورئيسها عبد العزيز الرنتيسي، ويظهر استطلاع للرأي انه عشية الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة فإن 84% من الفلسطينيين رؤوا فيه انتصار للمقاومة المسلحة و 40% اعطوا لـ"حماس" الفضل الأول في ذلك، ورغم ذلك فإن أغلبية من 62% تعارض استمرار العمليات من قطاع غزة⁴⁵³، وهو ما يمكن تفسيره - أي النسبة الأخيرة- برغبة الفلسطينيين بالهدوء والعودة للحياة الطبيعية.

= وبضغط من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذان نظرا إلى الموضوع بإيجابية ودعيا السلطة الفلسطينية لفعل الشيء نفسه.

انظر: جميل هلال، أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، صيف 2005، ص 5-6.

⁴⁵² تقوم الفكرة الصهيونية الرئيسية على احتلال الأراضي دون سكانها الفلسطينيين، أو على الأقل القدر الأدنى منهم، وهو الأمر الذي كان يعيقه وجود الفلسطينيين أصلا في أرضهم وتكاثرهم الطبيعي وهو الأمر الذي اخذ في السياسة الإسرائيلية اسم "الخطر الديمغرافي".

ويقول جميل هلال في هذا الإطار أن فكرة الفصل أحادي الجانب ليست بالجديدة، فقد طرحها القادة الإسرائيليون وبشكل رئيسي في بدايات عام 1995، ومن ذلك اعتقاد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، قبل اغتياله على يد متطرف يهودي يميني، أنه يمكن تحقيق فصل تام عن الفلسطينيين عن طريق إقناع قادتهم بقبول الأمر عبر المفاوضات. ومن هذا المنطلق يمكن فهم بناء إسرائيل للمستوطنات والطرق الالتفافية والجدار العازل إضافة لضمها القدس ومساحات واسعة من غور الأردن، وهو ما سيتابعه خلف شارون في رئاسة الوزراء أيهود أولمرت بتنفيذ هذه الخطة القائمة على زيادة عدد اليهود وتقليل عدد الفلسطينيين قدر المستطاع، مع عدم الانسحاب لحدود عام 1967 وعدم تقسيم القدس مما يضمن "تقاسما الأراضي، مع هدف التأكيد على أغلبية يهودية" كما جاء على لسانه. في المقابل ثمة داخل المعسكر الصهيوني من يعارض سياسة الفصل، ويرتني بدلا منها تكثيف التواجد الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية، ويرى غلاة هذا الاتجاه أن حل "الخطر الديمغرافي" يكون بـ "ترانسفير" طوعي للفلسطينيين من أرضهم عن طريق ممارسة ضغوط اقتصادية وغيرها عليهم.

انظر:

Jamil Hilal: Where Now For Palestine, the Demise of the Two State Solution, edited by: Jamil Hilal, (Z Books, 2006), p 1-30.

⁴⁵³ المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: استطلاع الرأي الفلسطيني رقم (17)، 7-9 أيلول (سبتمبر) 2005،

يمكن الإطلاع عليه على الرابط التالي:

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2005/p17a1.html>

وكانت النتيجة أن تمكنت "حماس" وبسهولة من تأكيد أن عامل المقاومة هو الوحيد الذي حقق هذا "الانتصار"، كتصريح القيادي في الحركة محمود الزهار: "إن حماس قالت أن المقاومة هي الحل وتبين أنها كانت على صواب"، وصرور الانسحاب من غزة على أنه نصر دون سلام أو تنازل، وبالتالي فإن "حماس" لن تلقي سلاحها. وبخصوص الاعتراف بإسرائيل قال الزهار: "لا، كبيرة بطول فلسطين وعرضها، وبطول الأمة العربية وعرضها، لن نعترف بدولة اسمها إسرائيل، ولا بحق إسرائيل بامتلاك شبر واحد من فلسطين". ورفض الزهار كلمة استيلاء حماس على السلطة وعندما أعيد السؤال بصيغة أخرى، قال: "بالانتخابات"، مؤكدا: "نحن سنخوض الانتخابات على برنامج إنهاء أو سلو"⁴⁵⁴.

وكذلك أهملت إسرائيل عباس، فنذ جيشها قرابة ألفي توغل في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2005، وقتل أكثر من 700 فلسطيني. في نفس الوقت أهملت بعض الفصائل الفلسطينية هدنة عباس، فنفذت الجهاد الإسلامي تفجيرات انتحارية- استشهادية أودت بحياة خمسة إسرائيليين في العام 2005، فيما واصلت فصائل أخرى إطلاق صواريخ محلية الصنع من غزة على إسرائيل⁴⁵⁵. إضافة إلى ذلك، لاقى عباس صعوبات في تحقيق الإصلاح الداخلي، وللمفارقة لا من قبل "حماس"، وإنما من داخل حركة "فتح" التي يتزعمها، والتي وجد أصحاب المراكز والنفوذ فيها أن خطوات الإصلاحية كفيلاً بتقويض هيمنتهم على مقدرات السلطة، وما يتنافسون للحصول عليه من تركة سلفه الرئيس الراحل، لذا عندما شرع عباس بجمع سلاح المليشيات واستيعاب أفرادها في الأجهزة الأمنية التي حاول تقليصها من 13 جهازاً إلى ثلاثة أجهزة فقط، ظهر تحالف بين أطراف من ذوي المصالح في حركة "فتح" والمسلحين، خلق حالة من الاضطراب والتوتر لمنع تطبيق الإصلاحات، ووصل

⁴⁵⁴ مقابلة مع محمود الزهار، (الموقع الإلكتروني لصحيفة الشرق الأوسط)، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2 أيلول 2009:

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=3&article=318030&issue=975cvcxc9>

انظر في هذا السياق أيضاً مقالة القيادي في "حماس" احمد بحر، والذي يستعمل فيها آيات قرآنية لإضفاء صبغة دينية على الانسحاب، وهو ما يذكر برأيه "بجلاء يهود بني النضير عن المدينة المنورة قبل ألف وأربعمائة سنة ووجه الشبه بينهما أن الله ألقى الرعب في قلوب اليهود من حيث لم يحتسبوا، وأنهم يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين"، (الموقع الإلكتروني لكتاب عز الدين القسام): <http://www.alqassam.ps/ensihab/mkalat/10.htm>.

⁴⁵⁵ علي جرباوي وويندي بيرلمان، مصدر سابق، ص45.

تحديه لعباس حد اقتحام المباني الحكومية واختطاف الصحفيين الأجانب، في نفس الوقت حاول بعض مسلحي فتح الثأر من النظام الجديد الذي أهملهم، فوفر لهم التحالف المال والدعم اللازم، وشرعوا بإثارة الفوضى، ليظهر أن الراغبين في تخريب سياسة عباس موجودون في مختلف شرائح "فتح"، وان الحركة نفسها في طور التفسخ إلى زمر متنافسة، ولم تعد المراسيم الرئاسية الصادرة عن عباس تلقى إذانا صاغية، وتدهورت علاقته بأقرب المقربين منه، لدرجة انه لم يعد يتحدث مع قادة بعض أجهزته الأمنية كما يذهب علي الجرباوي وويندي بيرلمان⁴⁵⁶. وساهم في ذلك أيضا، ضعف قدرات السلطة الفلسطينية التي حطمتها إسرائيل، بما في ذلك القدرات الأمنية منها، مما جعلها مترددة في التصدي للخارجين عن القانون من الجماعات المسلحة التي كانت تخرق النظام والقانون يوميا، وهو الأمر الذي كان يضعها كذلك في موقف ضعيف تجاه الفصائل المسلحة القادرة وقتما تشاء على الخروج على قرار التهدة بدون تخوفات حقيقية من عواقب أعمالها.

الانتخابات البلدية: مؤشر مبكر

سبق وشرنا إلى أن السلطة الفلسطينية قررت عقد انتخابات بلدية كاستجابة منها للضغوطات الخارجية الهادفة إلى تقويض سلطات عرفات. وجرت المرحلة الأولى من هذه الانتخابات جرت و 25 قرية في الضفة الغربية في 23 كانون الأول 2004، وحصلت فيها "فتح" على الأغلبية في 17 بلدية بواقع 135 مقعدا، فيما حصلت "حماس" على الأغلبية في تسعة مواقع بواقع 73 مقعدا في المجموع. بيد أن ما أذهل حماس ودق ناقوس للخطر بالنسبة لـ"فتح" كان نتائج المرحلة الثانية التي عقدت في قطاع غزة في 27 كانون الثاني 2005، والتي حصلت فيها "حماس" على سبعة بلديات من أصل عشرة، بواقع 78 مقعدا من أصل 118، فيما حصلت "فتح" على 30 مقعدا، و"الجبهة الشعبية" على مقعد واحد، وذهبت تسعة من المقاعد إلى مرشحين مستقلين.

⁴⁵⁶ المصدر السابق، ص 44-46.

ويذهب الكاتب الصحفي حسن البطل بحق إلى أن نتائج الانتخابات الرئاسية والبلدية المترامنة أعطت نعم لعباس ونعم لحماس⁴⁵⁷، وهو التناقض الظاهري - أي تصويت الفلسطينيين لطرفين مختلفين في عمليتين انتخابيتين مترامنتين - الذي يمكن تفسيره برغبة الفلسطينيين بالإصلاح الإداري والمالي في مؤسسات السلطة، وفي نفس الوقت إعطاء فرصة لعملية السلام⁴⁵⁸. أما حركة "فتح" فقد حملت الانتخابات البلدية - كما يرى المحلل السياسي هاني حبيب - رسالة واضحة لها، مضمونها أن نتائج الانتخابات الرئاسية، لم تكن بفعلها، بل بفعل برنامج الرئيس⁴⁵⁹.

الاستفادة من الوضع المركب

إذا، يمكن الاستنتاج أن "حماس" استطاعت الاستفادة من خصوصية الحالة الفلسطينية التي تعيش وضعاً مركباً، يقوم على استمرار الاحتلال، وفي نفس الوقت، وجود سلطة فلسطينية لديها مؤسسات وأجهزة مختلفة، أخذت على عاتقها توفير مستلزمات العيش للفلسطينيين، مما أتاح المجال أمام حماس لاستنقاء شرعيتها من مصدرين: مقاومة الاحتلال، إضافة إلى إيمان الشعب بقدرتها على تقديم نموذج أفضل للحكم داخلياً مما هو قائم، خاصة أنها استطاعت أن تقدم نموذجاً مغايراً في هذا المجال: ففي حين أن أعضاء حركة فتح (وكثير منهم كوادر جاءوا من المنفى) تولوا المناصب الهامة في السلطة الفلسطينية وظهروا وكأنهم يراكمون ثروات متزايدة ويعيشون حياة رغيدة بعيدة جداً عن حياة الفلسطينيين العاديين، كان قادة حماس يعيشون وسط المجتمعات التي يستمدون الدعم منها، واعتبروا على نطاق واسع 'أمناً' و 'انقياء' بالمقارنة مع السياسيين الفاسدين من الفصائل الفلسطينية الأخرى خاصة فتح

⁴⁵⁷ حسن البطل، نعم "لعباس"، ونعم "لحماس"، صحيفة الأيام، 30 كانون الثاني 2005، العدد 3241، السنة العاشرة، ص 18.

⁴⁵⁸ اشرف العجرمي، حماس والانتخابات، مجلة "تسامح"، العدد الثامن، السنة الثالثة، آذار 2005، ص 46.

⁴⁵⁹ هاني حبيب، الانتخابات البلدية... رسالة للجميع!، صحيفة الأيام، 30 كانون الثاني 2005، العدد 3241، السنة

الذين ينظر إليهم كشغوفين بالسلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وخبراء فقط في الخطابة السياسية لا العمل الاجتماعي⁴⁶⁰.

ولنأخذ استطلاع الرأي التاليين الذين اجريا في ذات الوقت كمؤشر، حيث يظهر استطلاع الرأي الأول الذي اجري بمناسبة مرور أربع سنوات على اندلاع الانتفاضة الثانية، أن 86% من الفلسطينيين يشعرون بفقدان الأمن والسلامة الشخصية نتيجة ممارسات الاحتلال، وهو ما فرض نفسه على المواقف تجاه العمليات المسلحة ضد الإسرائيليين، ويظهر الاستطلاع وجود نسبة تأييد كبيرة للعمليات الانتحارية-الاستشهادية داخل إسرائيل كوسيلة للتصدي لهذا الخطر، حيث اجاب 38.8% من المستطلعة اراؤهم بأن استمرار المواجهات المسلحة والعمليات الانتحارية-الاستشهادية داخل اسرائيل هي افضل الطرق للتصدي للعدوان الاسرائيلي، فيما فضل 26.6% التوصل لاتفاق سلام والعودة للمفاوضات، و 11.9% بالمظاهرات الشعبية غير المسلحة، و 10.3% بالذهاب الى محكمة العدل الدولية في لاهاي، و 9% باستمرار المواجهات المسلحة ولكن دون عمليات انتحارية-استشهادية، و 3.5% غير ذلك⁴⁶¹.

أما بخصوص النقطة التالية، فتظهر استطلاعات الرأي العام كيف أن السخط الشعبي على الوضع الداخلي قد بلغ مستويات عالية، يرد في استطلاع للرأي أجراه برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت في حزيران 2004 هذا الأمر بشكل جلي، بحيث ترد فيه الاقتباسات والنسب التالية⁴⁶²:

⁴⁶⁰ Jeremy Jones, NEGOTIATING CHANGE: The New Politics of the Middle East,

⁴⁶¹ نتائج استطلاع للرأي العام بعنوان: بعد أربع سنوات على بدء الانتفاضة: الإحساس بفقدان الأمن الشخصي يعم الرأي العام مؤديا إلى تأييد واسع للعمليات التفجيرية وإطلاق الصواريخ من جهة والدعوة لوقف العنف وشكوك حول فاعلية العمليات المسلحة من جهة أخرى، 23-26 أيلول (سبتمبر) 2004، رقم الاستطلاع (13)، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، يمكن الإطلاع على الاستطلاع عبر الرابط الالكتروني التالي:

<http://www.pcpsr.org/arabic/survey/polls/2004/p13a1.html>

⁴⁶² استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول أداء المؤسسات الفلسطينية وخدماتها ودورها التنموي، والتمويل الدولي، استطلاع رقم 17، تاريخ النشر 28-6-2004، برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، يمكن الإطلاع على الاستطلاع عبر الرابط الالكتروني:

<http://home.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll17>

- رجل، 43 سنة، رفح: " لا يوجد عدل ... الواسطة: فش عدالة بالتوزيع... والتوزيع على حسب المعرفة... ببيوز عو الكوبونات على ناس وناس"، (59% السلطة لا تعمل لمصلحة الجميع بالتساوي).
 - فتاة، 16 سنة، رفح: " حجم المساعدات والتمويل بغطيش ولا جزء بسيط من المعانة... المعانة اللي بنعيشها اكبر من أي معونات ومساعدات دولية"، (49% التمويل الدولي خفف من حجم المعانة الإنسانية للشعب الفلسطيني).
 - امرأة، 55 سنة، رفح: " مشفناش حاجة... بعرفش إذا بيجي شي وبينسرق"، (78% لم يستفيدوا هم أو أسرهم بشكل مباشر من المساعدات الدولية).
 - امرأة، 55 سنة، رفح: ما شفناش حلول ولا وقفة جبارة من رئيس الوزراء الفلسطيني... بس الإذانة والاستتكار خصوصا بعد مجازر رفح" (26% أداء رئيس الوزراء جيد).
 - رجل، 35 سنة، رفح: " إلي عندو مصنع أو حاجة... بييشغل قرايبه"، (62% القطاع الخاص لا يساهم في حل المشكلة الاقتصادية).
 - رجل، 60 سنة، رفح: " هات خمسين دينار واحبسك واحد أو أطلع من السجن"، (37% يتقون بالأجهزة الأمنية).
- يظهر تحليلنا لغاية الآن أن السخط الشعبي على الأوضاع المتفاقمة دفع الناس باتجاه انتخاب "حماس" عقابا لحركة "فتح" التي لم تنجح في وضع حد لكل ظواهر الفساد المالي والإداري والسياسي المتفشية فيها، ولا يجب أن نغفل في التحليل هنا، أن "فتح" تحملت وحدها مسؤولية الإخفاقات في المهمات التاريخية كونها أصلا استقردت في تنفيذها، فهي أخذت على عاتقها وحدها مهمة التفاوض مع إسرائيل، وبناء السلطة الفلسطينية كنواة للدولة الفلسطينية المقبلة، وفشلت وأفشلت في هاتين المهمتين، إضافة إلى إخفاقاتها في قيادة الانتفاضة، لتكون النتيجة سلطة فاسدة هزيلة عاجزة عن الدفاع عن الفلسطينيين ، على أجزاء ضئيلة مقطعة الأوصال من الأرض الفلسطينية يحيطها جدار الفصل العنصري قاتلا أي أمل

بعملية سلام عادلة . من جهتها، دخلت حماس الانتخابات دون تحمل أية مسؤولية عن فشل الخيارات السابقة، بل حتى من دون طرح تساؤلات عن تحملها أية مسؤولية عما حصل، نتيجة النهج التصعيدي الذي اتبعته قبل وخلال الانتفاضة الثانية، ناهيك عن إجماعها عن المشاركة في عملية بناء السلطة⁴⁶³. إلا أن هذا لا ينفي أن لدى "حماس" من عناصر جذب دفعت الجمهور لمنحها هي بالذات شرعية أعلى من غيرها، أخذت شكل أصوات أكثر في الانتخابات البلدية، من أهمها ممارساتها وخطابها المغاير، وهي خارج المنظمة والسلطة لما هو سائد هاتين المؤسستين، حيث رأى الفلسطينيون فيها القدرة والمصدقية على وقف الفساد والتسيب، بخلاف فتح، التي اختير الفلسطينيون أداءها في المؤسسات المختلفة، بما في ذلك البلديات المعينة منذ سنوات، ولم يخرجوا من ذلك إلا بخيبة الأمل. على أنه ينبغي الانتباه أن من شأن هذا التعميم افتراض أن "حماس" هي الطرف النقي الصالح وأن باقي المرشحين يشوبهم الفساد بدرجة أو بأخرى، وهو ما لا يستقيم خاصة مع ترشح العديد من الشخصيات المشهود لها فلسطينياً بالنزاهة والاستقامة، مما يدعو للبحث في عناصر أخرى مكنت "حماس" من الفوز في الانتخابات البلدية والتشريعية وهو ما سنحاول الإجابة عليه في السطور القادمة.

الانتخابات التشريعية وفوز "حماس":

في 8 كانون الثاني 2005، صدر مرسوم رئاسي بتحديد موعد الانتخابات التشريعية، وحدد موعدها في 17 تموز 2005. على أنه لا يجب أخذ هذا النزوع الفلسطيني نحو الانتخابات دون رؤيته في ضوء عاملين مؤثرين: الأول الضغوطات الغربية التي حملت اسم (الإصلاح)، وكان هدفها بالأساس إضعاف سلطة عرفات وقدرته على التحكم بالأمر، وكان أحد أهم تجلياتها جعله يقبل باستحداث منصب رئيس للوزراء، الذي تولاه محمود عباس، وهو الأمر الذي كان يعني تكريسا للمقولة الإسرائيلية بأنه "غير ذي

⁴⁶³ ماجد كيالي: الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، ربيع 2006، ص 34.

صلة⁴⁶⁴ . ولكن إذا كانت إسرائيل بعد وفاة عرفات، ضد إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية تعيد الشرعية والحيوية للسلطة الفلسطينية وتصلح أوضاع الفلسطينيين، كونها مرتاحة جدا للدعاء بعدم وجود شريك فلسطيني، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت باتجاه إجراء هذه الانتخابات لسببين: أولاً ضخ حياة جديدة في نظام سياسي ظهر وكأنه بلغ نهايته القصوى، وظهر عاجزا واضعف من أن يضبط الأمور باتجاه التسوية السياسية المنشودة. وثانياً الرؤية الأمريكية بضرورة استيعاب التيارات الإسلامية المعتدلة، من خلال إفراح المجال لها للاشتراك في السلطة وتحمل أعباء الحكم في بلدانها عبر الانتخابات⁴⁶⁵ .

ولسوف يجد هذا التوجه هوى في نفس محمود عباس الذي يلاقي صعوبات في تثبيت سلطته، فإن كانت فتح غير راغبة في دعمه، فليس أفضل له من مجلس تشريعي قوي يتحالف معه، يكون قادراً كذلك على إخضاع أصحاب المراكز والقوة من حركته الذي لم يخضعوا له⁴⁶⁶ .

بيد أن الأمر لم يكن كذلك مع حركة "فتح" التي عارضت الانتخابات التشريعية بشكل كبير، بسبب تخوف العديدين داخلها من أن تؤدي لخسارتهم للمراكز والجاه والنفوذ الذي حازوه خلال سنوات عديدة اتسمت بالفساد المالي والإداري واستغلال المنصب. لذا وخوفاً من أن تؤدي النقمة الشعبية إلى التصويت في غير صالحها، طالبت أصوات من داخل "فتح" بإغلاق باب الانتخابات، متذرعين بالحالة المفككة لحركتهم، وبالتالي خطر فقدانها لأغليبتها داخل المجلس التشريعي، واستطاعوا انتزاع تأجيل لموعد الانتخابات التي كانت مقررة في السابع عشر من تموز 2005، إلا أن ضغوطهم لم تكن كافية لإلغاء الانتخابات بالكامل، وتم تحديد موعد آخر لها في 25 كانون الثاني 2006. اثر ذلك، دبت الفوضى في الأوساط الفتحاوية، وأصبح تغليب المصالح الفردية على مصلحة الحركة هو الأساس، ومن الأمثلة على ذلك، رفض أعضاء الحركة في المجلس التشريعي آنذاك طلب الرئيس عباس باعتماد النظام النسبي

⁴⁶⁴ علي الجرباوي، حول الأجندة الخارجية للـ"إصلاح": الحالة الفلسطينية، مجلة "المستقبل العربي"، كانون الثاني 2007، عدد 335، ص 67-88.

⁴⁶⁵ علي الجرباوي، حول الأجندة الخارجية للـ"إصلاح": الحالة الفلسطينية، المصدر السابق، 84-85.

⁴⁶⁶ علي جرباوي وويندي بيرلمان، مصدر سابق، ص45.

الكامل عند تعديل قانون الانتخابات التشريعية، لاعتقادهم أن بقاء النظام القديم القائم على الدوائر الانتخابية (بتعزيزه للعائلية والعشائرية) يزيد من فرص إعادة انتخابهم من جهة، ويجنبهم مغبة أن لا يتم إدراجهم ضمن القائمة النسبية لقائمة "فتح" التي ستخوض الانتخابات من جهة أخرى. وبالمحصلة، اتفق الطرفان (الرئيس و"فتح") على تعديل القانون الانتخابي باتجاه النظام المختلط نصف المقاعد للدوائر والنصف الآخر للقوائم، مع رفع عدد أعضاء التشريعي من 88 عضواً - كما كان سائداً في المجلس القديم - إلى 132 عضواً⁴⁶⁷.

وبالإضافة إلى أعضائها في المجلس التشريعي وهيئاتها كاللجنة المركزية والمجلس الثوري، كانت أعداد الفتحاويين الطامحين بالوصول إلى سدة المجلس التشريعي كبيرة، لذا أجرت الحركة انتخابات تمهيدية، لم يؤخذ بنتائجها في قطاع غزة وأخذ بها جزئياً في الضفة الغربية، مما زاد من الانطباع السائد لدى الناس عن الحركة. وفوق ذلك انقسم الفتحاويون عند فتح باب الترشيح إلى قائمتين متنافستين كان التوفيق بينهما أمراً غاية في الصعوبة، أنتج في النهاية قائمة "أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة"⁴⁶⁸.

أسباب مشاركة "حماس"

ولكن ماذا عن "حماس"؟ في حوار مع موقع إسلامي على شبكة الانترنت، أوضح القيادي في "حماس" محمود الزهار أن حركته تحتاج إلى ثلاثة مستويات من الشرعية⁴⁶⁹:

- الشرعية الثورية (الجهادية)، وقد أثبتنا قدرتنا في هذا الجانب.
- الشرعية الدستورية: وتتأتى بالانتخابات، وقد دخلنا الانتخابات البلدية ومنتظر التشريعية.
- الشرعية الدولية ودخولنا في منظمة التحرير سيضمن لنا ذلك، بشرط أن تكون فعلاً منظمة للتحرير.

⁴⁶⁷ علي الجرباوي: فلسطين والمرحلة الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، ربيع 2006، ص 10-11.

⁴⁶⁸ علي الجرباوي: فلسطين والمرحلة الجديدة، مصدر سابق، ص 11.

⁴⁶⁹ الزهار: إلغاء الانتخابات أقصر طريق للحرب الأهلية، الموقع الإلكتروني "شبكة الإسلام اليوم"، تم الإطلاع عليها بتاريخ 12 آب 2009 عبر الرابط التالي:

يظهر التصريح السابق رغبة عارمة من "حماس" لعكس وتثبيت المكانة التي وصلت في الساحة الفلسطينية والدولية، وبما أننا نعالج في هذه الدراسة الشأن الفلسطيني، فيمكننا القول أن الانتخابات شكلت فرصة لهـ"حماس" لتحويل الشرعية التي حصلت عليها بفعل عملها المقاوم، إلى مشاركة داخل النظام السياسي الفلسطيني، خاصة أن مشكلة تمثيلها داخل هذا النظام استمرت بالحضور منذ بداية بروزها على الساحة السياسية، ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى حوارات عدة دارت بين "حماس" و"فتح" في هذا المجال وانتهت بالفشل، منها حوار عقد عام 1990، واقترح حينها لحل الموضوع إما إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية وهو الأمر المستحيل بسبب وجود الاحتلال، أو اختيار أي بقعة بالعالم لإجراء انتخابات عليها، أو اعتماد نتائج أخر انتخابات للاتحادات والنقابات جرت في الضفة وغزة، وقد وافقت "فتح" على الاقتراح الأخير، وتم تشكيل لجنتين من الحركتين لدراسة نتائج هذه الانتخابات، فكانت نتائج نحو 40% لـ"حماس"، ما جعل "فتح" ترفض اعتماد هذه الآلية، لأنه إذا حصلت "حماس" على مثل هذه النسبة الكبيرة فماذا سيكون نصيب "فتح" وباقي الفصائل والمستقلين⁴⁷⁰.

ولقد وجدت عناصر عدة تدعم ميل "حماس" للمشاركة السياسية، فالظروف مواتية: فإلى جانب وفاة الرئيس ياسر عرفات، الذي كان - كما يرى أحمد خليفة- يسد الطريق أمام مشاركة حقيقية في عملية صنع القرار التي كان يحتكرها لنفسه، برز الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، الذي اعتبرته "حماس" نصراً لها ولخيار المقاومة، لذا فإن من حقها المشاركة في إدارته على قاعدة أنها ضحت كثيراً، ولا يجوز أن تستمر "فتح" في احتكار كل المناصب في غزة⁴⁷¹.

⁴⁷⁰ اقتباس من عماد الفالوجي، في "الشراكة الوطنية في صنع القرار: بين خيارى الانتخابات العامة ونظام الحصص"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نسخة الكترونية، تاريخ النشر نيسان 2004، تم الإطلاع عليها بتاريخ 15 ايلول 2009:

<http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/workshops/islamicpartnership.pdf>

⁴⁷¹ أحمد خليفة، حول منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الإسلامية، في "النظام السياسي الفلسطيني: مرحلة متحولة"، وقائع مجموعة من ورشات العمل والندوات التي عقدها مركز البراق للبحوث والثقافة حول قضايا فلسطينية معاصرة في مرحلة انتفاضة الأقصى، البيرة: مركز البراق للبحوث والثقافة، 2006، ص 111-112.

يضاف إلى ذلك القوة التي وجدت "حماس" أنها تمتلكها على صعيدين، الأول: الدعم الشعبي مما يمكنها من حصد أفضل ما يمكن من نتائج في أية انتخابات ديمقراطية، وهو ما عليها استغلاله لترسيخ قدمها داخل المؤسسات الفلسطينية، بدلا من أن تتحول جراء إقصائها لنفسها إلى قوة متآكلة، يقل تأثيرها إذا ما حققت السلطة الفلسطينية وحركة "فتح" إنجازات أو تطورات ايجابية. ثانيا: على صعيد علاقتها مع السلطة الفصائل الأخرى، التي توصلت لقناعة انه دون موافقة "حماس" لا يمكن الوصول إلى أي اتفاق فلسطيني داخلي، أو وقف لإطلاق النار كشرط تضعه إسرائيل لاستئناف المفاوضات معها.

وبما أن المشاركة السياسية تعني في احد معانيها القدرة على التأثير في عملية صنع القرار، سواء من موقع الفاعل أو المعارض، فقد كانت "حماس" وهي خارج المؤسسة الفلسطينية الرسمية، عاجزة عن سن تشريعات تتسجم وتوجهاتها الأيدلوجية القائمة على الإسلام، بطريقة تكون شرعية ومقبولة من وجهة نظر الفلسطينيين، دون أن تكون جزءا من المؤسسة التشريعية الفلسطينية، التي لا يوجد طريقة مقبولة في الظرف الفلسطيني والإقليمي فضلا عن الدولي السائد آنذاك لدخولها غير الانتخابات: فمقاومة الاحتلال، واعتقاد الناس بأنها الطرف الأكثر قوة وأهلية لمقاومة الخطر الداخلي، إضافة إلى الفساد الداخلي، منح "حماس" شرعية عالية انعكست في تنامي التأييد الشعبي لها بوتيرة مطردة، ولكن مرحلة التشريع كانت بحاجة لخطوة أخرى لتصبح شرعية في نظر الفلسطينيين، وهي خوض الانتخابات ودخول قبة المجلس التشريعي.

يضاف إلى ذلك، كون الانتخابات التشريعية ممرا للمشاركة في منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة مع ما ساد من توجهات آنذاك بأن يكون أعضاء المجلس التشريعي أعضاء في المجلس الوطني، مع تقليص أعضاء المجلس الوطني التابع للمنظمة من 730 إلى حوالي 300 شخص، نصف من الداخل ونصف من الخارج، ورفع عدد أعضاء المجلس الوطني ليكونوا قرابة النصف، وبالتالي فإذا شاركت "حماس"

فإن أعضائها بالتشريعي سيكونون تلقائياً أعضاء في المجلس الوطني، وسيحق لها أن تتمثل في اللجنة المركزية واللجنة التنفيذية للمنظمة إن أرادت ذلك⁴⁷².

في نفس الوقت، كانت "حماس" كانت بحاجة إلى فترة استراحة، خاصة بعد موجة الاغتيالات التي كتفتها إسرائيل ضدها، إضافة إلى إدراجها على قائمة الإرهاب الأمريكية والأوروبية مما عرقل تدفق المساعدات المالية عليها، وهنا تقاربت أهواء "حماس" مع أهواء الأطراف الفلسطينية المختلفة: محمود عباس الذي يرغب كذلك بتهدئة يحقق من خلالها إنجازات في منصبه كرئيس للسلطة، والفلسطينيون الذين هم بحاجة لالتقاط الأنفاس، بعد سنوات طويلة من القتل والدمار والاعتقال والتدهور الاقتصادي. وقد أدى تلاقي المصالح هذا إلى الخروج باتفاق القاهرة بين الفصائل الفلسطينية في آذار 2005، الذي نص على الالتزام بمنح التهدئة مع إسرائيل من ناحية، وعقد الانتخابات المحلية والتشريعية إضافة إلى تطوير منظمة التحرير الفلسطينية بحيث تضم كل الفصائل الفلسطينية من ناحية أخرى⁴⁷³.

لذا سرعان ما أعلنت "حماس" رسمياً في 12 آذار 2005 عن نيتها المشاركة في الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر عقدها في تموز من نفس العام، وفي ذهنها الحصول على نسبة مرتفعة، يقول احد قادة الحركة "قبل الانتخابات توقعنا أن نفوز بما نسبته 35-40% من المقاعد، لكن بعد الانتخابات البلدية في 25 كانون الأول 2005، فوزنا في انتخابات ثلاث مدن كبرى هي نابلس والبيرة وجنين، وبعد انطلاق الحملة الانتخابية في 3 كانون الثاني 2006، وتلمسنا مدى تقبل الناس واستقبالهم لنا، كنا مدركين أننا سنتجاوز نسبة 50%". ويضيف: "في الضفة لم يكن لدينا متسع من الوقت لدراسة الأمر فأرسلنا إلى غزة والخارج، حيث تم تشكيل هيئة استشارية تضع تصوراً للعمل المستقبلي، وأوصت هذه

⁴⁷² المصدر السابق.

⁴⁷³ سمير عوض، البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات، في "الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006"، تحرير: خليل الشقاقي وجهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني 2007، ص 19-20.

الهيئة التي ضمت قرابة مائة مفكر وسياسي عربي، ليسوا كلهم إسلاميين، بتشكيل حكومة وحدة وطنية في حالة فوزنا بالانتخابات»⁴⁷⁴.

ولتبرير هذا الانقلاب في مواقفها، خاصة أنها كانت قد رفضت المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996، تحدثت الحركة عما أحدثته الانتفاضة الثانية من متغيرات تجاوزت اتفاق أوسلو، لذا جاءت مشاركتها حرصاً على "حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني وضرورة المشاركة في حمل المسؤولية في هذه المرحلة الحساسة"⁴⁷⁵.

ويؤكد احد مسئولو الحركة وجود: "ضمانات من رئاسة السلطة الفلسطينية ومصر، كما تلقينا تلميحات أوروبية وأمريكية، وأرسل إلينا عدة مبعوثين من دول غربية دعونا فيها لأن نكون جزءاً من النسيج السياسي الفلسطيني"، وحسب ذات المصدر فقد كان احد هؤلاء المبعوثين الرئيس الأمريكي السابق جيجي كارتر "الذي وان لم يكن يحمل صفة سياسية حين قدمه، إلا انه كان يحمل رسائل سياسية بضرورة المشاركة السياسية لحركة حماس". ووفق تعبير المصدر فلم يكن لدى المبعوثين آنذاك أية مطالب سياسية "لأنهم اعتقدوا أننا سنكون أقلية في المجلس التشريعي، لكن الأمور انقلبت في 25 كانون الأول 2005 عقب فوز حماس بالانتخابات البلدية في ثلاث بلديات كبيرة هي البيرة ونابلس وجنين، إذ عندها لاحظنا انقلاباً بالموقف، لمسناه عبر التصريحات في وسائل الإعلام، لكن أحداً لم يُقَيِّم خبرنا بذلك"⁴⁷⁶.

في ذلك الوقت، لم تفكر "حماس" بالحصول ضمانات من دول داعمة لـ"حماس" كإيران أو دول عربية، بتقديم الدعم في حال قطعت الدول الأوروبية أو الولايات المتحدة مساعداتها للسلطة، الأمر الذي حدث عقب فوزها بالانتخابات التشريعية، لان الفكرة لم تكن واردة آنذاك، كون قرار المقاطعة اتخذ بعد نحو شهر من ظهور نتائج الانتخابات التشريعية. ومما كان يعزز رأي "حماس" وجود تجربة لها في رئاسة

⁴⁷⁴ محمود الرمحي، نائب عن كتلة "الإصلاح والتغيير" التابعة لـ"حماس" في المجلس التشريعي، رام الله، تاريخ إجراء المقابلة الثلاثاء 13 تشرين الأول 2009.

⁴⁷⁵ خبر بعنوان "حماس" تشارك رسمياً في انتخابات التشريعي وتقبل إقامة دولة في الضفة والقطاع كـ"خطوة أولى"، صحيفة الأيام، فلسطين، الأحد 13-3-2005، العدد 3283، السنة العاشرة، ص1.

⁴⁷⁶ محمود الرمحي، مصدر سابق.

بلدية قلقيلية التي فازت بانتخاباتها في 25 حزيران 2005، أي قبل الانتخابات التشريعية بسنة أشهر، وطوال تلك الفترة "استمر الدعم الأوروبي لمشاريع البلدية ولم يقاطعنا احد، وكذلك استمر دعم بلديات البيرة ونابلس حتى شهر واحد بعد موعد الانتخابات التشريعية الثانية"⁴⁷⁷.

يشار إلى أن المشاركة بالانتخابات ليس بالمسألة البعيدة عن نهج "حماس"، فحركة الإخوان المسلمين - التي تنتمي إليها "حماس" ايدولوجيا وتنظيما- لديها تاريخ لا يستهان به من المشاركة السياسية، نشطت فيه منذ ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، وهو ما يرجعه المراقبون لتصاعد القوة الجماهيرية للحركة، وميل زعمائها إلى اختصار مسيرة أسلمة المجتمع من خلال الانتقال من الإستراتيجية الإصلاحية إلى الإستراتيجية السياسية، أي محاولة التأثير في المجتمع من خلال البرلمان والحكومة، بالاستفادة من أجواء الديمقراطية المحدودة للأنظمة التي تعمل فروع حركة الإخوان داخلها⁴⁷⁸. ولسوف يبتدع هذا التطوع للمشاركة السياسية مسوغات دينية في فكر جماعة الإخوان المسلمين، نجده لدى منظريها كالترابي والقرضاوي والغنوشي وغيرهم.

وفي هذا الإطار يؤكد احد قيادي "حماس" حسن يوسف أن حركته لم تكن يوما ضد فكرة المشاركة في الانتخابات، بدليل مشاركتها الطويلة في الانتخابات الطلابية وانتخابات الغرف التجارية والنقابات، لكنها لم تشارك في انتخابات المجلس التشريعي عام 1996 لان "وظيفة الانتخابات آنذاك، وظيفة سياسية بحتة، بمعنى أن الانتخابات كانت من اجل إضفاء الشرعية على اتفاقيات أوسلو" المرفوضة من قبل الحركة، ولكن ما جرى في الانتخابات التشريعية الثانية - حسب حسن يوسف- يتلخص في "تمكن" انتفاضة الأقصى، وقوى المقاومة تحديدا (...). أن تبخر أوسلو من الوجود"، وبالتالي فإن الحركة أمام

⁴⁷⁷ المصدر السابق.

⁴⁷⁸ شاؤول مشعال وأبراهام سيلع، عصر حماس، قراءة وتعليق: علي بدوان، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر،

هذا التأييد الواسع، بات عليها أن تأخذ مسؤولياتها تجاه المجتمع الفلسطيني، والقضايا الفلسطينية المختلفة، وما عاد مقبولاً منها أن تبقى متتخية جانباً⁴⁷⁹.

وبالعودة إلى موضوع أسباب مشاركة "حماس" بالانتخابات التشريعية الثانية، يشير المراقبون إلى جملة عوامل أخرى أثرت في موقف حماس في هذا المجال⁴⁸⁰:

1 -قراءة "حماس" لمزاج الرأي العام الفلسطيني الذي لم يعد يحتمل أن تستمر الأوضاع على ما هي عليه دون تحقيق إنجازات تذكر على الصعيدين الداخلي والخارجي.

2 -شعور "حماس" بأنها إن لم تستوعب التغيرات الجديدة بعد وفاة الرئيس الفلسطيني، ستكون ضحية رئيسية للاستحقاقات القادمة، بتوافق الأطراف الدولية والإقليمية والفلسطينية على شطبها، أو إضعافها لأبعد الحدود.

3 -التشديد الذي يتعرض له حلفاء "حماس" الإقليميين في ضوء الهجوم الأمريكي على المنطقة: فسورية تبحث عن الخلاص معلنة أنها مستعدة لإنجاح جهود أبو مازن، وللدخول مع إسرائيل في مفاوضات، وإيران تعيش شبح تعرضها لعقوبات اقتصادية بسبب مشروعها النووي، وربما تتعرض لضربة عسكرية.

الفلتان الأمني

في كل الأحوال، ولفهم أعمق لفوز لأسباب فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية الثانية، ينبغي الإطلاع على الأوضاع التي كانت سائدة عشية الانتخابات، إضافة إلى فشل التسوية السياسية مع إسرائيل، وفشل السلطة في بناء نموذج جيد للحكم داخليا، بلغ التدهور في الأمن الداخلي، الواقع على السلطة الفلسطينية مهمة حفظه، مستوى غير مسبوق عام 2005، ليصل في خطورته مستوى مماثلاً لخطر الاحتلال

⁴⁷⁹ حسن يوسف، حماس والتشريعي: احتواء الحركة أم تعزيز للمقاومة، في "النظام السياسي الفلسطيني: مرحلة متحولة"، وقائع مجموعة من ورشات العمل والندوات التي عقدها مركز البحوث والثقافة حول قضايا فلسطينية معاصرة في مرحلة انتفاضة الأقصى، البيرة: مركز البحوث والثقافة، 2006، ص 62.

⁴⁸⁰ اشرف العجرمي، حماس والانتخابات، مجلة "تسامح"، العدد الثامن، السنة الثالثة، آذار 2005، ص 44-45.

الإسرائيلي، فقد شهد هذا العام تزايداً في حوادث قتل على خلفيات جنائية (اجتماعية، تأريخية)، أو أمنية، إضافة إلى حوادث اختطاف (بما في ذلك لأجانب يعملون في قطاع غزة)، وحوادث اعتداء على الشخصيات العامة والمؤسسات الرسمية وانتهاك حرمة المحاكم. وقد حدث كل هذا، رغم أن السلطة الفلسطينية رصدت ما يزيد عن ربع موازنة ذلك العام للأمن (26%)⁴⁸¹.

ومن الأمثلة المهمة في هذا المجال، ارتفاع حالات القتل على خلفية الانفلات الأمني وفوضى السلاح، من 56 حالة قتل عام 2003، إلى 93 حالة عام 2004، و176 حالة قتل عام 2005⁴⁸²، ليصبح عدد قتلى الفلتان الأمني قريبا من عدد قتلى العدوان الإسرائيلي الذي بلغ في ذلك العام 207 قتيلا فلسطينيا⁴⁸³.

ولا شك أن تدمير إسرائيل للبنية التحتية الأمنية للسلطة الفلسطينية كان عاملا أساسيا في نشوء هذه الظاهرة، إلا أنه لا يمكن إغفال الأسباب الداخلية المتعلقة أساسا بفشل "فتح" في بناء نموذج جيد للسلطة، يقول تقرير اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: "يعد تداخل الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية، وفوضى السلاح، وتراخي الجهاز القضائي في التصدي لظاهرة الانفلات الأمني، من أهم العوامل الداخلية التي ساعدت على تفشي هذه الظاهرة"، ويضيف أن "الجهود الرسمية المبذولة من قبل السلطات الثلاث (التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) في مواجهة ظاهرة الانفلات الأمني لم تتجح في التغلب على هذه الظاهرة"⁴⁸⁴.

أما الطرف الأساسي الذي كان وراء استعارة الفوضى الداخلية عام 2005، فهي حركة "فتح" نفسها، وذلك في إطار التنافس داخل الحركة من ناحية، والرغبة في تعطيل عقد الانتخابات التشريعية من ناحية

⁴⁸¹ تقرير بعنوان: حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تشرين الثاني 2005، ص 24.

⁴⁸² نفس المصدر، ص 25.

⁴⁸³ التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2005 - ملخص تقرير أوضاع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2005، تم الإطلاع عليه عبر الرابط الإلكتروني التالي، بتاريخ 9 آب 2009:

<http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual2005.htm>

⁴⁸⁴ تقرير بعنوان: حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، مصدر سابق،

أخرى، فعمد أفراد ينتمون لها إلى قطع الطرق وإغلاقها، وإطلاق الرصاص وترويع المواطنين، وحرق
الإطارات المطاطية في الشوارع، واقتحام المقرات الانتخابية، والمؤسسات الوطنية، والتهديد أمام
الفصائيات بمنع الانتخابات إن لم تؤجل، ثم عمليات اختطاف للمتضامنين مع الشعب الفلسطيني من كل
أنحاء العالم⁴⁸⁵.

ينبغي الانتباه هنا، إلى أن العلاقة المتداخلة ما بين فتح والسلطة الفلسطينية وانعدام التمايز بينهما، أدى
إلى تحمل كل طرف منهما في أعين الفلسطينيين مسؤولية إخفاق الطرف الآخر⁴⁸⁶، في المقابل أبدت
"حماس" حنكة سياسية واضحة مظهرة انضباطها واحتكامها إلى القانون، إضافة لتفعيلها شبكة
الخدمات الاجتماعية التي تشرف عليها، وبخاصة في قطاع غزة. أما بالنسبة للأحزاب والقوى
الفلسطينية الأخرى فلم تنجح في تشكيل ائتلاف سياسي (تيار ثالث موحد) يخفف من حالة الاستقطاب
بين "فتح" و"حماس" في الشارع الفلسطيني⁴⁸⁷.

⁴⁸⁵ محمد جمعة، أزمة فتح... محاولة تأجيل الانتخابات لا تنفيذ، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، تم الإطلاع على المقال
بتاريخ 22 آب 2009، عبر الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265644961&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

⁴⁸⁶ فشل أوسلو لم يترك آثاره على السلطة الفلسطينية التي تدهور بينها وبين الشعب الفلسطيني، بل تجاوزها إلى حركة فتح
التي تدهورت أوضاعها بشكل سلبي كبير، وهي التي كانت ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية حزبها الحاكم، الأشد اندماجا في
مؤسساتها والمستفيد الأكبر من الوظائف التي وفرتها، لدرجة "أصبح النشاط الوظيفي بديلا عن النشاط السياسي والتنظيمي
لأعضاء الحركة، كما أصبحت المرجعيات الإدارية والأمنية في مؤسسات السلطة بديلا عن المرجعيات والمحطات القيادية
للحركة"، في الوقت ذاته الذي تعطلت فيه مؤسسات الحركة بشكل كامل (اللجنة المركزية، والمجلس الثوري، إضافة لعدم
انعقاد المؤتمرات العامة للحركة منذ المؤتمر الخامس عام 1989).

وقد ألقى هذا كله بظلاله القاتمة على الحركة، التي عزز تفككها كذلك الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الفلسطينية وتدمير
أجهزتها ومقراتها الأمنية، التي كانت تضم معظم كادرات حركة "فتح" الميدانية وجزءا من الكادرات القيادية، التي أصبحت
مع اندلاع الانتفاضة الثانية أما مطاردة أو مشردة دون مقرات وتنظيمات مرجعية أو إدارية واضحة. ولسوف يزيد الحركة
تشرذما وفناء الرئيس عرفات نهاية عام 2004، وهو الذي كان بمثابة الصمغ اللاصق للحركة.

انظر: سامر أرشيد، حركة "فتح" والسلطة لفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية، 2007، ص 148-149.

⁴⁸⁷ سمير عوض، مصدر سابق، ص 20.

ثنائية السلطة - المقاومة

يرى الكثير من الباحثين أن "حماس" تركز رغم كونها حركة دينية، على براغماتية سياسية تؤهلها اتخاذ قرارات استراتيجية تقترب فيها من السياسي أكثر من الديني، بل ربما توظف الأخير في خدمة الأول⁴⁸⁸.

ووفق هذا المنطق تبرر "حماس" مشاركتها في الانتخابات التشريعية رغم أنها تجري في ظل الاحتلال، بأنه "ليس هنالك ما يمنع تنظيم حياتنا كفلسطينيين، بغرض تحسين واقعنا الداخلي"⁴⁸⁹، وهكذا ينتفي التعارض بين المشاركة السياسية والمقاومة من وجهة نظر الحركة والدليل "دخولنا إلى انتخابات الغرف التجارية والنقابات والجامعات، وفي نفس الوقت استمرارنا بالمقاومة"⁴⁹⁰. أما مقاطعة "حماس" لانتخابات المجلس التشريعي سنة 1996، فلها أسبابها العملية لا العقائدية، أو بكلمات احد قيادي الحركة محمود الرمحي: "عدم مشاركتنا لم تكن من منطلق التحريم، وإنما لأننا اعتقدنا أن الظروف غير مهيأة لنا لخوض الانتخابات".

واللافت هنا، كيف حاولت "حماس" التوفيق بين مشاركتها السياسية في مجلس تشريعي قائم ومستند على اتفاقيات "أوسلو" مع إسرائيل، مع استمرار تمسكها بمبادئها القائمة على عدم الاعتراف بإسرائيل، وذلك عبر تحميل عبء الملف السياسي للرئيس عباس، وتوليها هي الشؤون الأخرى من اجتماعية وتعليمية وصحة، يوضح الرمحي: "حسب القانون الأساسي الفلسطيني يعتبر الملف السياسي من صلاحيات رئيس السلطة"، وتتجلى البراغماتية في أعلى صورها في قول الرمحي: "مستعدين للتعامل مع الإسرائيليين فيما يخص القضايا المدنية وليس السياسية، ليس بمعنى لقاء وزير من حماس بوزير إسرائيلي، وإنما عبر اتصالات تجري بين موظفين من الطرفين، وهو ما تم تطبيقه فعليا في بلدية قلقيلية تحت رئاسة حماس، حيث يجتمع موظفون غير رئيس البلدية هناك مع موظفين إسرائيليين من بلدية كفار سابا الإسرائيلية

⁴⁸⁸ Hroub, Khaled: Hamas: A Beginner's Guide, London and Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2006.

⁴⁸⁹ مقابلة مع محمود الرمحي، مصدر سابق.

⁴⁹⁰ المصدر السابق.

المجاورة، لبحث أمور مشتركة، وثانية كانت "حماس" مستعدة لتكرار نفس التجربة - أي الاجتماع بإسرائيليين- في الوزارات المدنية التي تتولى مسؤوليتها، عبر موظفين من رتبة وكيل وزارة وغيرها، الذين يمكن أن يكونوا تابعين لتنظيمات أخرى لكنهم ليسوا من "حماس".

الانتخابات التشريعية 2006

في الخامس والعشرين من شهر كانون ثاني 2006 انتخب الفلسطينيون في الضفة الغربية والقدس العربية وقطاع غزة، مجلساً تشريعياً جديداً للسلطة الفلسطينية، في ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية بعد انتخابات عام 1996.

في هذه الانتخابات "حققت" حماس فوزاً كاسحاً، فمن مجموع 132 مقعداً تنافس المرشحون عليها، حصلت قائمة "الإصلاح والتغيير" التابعة لـ"حماس" على (74) مقعد، وقائمة حركة "فتح" على (45) مقعد، وقائمة أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) على (3) مقاعد، وقائمة البديل (تحالف من حزب الشعب الفلسطيني والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا") على (2) مقعد، وقائمة فلسطين المستقلة على (2) مقعد، وقائمة الطريق الثالث على (2) مقعد، أما المرشحين المستقلين على مستوى الدوائر فقد حصلوا على (4) مقاعد⁴⁹¹.

⁴⁹¹ بيان صحفي بعنوان، لجنة الانتخابات المركزية تعلن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الثانية، صادر عن لجنة الانتخابات المركزية بتاريخ 29-1-2006، يمكن الإطلاع على البيان عبر الرابط التالي: <http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=463> وبتفصيل أكثر: خاضت الانتخابات التشريعية الفلسطينية (11) قائمة تنافست على (66) مقعد، وقد تمكنت (6) قوائم منها فقط من اجتياز نسبة الحسم وهي (2%) من الأصوات الصحيحة، حيث بلغ عدد الأوراق الصحيحة (990873). وكانت نتائج القوائم التي تمكنت من تجاوز نسبة الحسم كالتالي: قائمة التغيير والإصلاح (440409) صوت بواقع (44.4%) من الأصوات وحصلت على (29) مقعد، قائمة حركة فتح (410554) صوت بواقع (41.4%) من الأصوات وحصلت على (28) مقعد، قائمة الشهيد أبو علي مصطفى (42101) صوت بواقع (4.2%) من الأصوات وحصلت على (3) مقاعد، قائمة البديل (28973) صوت بواقع (2.9%) وحصلت على مقعدين، قائمة فلسطين المستقلة (26909) صوت بواقع (2.7%) وحصلت على مقعدين، وأخيراً قائمة الطريق الثالث (23862) صوت بواقع (2.4%) وحصلت على مقعدين. أما الكتل التي لم تتجاوز نسبة الحسم فحققت مجتمعة ما نسبته (1.8%) من الأصوات. جرت الانتخابات على صعيد الدوائر وفق نظام الأغلبية البسيطة، وهو نظام يعطي الفوز للمرشحين الذين يبالغون أعلى الأصوات في كل دائرة بحسب المقاعد المخصصة لها. وجرى التنافس في انتخابات الدوائر على (66) مقعد تمثل نصف مقاعد المجلس التشريعي، وأظهرت النتائج

إن هذه النتائج تدفعنا للإجابة عن السؤال التالي: ماذا كانت أولويات الناخبين يوم الانتخابات، مع العلم أن المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات كانت كثيفة، بلغت نسبة التصويت فيها 77.69%⁴⁹² بشكل يعكس وجود رغبة عارمة بالتغيير؟

يظهر استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية يوم الانتخابات التشريعية، بروز قضيتين رئيسيتين على سلم أولويات الناخبين، هما الفساد والفلتان الأمني، حيث عرفت النسبة الأكبر من الناخبين (29%) الفساد على أنه المشكلة الأولى ذات الأهمية، وكذلك رأت النسبة الأكبر من الناخبين (37%) أن معالجة الفلتان الأمني هو القضية الجوهرية الأولى التي حددت طريقة تصويت الناخبين. ومن الأرقام المهمة على هذا الصعيد اعتبار 75% من المستطلعين أن الأمن الشخصي للفرد وأسرته لم يعد متاحاً في ظل السلطة الفلسطينية. ولقد كان الأمل بأن يستطيع المجلس التشريعي الجديد عمل ذلك كبيراً، لمعالجة المهمات التي فشل فيها محمود عباس، لدرجة اعتقاد 54.1% أنه يجب أن يتمتع بسلطات أوسع من الرئيس، و28.1% بسلطات مساوية للرئيس⁴⁹³.

ولقد لعب هذا الأمر دوراً كبيراً في تقرير السلوك الانتخابي مؤدياً إلى فوز "حماس" وخسارة "فتح"، فصعود قضية الفساد إلى رأس قمة الأولويات كان في مصلحة "حماس"، التي يعتقد الناس بنظافتها واستقامتها عكس فتح الموصومة بالفساد وسوء الإدارة، وكذلك فإن الإحساس بانعدام الأمن والسلامة الشخصية قد اضر بشكل خاص بحركة فتح التي اعتقد معظم الجمهور أنها هي المسؤولة عن الفلتان الأمني.

فوز قائمة التغيير والإصلاح بـ(45) مقعد، وقائمة فتح (17)، والمستقلين (4) مقاعد، علماً بأن المستقلين الأربعة الذين فازوا كانوا مدعومين من حركة حماس.

⁴⁹² بيان صحفي بعنوان: نسبة التصويت للانتخابات التشريعية بلغت 77.69% في جميع الدوائر الانتخابية، صادر عن لجنة الانتخابات المركزية بتاريخ 25-1-2006، يمكن الاطلاع على البيان عبر الرابط التالي:

<http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=458>

⁴⁹³ استطلاع للرأي بعنوان: في يوم الانتخابات التشريعية الثانية: تراجع عملية السلام وتصاعد الاهتمام بالفساد والفلتان الأمني أعطت حماس تفوقاً محدوداً على فتح، لكن التشرذم داخل فتح حول تفوق حماس إلى انتصار كاسح، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تاريخ نشر الاستطلاع 15 شباط 2006.

والمؤكد أن "حماس" كانت مدركة للمزاج الشعبي العام، فخاضت الانتخابات بقائمة حملت اسم "الصلاح والتغيير" وهما المطلبان اللذان كان الشارع الفلسطيني يتوق إليهما. ورغم ورود عبارة ان مشاركتها في الانتخابات هي "إسناداً ودعمًا لبرنامج المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال" جاءت في ديباجة برنامج "حماس" الانتخابي، إلا ان المتن ركز على وعود بالإصلاح الإداري والمالي ومكافحة الفساد، والنهوض بالاقتصاد الوطني وحماية حقوق المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة، وبناء دولة القانون والمؤسسات والمساواة، وتمتين العلاقات العربية والإسلامية والدولية، مع "جعل الشريعة المصدر الرئيس للتشريع في فلسطين"، في توافق مع انتماء "حماس" أصلاً للخط الاخواني الواسطي الاستيعابي، الذي يرى بالإسلام نظام شامل يحترم الإنسان ويحفظ له حقوقه ويلزمه بتأدية واجباته وذلك بالتوازي مع حقوق المجتمع.

وانسجاماً مع هذا التوجه، اتبعت "حماس" آلية مدروسة في اختيارها لمرشحيها، معتمدة استطلاعات الرأي، التي أوضحت أن جمهورها سينتخب القوائم على أساس اسم الحركة، لذا كان القسم الأكبر للأسماء على قائمتها من أشخاص غير معروفين جميعاً للجمهور في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما في الدوائر الـ 16 الأصغر، حيث المنافسة ستكون شديدة، فقد رشحت "حماس" أشخاصاً معروفين لدى الناخبين في تلك الدوائر، بينهم عدد لا يستهان به من أساتذة الجامعات أو الأطباء أو المهنيين ذوي الثقافة العالية والسمعة الجيدة، إضافة إلى تحالفات مع مستقلين في بعض المواقع. وكانت حماس قد استفادت من هذا التكتيك في الانتخابات البلدية، خاصة في مدينتي نابلس التي حصلت فيها قائمتها على 13 من مجموع 15 مقعداً، وهذا أمر نادر الحدوث في نظام التمثيل النسبي. وقد ترأس قائمتها لبلدية نابلس مستقل لا ينتمي إلى "حماس"، لكنه من أبرز الشخصيات المعروفة والمحترمة في المدينة⁴⁹⁴.

والمفارقة، أن برنامج قائمة "حماس" الانتخابية خلا من الدعوة الصريحة لتدمير إسرائيل، لدرجة ظهر فيها قريبا من برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وجوهره دولة فلسطينية في حدود عام 1967، لكن مع

⁴⁹⁴ جورج جفمان، الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 17، عدد 65، ربيع 2005، صفحة 60.

عدم التنازل عن الحق في فلسطين التاريخية بالنسبة لـ"حماس"، وهو ما حاولت الحركة تبريره بالقول:
"البرنامج يحمل رؤية واقعية تعرض لما تسعى إليه حماس خلال السنوات الأربع المقبلة (...). لو تحدثنا
عن تدمير وإنهاء إسرائيل خلال هذه الأعوام نكون بذلك نخدع شعبنا، ونردد شعارات كاذبة، ولكن هذا
لا ينفى أننا نؤكد على إنهاء دولة إسرائيل وعدم الاعتراف بها"⁴⁹⁵.

عملية السلام

ولكن ماذا عن عملية السلام، وهو المسار الذي لا يعتقد الناس أن "حماس" قادرة على إحداث تقدم فيه
بسبب موقفها المعارض للمفاوضات، والتصريحات الإسرائيلية بأن فوزها بالانتخابات التشريعية أو حتى
تحقيقها لنتائج جيدة فيها سيوقفها أو على الأقل يكون عثرة في طريقه؟
يظهر ذات الاستطلاع أن نسبة غير قليلة من الفلسطينيين لم تول هذه المسألة اهتماماً أثناء تصويتها في
الانتخابات التشريعية الثانية شأنها بذلك شأن باقي المواضيع السياسية، تراجعت عملية السلام
والمفاوضات إلى (18%)، والقدرة على استمرار الانتفاضة إلى (8%)، وهو ما يمكن رده لانحسار ثقة
الفلسطينيين بعملية السلام، بعدما راقبوها لسنوات طويلة وهي تموت رويدا رويدا، وكان سقوط هذا
الخيار عن قمة أولويات الناخبين سقوطاً لحركة "فتح" التي تبنته باعتباره مشروعها الوطني، ويذهب
خليل الشقافي أنه لو كانت عملية السلام - والحديث هنا يدور عن عملية ناجحة- تقف على رأس
أولويات الجمهور لتغيرت نتيجة الانتخابات"⁴⁹⁶.

وفي هذا الإطار، يذهب خليل الشقافي بحق إلى أن "فتح" - أو بالأصح برنامج (أبو مازن) كما بينا-
فازت في الانتخابات الرئاسية عام 2005 " لان السلوك الانتخابي تركب آنذاك على التوقعات العالية

⁴⁹⁵ التصريح لصالح البردويل القيادي في حركة حماس، يمكن العثور عليه عبر الرابط التالي، تم الإطلاع عليه بتاريخ 10
أيلول 2009:

<http://www.islamonline.net/arabic/news/2006-01/14/article10.shtml>

⁴⁹⁶ خليل الشقافي: السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، في "الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية،
والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006"، تحرير: خليل الشقافي و جهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية
والمسحية، كانون الثاني 2007، ص153.

المتفائلة بحصول انتعاش اقتصادي وتقدم كبير في عملية السلام بعد مرور أربع سنوات على انطلاق الانتفاضة الثانية⁴⁹⁷، لكن آمال الناخبين الفلسطينيين خابت بعد مرور عام واحد فقط من تولي عباس الرئاسة، بسبب عجزه عن تحقيق هذين الأمرين، إضافة إلى فشله في وضع حد للفساد والفسوى والفتان الأمني، لتكون النتيجة رسالة مغايرة: "أن الإسلاميين هم الأقدر على قيادة الإصلاح ومحاربة الفساد وبناء الدولة"⁴⁹⁸ لذا توجهت لهم الأصوات في الانتخابات التشريعية⁴⁹⁹.

أما في الانتخابات التشريعية الثانية فكان الشعور بالغضب الشعبي بسبب الفساد الذي اتسمت به السلطة الفلسطينية المسيطر عليها من قبل حركة "فتح" يلعب دورا حاسما لصالح "حماس"، وكان الفلسطينيون أمام خيارين: أعضاء حركة فتح (وكثير منهم كوادر جاءوا من المنفى)، الذين تولوا المناصب الهامة في السلطة الفلسطينية وظهروا وكأنهم يراكمون ثروات متزايدة ويعيشون حياة رغيدة بعيدة جدا عن حياة الفلسطينيين العاديين، وقادة "حماس" الذين يعيشون وسط المجتمعات المحلية التي يستمدون الدعم منها، ويعتبرون على نطاق واسع 'أمنا' و 'نقيا' بالمقارنة مع السياسيين الفاسدين من الفصائل الفلسطينية الأخرى خاصة "فتح" الذين ينظر إليهم كشغوفين بالسلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وخبراء فقط في الخطابة السياسية لا العمل الاجتماعي⁵⁰⁰.

⁴⁹⁷ إن هذه الأرقام تفسر كيف صوت الفلسطينيون لطرفين مختلفين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية رغم تقاربهما زمنيا، فقد أظهر استطلاع للرأي يوم الانتخابات الرئاسية أن أولويات الناخبين هي الاقتصاد والاحتلال والفساد، حيث رأى ما نسبته (33%) من المستطلعين أن المشكلة الأولى التي تواجه الفلسطينيين هي الفقر وتفشي البطالة، والثانية هي استمرار الاحتلال وممارساته اليومية (31%)، والثالثة هي انتشار الفساد وغياب الإصلاح (26%)، والرابعة هي الفوضى الداخلية (8%). وكان العامل الأهم لاختيار المرشح للرئاسة هو توقع القدرة على إحداث تحسن اقتصادي (23%)، وتوقعت النسبة الأكبر (61%) في استطلاع قبل الانتخابات بأن محمود عباس هو الأقدر على هذا الأمر، أما العامل الثاني فكان القدرة على التوصل لاتفاق سلام مع إسرائيل (19%)، وأظهر استطلاع ما قبل الانتخابات الرئاسية اعتقاد (71%) من الجمهور قدرة عباس على الوصول إلى اتفاق سلام، أما العامل الثالث في استطلاع رأي يوم الانتخابات فكان القدرة على فرض القانون والنظام (16%)، وأظهر استطلاع للرأي قبل ذلك بأسبوع أن الأغلبية (60%) تعتقد أن محمود عباس هو الأقدر على فعل ذلك. انظر خليل الشقاقي: المصدر السابق.

⁴⁹⁸ المصدر السابق، ص 148.

⁴⁹⁹ المصدر السابق، ص 147.

⁵⁰⁰ Jeremy Jones, NEGOTIATING CHANGE: The New Politics of the Middle East, London, New York: I.B.Tauris, 2007, p 58-81.

لماذا "حماس" دون غيرها؟

يرجع الأمر ببساطة مما لا اعتقاد 50% من الناخبين يوم الانتخابات التشريعية كافة يعتقدون أن حماس هي الأقدر على محاربة الفساد⁵⁰¹، وذلك وجود عناصر أخرى لدى "حماس"، عززت من فرصها في مواجهة المرشحين الآخرين غير سمعتها الطيبة، وهي الشعور الشعبي بقوتها، وبالتالي قدرتها على تسلم السلطة والوقوف في وجه الفساد والفلتان الأمني، بعدما استطاعت الظهور بمظهر الند القوي الموازي لحركة "فتح" والسلطة الفلسطينية خلال سنوات الانتفاضة الثانية.

فإضافة إلى تفوقها في مجال مقارعة الاحتلال، أظهرت "حماس" أن باستطاعتها الوقوف في وجه "فتح" والسلطة الفلسطينية، سواء في الاشتباكات العديدة التي وقعت بينها وبين السلطة، في إطار استجابة الأخيرة للمطالب الإسرائيلية والأمريكية بتفكيك حركات المقاومة الفلسطينية المسلحة، أو في الاشتباكات التي اندلعت بينها وبين حركة "فتح" عام 2005، لدى محاولة الأخيرة تعطيل عقد الانتخابات التشريعية. في هذا الإطار، يقول احد المرشحين الخاسرين في الانتخابات التشريعية، وهو كاتب صحفي معروف: "أنا ترشحت في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ورغم أنني عقدت أكبر عدد من الندوات التي شارك فيها أكبر عدد من الحضور بالمقارنة بالمرشحين الآخرين، ورغم أن حملتي الانتخابية نظمت مهرجانا شارك به الآلاف، ووقع أكثر من خمسة آلاف شخص على عريضة تؤيد ترشيحي مع أن المطلوب 500 توقيع فقط (...). إن السبب الرئيس لسقوطي وسقوط المرشحين المستقلين والمنتقلين للأحزاب والفصائل

الأخرى، باستثناء "فتح" و"حماس"، سمعته — ولا أزال — أسمع من نساء ورجال عاديين لا أعرفهم ألقاهم في الشارع أو على الجسر أو في محل بقال أو مؤتمر، أبرزهم سيدة كبيرة قالت لي كلمات لا تزال ترن في أذني: والله يا ابني إنك من أفضل من يستحق أن يكون عضوا في البرلمان، وكما لاحظ — والكلام لا يزال لها — أن كل الناس تحبك، ولكن ماذا تستطيع أنت أن تفعل وحدك إذا نجحت

⁵⁰¹ استطلاع للرأي بعنوان: في يوم الانتخابات التشريعية الثانية: تراجع عملية السلام وتصاعد الاهتمام بالفساد والفلتان الأمني أعطت حماس تفوقاً محدوداً على فتح، لكن التشرذم داخل فتح حول تفوق حماس إلى انتصار كاسح، رام الله: المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تاريخ نشر الاستطلاع 15 شباط 2006.

وسط هذا الخراب العميم الذي نعيش فيه وفي وجه الاستقطاب الحاد بين "فتح" و"حماس". إن الناخب يمكن أن يعطي صوته لطرف قوي أو يمكن أن يكون قويا ومؤثرا حتى يستطيع أن يساهم في تغيير وضعه البائس وطنيا واقتصاديا.. الخ بأسرع وقت ممكن⁵⁰². ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى أسباب أخرى ساعدت على فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية منها:

1 -التشرذم داخل حركة "فتح"، الذي انعكس بالعدد الكبير للمرشحين الفتحاويين في الدوائر تحت مسمى "مستقلين"، نتيجة التنازع الذي ساد الحركة في هذا المجال، مما وضع كل ستة مرشحين فتحاويين في مقابل مرشح من "حماس"، الأمر الذي جعل الأصوات الفتحاوية تشتتت وتضيع.

2 - فشل المستقلين وقوى اليسار في خوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة، رغم المشاورات العديدة التي جرت بينهم بهذا الخصوص عام 2005. لكن يثور شك - باعتقاد الباحث - إن كانت هذه القوى، حتى ولو اجتمعت، قادرة على تشكيل بديل منافس لحماس وفتح في أعين الفلسطينيين، خاصة في ظل تشكيكهم في أهليتها في أن تقودهم في عملية التغيير المنشودة، وهو ما لا يعود بالأساس لتشتت هذه القوى وعدم توحيدها - وهو الجواب الأسهل الذي يقدمه قاداتها لتبرير إخفاقاتهم-، وإنما "عدم اختلافها عن الآخرين" والمقصود هنا حركة فتح، ف"الموجودون كلهم ينتمون وبكل خصائصهم لذات الواقع الحزبي"، حتى أولئك "الذين شكلوا أحزابا جديدة"، فـ "أين هم وماذا يفعلون؟ الشعب لا يثق بهم... ما يهمنا هو ماذا يقدم الحزب على الأرض للناس"، فالمطلوب ليس مجرد شعارات فقط وإنما فعل سياسي واجتماعي وتنظيمي مختلف⁵⁰³.

⁵⁰² هاني المصري، مؤتمر اليسار: الوحدة قبل فوات الأوان، صحيفة الأيام، فلسطين، 30 حزيران 2009، العدد 4834، السنة الرابعة عشر، ص 22.

⁵⁰³ نتائج لقاء مجموعتين مركزيتين في غزة ورام الله، لنحو عشرين فلسطينيا وفلسطينية (عشرة في كل منطقة) يعرفون أنفسهم بأنهم لا ينتمون إلى أي من التنظيمات القائمة، وكانت ضمن بحث أجراه الباحث وآخرون حول "التيار الثالث"، في برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، بتاريخ 6 آذار 2007.

3- العامل الديني الذي وظفته في حملتها الانتخابية باستخدام شعارات دينية مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية كشعار: "صوتك أمانة تسأل عنها يوم القيامة"، "معرفة بالبنية المجتمعية للشعب الفلسطيني، وبتأثير هذا العامل على توجهات الناخبين التصويتية يوم الانتخابات"⁵⁰⁴، ويظهر استطلاع للرأي يوم الانتخابات التشريعية الثانية أن حوالي نصف الناخبين (47%) وصفوا أنفسهم بالمتدينين، فيما وصفت نسبة (48%) أنفسهم على أنهم متوسطي التدين، و5% بأنهم غير متدينين، وكما يشير استطلاع الرأي فإنه كلما زادت درجة التدين كلما زاد التأييد لحماس قليلا، وكلما قلت درجة التدين كلما ازداد التأييد لفتح وللقوائم الأخرى قليلا، فمثلا بلغت نسبة التأييد لحماس 52% مقابل 19% من غير المتدينين، أما بالنسبة لحركة فتح فحصل على 49% من أصوات غير المتدينين، و40% من أصوات المتدينين⁵⁰⁵.

4- ومما ساعد في توسيع الفارق في المقاعد بين "حماس" وباقي الكتل والمرشحين، فكان طبيعة النظام الانتخابي القائم على المناصفة (نصف للقوائم ونصف للدوائر)، وحصلت "حماس" في الانتخابات التشريعية على 68% من المقاعد المخصصة للدوائر أي (45 من 66 مقعد) بحصولها على 41% من متوسط الأصوات في الدوائر كافة، فيما حصلت حركة "فتح" على 17 مقعدا فقط بحصولها على 34% من متوسط الأصوات، وإذا علمنا أن نظام الأكثرية المطبق بالدوائر يمنح الفوز لمن يحصل على عدد أعلى من الأصوات وليس الأغلبية المطلقة لعدد المقترعين (50+1)، يمكننا فهم الفرق في نسبة ما يحصل عليه الحزب مقابل نسبة المصوتين له⁵⁰⁶.

⁵⁰⁴ علاء حلوح، فوز حماس في الانتخابات التشريعية، الأسباب والنتائج، في "الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006"، تحرير: خليل الشقاقي وجهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني 2007، ص 174.

⁵⁰⁵ خليل الشقاقي، السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، مصدر سابق، ص 154.

⁵⁰⁶ علاء حلوح، مصدر سابق، ص 174.

وبالنتيجة منحت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، الفرصة لـ"حماس" لتشكيل حكومة من لون سياسي واحد، نظرا لحصولها على أغلبية مريحة داخل المجلس التشريعي (تقريباً 60% من أعضاء المجلس)، مما يعني قدرتها على تمرير ما تشاء من قوانين وتشريعات باستثناء القانون الأساسي الذي يحتاج تغيير بنوده إلى ثلثي أصوات المجلس⁵⁰⁷، في المقابل، نقلت حركة "فتح" مرة واحدة إلى موقع المعارضة في واحدة من أهم مؤسسات السلطة.

⁵⁰⁷ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو، مصدر سابق، ص 288.

الخاتمة

نستنتج مما سبق أن مقاومة الخطر الخارجي كانت اصلاً أساسياً في اكتساب الشرعية داخل الحقل السياسي الفلسطيني، وذلك حسب الفرضية التي اعتمدها في بداية الدراسة، بناء على قراءة راندل كولنز لماكس فيبر، التي ترى بهذا الأمر - أي التصدي للخطر الخارجي وإحداث إنجازات في هذا المجال- مصدراً للشرعية السياسية.

وحسب مقارنة كولنز- فيبر تتخلق الشرعية من مشاعر خاصة يحس بها الأفراد عندما يواجهون التهديد من خطر خارجي برفقة الآخرين، حيث تنشأ لدى الجماعة التي تواجه الموت معاً رابطة خاصة، أعمق من الروابط الاثنية واللغوية أو غيرها من الروابط الثقافية، مما يجعلها وتعترف بشرعية قيادة الطرف الذي يساهم في حمايتها من هذا الخطر.

وكما رأينا، ظهر تأثير هذا العنصر منذ بدايات القرن العشرين، وذلك مع بدء اتضاح المطامع الصهيونية بفلسطين، حيث بدأ السكان العرب في فلسطين - الذين سيعرفون أنفسهم لاحقاً بالفلسطينيين- بمنح شرعية قيادتهم للطرف الذي يتوسمون فيه القدرة على حمايتهم من هذا الخطر، وهي القاعدة التي استمرت بالنسبة للتطورات السياسية المختلفة التي واكبها الفلسطينيون خلال الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة.

فعبر سلوك هذا الطريق - أي مقاومة الخطر الصهيوني- تمكن الأفراد والحركات والأحزاب السياسية من الحصول على قبول الفلسطينيين لهم واعترافهم بحقهم في قيادتهم، سواء عبر دولة موحدة (سوريا الكبرى) يؤسسها الأمير فيصل بن الحسين قبيل عام 1920، أو دولة وطنية تتحقق من خلال الأعيان المحليين فنوار الفلاحين عام 1936، قبل أن يتسيد الشرعية الزعيم العربي جمال عبد الناصر والايديولوجي القومية، ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية توجهاتها الوطنية القطرية بقيادة "فتح" التي بزغ فجرها عقب هزيمة عام 1967، إلى أن جاءت انتفاضة الأقصى عام 2000 والتي كان أهم سماتها

فشل عملية السلام التي اتخذتها حركة "فتح" (الفصيل الأكبر والمهيمن داخل منظمة التحرير خيارا لها)،
وتصدر "حماس" للعمل المقاوم، وهما العاملان اللذان شكلا منعطفًا هامًا أدى إلى تغييرات حاسمة في
النظام السياسي الفلسطيني.

وعليه، لا يمكن رؤية مسيرة "حماس" إلى سدة المجلس التشريعي، بمعزل عن هذا المبدأ، أي مقاومتها
للاحتلال الإسرائيلي، ابتداءً مع موقع أسلافها من "الإخوان المسلمين" خارج الشرعية السياسية الفلسطينية
نتيجة إجماعهم عن نهج التصادم مع الاحتلال، وصولاً إلى ولوجها إلى الشرعية عبر قرارها الانخراط
في الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، ومن ثم تصدرها العمل المقاوم للاحتلال، لاسيما عبر
العمليات الانتحارية-الاستشهادية.

ولسوف تشكل اتفاقيات أوسلو عام 1993 نقطة محورية في هذه المسيرة، إذ انقسم المشهد الفلسطيني
على أثرها إلى نهجين متعارضين: نهج المفاوضات مع إسرائيل الذي تبنته حركة "فتح"، وحقا بشرعيتها
نتائج فشله، ونهج المقاومة الذي بزغ نجم "حماس" فيه، بحيث بدا وكأنها ورثته عن منظمة التحرير
الفلسطينية، وذلك في ظل تراجع لافقت للقوى من غير فتح داخل المنظمة في هذين النهجين. وقد جاءت
الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، لتعزز شرعية خيار المقاومة على خيار التفاوض، وهو الخيار
- أي المقاومة- الذي التصق باسم "حماس" قبل الانتفاضة الثانية، وتصدرته خلالها، رغم محاولات "فتح"
العديدة خلال الانتفاضة الثانية مجاراتها فيه، بل إن "حماس" استطاعت أن تدعم شرعية مطالبها
المشاركة في قيادة الشعب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية الثانية تحت شعار "شركاء في الدم شركاء
في القرار"، وهي التي كانت قاطعت الانتخابات التشريعية الأولى عام 1995.

وفي غضون كل ذلك، تشكلت صورة لـ"حماس" في أعين الفلسطينيين كمحارب صلب متفان، يبذل ما
في وسعه لتحصيل الحقوق الفلسطينية ورفض الخضوع للاملاءات الإسرائيلية والأمريكية، حتى لو
وصل الأمر حد اغتيال قاداته واستهداف وتدمير منشأته ومقراته، وبات قسم كبير من الفلسطينيين
يتباهون بإنجازات هذه الحركة وعملياتها الانتحارية-الاستشهادية التي شكلت وسيلتهم الأقوى في

مواجهة عدوهم الإسرائيلي، وباتوا يقارنونها ببطلهم المفضل "حزب الله" اللبناني صاحب السجل المشرف - من وجهة نظرهم- في مواجهة إسرائيل، وذلك خلافا لصورة الطامع بالسلطة والمستعد للتخلي عن كل مواقفه في سبيل الحصول عليها، وهي الصورة التي تركتها تجربة "فتح" المتعثرة في المفاوضات وفي الحكم على حد سواء.

وهكذا، وفي الوقت الذي كانت "حماس" تبني شرعيتها في صفوف الفلسطينية، كانت فتح تخسر شرعيتها بعد سنوات طويلة من المفاوضات غير المجدية مع الاحتلال الإسرائيلي، لم يجن الفلسطينيون منها إلا مزيدا من القمع والاستيطان والحصار والضائقة الاقتصادية.

ومما ساعد "حماس" في تدعيم مكانتها بين الفلسطينيين، الاستياء الشعبي العارم من الفساد في ظل حكم السلطة الفلسطينية، إضافة إلى الفتان الأمني الذي بلغ حدا لم يعد الفرد الفلسطيني يأمن فيه على نفسه وأسرته وممتلكاته من ناحية أخرى، وهما المظهران اللذان تورط فيها رجالات السلطة وفتح بشكل مباشر، بخلاف "حماس" التي عرفها الفلسطينيون بنظافة اليد والاستقامة والانضباط.

وبهذه الطريقة استطاعت "حماس" أن تحقق مصدرا آخر للشرعية، عبر اعتقاد الفلسطينيين بقدرتها على الوقوف في وجه الفساد وضبط الأمن، وقد بينا في البداية كيف أن مقاومة الخطر الداخلي في حال استفحاله يمكن حسب مقاربة كولنز فيبر، أن تلعب ذات الدور الذي يلعبه الخطر الخارجي في توليد الشرعية السياسية.

واللافت في هذا المجال، أننا لا نستطيع أن نرى هذين المصدرين بمعزل عن بعضهما البعض، إذ عبر السنوات الطويلة من مقاومة الاحتلال - وما تخللها من صدمات مع السلطة الفلسطينية على خلفية هذه المقاومة-، استطاعت "حماس" أن تبني لنفسها في أعين الفلسطينيين صورة الند القوي القادر على الوقوف في وجه "فتح" والسلطة، وبالتالي تحقيق ما يعجز غيرها عن تحقيقه حتى لو كانوا من ذوي السمعة الطيبة، وهو ما كان له اثر كبير في فوزها بالانتخابات التشريعية الثانية عام 2006. وهكذا فإن نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، لم تكن بالمفاجئ أو المخالفة لمعطيات الواقع، بل جاءت

لتعيد ترتيب الأمور وفق الإنجازات التي حققها كل طرف في المواجهة المديدة مع العدو الإسرائيلي، إضافة إلى الاعتقاد بالقدرة على وقف الفساد، فنقلت حماس من موقع المعارضة والفصيل الثاني والعمل من خارج النظام الفلسطيني، إلى موقع القيادة في المجلس التشريعي والعمل من داخل النظام الفلسطيني، ومع هذه النقلة تحولت السلطة من نظام الحزب إلى نظام مزدوج (مؤسسة الرئاسة بيد فتح ومؤسسة التشريعي بيد "حماس")، في المقابل، نقلت هذه الأحداث حركة "فتح" من موقع القيادة في السلطة إلى صفوف المعارضة داخل المجلس التشريعي.

المصادر والمراجع المستخدمة

كتب بالعربية

1. ابراش، إبراهيم: البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، سلسلة أطروحات الدكتوراه (10) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
2. إبراهيم، سعد الدين: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987).
3. أبو حليوه، إبراهيم: العمليات الاستشهادية خلال انتفاضة الأقصى (2000-2007)، بيروت: باحث للدراسات، 2007.
4. أبو عامر، عدنان: الحركة الإسلامية في قطاع غزة- بين الدعوة والسياسة، مصر: مركز الإعلام العربي، 2006.
5. أبو عزة، عبد الله: مع الحركة الإسلامية في الأقطار العربية، الكويت: دار القلم، 1992.
6. أبو عمرو، زياد: أصول الحركات السياسية في قطاع غزة 1948-1967 (عكا: دار الأسوار، 1987).
7. أبو عمرو، زياد: الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة، (عكا: دار الأسوار، 1989).
8. أبو فخر، صقر: الحركة الوطنية الفلسطينية من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر وعمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2003).
9. أبو هاشم، عادل: الرصاص والظلام: الاغتيالات الإسرائيلية للقيادات الفلسطينية (الكتاب الأول)، 2008.
10. ادريس، عدنان: انتفاضة الأقصى- تقويم وقراءة سياسية، القدس- بيروت: مركز الفكر العربي الإسلامي، 2008.

11. ارشيد، سامر: حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية، رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2007.
12. ارندت، حنة: أسس التوتاليتارية، ترجمة: أنطوان أبو زيد (بيروت: دار الساقى، 1993).
13. الأزعر، محمد خالد: المقاومة الفلسطينية بين غزو لبنان والانتفاضة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
14. الأشهب، نعيم: حماس من الرفض إلى السلطة، عمان: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، 2006-2007.
15. أن سميث، بامبلا: فلسطين والفلسطينيون 1876-1983 (دار وسنة النشر واسم المترجم غير مذكورين).
16. انتفاضة الأقصى تعيد النظر بمستقبل الكيان الصهيوني، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2001.
17. انطونيوس، جورج: يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس (بيروت: دار العام للملايين، الطبعة الخامسة 1978).
18. بادي-بياربيرنبوم، برتران: سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح، (لبنان: مركز الإنماء العربي، الطبعة الأولى، سنة النشر غير مذكورة).
- بومغرتن، هلغى: من التحرير إلى الدولة- تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية 1984-1988 (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).
19. بدوان، علي ونبيل السهلي: حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى (الانعطافات الفلسطينية)، دمشق: الأوتل للنشر والتوزيع، شباط 2005.
20. البرغوثي، إياد: الاسلامة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، 1990.

21. البرغوثي، إياد: الفلسطينيون وإسرائيل، في "دراسات تحليلية للتوجهات السياسية والاجتماعية في فلسطين"، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، أب 1997.
22. البرغوثي، إياد، الإسلام السياسي في فلسطين- ما وراء السياسة، مركز القدس للإعلام والاتصال، 2000.
23. البزري، دلال: دنيا الدين والدولة الإسلاميون والتبسات مشروعهم (بيروت : دار النهار، 1994).
24. بلقزيز، عبد الاله: موضوعات سياسية من اجل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، في "منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة - الحصيلة والمستقبل"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 13.
- 25.
26. بن يوسف، أحمد: حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حدث عابر أم بديل دائم، المركز العالمي للبحوث والدراسات، 1990.
27. البناء، حسن: مجموعة رسائل الشهيد حسن البناء، (القاهرة: مكتبة الأيمان، 1992).
28. بييري، يعقوب: مهنتي كرجل مخبرات-29 عاما من العمل في الشباك، ترجمة بدر عقيلي، عمان: دار الجليل للنشر والأبحاث الفلسطينية، 2001.
29. تدسونج، دور الفلاحين الفلسطينيين في الثورة الفلسطينية الكبرى، في "الإسلام والسياسة والحركات الاجتماعية"، ترجمة: محروس سليمان (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000).
30. تلحمي، داوود: القطب الثالث- التجربة والأفاق، في ما بعد الأزيمة البنيوية- التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وأفاق العمل، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.
31. جبارة، تيسير: دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة، عمان: دار الفرقان، 1992.

32. جرار، حسني ادهم: الشهيد عبد الله عزام رجل دعوة ومدرسة جهاد، عمان: دار الضياء للنشر والتوزيع، سنة النشر غير مذكورة.
33. جقمان، جورج: خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية، في "التحرر، التحول الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث"، وقائع مؤتمر مواطن المنعقد في رام الله 7-8 تشرين الثاني 1997 (رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1998).
34. جماعة من الباحثين الفلسطينيين والنرويجيين، المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية- بحث في الأوضاع الحياتية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1994.
35. حركة حماس وتحرير فلسطين: مقابلة مع خالد مشعل أجراها غسان شربل، بيروت: دار النهار للنشر، 2006.
36. الحروب، خالد: حماس الفكر والممارسة السياسية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996.
37. الحسن، بلال: الخداع الإسرائيلي: رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفيد وتوابعها، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2003.
38. الحسن، بلال: قراءات في المشهد الفلسطيني: عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2008.
39. حواتمة، نايف: أوسلو والسلام الأخر المتوازن، دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1999.
40. الحوت، بيان نويهض: القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948، الطبعة الثالثة 1986.
41. الخالدي، رشيد: الفلسطينيون سنة 1948: الأسباب الرئيسية للفشل، في "الحرب من أجل فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948"، تعريب: اسعد كامل الياس (الرياض: مكتبة العبيكان، الطبعة العربية الأولى 2004).

42. خليفة، احمد: حول منظمة التحرير الفلسطينية والقوى الإسلامية، في "النظام السياسي الفلسطيني: مرحلة متحولة"، وقائع مجموعة من ورشات العمل والندوات التي عقدها مركز البراق للبحوث والثقافة حول قضايا فلسطينية معاصرة في مرحلة انتفاضة الأقصى، البيرة: مركز البراق للبحوث والثقافة، 2006.
43. دخان، عبد الفتاح حسن: الإخوان المسلمون وقضية فلسطين في القرن العشرين (خبرات ودور الإخوان وحركة حماس في المرحلة الماضية)، في الندوة الفكرية السياسية- خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، من 2-4 يونيو/حزيران 2000 غزة فلسطين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000..
44. دراج، فيصل: بؤس الثقافة في المؤسسة الفلسطينية، بيروت: دار الآداب، 1996.
45. دوايشة، عضيد: أنظمة الحكم العربية: الشرعية والسياسية الخارجية، في الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي، ط1، ج2 (مركز دراسات الوحدة العربية ومعهد الشؤون الإيطالية "إيطاليا"، بيروت، 1989).
46. دوعر، غسان: أمير الفدائيين الشيخ صلاح شحادة، عمان: المؤلف، 2003.
47. راينهارت، تانيا: إسرائيل/ فلسطين سبل إنهاء حرب 1948 بين استراتيجيات التدمير وأوهام السلام، ترجمة: رنده يعث ورشا الصباغ، دمشق: دار الفكر، 2004.
48. روا، اوليفيه: تجربة الإسلام السياسي، ترجمة: نصير مروة، بيروت: دار الساقى، الطبعة الثانية 1996.
49. رويتر، كريستوفر: جسدي سلاحا (حزب الله القاعدة فلسطين إيران الشيشان) انتحار أم استشهاد؟ رؤية غربية، ترجمة: د. فاطمة نصر، سطور، طبعة سطور الأولى 2005.
50. ريتشارد ميتشل: الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، القاهرة: مكتبة مدبولي، 1977.

51. زبيدة، سامي: الإسلام الدولة والمجتمع، ترجمة: عبد الإله النعيمي، (دمشق، بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، 1995).
52. زعيتر، أكرم: القضية الفلسطينية (عمان-الأردن: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الثالثة 1986).
53. زكريا، خضر: نظريات سوسيولوجية (دمشق: الأهالي للنشر والتوزيع، 1998).
54. زكي، عباس: ما نراه في فتح، فلسطين: منشورات الأرض المحتلة، 1993.
55. زياد أبو غنيمية: الحركة الإسلامية وقضية فلسطين، عمان-الأردن: دار الفرقان، 1985.
56. سعيد، ادوارد: أوصلو 2 سلام بلا أرض- ما بعد كتاب "غزة- أريحا سلام أمريكي"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1995.
57. السعيد، رفعت: حسن البنا مؤسس حركة "الإخوان المسلمين" متى.. كيف... ولماذا؟، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، سنة النشر والطبعة غير مذكورتين.
58. الشاوي، منذر: الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديمقراطية (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2000).
59. الشريف، ماهر: البحث عن كيان — دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني 1908 — 1993 (نيقوسيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1995).
60. الشريف، ماهر: في الفكر الشيوعي الفلسطيني، الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن (دمشق، نيقوسيا، تشيكوسلوفاكيا: مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، 1988).
61. الشقاقي، خليل: السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، في "الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006"، تحرير: خليل الشقاقي وجهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني 2007.
62. الشقيري، أحمد: من القمة إلى الهزيمة- مع الملوك والرؤساء، بيروت: دار العودة، 1971.

63. شليم، آفي: الحائط الحديدي، ترجمة: ناصر عفيفي، مؤسسة روز اليوسف الكتاب الذهبي، سنة النشر غير مذكورة.
64. الشوبكي، بلال محمود: التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجا، رام الله: مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2008.
65. شيف، زئيف وايهود يعاري، انتفاضة، ترجمة دافيد سجييف، القدس: دار شوكن للنشر، 1990.
66. صالح، محسن محمد: التيار الإسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917-1948، الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1989.
67. صالح، محسن محمد: فلسطين.. دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، مصر: مركز الإعلام العربي، 2003.
68. صالح، محسن: الطريق إلى القدس، رصيد التجربة الإسلامية على أرض فلسطين منذ عصور الأنبياء حتى أواخر القرن العشرين، الخليل: دار المستقبل، الطبعة الثانية 1997.
69. الصالحي، بسام: الزعامة السياسية و الدينية في الأرض المحتلة: واقعها و تطورها، 1967-1993، القدس: دار القدس، 1993 .
70. صايغ يزيد: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة جديدة 2003).
71. صايغ، روز ماري: الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة، ترجمة: خالد عايد (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، سنة النشر غير مذكورة).
72. عبد الحفيظ علاوي: علاقات الحركة على الساحة الفلسطينية، في "دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)"، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الثالثة 1999.

73. عبد الرحمن، أحمد: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، في الندوة الفكرية السياسية- خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، من 2-4 يونيو/حزيران 2000 غزة فلسطين، المركز القومي للدراسات والتوثيق، 2000.
74. عبد الكاظم، علي: السيرة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين ومرجعيتها الفكرية، في مؤلف جماعي: الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، عمان، الأردن: دار سندباد للنشر، 1997.
75. عبد الكريم، قيس (وآخرون): القبضة المتقوية: نظرة على المفاوضات والحركة الجماهيرية من مجيء نتياهو إلى بروتوكول الخليل، بيروت: شركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، 1999.
76. عتريسي، طلال: ماذا حصل في جنوب لبنان، في فلسطين وجنوب لبنان: معركة الاستقلال والتحرر"، 2001، عمان/الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان/الأردن: دار الفارس للنشر والتوزيع، 2001.
77. عدوان، عاطف: الشهيد الدكتور إبراهيم المقادمة: القائد ... والداعية والمجاهد، مكان وتاريخ النشر غير مذكورين.
78. عموش، بسام: القضية الفلسطينية وجدلية التحرير قوميا وإسلاميا، القسم الثاني: بين تحرير فلسطين والدولة الإسلامية، في مدخل إلى القضية الفلسطينية، تحرير: جواد الحمد، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1997.
79. عوض، سمير: البيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات، في "الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006"، تحرير: خليل الشقاقي وجهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني 2007.
80. العويسي، عبد الفتاح محمد: مصر والقضية الفلسطينية قبل عام 1936، الناشر غير مذكور، (1987).

81. غرايبة، إبراهيم: جماعة الإخوان المسلمين في الأردن (1996/1946)، عمان: دار سندباد للنشر، 1997.
82. غرينبرغ، ليف: سلام متّخيل - حول الخطاب، الحدود، السياسة والعنف، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، كانون الأول 2007.
83. غليون، برهان: العرب ومعركة السلام - نقد السياسة العملية 1، الدار البيضاء، بيروت: المركز الثقافي العربي، 1999.
84. غياظة، عماد: الحركة الطلابية الفلسطينية - الممارسة والفعالية، رام الله: مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2000.
85. الفالوجي، عماد عبد الحميد: درب الأشواك - حماس.. الانتفاضة.. السلطة، رام الله، نابلس، غزة، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.
86. فرانسوا بورغا، الإسلام السياسي في زمن القاعدة: إعادة اسلمة، تحديث، راديكالية، ترجمة: سحر سعيد، دمشق، بيروت: قدمس، 2006.
87. فرسون، سميح: فلسطين والفلسطينيون، ترجمة: عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
88. فروند، جوليان: سوسيولوجيا ماكس فيبر، ترجمة: جورج أبي صالح (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1998).
89. قاسم، عبد الستار: الموقف الرسمي تجاه فلسطين 1919م - 1994م، نابلس: مركز البحوث العلمية، 1994.
90. قاسم، عبد الستار: الحركة الإسلامية ومستقبل المعارضة، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1996.
91. قاسم، عبد الستار: الطريق الى الهزيمة، مكان ودار النشر غير مذكورين، 1988.

92. كابيلوك، أمنون: عرفات الذي لا يقهر، ترجمة: عصام البطران، رام الله: وزارة الثقافة الفلسطينية- الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب، 2005.
93. كمرلنغ، باروخ ويوئل شموئيل مغدال: الفلسطينيون صيرورة شعب، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، 2001.
94. كنفاني، مروان: سنوات الأمل، القاهرة: دار الشروق، 2007.
95. كواكو، جان- مارك: الشرعية السياسية- مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، ترجمة: خليل إبراهيم الطيار، (عمان، الأردن المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001).
96. كوهين، أمنون: الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني 1949-1967، تعريب: خالد الحسن، الرام- القدس: مطبعة القادسية، 1988.
97. الكيالي، عبد الوهاب: تاريخ فلسطين الحديث (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).
98. كييل، جيل: جهاد- انتشار وانحسار الإسلام السياسي، ترجمة: نبيل سعد، القاهرة، دار العالم الثالث، 2005.
99. كيبيل، جيل: الفتنة حروب في ديار المسلمين، ترجمة: نزار اورفلي، دار الساقى.
100. لحوح، علاء: فوز حماس في الانتخابات التشريعية، الأسباب والنتائج، في "الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005-2006"، تحرير: خليل الشقاقي وجهاد حرب، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الثاني 2007.
101. لوغرين، جان فرنسوا: التعبئة الاسلامية والانتفاضة الفلسطينية (1978-1988) في "المتقف والمناضل في الإسلام المعاصر"، إعداد: جيل كيبيل ويان ريشار، ترجمة: بسام حجار، بيروت: دار الساقى، 1994.

102. مجموعة باحثين، "التيار الثالث" في السياق الفلسطيني: حول المفهوم والتطبيقات في التنمية والديمقراطية، برنامج دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، 2007.
103. مشعال، شاؤول وأبراهام سيلع: عصر حماس، قراءة وتعليق: علي بدوان، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2009.
104. مناع، عادل: تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918 (قراءة جديدة) (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999)
105. الناشف، إسماعيل: في اللا تحول في الخطاب الثقافي الفلسطيني، في "أبحاث ومداخلات- مجموعة مؤلفين"، مركز منيف البرغوثي الثقافي، 2003، الإصدار الخامس.
106. النحوي، عدنان علي رضا: عبد الله عزام أحداث ومواقف، الرياض: دار النحوي للنشر والتوزيع، 1994.
107. الناشف، عبد الهادي الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987-1988- دراسة في أثرها على الكيان الصهيوني وموقعها في برامج القوى الفلسطينية وصداها عربيا ودوليا، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين ودار النديم للصحافة والنشر والتوزيع، 1988.
108. النواتي، مهيب: حماس من الداخل، غزة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002.
109. نوفل، ممدوح: الانتفاضة- انفجار عملية السلام، عمان-الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002.
110. هانتجتون، صموئيل: الموجة الثالثة- التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين ، (University of Oklahoma Press: Norman and London, 1991)، ترجمة عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم د. سعد الدين إبراهيم بعنوان المجتمع المدني ومستقبل التحول الديمقراطي في الوطن العربي.

111. هلال، جميل: تكوين النخبة الفلسطينية: منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية، (مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومركز الأردن الجديد لدراسات، 2002).
112. هلال، جميل: أبعاد مأزق المشروع الوطني الفلسطيني بعد أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 36، خريف 1998.
113. هلال، جميل: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية - بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006).
114. هندس، باري: خطابات السلطة (من هوبز إلى فوكو)، ترجمة: ميرفت ياقوت، مراجعة وتقديم: ياسر قنصوه، (المجلس الأعلى للثقافة، 2005).
115. هيرست، دافيد: البنديقية وغصن الزيتون - جذور العنف في الشرق الأوسط، ترجمة: عبد الرحمن إياس (بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، 2003).
116. والي، خميس حزام: إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
117. وطفة، علي اسعد: بنية السلطة وإشكالية التسلط التربوي في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
118. يوسف، حسن: حماس والتشريعي: احتواء للحركة أم تعزيز للمقاومة، في "النظام السياسي الفلسطيني: مرحلة متحوّلة"، وقائع مجموعة من ورشات العمل والندوات التي عقدها مركز البراق للبحوث والثقافة حول قضايا فلسطينية معاصرة في مرحلة انتفاضة الأقصى، البيرة: مركز البراق للبحوث والثقافة، 2006.

119. الشيخ احمد ياسين، شاهد على عصر الانتفاضة، كتاب الجزيرة، شاهد على العصر، بيروت:

الدار العربية للعلوم وبيروت: دار ابن حزم، 2004.

120. حركة حماس وتحرير فلسطين مقابلة مع خالد مشعل أجراها غسان شربل، بيروت: دار النهار

للنشر، 2006.

كتب بالإنجليزية:

1. Aburish Said K.: ARAFAT: From Defender to Dictator (London: BLOOMSBURY, 1998).
2. Amara, Muhammed Hasan: The Nature of Islamic Fundamentalism in Israel, in Religious Radicalism in the Greater Middle East. 1997.
3. Amos II, John W: Palestinian Resistance Organization of a Nationalist Movements, (Elmsford (N.Y.): Pergamon Press, 1981).
4. Asad, Talal: On Suicide Bombing, New York: Columbia University, 2007.
5. B'Tselem – The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories, LAND GRAB: Israel's Settlement Policy in the West Bank, May 2002.
6. Barghouti, Iyad: Islamist Movement In Historical Palestine, In Islamic Fundamentalism, Edited By: Abdel Salam Sidahmed and Anoushiravan Ehteshami, Westview- A Member of the Perseus Books Group, 1996.
7. Becker, Jillian: The PLO – The Raise and Fall of the Palestinian Liberation Organization (New York: ST. MARTIN'S PRESS, 1984).
8. Beverley Milton- Edwards: ISLAMIC POLITICS in PALESTINE, London- New York: i.B Tauris Publisher, 1996.
9. Burgat, Francois: Face to Face with Political Islam, New York: L.B Tauris & Co Ltd, 2003.
10. Collins, Randall: Weberian Sociological Theory (Cambridge, New York, Melbourne: Cambridge University Press, 1986).

11. Dronberger, Iise: The Political Thought of Max Webber- In Quest of Statesmanship (New York: Meredith Corporation, 1971).
12. Easton, David: A Systems Analysis of Political Life (New York: Wiley, 1965).
13. Edwards, Beverley Milton: ISLAMIC POLITICS in PALESTINE, London-New York: I.B Tauris Publisher, 1996.
14. El-Awaisi, Abd Al-Fattah M.: The Muslim Brothers and the Palestine Question 1928-1948, London, New York: Tauris academic Studies, 1998.
15. Halliday, Fred:, The Middle East in International Relations- Power, Politics and Ideology (New York: Cambridge University Press, 2005).
16. Hammami, Rema.: From Immodesty to Collaboration: Hamas, the Women's Movements, and national Identity in the Intifada, in "political Islam- Essays From: Middle East Report, Edited By: Joel Beinin And Joe Stork, London, New York: I.B. Tauris Publishers, 1996.
17. Hatina, Meir: ISLAM AND SALVATION IN PALESTINE- The Islamic Jihad Movement, The Moshe Dayan Center For Middle Eastern And African Studies- Tel Aviv University, 2001.
18. Hilal, Jamil: Hamas's Raise as Charted IN the polls, 1994-2005, Journal Of Palestine Studies, vol. XXXV, No. 3, Spring 2006, Issue 139.
19. Hroub, Khaled: Hamas: A Beginner's Guide, London and Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2006.
20. Hilal, Jamil: Where Now For Palestine, the Demise of the Two State Solution, edited by: Jamil Hilal, (Z Books, 2006).
21. Johson, Nels: ISLAM AND THE POLITICS OF MEANING IN PALESTINIAN NATIONALISM, London, Boston and Melbourne: Kegan Paul International, 1982.
22. Jones, Jeremy: NEGOTIATING CHANGE: The New Politics of the Middle East, London ; New York : I.B. Tauris ; New York : Distributed in the USA by Palgrave Macmillan, 2007.
23. Kallas, James G: The Politics of Nationalism and Ethnicity (Hampshire and London MACMILLAN PRESS, saccade edition 1998).

24. Khalidi, Rashid: *Palestinian Identity: The Constriction of the Modern Nation Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997).
25. Klein, Menachem, *Competing Brothers: The Web of Hamas- PLO Relations*, in " *Religious Radicalism in the Greater Middle East*", Edited Bym Bruce Maddy- Weitzman and Efraim Inbar, London, Portland, or: Grank Cass, 1997.
26. Legrain, Jean-Francois: *HAMAS: Legitimate Heir of Palestinian Nationalism?* In *Political Islam- Revolution, Radicalism or Reforms*, edited by John L. Esposito, Lynne Rienner Publishers, Boulder, London, 1997.
27. Lehman, Edward W: *THE VIABLE POLITY* (Philadelphia: Temple University Press), 1992.
28. Levitt, Matthew: *HAMAS: politics, charity, and terrorism in the service of jihad*, yale university press, new haven and London Published in cooperation with the Washington Institute for Near East Policy, 2006.
29. Lipset ,Seymour Martin: *Political man: The Social Bases Of Polices* (Garden City, New York: Anchor Book Doubleday and Company, Inc, 1960).
30. Merquior, J.G: *Rousseau and Weber: Two Studies in the Theory of Legitimacy* (Routledge and Kegan Paul, London, 1980).
31. Miller, Aaron Davis: *The PLO And the Politics Of Survival* (New York: The Center for Strategic and International Studies, 1983).
32. Mishal, Shaul: *Intifada Discourse: The Hamas and UNL leaflets*, in *The PLO and Israel, From Armed Conflict to Political Solution, 1964-1994*, Edited by Avraham Sela and Moshe Mo'az (New York: St Martin's Press, 1997).
33. Mishal S and A. Sela, *The Palestinian Hamas: Vision, Violence and Coexistence*, New York: Columbia University Press, 2000.
34. Ozkirmli Umut, *Theories of Nationalism- A Critical Introduction* (Hampshire and London: MACMILLAN PRESS, 2000).
35. Pappé, Ilan: *The Modern History Palestine, One Land, Two Peoples* (Cambridge: [Cambridge University Press](http://www.cambridge.org), 2003).

36. Parkin, Frank: Max Weber, key Sociologists Series, Editor: Peter Hamilton (New York: TAVISTOCK PUBLICATIONS and ELLIS HORWOOD LIMITED in association with METHUMEN INC, 1982),
37. Schulze, Reinhard: A Modern History of the Islamic World, London, New York: I.B Tauris Publishers, 2000.
38. Sharp, Gene: Power and Struggle Part one of: The Politics of Nonviolent Action (Proter Sagent Oublisher, Boston, Forth Printing, 1980).
39. Tamimi, Azzam: Hamas: Unwritten Chapters, London: Hurst & Company, 2007.
40. Usher, Graham: Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence After Oslo, London: Pluto Press, 1995.
41. Usher, Graham: What Kind Of Nation? The Rise of Hamas in the Occupied Territories, in Political Islam- Essays From Middle East Report, Edited by Joel Beinin and Joe Stork, (L.B.Tauris & Co Ltd London, New York, 1996).
42. Weber, Max: Economy and society: an outline of interpretive sociology, Edited by: Guenther Roth and Claus Wittich (New York: Bendminster Press, 1968).
43. Weber, Max: on charisma and institution building: selected papers, The Heritage of sociology, Edited by S. N. Eisenstadt (Chicago: University of Chicago Press. 1968).
44. Wrong, Dennis H: Power- Its Forms: Bases, and Uses (New York, Cambridge m Hagerstown, Philadelphia, San Francisco, London, Mexico City, Sao Paulo, Sydney: Harper Colophon Books, Harper & Raw, 1980).

صحف مجلات:

1. أبراش، إبراهيم: النظام السياسي الفلسطيني: ولد مأزوما ولم يزل (مجلة السياسية الدولية، العدد

155، السنة الأربعون، يناير 2004).

2. أبو عمرو، زياد: خمس سنوات على اتفاق أوسلو، مجلة "شؤون تنموية"، المجلد السابع، العدد الثالث والرابع، خريف 1998.
3. البطل، حسن: نعم "لعباس"، ونعم "لحماس"، صحيفة الأيام ، 30 كانون الثاني 2005، العدد 3241، السنة العاشرة، ص 18.
4. الجرباوي، علي وويندي بيرلمان: مأزق "فتح" بعد غياب القيادة الكاريزمية والشرعية الثورية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 71، صيف 2007.
5. الجرباوي، علي: حول الأجندة الخارجية للـ"إصلاح": الحالة الفلسطينية، مجلة "المستقبل العربي"، كانون الثاني 2007.
6. الجرباوي، علي: فلسطين والمرحلة الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، ربيع 2006.
7. جقمان، جورج: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 62، ربيع 2006.
8. جقمان، جورج: الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 17، ربيع 2005.
9. حبيب، هاني: الانتخابات البلدية... رسالة للجميع!، صحيفة الأيام، 30 كانون الثاني 2005، العدد 3241، السنة العاشرة، ص 18.
10. الحروب، خالد: خيارات حركة حماس في ظل التسوية المقبلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 42، ربيع 2000.
11. حيدري، نبيل: منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس الصراع في شأن النفوذ، (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، شتاء 1993).
12. رباني، معين: الحجارة والصواريخ: النتيجة الحتمية لاتفاق أوسلو، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 47، صيف 2001.

13. ساتلوف، روبرت: الاتجاه الإسلامي في الانتفاضة الفلسطينية، ترجمة: عبد المنعم العالم، مجلة "الفكر الديمقراطي"، عدد 9-10، 1989.
14. سمور، علي: فلسطين تواصل صمودها بعد خمس سنوات على الانتفاضة - حماس في مواجهة شارون-، مجلة "شؤون المتوسط"، عدد 121، شتاء 2006.
15. الشقافي، خليل: السلام.. وعرفات ضحايا موت اوسلو! (مجلة الكتب- وجهات نظر في الثقافة والسياسة والفكر، السنة الرابعة، العدد 38 مارس 2002).
16. عبد الحميد، عبد الإلهاب: ... العنف وظاهرة "العمليات الانتحارية"، مجلة "السياسة الفلسطينية"، السنة الخامسة، العدد الثامن عشر، ربيع 1998.
17. العجرمي، اشرف: حماس والانتخابات، مجلة "تسامح"، العدد الثامن، السنة الثالثة، آذار 2005.
18. كياي، ماجد: الحسابات السياسية للانتخابات الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، ربيع 2006.
19. المصري، هاني: مؤتمر اليسار: الوحدة قبل فوات الأوان، صحيفة الأيام، فلسطين، 30 حزيران 2009، العدد 4834، السنة الرابعة عشر، ص 22.
20. نوفل، ممدوح: العمل العسكري في الاستراتيجية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 30، ربيع 1997.
21. هلال، جميل: أسئلة ما بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 63، صيف 2005.

مقابلات

1. أبو عبيدة: الناطق باسم كتائب القسام، وصلت بالبريد الالكتروني بتاريخ 2008/7/2.
2. تيسير محيسن: عضو المكتب السياسي لحزب الشعب وباحث تنموي و سياسي، غزة، 3 حزيران 2008.
3. جميل حمامي: قيادي سابق في حركة "حماس" ومؤسسها في القدس والضفة، القدس، بتاريخ 2007/10/1.
4. طلال عوكل: كاتب ومحلل سياسي، غزة، 2008/6/3.
5. عبد الجواد صالح: ناشط سياسي، مقابلة شخصية، رام الله، 14 آب 2007.
6. عبد الله عبد الله: عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو في حركة فتح، 17 تموز 2007.
7. قيس عبد الكريم: عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، رام الله، 2008/6/9.
8. كايد الغول، عضو اللجنة المركزية العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، غزة، 2008/6/17.
9. ماجد الزبدة: احد قيادات حركة حماس في قطاع غزة، مدينة غزة، 9 تشرين الثاني 2009
10. محمود الرمحي، نائب عن كتلة "الإصلاح والتغيير" التابعة لـ"حماس" في المجلس التشريعي، رام الله، تاريخ إجراء المقابلة الثلاثاء 13 تشرين الأول 2009.
11. نصر عبد الكريم: أستاذ المالية بجامعة بيرزيت، رام الله، 2008/11/12.
12. احد مؤسسي و قادة القسام في قطاع غزة، لم يذكر اسمه، غزة، 2008/6/4.

مواقع إلكترونية

1. بيان نويهض الحوت: من الذاكرة الفلسطينية الانتفاضات والثورات، نسخة إلكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2007/5/12، على الرابط الإلكتروني:
<http://arabic.bayynat.org.lb/mbayynat/kadaya/9zakira.htm#1>
2. داوود تلحمي: صعود الفكر اليساري في بدايات الثورة الفلسطينية المعاصرة، نسخة الكترونية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2007/6/20، من الرابط الإلكتروني:
<http://dfllp.maktoobblog.com/?post=20047>
3. مقابلة مع حذيفة عبد الله عزام، في برنامج لقاء خاص: عبد الله عزام شهادة عن قرب، الموقع الإلكتروني لقناة العربية الفضائية، تم الإطلاع عليها بتاريخ 15 تموز 2007 على الرابط التالي:
<http://www.alarabiya.net/programs/2005/07/28/15351.html>
4. مقابلة مع مؤسس كتائب القسام في الخليل موسى عمرو، موقع مركز الفلسطيني للإعلام الكتروني، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2008/6/8 على الموقع الإلكتروني:
<http://www.palestine-info.info/Ar/Default.aspx?xyz=U6Qq7k2%BcOd87MDI46m9rUxJEpMO2%Bi1s7xqco4f2%BD8MRkfpamSu68kmLWz6Ws0rApYUsOjE2XlaD2hnWDF9oRialW0Zb6Ioey5VrHIInQc2HoBV174prXM2%FoaEid2%F2%BJgn2%FTWsTqAopvtg3%D>
5. فتاوى العلماء في حكم العمليات الاستشهادية ضد الصهاينة، الموقع الإلكتروني لكتائب الشهيد عز الدين القسام، تم الإطلاع عليها بتاريخ 2008/6/30، على الرابط التالي:
<http://alqassam.ps/arabic/fiqih.php?id=22>
6. تقرير بعنوان: "أخرجت النظامين العربي والإسرائيلي - عام ونصف على انتفاضة الأقصى"، موقع الجزيرة نت الإلكتروني، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2008/8/15:
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CA1A18CB-D5CB-405D-B585-E0826EDB3C4E.htm>

7. تقرير بعنوان: إسرائيل.. ما بعد الانسحاب من جنوب لبنان، موقع الجزيرة نت الإلكتروني، تم

الإطلاع عليه بتاريخ 2008/8/16:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7AD5C3EB-487B-43FA-89FD9F1CB29A2695.htm#L6>

8. تقرير بعنوان: "القسم أ: إرهاب الانتحاريين في سنوات المواجهة الإسرائيلية الفلسطينية (أيلول

2000 – كانون الأول 2005) - بحث شامل"، الموقع الإلكتروني لـ "مركز المعلومات حول

الاستخبارات والإرهاب"، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2008/12/25:

<http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=169&sid=24&ssid=0>

9. الموقع الإلكتروني لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، الرابط التالي، تم الإطلاع عليه بتاريخ

9 تشرين الثاني 2009:

<http://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/hamas-report-ar.aspx>

10. الموقع الإلكتروني لمركز دراسات الأمن القومي التابع لجامعة حيفا، تم الإطلاع عليه بتاريخ 9

تشرين الثاني 2009:

<http://nssc.haifa.ac.il/files/PalestinianTerrorism.ppt271,5#.Geographical Aspects>

11. محمد شوقي عبد العال، لا أمل في مجلس الأمن.. والجمعية العامة أفضل، الحماية الدولية للشعب

الفلسطيني.. القانون والواقع، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، تم الإطلاع عليه بتاريخ

2008/9/8:

www.islamonline.net/arabic/politics/2001/07/article15.shtml77 - k

12. ادوارد سعيد: بروز بدائل في فلسطين، رابط الكتروني، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2008/8/9:

<http://www.almubadara.org/new/details.php?id=2325>

13. تقرير بعنوان: العدل الدولية" تقضي بعدم شرعية "الجدار"، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، تم

الإطلاع عليه بتاريخ 2008-8-10:

www.islamonline.net/arabic/news/2004-07/09/article03.shtml

14. بشير موسى نافع: دلالات فوز حماس.. استثناء متأزم أم تطور طبيعي؟، يمكن الوصول من خلال

الرابط التالي، تم الإطلاع عليه بتاريخ 15-8-2008:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/28F6D1C7-3E6B-415C-9D0E5540BE117A8B.htm>

15. الزهار: إلغاء الانتخابات أقصر طريق للحرب الأهلية، الموقع الإلكتروني "شبكة الإسلام اليوم"،

تم الإطلاع عليها بتاريخ 12 آب 2009 عبر الرابط التالي:

<http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-89-9167.htm>

16. تقرير بعنوان: "الشراكة الوطنية في صنع القرار: بين خيارى الانتخابات العامة نظام الحصص"،

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، نيسان 2004، نسخة الكترونية، تم الإطلاع عليها

بتاريخ 10 تشرين الاول 2009 على الرابط الإلكتروني التالي:

<http://www.pcpsr.org/arabic/domestic/workshops/islamicpartnership.pdf>

17. التقرير السنوي للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان 2005- ملخص تقرير أوضاع حقوق الإنسان في

الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2005، تم الإطلاع عليه عبر الرابط الإلكتروني التالي،

بتاريخ 9 آب 2009:

<http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual2005.htm>

18. محمد جمعة، أزمة فتح... محاولة تأجيل الانتخابات لا تفيد، موقع إسلام أون لاين الإلكتروني، تم

الإطلاع على المقال بتاريخ 22 آب 2009، عبر الرابط التالي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1168265644961&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout

19. بيان صحفي بعنوان، لجنة الانتخابات المركزية تعلن النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الثانية،

صادر عن لجنة الانتخابات المركزية بتاريخ 29-1-2006، يمكن الإطلاع على البيان عبر الرابط

التالي:

<http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=463>

20. بيان صحفي بعنوان: نسبة التصويت للانتخابات التشريعية بلغت 77.69% في جميع الدوائر الانتخابية، صادر عن لجنة الانتخابات المركزية بتاريخ 25-1-2006، يمكن الإطلاع على البيان عبر الرابط التالي:

<http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=458>

21. التصريح لصالح البردويل القيادي في حركة حماس، يمكن العثور عليه عبر الرابط التالي، تم الإطلاع عليه بتاريخ 10 أيلول 2009:

<http://www.islamonline.net/arabic/news/2006-01/14/article10.shtml>

22. ياسر زعائره، لماذا وقعت في دائرة الاستهداف؟ العمليات الفدائية.. ماضيا وحاضرا ومستقبلا، نسخة الكترونية، تم الإطلاع عليها من على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2008/5/15:
www.aljazeera.net/.../E9D3123B-5CC7-4BE7-AAB0-748306A7EC89.htm

تقارير

1. الانتفاضة وثائق وبيلوغرافيا، مشروع توثيق الانتفاضة الفلسطينية، إعداد وتحرير: ماجد الزبيدي، عمان: دار الكرمل، 1990.
2. الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن: حالة حقوق المواطن الفلسطيني خلال عام 1998، التقرير السنوي الرابع.
3. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006
4. تقرير بعنوان: حول حالة الانفلات الأمني وضعف سيادة القانون في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، تشرين الثاني 2005.

وثائق وبيانات:

1. الميثاق الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1968.
2. الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في 19 تشرين الثاني 1988 في الجزائر، وانظر كذلك البيان السياسي الصادر عن هذه الدورة.
3. بيان غير مؤرخ لحركة "الجهاد الإسلامي" أوائل الانتفاضة الأولى.
4. بيان غير مؤرخ لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) أوائل الانتفاضة الأولى.
5. ميثاق حركة حماس كما أُعلن في أغسطس/آب من عام 1988.
6. رسالة "حماس" إلى المجلس الفلسطيني الخامس عشر 12 نوفمبر 1988.
7. رسالة "حماس" إلى المؤتمر الخامس لحركة التحرير الوطني (فتح): 2 اب 1989.
8. وثيقة صادرة عن المكتب السياسي لحركة حماس 16 نيسان 1994، بعنوان بيان هام صادر عن المكتب السياسي لحركة حماس.
9. بيان صادر عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشأن نتائج انتخابات الحكم الذاتي بتاريخ 1996/1/24.

استطلاعات الرأي:

1. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
2. مركز القدس للإعلام والاتصال.
3. برنامج دراسات التنمية- جامعه بيرزيت.